

مَنْ التَّرَاثِ السَّلَاحِي
الكتاب السادس



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة

شرح التسهيل لابن عقيل

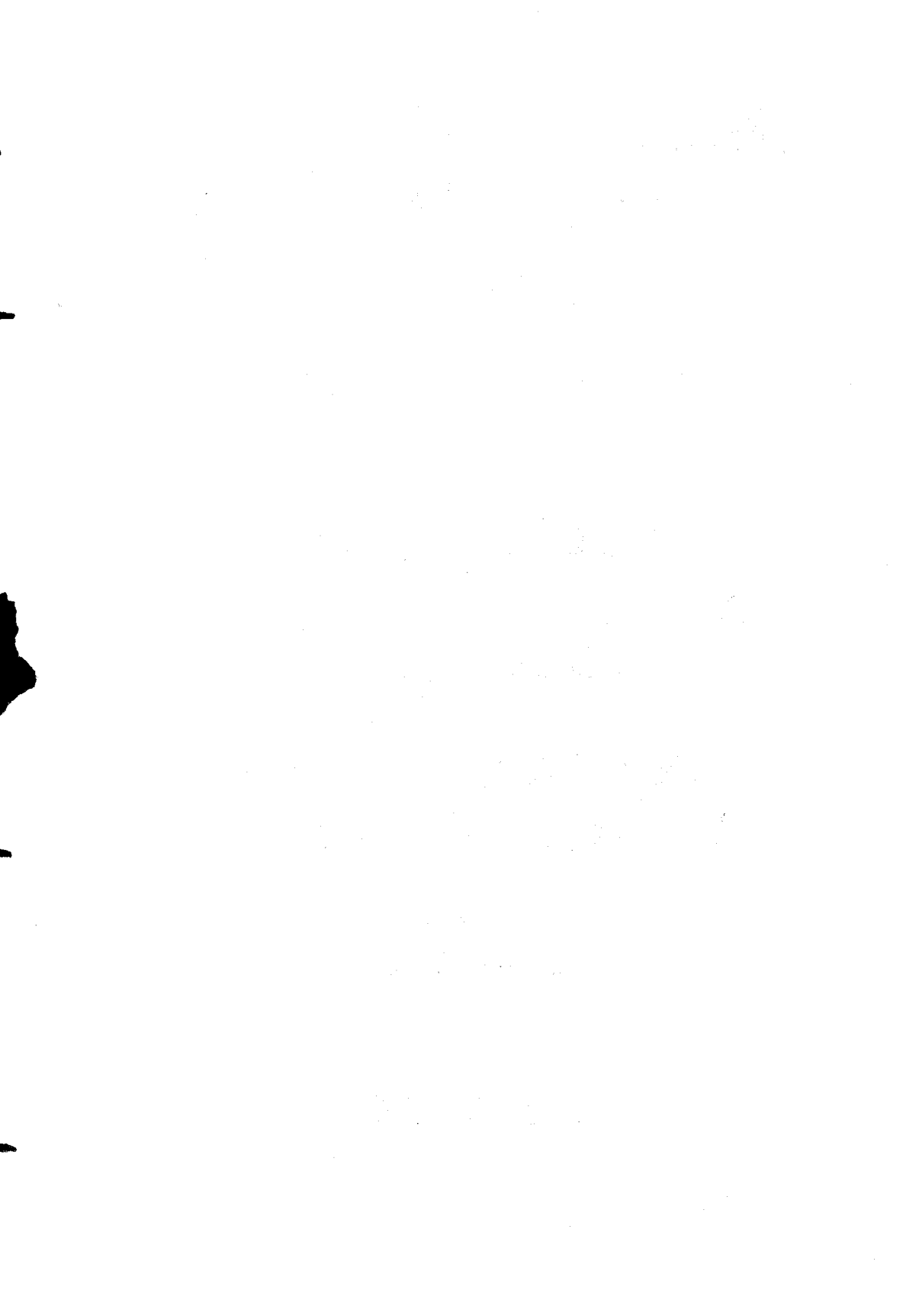
المساعد

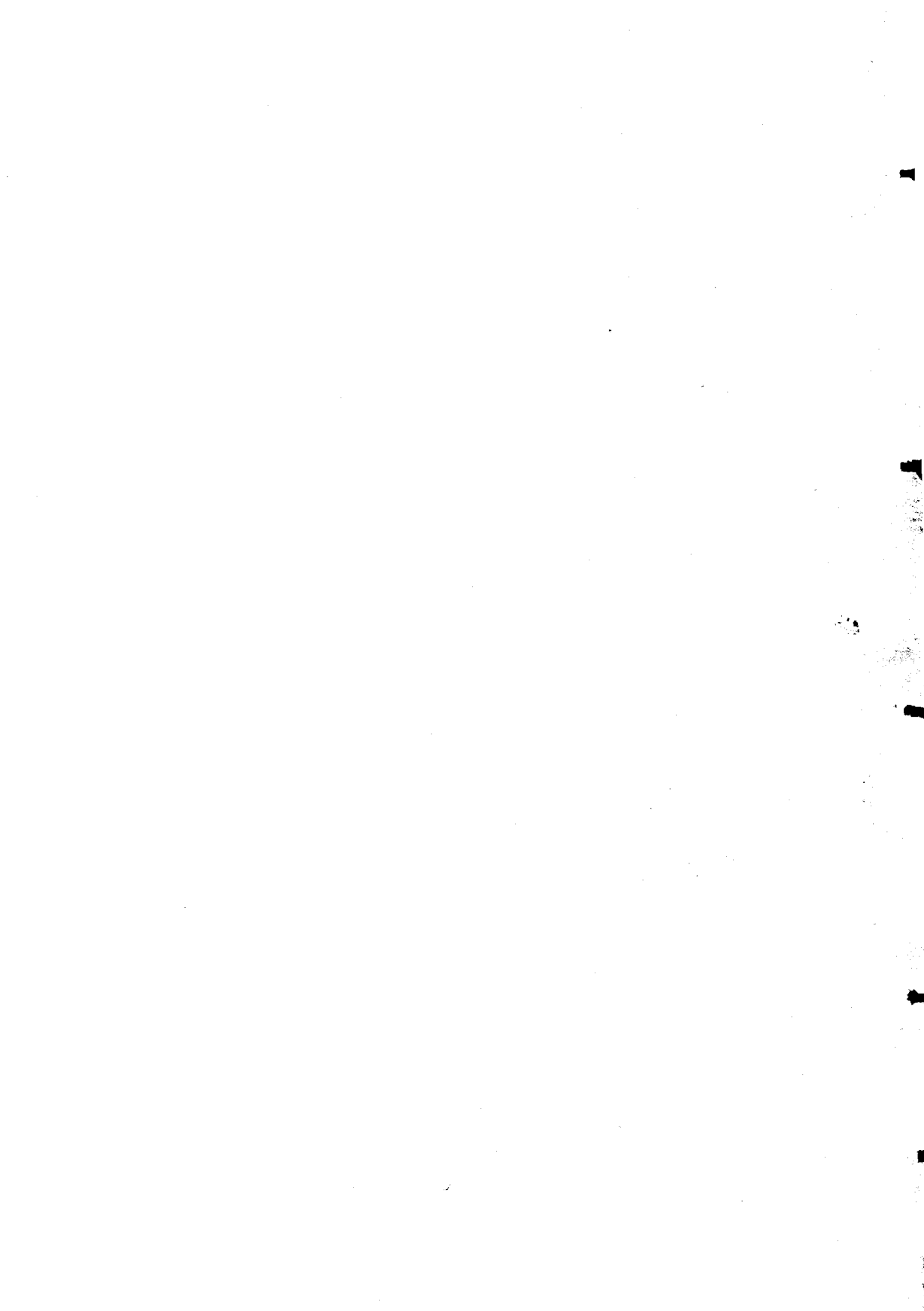
على تسهيل الفوائد

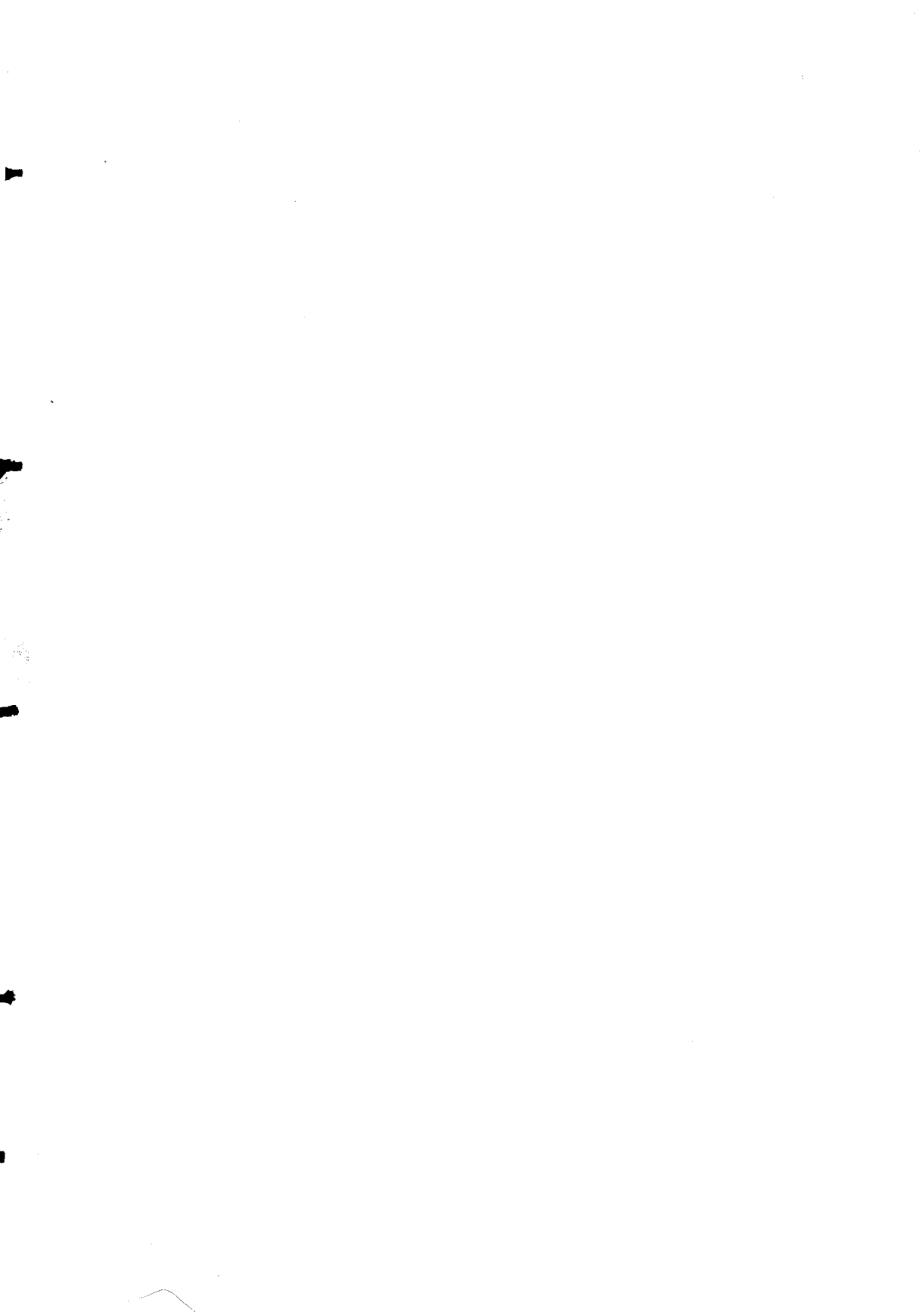
شرح منقح مصنف للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الرابع







٧٦ - باب التصريف

هو في اللغة مصدر صرّف ، أى قلب من حال إلى حال ، ومناسبته لما نحن فيه ظاهرة ؛ فإن التصريفى يُقلب الكلمة تقاليب ، ليعرف بها أصلها وزائدها ومبدها من غيره ، إلى غير ذلك ، مما ستراه .

وقيل : تصريف الكلمة : تغييرها ، بحسب ما يعرض لها ، من تثنية وجمع ونحو ذلك ، كبناء الفعل من المصدر واسم الفاعل ؛ ولهذا التغيير أحكام ، كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام ، يسمى علم التصريف . انتهى . فسمى العلم باسم ذلك التغيير ، لأنه إنما يُعرف به .

(التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة ، ومالحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك) - فخرج ببنية ، علمُ الإعراب والعروض ونحوهما ، مما لاتعلّق له ببنية الكلمة ، أى صيغتها ، وأورد أن بعض أحكام الإدغام نحو : اضرب بكرةً ، وبعض أحكام التقاء (١) الساكنين ، نحو : لم يضرب الرجل ، وأحكام الوقف ، كالوقف على زيد

(١) سقطت من (غ) .

بالسكون ، والرّوم والإشمام ، من علم التصريف ، ولا ترجع لأبنية
الكلم ؛ فالأولى أن يقال : علمٌ بأصولٍ ، تعرف به أحوال أبنية الكلم
التي ليست بإعراب .

ويجوز أن يُجاب بأن الوقف ليس من التصريف ، ولذا أفرد
المصنف بباب آخر الكتاب ، كما أفرد الإمالة بباب كذلك ؛ وكذا
فعل في الإدغام والتقاء الساكنين ؛ ومَنْ ذَكَرَ هذه في علم
التصريف ، توسّع باعتبار أن معظم أحوالها يتعلق بالإفراد ، فأشبهت
لذلك ما يتعلق بالبنية .

وقوله : وما لحروفه .. إلى آخره ، إيضاح لمتعلّق العلم ، على
جهة الإجمال ، وسيأتي التفصيل ؛ وأراد بالشبه : الحذف والنقل
والقلب ونحو ذلك .

(ومتعلّقه من الكلم : الأسماء المتمكّنة) - وهي التي لا تشبه
الحرف .

(والأفعال المتصرفّة) - أخرج ليس ونحوها من الأفعال
الجامدة ؛ وإنما كان موضوعه ذلك ، لأن الحروف وشبهها ، وما
لا يتصرف من الأفعال ، يلزم حالة واحدة ، ولا تنقلب البنية فيه من
حال إلى حال .

والمراد بقوله : من الكلم : العربية ، فلا يريد الأعجميّ ،
نحو : إبراهيم ، فيقال : هو من الأسماء المتمكّنة ، ولا يدخله

التصريف ، لأنها منقولة من لغة لها حُكْمٌ يَخْصُّها ، ولا مشاركة بينها وبين لغة العرب في أحكام هذا الباب ؛ والقول بزيادة بعض حروف الأعجمي وأصالتها ، ليس معناه إلا المقايسة ، بمعنى أن العربي في مثله ، حقه كذا ، فيثبت لهذا ماثبت لذلك للتعريب ، كما قال سيويوه في همزة إبراهيم وإسماعيل : إنها زائدة ، لشبهها بهمزة الوصل ، من جهة أنه لا يوجد في لسان العرب اسم أوله همزة ، بعدها أربعة أصول ، لا أصلية ولا زائدة ، إلا في مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل ، فجُعِلَ ما أوله همزة من الأعلام الأعجمية ، بعدها أربعة أصول ، بتلك المنزلة تشبيهاً .

وكما قال المبرد : إن الهمزة المذكورة أصلية ، لأن الهمزة لا تكون زائدة أولاً ، وبعدها أربعة أحرف أصول ، فأجرى هذا على ما يشبهه كإصطبل ؛ والوجه ترك مثل هذا ؛ وإنما شاع ، وهو أمر تقديري واعتباري ، غير مبني على محقق ، لأنه كمسائل التمرين ؛ وما جاء من الحذف والإبدال في بعض الحروف نحو : سَفَّ وَسَوَّ وَسَى ، فيوقف عنده ولا يقاس عليه ، بلا خلاف ؛ بخلاف مثل ذلك في الأسماء الممكنة ، والأفعال المتصرفّة ، واقعاً على الوجه الذي سيأتي بيانه .

وكون التصريف لا يدخل الحرف وشبهه من الأسماء المتوغلّة في البناء ، نصّ عليه ابن جنى وغيره ، ومنازعة (١) الخضراوي ابن عصفور في ذلك ، ليس لها حجة .

(١) في (ز) : ومنازعه الخضراوي وابن عصفور .

(ولها الأصلة في ذلك (١)) لكثرة وجود التصريف فيها نحو :
ضرب يضرب اضرب ؛ ولكون التصريف في الفعل أكثر منه في
الاسم ، لم يحتمل من عدة الحروف الأصول ما يحتمله الاسم ، فلم
يجاوز مجرد منه أربعة ، ولا المزيد فيه ستة ، كما سيأتي ، ولما ثبت لها ،
بسبب هذه الكثرة ، مع وضوح الاشتقاق فيها ، هذه الأصلة ،
احتملت من الزيادة ، ما لا تحتمله الأسماء ، كما سيأتي أيضا .

(وما ليس بعضه زائداً ، سُمِّي مجرداً) - لخلوه من الزيادة ،
وسياتي ذكر حروف الزيادة ، وما يتعلق بها .

(ولا يتجاوز خمسة أحرف ، إن كان اسماً ، ولا أربعة إن كان
فعالاً) - فيكونان ثلاثيين ، كزيد وضرب ، ورُبَاعِيَيْن ، كجعفر
ودحرج ؛ ويختص الاسم بكونه خماسياً كسفرجل ؛ ودليل هذا استقراء
النحويين ، من البصريين وغيرهم .

(ولا ينقصان عن ثلاثة) - فلا يكون مجرد من الاسم
التمكن والفعل ، ناقصاً عن ذلك ، بحسب الوضع ، بدليل
الاستقراء ، وهي : فاء الكلمة وعينها ولامها ؛ وقد يُحذف من
الاسم ، فيبقى على حرفين ، كيد و دم ، وعلى حرف واحد ،

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : ولها الأصلة فيه .

كقولهم : شربت ماءً يافتي ، حكاة ثعلب ؛ ويُحذف من الفعل كذلك ، نحو : قُل ، وق زيدياً ؛ وكون أقل الأصول ثلاثة ، هو قول البصريين ؛ وزاد أبو الفتح نصر بن أبي الفنون البغدادي ، تلميذ أبي البركات بن الأنباري ، أن مذهب الكوفيين ، أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان ، حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه .

(والمزيد فيه ، إن كان اسماً ، لم يتجاوز سبعة) - فأكثر ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : اشهب ، مصدر : اشهبَّ ، وأصوله : ثلاثة ، يقال : شهبَ الشيء ، بالكسر ، شهباً واشهبَّ اشهبابا ، من الشبهة ، وهي البياض الذي غلب عليه السواد ؛ وجاء نادراً انتهاؤه إلى ثمانية ، قالوا : كذبُذبان (١) ، وأصله من الكذب ، وزوائده خمس ؛ والمعروف أن الخماسي الأصول ، إنما يزداد في بنيته زيادة واحدة ، يصير بها سداسياً ، وهي حرف مد قبل الآخر كعندليب ، أو بعد آخره كقبعثرى (٢) ؛ وذكر

(١) في الصحاح : كذب كذباً وكذباً ، فهو كاذب وكذاب وكذوب ، وكذبان ومكذبان ومكذبانة ، وكذبة مثال همزة ، وكذب مخفف ، وقد يشدد ، وأنشد أبو زيد - من الكامل :

وإذا أتاك بأننى قد بعثها بوصول غانية ، فقل : كذبُذبان

(١)

ورواية اللسان : فإذا سمعت بأننى قد بعثكم ... ، والبيت لجريئة بن الأشيم .

(٢) وهو البعير الذي كثر شعره ، وعظم خلقه .

أبو القاسم السعديّ في مزيدالخماسيّ : فعَلاليل ، نحو : مغناطيس ، لغة في مَعْنَطيس ، وهذا خماسيّ اشتمل على زيادتين ، والعندليب طائر يقال له : الهَزَار .

(إِلَّا بهاء التأنيث) - نحو : قَرَعْبَلَانة ، وهي دُوِيّة عريضة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل .

(أو زيادتي الثنية) - نحو : عندليبين .

(أو التصحيح) - كأن تسمى بعندليب مذكراً ، ثم يجمع

بالواو والنون ، فتقول : عندليُّون ، أو مؤنثا ، ثم تجمع بالألف والتاء ، فتقول : عندليات .

(أو النسب) - كأن تقول : عندليبيّ ؛ ولا حاجة إلى ما ذكر

من الاستثناء ، لأن الزيادات التي ذكرها ليست من بنية الكلمة ، والكلام إنما هو فيما يكون من البنية .

(وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة) - نحو : استخرج

واحرنجم (١) .

(إِلَّا بحرف التنفيس) - نحو : سأستخرج .

(أو تاء التأنيث) - نحو : استخرجت .

(أو نون التوكيد) - نحو : استخرجنّ ؛ والكلام في هذا

الاستثناء (٢) ، كما سبق .

(١) احرنجم القوم : ازدحموا ، وفي الصحاح : قال الفراء : احرنجم : العدد

الكثير .. وخرّجت الإبل فاحرنجمت ، إذا رددتها ، فارتد بعضها على بعض ، واجتمعت .

(٢) وسابقه .

(فصل) (الاسم الثلاثي المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني) - كَفَلَسَ وَضَحْمٌ .

(أو مفتوحه) - كَفَرَسَ وَيَطَلُّ .

(أو مكسوره) - نَحْوُ : كَبِدٌ وَوَجِعٌ .

(أو مضمومه) - كَعَضُدٌ وَنُدْسٌ ، يقال : رجلٌ نُدْسٌ وَنِدْسٌ ، أى فَهْمٌ .

(ومكسورُ الأول ، ساكنُ الثاني) - نَحْوُ : جِدْعٌ .

(أو مفتوحه) - نَحْوُ : ضِيلَعٌ ، وَنَحْوُ : قَوْمٌ عِدَى ، أى غُرَبَاءٌ ، وَقَوْمٌ عِدَى أَيْضاً ، أى أَعْدَاءٌ ؛ وَقَالَ سَبْيُوهُ فِي فِعْلٍ : وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ صِفَةً ، إِلَّا فِي حَرْفٍ مَعْتَلٍ ، يُوصَفُ بِهِ الْجَمْعُ ، وَهُوَ : قَوْمٌ عِدَى ؛ وَكَذَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : لَمْ يَأْتِ فِعْلٌ فِي النُّعُوتِ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ : قَوْمٌ عِدَى ؛ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمَا بِالْفَافِ مِنْهَا : « مَكَانَا سَبْيُو » (١) ، وَ « دِينًا قَيْمًا » (٢) ، وَهَذَا مَاءٌ رَوَى ، وَمَنْزَلٌ زَيْمٌ ، أَيْ مَتَفَرِّقُ النَّبَاتِ ؛ وَسَعَى الْمُتَنَصِّرُونَ لِسَبْيُوهُ فِي التَّأْوِيلِ .

(أو مكسوره) - نَحْوُ : إِبِلٌ ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبْيُوهُ غَيْرَهُ ؛ وَزِيدَتْ أَلْفَاظُ مِنْهَا : وَتِدٌ لُغَةٌ فِي وَتِدٍ ، وَمِشِطٌ فِي مُشِطٍ ، وَلَا أَفْعَلٌ ذَلِكَ أَبَدٌ إِلَّا بَدٌ ، وَإِطْلٌ لِلْحَخْصِرِ .

(١) طه / ٥٨ .

(٢) الأنعام / ١٦١ : « قل إنني هادئ ربي إلى صراط مستقيم ، ديناً قَيْمًا » .

(ومضمومُ الأول ، ساكنُ الثاني) - نحو : بُرِّدَ وحُلُو .

(أو مفتوحُه) - نحو : صرَّدَ ولُبِّدَ .

(أو مضمومُه) - نحو : عُنُق .

(وندر مكسورُه) - نحو : دُئِلَ (١) ؛ قال الأَخْفَشُ : هِيَ دُويبة ، وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدُّئليّ (٢) ؛ وهذا البناء نفاه سيبويه ، وأثبتته الأَخْفَشُ ، وجاء أيضا : وَعِل ، لغة في وَعِل ؛ وَعِلْم من كلام المصنّف ، أنه ليس من كلامهم : فَعِل بكسر الفاء وضم العين ، وأما قراءة : « ذات الحَبِك » (٣) بكسر الحاء وضم الباء ، فخرَّجها ابن جنى على أنها من تركيب اللغات ، إذ يقال : حَبِك ، بكسر الحاء والباء وضمهما ، فركَّب منهما مَنْ ضَمَّ الباء وكسر الحاء ؛ وخرَّج أيضا على أن كسرَ الحاء ، لإتباع كسرة التاء في ذات ، ولم يُعتدَّ بالساكن فاصلاً ؛ وفي المحتسب ٢ / ٢٨٦ - أنها قراءة الحسن .

(والرِّباعيّ المجرَّد ، مفتوح الأول والثالث) - نحو :

جَعْفَر (٤) ، وجعل منه في الصفة : سَلَّهَب للطويل ،

(١) في (ز) : دُؤُل .

(٢) في (ز) : الدُّؤليّ .

(٣) الذاريات ٧ / « والسماء ذات الحَبِك » .

(٤) وهو النهر الصغير ، وزاد هنا في (د) : وعطهب ، ولم أجدّه في الصحاح ،

وفي شرح ناظر الجيش : جعفر وقَرْهَب ، وهو الثور المسينّ .

وَشَجَعَمَ (١) ، وقيل : الباء والميم زائدتان .

(ومكسورهما) - نحو : زِيرَج للذهب والسحاب (٢) ،
وامرأة حِرْمِل أى حمقاء ؛ وذكر سيويه هنا في الصفات : دِلْقِمًا ،
فجعل الميم أصلاً ، وقال في زيادة الميم في الثلاثي : إن دِلْقِمًا فِعْلِمٌ ،
والميم زائدة ، والدِّلْقِم : الناقة التي أكلت أسنانها من الكبر .

(أو مضمومهما) - نحو : بُرْثَن ، لواحد برائن السباع ،
ونحو : جُرْشُع ، للعظيم من الجمال ؛ وقال السيرافي : وهو الجمل
العظيم البطن (٣) .

(ومكسور الأول ، مفتوح الثاني) - نحو : فِطْحَل ، وهو
دهرٌ لم يخلق الناس فيه بعدُ (٤) ؛ وقال أبو عبيدة : زمان كانت
الحجارةُ فيه رطبة ، وقيل : اسم لزمان خروج نوح عليه السلام من
السفينة ؛ وأنشد ابن القطاع (٥) :

(١) للجرىء .

(٢) قال الأشموني : وهو السحاب الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر .

(٣) وفي الصحاح : الجرّشع من الإبل : العظيم ، ويقال : العظيم الصدر ،
المنتفخ الجنين .

(٤) وهى عبارة الجوهري في الصحاح ، وقال الأشموني : وهو الزمان الذي
كان قبل خلق الناس .

(٥) نسبة الجوهري في الصحاح - فطحل ، والأشموني ٤ / ٢٤٦ - للعجاج ؛
وفي الحاشية - ش . ش . العيني - قال : قاله رؤبة ، ونسبه ابن أم قاسم - من شراح
التسهيل - للعجاج ، وهو غير صحيح ؛ ونسبه في معجم شواهد العربية لرؤبة
أو العجاج ، وذكر أنه في ديوان رؤبة ١٢٨ - ١٣١ .

(٢)

إِنَّكَ لَوْ عُمِّرْتَ عُمَرَ الْجِسْلِ (١)
 أَوْ عُمَرَ نوحَ زَمَنِ الْفِطْحَلِ
 وَالصَّخْرُ مُبْتَلٌ كَطَيْنِ الْوَحْلِ
 أَوْ كُنْتَ أُوتِيْتَ كَلَامَ الْحُكْلِ (٢)
 عَلِمَ سَلِيمَانَ كَلَامَ التَّمَلِ (٣)
 كُنْتَ رَهِينَ هَرَمٍ أَوْ قَتَلَ

ونحو : سِبَطْر ، وهو الطويل .

(أو الثالث) - نحو : دِرْهَم ، وَهَجْرَع ، للطويل
 المضطرب ؛ وقال الخضرأوى : الأشهر أنه الأحمق ، والكلب السلوقي
 الخفيف .

(١) بدأ الجوهري الرجز بقوله : وأنشد للعباج :

وقد أتانا زمن الفطحل
 والصخر مبتل كطين الوحل

وفي الحاشية قال : وفي نسخة : إِنَّكَ لَوْ عُمِّرْتَ ... الخ ، والجِسْلُ : في الصحاح :

قال أبو زيد : يقال لفرخ الضب ، حين يخرج من بيضته : جِسْل ، والجمع :
 حُسُول ، ويُكنى الضب : أبا الجِسْل ، وقولهم في المثل : لا آتيك سِنَّ الجِسْل ، أى
 أبداً ، لأن سِنَّها لا تسقط أبداً ، حتى تموت .

(٢) في الصحاح - حكل : الحُكْلُ : مالا يُسْمَعُ له صوت ، وقال .

لو كنتُ قد أُوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ ...

وفي الحاشية : قال ابن برى : صوابه : أو كنت ... وقبله :

فقلتُ : لو عُمِّرْتُ عمر الجِسْلِ

وقد أتاه زمن الفطحل ... الخ

(٣) جاء هذا الشطر في رواية الجوهري - حكل ...

(وتَفْرِيعُ فُعَلَلٍ عَلَى فُعَلَلٍ ، أَظْهَرَ مِنْ أَصَالَتِهِ) - فَذَهَبَ
 الْبَصْرِيُّونَ ، إِلَّا الْأَخْفَشَ ، إِلَى عَدَمِ فُعَلَلٍ ، بِضْمِ الْأَوَّلِ ، وَفَتْحِ
 الثَّلَاثِ ، بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَأَثَبَتْهُ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ ، وَجَعَلُوا مِنْهُ :
 جُحْدَبًا ، وَهُوَ مِنَ الْجَرَادِ ، الْأَخْضَرُ الطَّوِيلُ الرَّجْلَيْنِ ، وَالْجَمْلُ الضَّخْمُ
 أَيْضًا ؛ وَجُرْشَعًا ؛ وَقَالَ الْأَوَّلُونَ : هُوَ مَخْفَفٌ مِنَ الْمَضْمُومِ الثَّلَاثِ ،
 فَجَمِيعٌ مَا قِيلَ فِيهِ : فُعَلَلٍ ، بِفَتْحِ الثَّلَاثِ ، قِيلَ بِضْمِهِ .

(وَفُرِعَ فَعَلَلٌ عَلَى فَعَنْلَلٍ) - قَالُوا : عَرَّتْنِ ، بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي
 وَضَمِ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ نَبْتُ يُدْبَغُ بِهِ ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : أَصْلُهُ : عَرَّتْنِ
 مِثْلُ : قَرَنْفُلٍ ^(١) ، وَقَدْ قَالُوهُ فِيهِ ، فَحَذَفَتْ النُّونَ ، وَتَرَكَ عَلَى أَصْلِهِ ،
 وَهَذَا حَتَّى لَا يُجْعَلَ مَا تَوَالَى فِيهِ الْمُتَحَرِّكَاتُ بِنَاءً أَصْلِيًّا ، لِعَدَمِ النُّظِيرِ ؛
 وَأَثَبَتْ بَعْضُهُمْ هَذَا الْبِنَاءَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ وَقَوْلُهُمْ : أَدِيمٌ مُعَرَّتْنِ ، أَيْ
 مَدْبُوعٌ بِالْعَرَّتْنِ ، دَلِيلٌ أَصَالَةُ النَّاءِ ، فَيَكُونُ عَرَّتْنِ فَعَلَلًا ، كَمَا تَقَدَّمَ ؛
 وَأَمَّا النُّونُ الْأُولَى فِي عَرَّتْنِ ، فَزَائِدَةٌ ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ زِيَادَتَهَا ثَلَاثَةٌ
 سَاكِنَةٌ ؛ وَقَالُوا : سَقَاءٌ مُعَرَّونَ ، إِذَا دَبَغَ بِالْعَرَّتْنِ ، وَهَذَا يَشْهَدُ بِزِيَادَةِ النَّاءِ
 أَيْضًا ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا عَرَّتْنِ فَعَلَلًا ، بَلْ فَعَنْلَا .

(وَفُعَلِلَ عَلَى فُعَالِلٍ) - نَحْوُ : عُغَلِبَطٌ ، وَهُوَ الْعَظِيمُ
 مِنَ الرِّجَالِ الضَّخْمِ ، وَأَصْلُهُ : عُغَلَابَطٌ ، لَمَّا تَقَدَّمَ ، وَقَدْ قَالُوهُ ؛

(١) وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : وَيُقَالُ : عَرَّتْنِ مِثْلَ عَرَفَجٍ ، وَهُوَ شَجَرٌ يَنْبِتُ فِي السَّهْلِ

وليس شيء من هذا ، إلا يجوز فيه فعّال ؛ ومنه : عُكَمِسَ
وعُكَامِسَ ، يقال : ليل عُكَامِس ، أى شديد الظلمة ، وإبل عُكَامِس
أى كثيرة .

(وَفَعَّلَ عَلَى فَعْلِيلٍ (١) ، وفاقاً للفرّاء وأبى علىّ) - نحو :
جَدَدِل ، وأصله : جَدَدِيل ، لوقوعه على مفرد ، وهو المكان الكثير
الحجارة ، وَفَعْلِيلٍ فِي الْآحَادِ بِخِلَافِ فَعَالِلٍ ؛ واحتجّ من قال : أصله :
فَعَالِلٌ ، بوقوع بعضها على جمع ، كزَلَزِلِ لِلْأَثَاثِ وَالْمَتَاعِ ، وبسماح
فَعَالِلٍ فِي بَعْضِهَا ، قَالُوا فِي ذَلِيلٍ ، وَهُوَ أَسْفَلُ الْقَمِيصِ : دَلَالِدٌ ،
وهو ضعيف ، لجواز قصده معنى الجمع ، ثم يختصر ، بحذف (٢)
الألف ؛ والكلام فيما لا يقع إلا على المفرد ؛ ومنه : خَثِرَ (٣) ،
للشيء الخسيس من (٤) متاع القوم .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، كما في بعض نسخ التسهيل ، زاد هنا :
« لاعلى فعّال ، خلافاً للبصريين » ؛ وستأتى الإشارة إليه ضمن الشرح .

(٢) سقطنا من (ز ، غ) .

(٣) بالخاء المعجمة ، كما في الصحاح ، وفي (ز) : حسر بدون إعجام ، وفي
شرح الكافية - النسخة المحققة للدكتور هريدى - ٤ / ٢٠٢٧ - بالخاء المهملة ،
واعتمد المحقق لفظ « ينفى » بدل « يبقى » التي جاءت في عبارة الصحاح :
« وَالْخَثِيرُ ، بفتح الخاء والنون وكسر التاء : الشيء الخسيس ، يبقى من متاع القوم إذا
تحملوا ، وقال في الحاشية : وفيه لغات أخرى أربع : يقال أيضا كجعفر وزبرج ووقفذ
وبفتحات .

(٤) سقطنا من (ز ، غ) .

وفي نسخة عليها خطه ، بدل قوله : (وفاقاً للفراء وأبى علي) :
(خلافاً للبصريين) .

(والخماسيَّ المجرد ، مفتوح الأول والثاني والرابع) - نحو :
سفرجل ، وشمردل ، للسريع من الإبل وغيرها .

(أو مفتوح الأول والثالث ، مكسور الرابع) - نحو :
صَهْصَلِق ، للصوت ، وَجَحْمَرِش ، للأفعى العظيمة ، وقال
السيرافي : هي العجوز المسِنَّة (١) .

(أو مكسور الأول ، مفتوح الثالث) - نحو : جِرْدَحْل ، قال
ثعلب : دأبة ؛ والمازني : الوادي ؛ والزبيدي : الناقة الغليظة ؛ وغيره :
الجمال الغليظ (٢) ؛ وَقِرْطَعْب ، بمعنى شيء ، يقال : ما عنده
قِرْطَعْبَة ، أي شيء .

(أو مضموم الأول ، مفتوح الثاني ، مكسور الرابع) - نحو :
خُرْزَعِيل للباطل ، وللحديث المستظرف (٣) ؛ وَقُدْعَمِل للضخم من
الإبل ، وكذا قُدْعَمِلَة ، وقال المازني : القُدْعَمِلَة : الفقير الذي لا يملك
شيئاً ، وقالوا : مافي بطنه قُدْعَمِلَة ، أي شيء ، فجعلوه اسماً (٤) .

(١) في الصحاح : الجَحْمَرِش : العجوز الكبيرة ، والجمع : جحامر ،
والتصغير : جَحْيِير ... وأفعى جحمرش ، أي حششاء .

(٢) في الصحاح : الجِرْدَحْل من الإبل : الضخم .

(٣) وفي الصحاح : قال الجرمي : الخُرْزَعِيلُ : الأباطيل . والخُرْزَعِيلَة :
ما أضحكت به القوم .

(٤) في الصحاح : والقُدْعَمِلَة : المرأة القصيرة الحسيسة ، وتصغيرها : قُدَيْع .

(وما خرج عن هذه المثل ، فشاذ) - وهي عشرة للثلاثي
المجرد ، وخمسة للرباعي المجرد ، وأربعة للخماسي المجرد .

ومثال الشاذ ، ماسبق من دُئِلَ ووُعِلَ (١) ، على مذهب
سيبويه ؛ وقالوا : طَحْرَبَ ، فأثبت بعضهم بذلك فِعْلًا ؛ وُحْرَجَ على
أن ذلك من فتح المكسور تخفيفاً ، فإنهم قالوا : طَحْرَبَ ، بالكسر ،
والمشهور : طَحْرَبَ ، بفتح الطاء والرّاء وضمّهما وكسرهما ، وهو
الملبوس الحقيقير ؛ ويقال : ما في السماء طحربة ، أى شيء من غيم .
وقالوا : سَبَّعَطَرَ (٢) ، للضخيم ، ويقال : سبعطرى أيضا ،
للتشديد البطش .

(أو مزيدٌ فيه) - نحو : أَفْكَلَ للرعدة ، وأسود ، ونحو :
فَدَوَكَسَ للأسد ، وسرَّوَسَطَ للذى يتلع كل شيء (٣) ، وقيل :
الجمال الطويل ، وقال الزبيدى : وعاء يكون زق الخمر ونحوه ؛ ونحو :
خُزَعَمِيل ، وقُدْعَمِيل .

(١) فى الصحاح : الوعل : الأروى ، والجمع : الوعول والأوعال ... وفى
الحاشية : الوعل ، بالفتح ، وككتف ، ودُئِلَ ، وهو نادر : تيس الجبل ، والجمع :
أوعال ووعول ووُعُلُ ، بضمّتين .

(٢) والذى فى الصحاح : والسَّبَّيْطَرُ ، بالياء ، مثال : العَمَيْتِلُ : طائر طويل
العنق جدا ، تراه أبداً فى الماء الضحضاح ، يكنى أبا العِزَّارِ ؛ ولم يأت بسبعطر هذه .

(٣) فى الصحاح : سَرَطْتُ الشيء بالكسر أسرطه سَرَطًا : بلعته ، واسترطه :

ابتلعه .

(أو محذوف منه) - نحو : شِيَّة وسه ويد .

(أو شبه الحرف) - نحو : مَنْ وَمَنْ .

(أو مركب) (١) - نحو : معد يكرّب ؛ قال الزبيدي : ليس في الكلام فَعَيْلَل ، فأما دَحَيْدَح ، فحمل على أنه صوتان مركبان ، والأصل : دح دح .

(أو أعجمي) - نحو : سرخس (٢) .

(فصل) : (استثقل تماثل أصلين في كلمة) - لأن مخرج المتماثلين واحد ، فينجبس اللسان عند النطق بهما (٣) ، ولذا أذغموا في بعض ذلك ، وذلك نحو : دَدَن (٤) وسَلِس (٥) .

(وسَهَّلَه كونهما عيناً ولاماً) - لكون اللام مُعَرَّضاً لنقل حركة الإعراب ، ولسكون الوقف ، فلا تماثل حركة العين في أكثر الأحوال ، وذلك نحو : طلل ودُرر وزَلَل .

(وقُلَّ ذلك فيهما ، حرفي لين) - أي في العين واللام ، نحو : قُوَّة وعِيَّ وحَيَّ .

(١) في (ز) : أو مركبة .

(٢) في (ز) : نرخس .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) اللدَدَن : اللهو واللعب .

(٥) في الصحاح : شيء سَلِس ، أي سهل ، ورجل سَلِس : أي لين منقاد ، وفلان سَلِس البول ، إذا كان لا يستمسكه .

(أو حلقيتين) - نحو : لِحِحَتْ (١) عَيْنُهُ ، وَصَحَّ وَشَعاع
وَمَهَّه (٢)

(وأهمل كونهما همزتين) - فلا يوجد في كلامهم كون العين
واللام همزتين مثل : جَاءَ وَشَاءَ ؛ وثبت بعد هذا في بعض النسخ :
« وفي كونهما هاءين » وفي النسخة المحققة .

(وَعَزَّ كونهما هاءين) - نحو : مَهَّه ، ومن كلامهم : « كُلُّ
شَيْءٍ مَهَّه ، ما النساء وذكرهن » ، أى يسير ؛ والمعنى أن الرجل يحتمل
كُلَّ شَيْءٍ ، حتى يأتى ذكر حُرْمِهِ ، فيمتعض حينئذ ، والمهَّه والمهاه
أيضا : الطراوة والحسن ، قال :

(٣) كَفَى حَزْناً أَنْ لَامِهَاءَ لَعِشْنَا وَلَا عَمَلٌ يَرْضَى بِهِ اللَّهُ صَالِحٌ (٣)
(وَقَلَّ (٤) كَوْنُ الْفَاءِ وَاللَّامِ حَلْقِيَيْنِ) - نحو : أَجَأ ،

(١) لِحِحَتْ عَيْنُهُ ، إِذَا لَصَقَتْ بِالرَّمَصِ .

(٢) فِي الصَّحاحِ : وَقَوْلُهُمْ : مَهَّهٌ ، أَيْ سَيَّرٌ ؛ الْأَحْمَرُ وَالْفَرَاءُ : يُقَالُ فِي الْمَثَلِ :
« كُلُّ شَيْءٍ مَهَّهٌ ، مَا النِّسَاءُ وَذَكَرْهُنَّ » ، أَيْ إِنْ الرَّجُلَ يَحْتَمِلُ كُلَّ شَيْءٍ ، حَتَّى يَأْتِيَ
ذَكَرَ حُرْمِهِ ، فَيَمْتَعْضُ حِينَئِذٍ فَلَا يَحْتَمِلُهُ ؛ وَنَسَبَ النِّسَاءَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، أَيْ مَا خِلَا
النِّسَاءِ ؛ وَإِنَّمَا أَظْهَرُوا التَّضْعِيفَ فِي مَهَّهٍ ، فَرَقاً بَيْنَ فَعَّلٍ وَفَعَّلٍ .

(٣) ذَكَرَهُ فِي الصَّحاحِ وَلَمْ يَنْسِبِهِ ، وَذَكَرَ قَبْلَهُ لِعِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لَعِشْنَا هَذَا مَهَاءً وَلَيْسَتْ دَارُنَا الدُّنْيَا بَدَارٌ (٤)

قال : وَهَذِهِ الْهَاءُ ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْكَلَامِ لَمْ تُصَيَّرْ تَاءً ، وَإِنَّمَا تُصَيَّرُ تَاءً إِذَا أُرِدَتْ
بِالْمَهَاءِ الْبَقْرَةِ ؛ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : أَنْ لَامِهَاءَ لَعِشْنَا ، بِمَعْنَى الطَّرَاوَةِ وَالْحَسَنِ ، وَجَاءَ
بِهَا فِي الْوَصْلِ ، كَمَا هِيَ فِي الْوَقْفِ ، بِالْهَاءِ لَا بِالتَّاءِ .

(٤) زَادَ قَبْلَ هَذَا فِي النِّسْخَةِ الْمُحَقَّقَةِ مِنَ التَّسْهِيلِ : وَنَحْوُ : قَلِقٌ ، قَلِيلٌ ؛ وَنَبِهَتْ
فِي الْحَاشِيَةِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ نَسْخِ التَّسْهِيلِ ، وَمَنْ شَرَحَ ابْنَ
عَقِيلٍ : الْمُسَاعَدُ ؛ وَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَى حُكْمِهِ .

وهو فَعَلَ ، بالتحريك ، أحدَ جَبَلَى طَيِّءَ ، والآخِرَ سَلَمَى ، وينسب إليهما (١) : الأَجْيُونُ ؛ ونحو : آء (٢) ، وهو شجر ، والواحدة : آءة (٣) ، وآءٍ أيضا حكاية أصوات ، قال :

(٥) إِنْ تَلَقَى عَمْرًا فَقَدْ لَاقَيْتَ مُدْرِعًا

وليس من همّه إِبْلٌ ولا شاء

في جحفل لَجِب ، جَمٌّ صَوَاهِلُهُ

بالليل يُسْمَعُ في حافاته آء (٤)

وأما تماثل الفاء واللام ، من غير ذلك ، نحو : قَلَقٌ وَسَلَسٌ ، فليس كذلك ، بل هو كثير ، وهو أكثر من باب قوة .

(وأَقْلٌ منه نحو : كوكب) - وهو مماثلة لفظ الفاء للعين فقط ، فيما عدده أربعة ، ومنه أيضا : قوقل وقرقف ، فهذا أَقْلٌ من أَجَأٌ ؛ وكان يقال في الجاهلية للرجل ، إذا استجار بيثرب : قَوَقْلٌ ثَمَّ ، قد أمنت ؛ والقواقل من الخزرج ، والقَرَقُفُ : الخمر .

(١) هذه عبارة الصحاح ، وعلق عليها في الحاشية بأن الصواب : إليها ، أى إلى أجأ ؛ وأقول : إن ماجاء بالأصل صواب أيضا ، قاصداً : أجأ وسلمى ، غير أنه اكتفى في التمثيل بالأجيين فقط .

(٢) ، (٣) : في النسخ : أأأ ، وأأأة ، والأصح ما جاء بالتحقيق ، عن

الصحاح .

(٤) جاء به في الصحاح ، ولم ينسبه ، والشاهد في قوله : في حافاته آء :

حكاية أصوات .

(وأَقْلٌ منه : بَيْرٌ) - مما تماثل فاؤه وعينه ، كَبِيرٌ ، وهو واحدُ البُورِ ، وهو الفُرانق (١) الذي يعادى (٢) الأسد ، ونحو : دَدَنٌ ، وهو اللهُو واللعب ، والدَّدَانُ الرجل الذي لا غَنَاءَ عنده (٣) ، ونحو : دَيْدَنٌ ودَيْدَانٌ للعادة ، أَقْلٌ من باب كوكب ؛ ولم يوجد تماثل الفاء والعين مع تحركهما ، بلا فاصل ، إِلَّا في دَدَنٌ ودَدَانٌ .

(وأَقْلٌ منه : بَيْهٌ) - فما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد ، أَقْلٌ مما تماثل فاؤه وعينه فقط (٤) ، ومن ذلك قولهم : غلامٌ بَيْهٌ ، أى سمين ، وهو أيضا لقب لعبد الله ابن الحارث بن نوفل ، لقبته به أمه ، كانت ترقصه بقولها (٥) :

(٦) لأنكحنَّ بَيْهٌ جاريةٌ خِدْبَيْه
مُكْرَمَةٌ مُحَبَّةٌ تَجِبُ أَهْلَ الكعبه (٦)

وكان والى البصرة ؛ وقالوا : زَرَزْتُه زَرًّا : صَفَعْتُهُ .

(١) هذه عبارة الصحاح ، وقال فى الحاشية : قوله : الفُرانق ، بالضم ، ويقال له : البريد ، لأنه يصبح قدام الأسد ، ينذر به ، ولا يكون إِلَّا بأرض الحبشة .

(٢) أى يعدو معه ، ويجاريه فى العدو ، وليس من العداوة .

(٣) وفى الصحاح : والدَّدَانُ : السيف الكهام ، لايمضى .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) هى هند بنت أبى سفيان .

(٦) أى تغلبهم بحسبها - صحاح .

(والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه في التأليف من ثلاثة أمثال) - فَيَاءُ أصله : يَيْيَ ، بثلاث ياءات ، تحركت العين ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت أَلْفًا ، ثم قلبت اللام همزة لتطرفها ، تشبيها للألف المنقلبة عن الأصل بالزائدة نحو : رداء ؛ وأصل واو : وَوَوَ ، تحركت العين وانفتح ما قبلها ، فقلبت أَلْفًا ، وصحَّت الواو ، فلم تبدل همزة ؛ قالوا : ولم توجد كلمة اعتلت حروفها إلا هذه .

وقول المصنّف : « الأظهر » - يدلّ على ثبوت الخلاف في الكلمتين ، وحكى فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب ، الاتفاق على أن الياء مما تماثل فيه الفاء والعين واللام ، ونخصّ الخلاف بالواو . ومذهب الأخصّ في الواو ، أن الألف منقلبة عن الواو ، لأن أكثر ما يكون انقلاب الألف عنها ، فتكون حينئذ من باب يَيْيَ .

وذهب الفارسيّ إلى أنها منقلبة عن ياء ، حتى لا تكون الكلمة حروفها كلها من جنس واحد ، لقلّة باب بَبَّ ، وكثرة باب سَلِس ؛ ورُدَّ بقولهم في التصغير : أُوْبَّةٌ ، بقلب الفاء همزة ، لكونها أول واوين مصدرين ، ولو كانت العين ياء لقليل في التصغير : وُيْبَّةٌ ؛ وما ذكر من الاتفاق في ياء ، يشهد له قولهم : يَيْيْتُ الياء ؛ ويجوز إن ثبت الاتفاق ، أن يُرَدَّ قول المصنّف :

الأظهر ... إلى مايشمل الخلاف والاحتمال ، فيجوز أن يقال : إن الألف فيها منقلبة عن واو ، بعين ماقال الفارسي في واو ، إلا أن سماع يَيْتُ ، يرده ، كما ردَّ أُوَيْتَ قول الفارسي ، ويرده أيضاً تقدّم الياء على الواو ، كما ترى تقرير ذلك .

(وإن تضمنت كلمة ياءً وواواً أصليين ، لم تتقدم الياءُ ، إلا في يُوح ويوم وتصاريفه) - ولا يُعرف غيرُهُما ؛ ويأتي الخلاف في حيوان ؛ وقال ابن السِّدِّ : المشهور في يُوح ، وهو من أسماء الشمس ، أنه يياء واحدة ، كذلك حكاه أبو عليّ البغداديّ في البارع . انتهى .

وحكى المبرد والفارسيّ وغيرُهُما عن العرب كونه بالياء ، باثنتين من تحت ، وتصاريف يوم : الجمعُ قالوا : أَيَّام ، أصله : أيّوام ، وبناء أفعال منه ، قالوا : يومٌ أيّوم ، وبناء فاعل ، قالوا : يَومَه يُيَومُه مُيَومَة وَيَومَماً ؛ وأمّا غيرُ هذين ، فتقدّمت فيه الواوُ الياءَ ، نحو : وَيح (١) وَوَيْل وَوَيْس (٢) .

(وواو حيوان ونحوه ، بدّل من ياء ، على رأى الأكثرين) - ومنهم سيبويه ، فلا يكون مما تقدّمت فيه الياءُ الواوُ ؛

(١) في الصحاح : ويح : كلمة رحمة ؛ وويل : كلمة عذاب ؛ وقال البيهقيّ : هما بمعنى .

(٢) وفي لسان العرب : وَيْسٌ : كلمة في موضع رافة واستملاح ... والويح والويس بمنزلة الويل في المعنى .. وقيل : وَيْسٌ تصغيرٌ وتحقير .. قال أبو تراب : سمعت أبا السَّمِيدَع يقول في هذه الثلاثة : إنها بمعنى واحد .

وقال المازني : هو منه ، فرعم أَنَّ حَيًّا أصله : حَيٌّ ، بدليل قولهم : حيوان وحيوة ، وكذلك (١) حياة ؛ رُدُّ بأنه لم يثبت من كلامهم ما عينه ياءً ، ولأمه واوٌ ، وقال بعض هؤلاء : أصل حَيٍّ : حَيٍّ ، على وزن فَيْعِل كميَّت ؛ ثم (٢) حذفت الياء تخفيفاً ، كما قالوا : ميَّت^(٢-) ، ثم أدغمت الياء في الياء ، وفي حيوة لم تدغم ، ويدلُّ لذلك ظاهر حَيٍّ ؛ ويجوز (٣) أن لا يكون حَيٍّ ولا حيوة من المخفف ، بل وزنهما كلفظهما^(٣-) ؛ وأما واو حيوان وحيوة ، فبدل من الياء شذوذاً ، وقد ثبت إبدال الياء واواً ، على جهة الشذوذ .

(وقلَّ باب ويح) - وهو مافاؤه واو ، وعينه ياء ؛ والذي حفظ منه وَيْح وويِّل وويِّس وويِّب (٤) .

(وكثر باب طويّت) - وهو ماعينه واو ، ولأمه ياء ، ومنه : شويّت وكويّت ولويّت ؛ وفي نسخة الرُّقيّ :

(١) سقطنا من (د) .

من (٢ - ٢) ، ومن (٣ - ٣) سقط من (ز) ، وقد اضطربت هذه العبارة كلها في النسخ ، والتحقيق على وجه الاجتهاد والتلفيق بين النسختين (د ، غ) .

(٤) في الصحاح : وَيِّبٌ : كلمة مثل ويل ؛ تقول : وَيِّكٌ وويِّبٌ زيد ، كما تقول : ويملك ، معناه : ألزمتك الله ويلاً ، نُصِبَ نُصْبَ المصادر ، فإن جئت باللام ، قلت : وَيِّبٌ لزيد ؛ فالرفع مع اللام على الابتداء ، أجود من النصب ، والنصب مع الإضافة ، أجود من الرفع .

(وكثر باب طويت وأبّيت ، فالحمل عليهما أولى من باب قوة وأجأ)^(١) - والمراد بأبّيت ، كون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياءً .
 وقوله : قوة راجع إلى طويت ، وأجأ راجع إلى أبّيت ، أى كون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما^(٢) واوين أو ياءين ، وكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(واستغنوا في باب قَوُّ (٣) بفَعْل (٤) عن فَعَل وفَعْل) - فإذا كانت العين واللام واوين كباب قَوَّة وحَوَّة ، لم يبين العرب من ذلك فِعْلاً إلا على فَعْل ، نحو : قَوِي ، والأصل : قَوَو ، قلبت الواو ياءً ، لكسر ما قبلها ، والمضارع يَقْوِي ، قلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وإنما تركوا فَعْل وفَعْل ،

(١) في هذه العبارة أيضا اضطراب في نسخ التسهيل ؛ والذي في المحققة : (وكثر باب طويت ، فائقاً باب قَوُّ ، فالحمل عليه عند خفاء الأصل أولى ، وأبّيت - هكذا بالنون - فالحمل عليهما أولى من بايى : قَوُّ وأجأ) ، والذي في نسخة ناظر الجيش : (وقد ثبت في بعض النسخ ، قال الشيخ : في البهاء الرق ، زيادة بعد قوله : وكثر باب طويت ، وهى قوله : وأبّيت ، فالحمل عليهما أولى من باب قَوُّ وأجأ ؛ فباب قوة راجع إلى طويت ، يعنى أن تكون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما واوين ؛ وقوله : وأجأ ، راجع إلى أبّيت ، يعنى أن تكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(٢) في (ز) : أولى من كونهما ياءين ، وفي (غ) : أولى من كونهما واوين ، وفي (د) جمع بينهما ، فقال : أولى من كونهما واوين أو ياءين ؛ وعليه التحقيق .

(٣) في (ز ، غ) : في باب قوة .

(٤) في القاموس : وَحَبَّلَ قَوٌّ : مختلف القَوِيُّ ؛ وَقَوٌّ : اسم موضع بين فَيْد

لئلا يجيء المضارع على يفعل ، بضم العين (١) ، فكما يقال في قام : يقوم ، يقال في ذلك : يَقْوُو ، فيثقل ، فرفض ذلك ؛ وكذلك يثقل لو قلت : فعلت ، إذ يكون : قَوَّوت .

(فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفض) - فلو قيل : ابن من قوة مثل سُبَّعان ، وهو اسم مكان ، ولم يأت على فَعْلان غيره ، لقلت (٢) : قَوَّيان ، والأصل : قَوَّوان ، لكن رفض هذا الأصل ، وُرِدَّ إلى فَعِل ، بكسر العين ، فانقلبت الواو الأخيرة ياءً لكسر ما قبلها ؛ وسيأتي ذكرُ ما في هذه المسألة من الخلاف .

(وبمائل كثيراً ، ثالثُ الرباعيِّ أوَّلُه ، ورابعُه ثانيه) - نحو : سمسَم وربرب وصلصل وقلقل .

(وأهمل ذلك مع الهمزة فاءً) - فلم يُسمع من كلامهم مثل : أجاج ؛ واحترز بقاء ، من أن تكون الهمزة عيناً ، فإنه موجود ، نحو : بأبأ الرجل ، إذا أسرع .

(وقلَّ مع (٣) الياء مطلقاً) - أى فاءً كانت نحو : يُوَيُّو ، أو عَيْناً نحو : صيصية ؛ واليُوَيُّو : طائر من الجوارح

(١) سقطت من (ز)

(٢) سقطتا من (د)

(٣) سقطت من (ز)

يشبه الباشق ، والجمع : اليَّابِيُّ (١) ؛ والصَّيْصِيَّةُ : شوكة الحائك
التي يسوى بها السُّدَى واللُّحْمَةُ .

(ومع الواو عَيْنًا) - نحو : ضَوْضَى ، ودليل أصالة الواو ، أن
زيادتها تجعل الكلمة من باب ددن ، وهو قليل ، وأصلها تجعلها من
مضاعف الرباعي وهو كثير ؛ والضَّوْضَى والضَّوْضَاةُ : أصوات الناس
وجلبتهم .

(فإن كانت في فعل ، لم تقلب ألفاً) - نحو : قَوْقَى
وضَوْضَى ، يقال : الدجاجة تُقَوِّقُ ، أى تصيح ، والمصدر : قَوْقَاةٌ
وقِيْقَاءٌ ، على فعلة وفَعْلَالٌ ؛ وِيَاءٌ قِيْقَاءٌ بدل من الواو ، لأنه مما كرر
فيه الفاء والعين .

(وما أوهم ذلك ، فأصله : الياء ، كحاحيت) - أى ما
أوهم كون العين واوًا قلبت في الفعل ألفاً ، فأصل الألف فيه الياء ، لا
الواو .

وقال الأخفش وغيره : ولم يأت في الياءات غير ثلاثة :
حاحيت وعاعيت وهاهيت . انتهى .

(١) قال في الصحاح : اليُّوِيُّ : طائر من الجوارح ، يشبه الباشق ، والجمع :
اليَّابِيُّ ، وجاء في الشعر اليَّابِيُّ ، وقال :

* ما في اليَّابِيِّ يُّوِيُّ شَرَّوَاهُ *

(٧)

وفي الحاشية : الرجز للحسن بن هانئ ، في طردياته ، وقبله :
قد أغتدى ، والليل في دُجَاهِ كَطَّرَةَ البُرْدِ ، على متناه
يُّوِيُّ يعجب من رآه مافى اليَّابِيِّ يُّوِيُّ شَرَّوَاهُ
وشروى الشيء : مثله .

قال السيرافي : وهي متقاربة المعنى ، وهي أصوات البهائم ؛ ومذهب سيبويه والأخفش وغيرهما أن الألف بدل من ياء ، لقرب الألف من الياء ، وأبدلوا كراهة اجتماع المثلين ، كما فعلوا في دَهْدَيْت ، حيث قلبوا الهاء ياءً لذلك ؛ وليست الألف في حاحيت ونحوه بزائدة ، لقولهم في المصدر : حاحاه وعاعاه ، وهو فَعَلَّة كدحرجة ، وفاعَل لا يأتي مصدره على فَعَلَّة .

(خلافاً للمازني) - في زعمه أن الألف في حاحيت ونحوه بدل من واو ، حملاً على ما نطق فيه بالواو ، نحو : قوقيت ؛ وماذهب إليه سيبويه وغيره أولى ، لما سبق ، ولأنها لو كانت بدلا من الواو ، لجاء الأصل ، ولو مرة ، كما في قوقيت ، فلما لم يجيء قط ، دلّ مع ماسبق ، على أن الأصل ياء ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الياء وذوات الواو ، وجعلوا القلب في اليائي للقرب ، ولنفي الاجتماع ، كما عرفت .

(ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيها عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف) - والقصد بالوزن على هذا الوجه : تعريف الأصلي من الزائد ، في الأكثر ، باختصار ، وبيان محلّ الأصل ؛ فإذا قيل : وزن مستخرج : مستفعل ، كان أخصر من أن يقال : الميم والسين والتاء زوائد ؛ وإذا قيل : وزن آدر : أعفل ، علم أن العين متقدمة فيه على الفاء ، كما يعلم في وزن : أدور على (١) أفعل ،

(١) سقطنا من (د) .

أن الأمر ليس كذلك . وقولى : فى الأكثر ، للاحتراز عن وزن :
 قَرَدَدَ على فَعَلَل ، فإن أحد الدالين زائد ، ولم يُبَيَّن ذلك فى
 الأصل (١) ، اتكالاً على معرفته من الموزون ، لأن كل مضاعف
 زائد على ثلاثة ، يحكم بزيادته ، إلا إن قام دليل على زيادة
 غيره ، نحو : مَكَّرَ وأَلَدَد ، وإنما كان الوزن بهذا اللفظ ؛ لأن
 لفظ الفعل ، يعبر به عن كل فعل ، وحمل الاسم على الفعل ، لأن
 للفعل الأصالة فى التصريف ، فتقول : وزنُ ضَرَبَ وحَجَرَ :
 فَعَل ، ووزن دحرج وجعفر : فعلل ، ووزن سفرجل : فَعَلَل ، بثلاث
 لامات ؛ وهذا قول البصريين ؛ أعنى إذا لم تَبَيِّن الأصول ، تكرر
 اللام ، لأنهم يرون انتهاء بناء الكلمة إلى خمسة أصول ؛ وأما الكوفيون
 فيرون نهاية الكلمة ثلاثة ، ومازاد حكموا بزيادته ، فما كان ثلاثياً ،
 ووزنه كما سبق ، ومازاد قيل : لا يوزن ، فإذا قيل : ماوزن سفرجل ؟
 قيل : لا أدرى ، وقيل ينطق بلفظ مازاد على الثلاثة ، فيقال : وزنُ
 جعفر : فَعَلَر ، ووزن سفرجل : فَعَلَجَل ؛ وقيل : تكرر اللام ، مع
 اعتقاد زيادة مازاد على الثلاثة .

(مُسَوَّى بينها فى الحال والمحل) - فتساوى الفاء والعين واللام
 أصول الكلمة فى حالها من حركة وسكون ، وفى محلها فى التقديم
 والتأخير ، فلو قيل : ما وزن عُصْر ؟ من قوله :

(١) فى (د) : فى الوزن .

* لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَرَ (١) *

(٨)

لقلت : وزنه : فُعلٌ ، بسكون العين ؛ ولو قيل : ما وزنُ آرام ؟
لقلت : أَعْفَلٌ .

(ومصاحبة زائد ، سابق أو لاحق) - فتقول : وزنُ أَحْمَرَ :
أَفْعَلٌ ، ووزنُ دُرَيْهِمَ : فُعَيْلٌ ، ووزنُ يَرْفَعُ : يَفْعَلٌ ، ووزنُ سَيَضْرِبُ :
سَيَفْعِلُ .

(وما لم تَبَيَّنْ زيادتهُ بدليل ، فهو أصل) - وسيأتى ذِكْرُ دليل
الزيادة .

(والزائد بعض سألتمونيها) - وهذا من ألطف ما جُمِعَتْ فيه
حروف الزيادة ؛ يقال : إن بعض النحاة سأله أصحابه عنها ، فقال
لهم : سألتمونيها ؛ فقالوا : نعم ، فقال : قد أجبتمكم ؛ وجمعت أيضا
في : أهوى تَلْمَسَانَ ؛ وجمعها المصنف أربع مرات في بيت واحد ،
وهو :

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ ، تَلا أَنَسَ يَوْمَهُ نِهَايَةٌ مَسْئُولٍ : أَمَانٌ وتَسْهِيلٌ (٩)

ومعنى كونِ هذه الحروفِ حروفَ الزيادة ، أن الزيادة تكون
منها (٢) ، لا أنها لا تكون إلا زائدة ؛ وقولهم في النسب إلى الهند :

(١) في الصحاح : وقد اعتصرت عصيراً ، أى اتخذته ، وقول أبى النجم :

حَوْدٌ يَغْطِي الفَرْعُ منها المُوْتَزِرُ لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصَرَ

يريد : عُصِرَ ، فحُفِّفَ .

(٢) في (ز) : الا أنها .

هندي ، ليست الكاف فيه زائدة ، بل هو من باب : سبط
وسبطر ، لأن الكاف لم تثبت زيادتها في موضع ، فيحمل هذا عليه ؛
والمراد بهذا الزائد ، ما جعل في الكلمة كالجزء ، فلا تجعل كاف ذلك
من هذا (١) .

(أو تكرير عين) - كسَلَمَ (٢) وقَطَعَ .

(أو لام) - كَمَهَّدَ (٣) وَجَلَّبَ .

(أو عين ولام ، مع مباينة الفاء) - نحو : دَمَكَمَكَ
وَصَمَحَمَحَ للشديد ، ووزنهما عند البصريين : فعلعل ، بتكرير العين
واللام ، وهما من المضاعف المختلف التضعيف ، بدليل قولهم : دَمَامَك
وَصَمَامِح ؛ ولو كانا كسفرجل ، وليس فيهما زائد ، لقليل : صماحم
ودمأمك ، كما يقال : سفارج ؛ وإنما لم يقولوا : صماحم (٤) لفقد
فَعَالَم ، ولا صماحم للاستثقال ؛ وقال الكوفيون : وزن صمحمح :
فَعَلَّل ، والأصل : صَمَحَح ، أبدلوا الوسطى ميماً نحو :
« فككبكبا (٥) » وتغلغل ، والأصل : كُبُّبُوا وَتَغَلَّلَ ؛ قالوا : وليس فَعَلَعَلَّ ،
للزوم كون صرصر : فعفعأ ، وهو باطل ، فكذا هذا ؛ ورُدَّ بأن

(١) أي من هذا الباب .

(٢) على وزن : فَعَّل .

(٣) على وزن : فعلل .

(٤) في (ز) : صماصم .

(٥) الشعراء / ٩٤ : « فككبكبا فيها هم والغاؤون » .

ماذكروه من الأصل دعوى ، وأما ككبكوا ، ففي معنى كَبَّبُوا ، وليس من لفظه ، وأما صرصر فلا يرد ، لأن الزائد مازاد على فاء الكلمة وعينها ولامها .

(أو فاء وعين ، مع مباينة اللام) - نحو : مَرَمَرْتِ للقفز ، ومَرَمَرِيس للداهية ، ووزنهما : فَعْفَعِيل ؛ ولا يُحفظ غيرهما ، ودليل الزيادة فيهما الاشتقاق ، فالمرْتُ: المفازة التي لا نبات فيها ، يقال : مكانٌ مرْتُ : بين المروثة ، قال :

(١٠) * وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ (١) *

والمراسُ : الممارسة والمعالجة ، ورجلٌ مرَسٌ : شديد العلاج .
(وإذا كان الزائد (٢) من سأتمونيها ، قُوبِلَ في الوزن بمثله) -
فتقول : وزن أحمر : أفعال ، ووزن مطعن : مَفْعَلٌ ؛ وذكر هذا بعد ما سبق من قوله : « ومصاحبة زائد .. وهو يفهم المذكور هنا ، توطئة لما يذكره بعد .

(وإلّا ، فيما يقابل الأصل ، من فاء وعين ولام) -
فتقول : وزن جلبب : فعلل ، مع أن الباء زائدة ، لكن يردُّ على إطلاقه أن يقال : وزن مرمريت : فَعْفَعِيل ، فالميم الثانية

(١) في الصحاح : المرْتُ : مفازة لانبات فيها ، ومكان مرْتُ بين المروثة ، قال الراجز : خطام الجاشعي :

وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظهراهما مثل ظهور الترسين

(٢) في (ز ، غ) : زيادتي .

زائدة ، وقد قابلتها بالفاء ، مع أنها من حروف سألتمونيها .
 (خلافاً لمن يقابل بالمثل مُطلقاً) - فيعبر بعض النحويين عن
 الزائد بلفظه مطلقاً ، فيقول في وزن جليب : فعلب ، إن اعتقدت
 أن الزائد الثاني ، وفَعِيل إن اعتقدته الأول ؛ والجمهور على الفرق
 بين زيادة التضعيف ، وزيادة سألتمونيها ، ووجهه أن زيادة التضعيف
 عامة لجميع الحروف ، فجعلوا لها حكم المضاعف ، لأنه أقرب
 معتبر ، إذ لم يرد المضعف (١) مفرداً ، فيحكم له بحكم ما ورد
 كذلك ، وهو حروف سألتمونيها ؛ وقد فهم من هذا التقرير ما ينبغي
 من التعبير ، خلاف ما سبق من إطلاق المصنف .

(فصل) : (لأصالة الفعل في التصريف ، زيد قبل فاء
 ثلاثيه إلى ثلاثة) - نحو : استخرج يستخرج استخرج ، والاثنان
 نحو : انطلق ينطلق انطلق ، والواحد (٢) نحو : أكرم يُكرم أكرم .
 (وقبل فاء رباعيه إلى اثنين) - نحو : يتدحرج ، والواحد :
 تدحرج .

(ومنع الاسم من ذلك) - أي من أن يُزادَ قبل فاء ثلاثيه
 إلى ثلاثة ، وقبل فاء رباعيه إلى اثنين .

(مالم يشاركه لمناسبة) - نحو : مستخرج ومنطلق

(١) في (د) : المضاعف مفرداً ، وفي (غ) : المضعف مفرداً .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : (والمزيد واحداً) على تقدير : ويكن ...

ومتدحرج ؛ والمناسبة هي كونهما يرجعان في الاشتقاق إلى أصل واحد .

(أو يكن ثلاثياً ، والمزيد واحد) - نحو : يَرْمَعُ (١) وَأَفْكَلُ .

(وشذَّ إِنْقَحْلُ (٢) وإِنزَهُو (٣) وينجلب (٤) وإِسْتَبِرُقُ (٥)) - فزيد في الاسم زيادتان قبل فاء الكلمة ، في الثلاثة الأول ، وثلاث زيادات في الرابع ، ويوضح الزيادة الاشتقاق من القحْل والزهو والجلب والبريق ؛ وهذا يقتضى بأن

(١) في الصحاح : رمع أنفه من الغضب ، يَرْمَعُ رَمَعَانًا ، أى تحرك ، واليَرْمَعُ : حجارة بيض رقاق تلمع ، والأفكل : الرعدة ، ولا يبنى منه فعل .
(٢) في الصحاح : وشيخ قحْلٌ بالتسكين ، وإِنْقَحْلٌ أيضا بكسر الهمزة ، أى مُسِينٌ جدا .

(٣) ، (٤) قال ناظر الجيش : أما إِنْقَحْلٌ وإِنزَهُو ، فمن القحْل والزهو ، فالهمزة والنون فيهما زائدتان ، وليس إنقحل وإنزهو مشاركين للفعل لمناسبة ، فكانا شاذَّين ، وأما ينجلب فإنه قد زيد قبل فائه زيادتان ، وهما الياء والنون ، فشدوا فيه شدوهم في إنقحل وإنزهو ، وما قاله المصنف غير ظاهر ، فإن ينجلب منقول من الفعل ، وقد عرَّه فيه كونه من أسماء الأجناس ، لا الأعلام ، فاعتقد أنه ليس بمنقول من الفعل ؛ وقد ذكر النحويون أن النقل يكون في أسماء الأجناس وفي الأعلام ، ونصوا على أن ينجلباً منقول من الفعل ، وإن كان اسم جنس ، وأما دخول تاء التأنيث على ينجلب ، وقولهم : اليَنْجَلِيَّةُ ، فإنما ساغ لنقله من الفعلية إلى الاسمية ؛ وأما إستبرق ، فهو مأخوذ من البريق ، وقد زيد قبل فائه ثلاثة أحرف ، وليس من الأسماء المستثناة فيكون شاذاً .

(٥) في الصحاح : والإستبرق : الديباج الغليظ ، فارسى معرَّب ، وتصغيره : أُبِيرِقُ .

إِسْتَبْرَقاً عَرَبِيٌّ ، فلا يشتق الأعجمي من العربي ؛ وقيل : إنقحل فِعْلَلٌ كَجَرَدَحَل ، والهمزة والنون أصلان ، ويردّه الاشتقاق ، فالإنقحل : الشيخ الهرم ، من قحل التمر إذا يبس ؛ واعترض عليه بأن ينجلب لاينبغي عدّه ، فإنه منقول من فعل ، وإن كان اسم جنس ، وقد نصوا على أن النقل من الفعل يكون في أسماء الأجناس ، كما يكون في الأعلام ، وعدّوا من ذلك اليَنْجِلِب ؛ وتَنَوَّطَ لطائر (١) ، وأما دخول التاء في قولهم : اليَنْجِلِبَة ، فجزياً به على ما يجوز فيما نقل إليه من الاسمية .

(ومنتهى الزيادة في الثلاثي من الأفعال ثلاثة) - نحو : استخراج ، لأن أقصى ما يكون عليه الفعل بالزيادة ستة .

(ومن الأسماء أربعة) - نحو : اشْهِيَاب واحْمِرَار ، لأن منتهى الاسم بالزيادة سبعة ؛ وقد سبق أنهم قالوا : كُذِبْدُبَان (٢) ، فزادوا خمسة ، ووزنه : فُعْلُعْلَان ، وقالوا أيضاً بِرِبْرِيطِيَاء (٣) ، لضرب من النبات ، وقرنيسياء ، اسم بلد ، ووزنهما : فِعْنِيَلِيَاء .

(١) في (د ، ز) : وتنوط الطائر ؛ قال في الصحاح : والتَّنَوُّطُ : طائر ، ويقال أيضاً : التَّنَوُّطُ ، قال الأصمعيّ : إنما سمي تنوطاً ، لأنه يُدَلِّي خيوطاً من شجرة ، ثم يُفَرِّخ فيها ، الواحدة تَنَوُّطَة .

(٢) والذي في الصحاح : كَذَبَ كِذْبًا وَكَذِبًا ، فهو كاذب وكذّابٌ وكذّوب ، وكَيْدُبَان ومكذبان ومكذبانة وكُذْبَة كَهَمْزَة ، وكُذْبُذِبٌ مخفف ، وقد يُشَدَّد : كُذْبُذِبٌ .

(٣) في اللسان - بربط : والبريطياء : ثياب ، والبريطياء : موضع ينسب إليه الوشي .

(وفي الرباعيّ من الأفعال اثنان) - نحو : يتدحرج ، وذلك لما تقدّم .

(ومن الأسماء ثلاثة) - نحو : عَبَّوْثُرَان (١) ، لنبت طيب الرائحة ، وذلك لما سبق ذكره .

(وقد يجتمع في آخر الاسم الثلاثي ثلاثة) - إمّا وحدها نحو : عُنْفُوَان (٢) ، أو مع سبق زائد آخر نحو : أَرْبُعَاوَى (٣) .

(وأربعة) - نحو : سلمانين ، اسم موضع .

(وفي آخر الرباعيّ ثلاثة) - نحو : قُرْدُمَانِيّ ، لدواء معروف .

(ولم يزد في الخماسيّ غير حرف مدّ قبل الآخر) - نحو : عَضْرَفُوط (٤) ومغنطيس ومغنطيس .

(أو بعده) - نحو : قَبَعَثَرَى (٥) .

(١) في الصحاح : العَبَّوْثُرَان : نبت طيب الريح ، وفيه أربع لغات : عَبَّوْثُرَان وَعَبَّوْثُرَان وَعَبَّيْثُرَان وَعَبَّيْثُرَان ، بفتح المثلثة وضمها فيهما .

(٢) عُنْفُوَان الشئ أوّلُه ، يقال : هو في عنفوان شبابه .

(٣) حكى ثعلب : بنى بيته على الأربعاء ، وعلى الأربعاوى : إذا بناه على أربعة أعمدة ؛ والأربعاء والأربعاوى : عمود من أعمدة البناء ؛ كراع : جلس الأربعاوى ، أى متربعا ، ولا نظير له - لسان .

(٤) وفي الصحاح : العَضْرَفُوط : العِظَاءَةُ الذكر ، وتصغيره : عَضْرِيفٌ وَعُضْرِيفٌ ؛ والعِظَاءُ جمع عِظَاءة ، وهى دويبة أكبر من الوزغة ، ويقال فيها : عِظَاءة وعِظَاءة أيضا .

(٥) القَبَعَثَرُ : العظيم الخلق ؛ قال المبرد : القَبَعَثَرَى : العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث ، وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة ؛ لأنه =

(وندر : قَرَعْبَلَانَةٌ (١) وإِصْطَفَلِينَةٌ (٢) ، وإِصْفَعْنَد (٣)) -
 ووجه ندورها زيادة النون ، لما تقرّر أن الخماسيّ إنما يزداد فيه حرف
 المدّ ؛ وقيد بعضهم زيادة الخماسيّ بكونها واحدة ؛ وعلى هذا يكون
 شذوذ الأوّلين من جهة تعدد الزوائد أيضا ؛ وإذا حمل كلام المصنف
 على هذا ، كان مغناطيس شاذّا من هذه الجهة .

(فصل) : (أهمل من المزيد فيه فعويل) - على أن بعضهم
 ذكر أنه ثابت ، قالوا : سيرويل .

(وفَعُولِي ، إِلَّا عَدَوَلِي (٤) و قَهْوَيَاة (٥)) - ولم يثبت هذا
 الوزن سيبويه ؛ وعَدَوَلِي على هذا فَعَوَّل كَفَدَوَكْسْ ؛ وأما قَهْوَيَاة ، فلم
 يثبتها بعضهم من جهة النقل ، لكنه ثابت ، فأبو عبيدة حكاها ، وهو
 ثقة ، وأنشد ثعلب :

= يقال : قَبَعْرَاة ، فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر .

(١) القَرَعْبَلَانَةٌ : دويبة عريضة مجنطة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل ،
 فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف ، وتصغيره :
 قُرْعِيبة - صحاح .

(٢) في حديث معاوية : كتب إلى ملك الروم : ولأنزِعَنَّك من الملك نَزْعَ
 الإِصْطَفَلِينَةِ ، أى الجزرة - لسان .

(٣) لسان العرب المحيط : الإِصْفَعْد من أسماء الخمر ، قال أبو المنيع الثعلبي :

لها مَبْسَمٌ سُحَّتْ كَأَن رُضَابِهِ بُعِيدَ كَرَاهَا ، إِصْفَعْنَدٌ ، مُعْتَقٌّ

(٤) عَدَوَلِي : قرية بالبحرين .

(٥) في اللسان : والقَهْوَيَاة والقَهْوَيَاة : من نصال السهام ؛ قال ناظر الجيش في

شرحه : وذكر الشيخ كلمة ثالثة ، وهى حَبُونَا ، على ما يأتي في البيت الذى أنشده ثعلب .

(١٢) ولا تياساً من رحمة الله وأسألاً بوادي حَبُونَا أن تهبَّ شمالاً (١)

وخرجه بعضهم على أن المكان سمي بجملة .

(وفَعْلَال ، غير مُضَعَّف ، إِلَّا الخَزَعَال (٢)) - وأما المَضَعَّف فكثير ، نحو : صَلَّصَال وَقَلْقَال ووسواس ، ولم يثبت الأكثر فعلاً في غيره ، ولكن حكى الفراء : ناقة بها خَزَعَال ، أى ظَلَع ؛ وقال بعضهم : الفتح غلط ، وأصله الكسر ، كما قالوا : شىء لِيَّاح (٣) وَلِيَّاح ، وفيه نظر ؛ وقالوا : قَشَعَام للعنكبوت .

(وفيَعَال ، غير مصدر ، إِلَّا ناقةً مِيلَاعاً) - أى سريعة ، من

الملع ، وهو السير الخفيف .

(وفيَفْعَال ، مضَعَّف الأول والثاني ، غير مصدر ، إِلَّا الدَّيْدَاء) - وأما المَضَعَّف (٤) كذلك ، مصدرًا ، فكثير ، كزَلْزَال ؛ والدَّيْدَاء : آخر الشهر ؛ قال أبو عمرو : الدَّادَاء والدَّيْدَاء : آخر الشهر ؛ وقولهم : الدَّادَاء ، يبين أن الهمزة الأخيرة في الدَّيْدَاء ، ليست بدلاً من حرف علة ، للزوم ثبوت فعفال .

(١) لم أجده في مراجعي ، وفي (د ، غ) : واسكنن بدل : وأسألاً ؛ والشاهد في مجيء حَبُونَا على وزن فَعَوَلَى لفظاً ثالثاً ، على ما ذكر ناظر الجيش في شرحه .
(٢) في الصحاح : خَزَعَلٌ في مِشْيَتِهِ ، أى عرج ... وناقة بها خَزَعَال ، أى ظَلَع ... وزاد أبو مالك : قَسْطَال ، وهو الغبار ، وزاد في القاموس : خَرَطَال - حاشية .

(٣) في الصحاح : وشىء لِيَّاح ، أى أبيض ، قال الفراء : إنما صارت الواو ياءً لانكسار ما قبلها - أصله : لِيَّوَّاح - وفي الحاشية : مقتضى كلامه أن يضبط بكسر اللام ، ويقال أيضاً : بفتحها .

(٤) في (ز) : المضاعف .

(وَفَوَعَالٌ وَإِفْعَلَةٌ وَفِعْلَى ، أَوْصَافاً) - فهذه الثلاثة جاءت أسماء كَتَوْرَابٍ (١) وَإِنْفَحَةٌ (٢) ، في لغة من لا يشدّد الحاء ، وإِصْبَعَةٌ وذكرى ، ولم ترد أوصافاً ، وسيأتى ما استثناه منها ؛ وزعم بعضهم أن فَوَعَالاً جاء وصفاً ، قالوا : رجل هوهاءة (٣) ، أى أحمق ؛ ويحتمل كونه من المضاعف كصلصال ، والهمزة بدل الواو ، كغوغاء ؛ وذكر بعضهم مجيء إِفْعَلَةٌ وصفاً ، قالوا : إِمَّعَةٌ (٤) .

(إِلَّا مَا نَدَرَ كضِعْرَى وَعِزْهَى) - قرأ ابن كثير : « قِسْمَةٌ (٥) ضِعْرَى » بالهمز ، فهى فِعْلَى من الصفة ، وأثبت ذلك الأخفش ، ونفاه

(١) في الصحاح : التُّرَابُ فيه لغات : تُرَابٌ وَتَوْرَابٌ وَتَوْرَبٌ وَتَيْرَبٌ وَتُرَبٌ وَتُرْبَةٌ وَتَرْبَاءٌ وَتَيْرَابٌ وَتَيْرِبٌ وَتَرِبٌ ..

(٢) في الصحاح : والإِنْفَحَةُ - مَشْدُودَةٌ وَمَخْفُفَةٌ - بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة : كرش الحمل أو الجدى ، مالم يأكل ، فإذا أكل ، فهو كرش ؛ عن أبى زيد : وكذلك المِنْفَحَةُ ، بكسر الميم ، والجمع أنفاح ؛ وفي حاشية شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٣ : والإِنْفَحَةُ : شجرة كالبياذنجان .

(٣) في الصحاح : رجل هُوَهَاءَةٌ ، بالضم أى جبان ، وفي شرح ناظر الجيش : قالوا : رجل هُوَهَاءَةٌ لِلأحمق - نقله ابن القطاع .

(٤) في شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٢ : الإِمَّعَةُ من الرجال : الذى لا يستقل بأمر ، بل دأبه أن يقول : من يفعل فأفعل معه ، ووزنه : فِعْلَةٌ ، لأنه صفة ، وَفِعْلَةٌ في الصفات موجود كدَيْبَةٌ ، وهو الرجل القصير ، وليس وزنه : إِفْعَلَةٌ ، لأنه وزن مخصوص بالأسماء كإِنْفَحَةٌ .

(٥) النجم ٢١ / ٢٢ : « أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى ؟ تَلِكْ إِذْنُ قِسْمَةِ ضِعْرَى » قال في الصحاح : أى جائرة ، وهى فُعْلَى ، مثل طُوبَى وَحُبْلَى ؛ وإنما كسروا الضاد لتسليم الباء ، لأنه ليس في الكلام فِعْلَى صفةً ، وإنما هو من بنات الأسماء ، كالشُعْرَى وَالدَّفْلَى ؛ قال الفراء : وبعض العرب يقول : ضِعْرَى وَضُوْرَى ، بالهمز .

سيبويه وغيره ، ومن قرأه بالياء ، احتمل التخفيف من الهمز ، واحتمل خلافه ؛ وعلى هذا قال سيبويه : هو فُعَلَى بالضم في الأصل ، وقال الأخفش : فِعَلَى بالكسر كلفظه ؛ ويقال : ضَاَرَهُ حَقَّهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا ، أى بحسه ونقصه ، ومنهم من يهمز فيقول : ضَاَرَهُ يَضَاَرُهُ ضَاَرًا ، قال :

(١٣) * فَحَقُّكَ مَضُوْرٌ ، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ (١) *

وحكى أبو حاتم ، عن أبي زيد ، أنه سمع العرب تهمز ضَيْرِي ؛ وقالوا : رَجُلٌ عِرْهَى ؛ ومذهب سيبويه ، والفراء أن فِعَلَى ، لا يكون صفةً ، كانت الألف للتأنيث أو للإلحاق ؛ فإن لحقت الهاء ، جاز عنده ، نحو : رَجُلٌ عِرْهَاءٌ ؛ فِعِرْهَى على هذا شاذ عندهما ؛ وأثبت ذلك الأخفش ، مع ألف الإلحاق أيضا ، وحكى ثعلب : رَجُلٌ كَيْصَى ، بالتنوين ، وهو الذى ينزل وحده ، وحكى أنهم يقولون : كَاصَ طَعَامَهُ : أَكَلَهُ وَحْدَهُ ؛ وحكى عن أبي حاتم : كِصْنَا عند فلان : أَكَلْنَا ؛ ويقال أيضا : كَاصَ عَنِ الشَّيْءِ : رَجَعَ ، كَيْصًا وَكَيْوُصًا ؛ ويقال : رَجُلٌ عِرْهَى بالتنوين ، أى لا يطرب للهو ، ويبعد عنه ، وكذلك عِرْهَاءٌ (٢) .

(وَفِعَلٌ فِي الْمَعْتَلِ ، دُونَ أَلْفٍ وَنُونٍ) - أى معتل العين ، بواو

(١) في الصحاح : ضَاَرَ فِي الْحَكْمِ ، أَى جَارَ ، يُقَالُ : ضَاَرَهُ حَقَّهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا ، وَقَدْ يَهْمَزُ فَيُقَالُ : ضَاَرَهُ ضَاَرًا ، وَيُنْشَدُ :

فَإِنْ تَنَّا عَنَّا نَنْتَقِصُكَ ، وَإِنْ تُقِمَ فَحَقُّكَ مَضُوْرٌ وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

(٢) في الصحاح : رَجُلٌ عِرْهَاءٌ وَعِرْهَاءَةٌ وَعِرْهَى مَنْوْنٌ : لَا يَطْرِبُ لِلْهَوَى ، وَيُبْعَدُ

عَنهُ ، وَالْجَمْعُ : عِرَاهٍ ، مِثْلُ سَيْغَلَةٍ وَسَعَالٍ ، وَعِرْهَوْنٌ ، بِالضَّمِّ .

أو ياء ، فلو قيل : ابن من القول أو البيع مثل : ضيِّع ، لتركته ورجعت إلى فَعِيلٍ فقلت : قِيلَ ، كسَيِّد ، وبيِّع ، كلَّين ؛ ولو قيل : ابن مثله من صحيح العين ، لم تتركه ، بل تقول فيه من وَعَدَ أو يسر : وَيَعِدُ وَيَيْسِرُ ؛ ومن عَزَّو وَرَمَى : غَيْرَى وَرَمَى ، وتقلب اللام ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويخرج بالمعتل ، الصحيح العين ، فإنه كثير ، كضيغم وصيرف ؛ ويقوله : دون كذا ، ما اشتمل على ذلك ، فإنهم لم يتنكبوه ، نحو : تَيِّحان (١) ، للكثير الكلام العجول ، وهَيَّيان (٢) ، للجبان .

(وفعيل ، في الصحيح) - بخلاف المعتل ، فهو كثير فيه ، كسَيِّد ومَيِّت ، ووزنهما عند البصريين : فَعِيل ، وكذا ما أشبههما ؛ وقال البغداديون : الأصل فَعِيلٌ ، بفتح العين ؛ وقال الفراء : فَعِيلٌ ، كطويل .

(مطلقاً) - أى كان بألف ونون ، أو بدونهما (٣) ، فلا يوجد مثل ضيغم ولا ضيغمان ، بكسر العين .

(إلا ماندر ، كعَيِّن وَيَيْسُ وطَيْلسان ، في لغة (٤)) - فعَيِّن

(١) في الصحاح : ورجلٌ مَيِّحٌ ، أى يعرض فيما لا يعنيه ، والتَيِّحان مثله ، يروى بكسر الياء وفتحها ، وفسر مَيِّحٌ وتَيِّحان ، إذا اعترض في مشيه .
(٢) في الصحاح : ورجل هَيُّوبٌ وهَيَّابٌ وهَيَّابٌ وهَيَّيانٌ - بكسر الياء وفتحها - : جبانٌ مُتَهَيِّبٌ .

(٣) في (ز) : أو دونهما .

(٤) سقطنا من النسخ ، ونبه عليهما ناظر الجيش في شرحه .

يرجع إلى قوله : فَيَعْلُ في المعتل ، دون (١) كذا ، ولا يحفظ غيره ،
ويَبْسُ (٢) يرجع إلى فَيَعْلُ في الصحيح ، بدون ألف ونون ، وهذه
إحدى القراءات في « بعذاب بَيْس » (٣) ، وفيها اثنتان وعشرون
قراءة ، ونحو : صَيَّقِلْ ، علم امرأة ، وطيلسان يرجع إليه ، بألف
ونون ؛ وقال بعضهم : إن كسر اللام رواية ضعيفة ، وأنكرها
الأصمعيّ ، لكن عمل الأحفش والمأزني عليها المسائل .

(وندر فَعْيَل) (٤) - نحو : ضَهَيْدَ ، اسم موضع .

(وَفُعَيْل) - قالوا : عُلبِبَ ، لوادٍ باليمن .

(وَكَثُرَ فَعْيَل) - نحو : عَثِيرَ وَحَمِيرَ ؛ وفي نسخة عليها (٥)

خطه ، بدل قوله : (وندر فَعْيَل وَفُعَيْل ، وكَثُرَ فَعْيَل) قوله :

(وأهمل فَعْيَل دون فَعْيَل وَفُعَيْل) - وما ذكر من إهمال فَعْيَل

موافق لقول ابن جنى ، قال : أما ضَهَيْدَ فمصنوع (٦) ؛ وقول

(١) سقطنا من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الأعراف / ١٦٥ : « فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَيْس » .

(٤) في (د) : فيعل .

(٥) في شرح ناظر الجيش : وثبت في بعض النسخ المقروءة على المصنف ،

وعليها خطه ، عوض قوله : وندر ... الخ « وأهمل فَعْيَل ... الخ .

(٦) ولم أجده بالصحاح ، إلا على أنه مصنوع ، وسيأتي ؛ وعبارة ناظر

الجيش : قوله : وأهمل فَعْيَل ، دون فَعْيَل وَفُعَيْل ؛ فقوله : أهمل ، يدل على أنه لم يوجد

في كلامهم ؛ قال ابن جنى : أما ضَهَيْدَ وَعَثِيرَ فمصنوعان ، فلا يُجَعَلان دليلاً على

إثبات فَعْيَل وَفُعَيْل ؛ يعنى أن هذين الوزنين ليسا مهملين ، بل هما موجودان ، وإن

اختلفا بالكثرة والقلّة ؛ ففَعْيَل كثير ، وفُعَيْل قليل جدا . انتهى .

المصنف : دون كذا ، لا يقتضى تساويهما ، والأمر على غير التساوى ،
فَفُعِّلَ قليل جدا ، وفَعِّلَ كثير كما سبق ، لكن قال ابن جنى : إن
عَثِيرًا ^(١) مصنوع .

(فصل) : (يُحْكَمُ بزيادة ما صحب أكثر من أصلين) -
فإن صحب أصلين فقط ، لم يكن زائداً ؛ لأن أقلّ ماتكون عليه
الكلمة العربية ثلاثة .

(من ألف) - نحو : كتاب .

(أو ياء) - نحو : كتيب .

(أو واو) - نحو : عجوز ؛ وحروف العلة أكثر الحروف
زيادة ، فلذلك بدأ بذكرها .

(غير مصدرّة) - راجع إلى الواو فقط ، فلا يتصور تصدير
الألف لسكونها ، والياء تكون زائدة صدرّاً مع يرفع ؛ وذلك نحو :
وَرَتَّلَ ^(٢) ، والجمهور على أصالة واوه ؛ وذهب بعضهم إلى زيادتها ،
ولامه أصلية ، كلام جَحَنَفَلَ ^(٣) ؛ وقال الفارسيّ : زائدة .

(أو همزة مصدرّة) - نحو : أحمر وأصفر ، مما صحب ثلاثة

(١) في الصحاح : والعَثِيرُ ، بتسكين الثاء - بوزن منبر - : الغبار ، ولاتقل :
عَثِير . لأنه ليس في الكلام فَعِيل ، بفتح الفاء ، إِلَّاضْهَيْد ، وهو مصنوع ، معناه :
الصلب الشديد .

(٢) بمعنى الشرّ .

(٣) وهو الغليظ الشفة ، بزيادة النون - صحاح .

أصول قطعاً ، وأما (١) أفكل ، فكلام سيبويه وغيره على زيادة همزته ، حملاً على الأكثر ، وهو باب أفعال ، كأحمر ؛ وقيل : همزته محتملة الوجهين ، والأولى الزيادة ، لما سبق .

وقد جرى الخلاف في همزة أرنب ، للتردد في أن الثلاثة التي بعدها أصول كلها ، أو منها زائد ؛ فقليل : همزته أصل ، لقولهم : كساءٌ مُؤرَّبٌ (٢) ، وقيل : زائدة ، لقولهم : كساءٌ مُرَّبٌ (٣) ، فسقوطها دليل زيادتها ، وهو الأولى حملاً على الأكثر ، وأما مؤرنب ، فإنما جاز في الشعر ، فهو من باب : « لَأَنَّ يُؤَكْرَمَا (٤) » ، وقضائه بزيادة الهمزة مصدرة ، سيأتي تقييده .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) في الصحاح - رنب : الأرنب واحدة الأرناب ، وكساءٌ مُؤرَّبٌ : خلط

غزله بوبر الأرناب ، وقالت ليلي الأخيلية ، تصف القطاة وفراخها :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ الرُّؤُوسِ كَأَنَّهَا كُرَاتٌ غَلَامٍ مِنْ كِسَاءِ مُؤرَّبٍ (١٥)

قال : وهو أحد ماجاء على أصله ؛ وفي المقتضب - ٢ / ٩٨ - جاء الصدر

برواية :

* تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا * وقال في الحاشية : استشهد به سيبويه على بقاء

همزة أفعل في اسم المفعول : مُؤرَّبٌ ، للضرورة ؛ قال : وحُصٌّ : جمع أحص

وحصاء ، أى لاريش عليها ، وكساء مؤرنب : تتخذ من جلود الأرناب . من الطويل ،

وفي الديوان / ٥٦ برواية : مُرَّبٌ .

(٣) في (د) : مرنباني ، وفي (ز) : مرنباني .

(٤) قال البغدادي في ش . ش . الشافية ص ٥٨ : وقد بالغت في مراجعة المواد

والمظان ، فلم أجد قائله ولا تتمته ؛ وفي معجم شواهد العربية ، جاء به في الأرجاز ،

لأبى حيان الفقعسي ، وذكر من مراجعه المقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف والخصائص

والمختص والإنصاف والخزانة والتصريح والهمع ... الخ وفي لسان العر - كرم ؛

وأضيف : الصحاح - كرم - ٥ / ٢٠٢٠ - قال في حاشية المقتضب : الشاهد =

(أو مؤخّرة ، هي ، أو نون ، بعد ألف زائدة) - هذا ، وفي نسخة الرّقى ؛ وفي غيرها :

(أو مؤخّرة ، أو نون بعد ألف زائدة) - فعلى النسخة الأولى ، يكون الوقوع بعد ألف زائدة ، متعلّقاً بالهمزة والنون ، فإذا صحبت الهمزة أو النون أكثر من أصليين ووقعتا آخراً ، بعد ألف زائدة ، حكم بزيادتهما نحو : حمراء وعلباء وقرفصاء ، ونحو : قطران وأفعوان وزعفران ؛ فإن صحبتا أصليين ، فغير زائدتين ، نحو : أجأ وحسن وداء وكساء ، وهذه النسخة توافق كلامه في غير هذا الكتاب ؛ والمعنى أنهما متى وقعتا كذلك ، قضى بزيادتهما ؛ وأما النسخة الأخرى ، فتقتضى اعتبار ذلك في النون فقط ، وعلى ما ذكر في الهمزة أولاً وآخرأ ، أنها لا تُزاد وسطاً ، وهو كذلك ، فالهمزة الواقعة في غير هذين ^(١) ، محكوم بعدم زيادتها ، كحُطائط ^(٢) للقصير ، إلا إن دَلَّ دليل على الزيادة نحو : شامل وشمأل ، الهمزة فيهما زائدة ، لقولهم : شملت الرّيح ، إذا هبّت شمالاً .

(أو ميم مصدّرة) - فمتى صحبت الميم المصدّرة أكثر من

= فيه كسابقه ، وهو نفس الشاهد السابق هنا ، والنص الموجود في المراجع :

* فإنه أهل لأن يُؤكّرماً *

(١) الأول والآخر .

(٢) في الصحاح : ورجل حُطائط بالضم ، أى صغير .

أصليين ، حكم بزيادتها نحو : مُخْدَعٌ ^(١) ومفتوح وملهى ومسرى ؛ فإن كان بعدها حرفان ، قضى بالأصالة ، نحو : مَعْنٌ ومَكْرٌ .

(إن لم يعارض دليل الأصالة ، لملازمة ميم معدّ في الاشتقاق)

— معدّ أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ؛ ومذهب سيبويه أن ميمه أصلية ، لقولهم : تمعدد الرجل ، إذا انتسب إلى معدّ ، أو تصبّر على عيشهم ، وذلك لقلّة تمفعّل ، وقيل : هي زائدة ، والأول أصحّ ، لملازمة الميم في الاشتقاق ؛ ومعدّ العلم منقول من المعدّ ، وهو موضع رحل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب ، وهو خشن ^(٢) شديد ، وعن عمر بن ^(٣) الخطاب ، رضى الله عنه ، اخشوشنوا وتمعددوا ؛ قال أبو عبيدة : فيه قولان ، يقال : هو من الغلظ ، ومنه قيل للغلام إذا غلظ وشبّ : قد تمعدد ، قال :

* ربيته حتى إذا تمعددا ^(٤) *

(١٦)

(١) المخدع ، بتثليث الميم : الحجرة في البيت ، والخزانة .

(٢) في (ز) : خشب

(٣) وفي حاشية ابن يعيش ٩ / ١٥١ : الصواب : قال رسول الله ﷺ : « تمعددوا واخشوشنوا » رواه ابن حدرد ، وتمعدد الغلام : شبّ وغلظ . اهـ ... قال : وقد وقع الشارح فيما وقع فيه الجوهري ، من رواية الحديث عن عمر ، وقال ابن الأثير في هذا الحديث : هكذا يروى من كلام عمر ، وقد رفعه الطبراني في المعجم ، عن أبي حدرد الأسلمي ، عن النبي ﷺ .

(٤) من الرجز ، للعجاج - ملحقات ديوانه ٧٦ - وتماه :

ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهذاً كالحصان أجردا

كان جزائى بالعصا أن أجلدا

ويكون معنى : تمعدد ، في البيت : شب وكبر ، وفي الحديث : تشبهوا بمعدّ في

تقشفهم ، أو نحو ذلك .

ويقال : تمعددوا ، أى تشبهوا بعيش معد ، وكانوا أهل قشف
وعلظ فى المعاش ، يقول : كونوا مثلهم ، ودعوا التعم وزى الأعاجم ،
وهكذا هو فى حديث آخر : « عليكم باللبسة المعدية » .

(وكالتقدم على أربعة أصول) - كَيْسْتَعُور (١) وإصطبل ،
فالياء والهمزة فى هذين وشبههما أصلان ، لأن بنات الأربعة لا يزداد من
أولها ، ووزن يَسْتَعُور : فَعْلُلُول ، كَعَضْرُفُوط (٢) ، قال عروة :
(١٧) أطعتُ الأمرين بصرم سلمى فطاروا فى بلاد الَيْسْتَعُور (٣)
قيل : هو موضع ، وقيل : شجر ؛ ووزن إصطبل : فِعْلَلَّ
كجِرْدَحْل (٤) .

(فى غير فِعْل) - وأما فى الفعل فتقع الزيادة أولاً نحو :
يُدْخِرْج .

(أو اسم يُشبهه) - وكذا تقع أولاً مع أربعة أصول فى اسم
يشبه الفعل نحو : مدحرج .
(فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهى بدل (٥) لا أصل) -

(١) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٣٨ : وهو شجر يُسْتَاك بعيدانه .
(٢) وهو ذكر العضاية ، وهى دويبة من الزواحف ذوات الأربع ، تعرف فى
مصر بالسحلية ، وفى سواحل الشام بالسُقَاية ، ومن أنواعها : الضباب ، سوام أبرص
- شرح الكافية وحاشيته .

(٣) من الوافر ، لعروة بن الورد - ديوانه ٩٠ - والشاهد فى قوله : فى بلاد
الَيْسْتَعُور ، على وزن فَعْلُلُول ، دليلاً على أصالة الياء فى يَسْتَعُور .

(٤) والجِرْدَحْل من الإبل : الضخم - صحاح .
(٥) فى (ز) : فهى أصل .

فلا تكون الألف في غير ما سيذكر إلا زائدة ، أو بدلاً من أصل ، ولا تكون أصلاً ، نحو : عصا ورحى وأرطى ، في من قال : مَرَطِيّ ، هي فيه بدل من أصل ، لا أصل (١) .

(إلا في حرف) - نحو : ما ولا وبلى .

(أو شبهه) - نحو : متى والألى ، فالألف في هذا وما قبله أصل ، وليست بدلاً من شيء ؛ فلا تكون الألف أصلاً في فعل ، ولا في اسم متمكن ، بل زائدة أو منقلبة عن واو أو ياء .

(وزيدت النون أيضا باطراد في الانفعال) - نحو :

الانطلاق .

(والافتعال (٢) - نحو : الاحرنجام .

(وفروعهما) - وهي (٣) : الماضي والأمر والمضارع واسم

الفاعل واسم المفعول .

(وفي التثنية والجمع) - نحو : الزيدان والزيدون .

(وغيرهما مما سبق ذكره) - كنون التوكيد .

(وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها) -

(١) وعبارته في شرح الكافية : الأَرطَى : شجر يُدَبِّغ به ، ويقال للمدبوغ به : مَارُوط ومَرَطِيّ ، فمن قال : مَارُوط ، جعل الهمزة أصلية ، والألف زائدة ، ومن قال : مَرَطِيّ ، جعل الهمزة زائدة ، والألف بدلا من ياء أصلية .

(٢) في (ز) : والافتعال .

(٣) في (ز) : وهو .

نحو : غضنفر ، وهو الأسد ؛ ودليل زيادتها ، وقوعها موقع ما علمت زيادته ، كياء سَمَيْدَع ، وواو فَدَوَكَس ، ومعاقتها حرف اللين غالباً ، كقولهم للغليظ الكف : شَرَبْتُ وشُرَابْتُ ، ولضرب من النبت : عَرْنُقُصَان وعَرْنُقُصَان .

واحترز بمفكوكة ، أى غير مدغمة ، من المدغمة - نحو : سَفْنَج ، لِلظَّلِيم الخفيف ، فليس وزنه فَعْنَلَا ، لأنه لم تكثر زيادة النون فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، إلا إذا كانت غير مدغمة ، فهو فَعْنَل كَحَبْرَنْج (١) للجسم الناعم ، ويجوز كونه فَعْلًا ، فيكون مثل (٢) المضاعف كعدبَس ، وهو من الإبل وغيرها : الموثق الخلق ؛ وسيأتى بيان الراجح .

(والتاء فى التفعّل والتفاعل والتفعلّ والافتعال) - نحو : التكبرّ والتغافلّ والتدحرج والاكْتَسَاب .

(وفروعهنّ) - وهو الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول .

(وفى التفعيل والتفعال) - نحو : التقطيع والتّرْدَاد ؛ ولا تكون هذه التاء فى الماضى وماذكر معه من الفروع ، فلذلك لم يتعرض هنا للفرع ، إذ تقول : قَطَّع يُقَطِّع ... إلى آخرها ، بلا تاء .
(ومع السّين فى الاستفعال) - نحو : الاستخراج .

(١) فى الصحاح : وجسم حَبْرَنْج ، أى ناعم ، قال العجاج :

* عَرَأُ سَوَى خَلَقَهَا الْحَبْرَنْجَا * .

(وكذا فروعُه (١)) - نحو : استخراج ... إلى آخرها .

(والهاء وقفاً ، في مواضع يأتي ذكرها) - وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنما تلحق لبيان الحركة ، فهي كالشين اللاحقة لبيان ضمير المؤنث ، نحو : أكرمتكِش (٢) ، فكما لا تعد الشين زائدة ، كذلك هذه ، والصحيح عندهم خلافُ قوله ؛ ولم تطرد زيادة الهاء إلا في الوقف ، وجاءت زيادتها في غيره قليلاً ، قالوا في أم : أمَّهه ، فالهاء زائدة ، لقولهم في معناه : أم وأمَّات ، وقالوا : أم بيَّنة الأمومة ؛ وأجاز ابن السَّراج كون الهاء فيها أصلاً ، فتكون كثرهه ؛ وحكى صاحب العين : تأمَّهت (٣) ، لكن في كتاب العين اضطراب كثير .

(واللام في الإشارة ، كما سبق) - وهذا موضع اطراد (٤)

زيادتها ؛ وسمعت في عبد قالوا : عبَدَل ، وفي زيد ، قالوا : زَيْدَل .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : وفروعُه .

(٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٧١ : قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفاً ، نحو : أكرمتكِش ، وهي الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو : أكرمتكِش . والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف ، فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال .

(٣) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٦٩ : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم في أمَّات : أمَّهات ، ووزنه : فُعَلَّهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا : أمَّات ، والهاء في الغالب في من يعقل ، وإسقاطها في ما لا يعقل ؛ وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعَلَّة مثل فُيْرَة وأُبُهَة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحب العين ، فإن ثبت هذا ، فأَم وأمَّهه أصلان مختلفان .

(٤) في (ز) : اضطرابه .

(١) وَتَقِلُّ زِيَادَةً مَا قُبِدَ ، إِنْ خَلَا مِنَ الْقَيْدِ) - كما سبق في أمهة وعبدل (١) .

(ولا تُقْبَلُ زِيَادَةٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ جَلِيٍّ) - فلا يجعل الحرف زائداً إلا بدليل يوضح ذلك ؛ وجملة الأدلة تسعة ، وسيأتي الكلام عليها ، عند ذكر المصنف لها .

(كلزوم كون الثاني من نحو : كِنْتَاوُ ، أحد حروف (٢) سألتونها) - فلما لزم في هذا الوزن ، كون الثاني نوناً ، وهو أحد حروف الزيادة ، قضى بزيادته .

والكِنْتَاوُ ، بالتاء والتاء : العظيم اللحية ؛ ومثله : قِنْدَاوُ للخبيف ، وكِنْدَاوُ للجمل الغليظ ، ووزنها : فَنَعَلُوْ ، وكذا شِنْدَاوُ عند الجمهور ، وهو الجريء المقدم ، وقيل : وزنه : فَنَعَالُ من الشَّدُوْ ، وهو مَدُّ اليد نحو الشيء .

(وكسقوط همزة شمال وشامل واحبناً ، في الشَّمُولِ والْحَبِطِ) - يقال للريح إذا هبَّت من ناحية القطب : شَمَلٌ ، بسكون الميم ، وشَمَلٌ ، بتحريكها ، وشمال وشمأل ، بالهمز ، وشامل ، بالقلب ، والهمزة زائدة ، لقولهم فيها : شَمُولٌ ، قال :

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

* فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ شَمُولٌ (١) *

وقولهم : شَمَلٌ وَشَمَلٌ ؛ واستدلَّ ابنُ عصفورٍ للزيادة بقولهم :
شَمَلَتِ الرِّيحُ تَشْمَلُ شُمُولًا ، أَى تَمَوَّلَتْ شِمَالًا .

ويقال : حَبِطَتِ الشَّاةُ بِالْكَسْرِ ، حَبَطًا ، قال ابنُ السكيت :
هو أن تَنْتَفِخَ بَطُونُهَا مِنْ أَكْلِ الدَّرَقِ ، وهو الحَنْدَقُوقُ ؛ وفي الحديث :
« وَإِنَّ مِمَّا يَنْبَغُ الرِّيبِ ، مَا يَقْتُلُ حَبَطًا ، أَوْ يُلِيمُ » (٢) ، فالهمزة في
احْبِنَطًا زائدة للإلحاق (٣) .

(وميمٌ دُلَامِصٌ وَرُزْقَمٌ ، فِي الدَّلَاصَةِ وَالزُّرْقَةِ) - يقال : درع
دُلَامِصٌ وَ دُلْمِصٌ وَدُمَالِصٌ ، وَدُمَلِصٌ ، أَى بَرِاقٌ ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ،
لِقَوْلِهِمْ : دَلَّصَتِ الدَّرْعُ بِالْفَتْحِ ، تَدُلُّصٌ دُلُوصَةٌ : بَرَقَتْ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ
لِلإِلْحَاقِ بُعْدَافِرٍ (٤) ؛ وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ وَالْمَازِنِيُّ أَنَّهَا أُصْلِيَّةٌ .

(١) لم أجده في مراجعي ، وفي هامش النسخة (ز) : أوله :

* فَإِنَّ تَبَخَّلَ سِدُوسٌ بِدِرْهِمِهَا *

وفي الصحاح : وَالشَّمَالُ : الرِّيحُ الَّتِي تهبُ مِنْ نَاحِيَةِ الْقُطْبِ ، وَفِيهَا خَمْسُ
لُغَاتٍ : شَمَلٌ بِالتَّسْكِينِ ، وَشَمَلٌ بِالتَّحْرِيكِ ، وَشَمَالٌ ، وَشَمَّالٌ مَهْمُوزٌ ، وَشَمَّالٌ
مَقْلُوبٌ مِنْهُ ، وَرَبَّمَا جَاءَ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، وَفِي الْخَاشِيَةِ : أَى شَمَّالٌ ، وَيُقَالُ أَيْضًا :
شِيمَالٌ بِالْكَسْرِ ، وَشَوْمَلٌ كَجَوْهَرٍ ، وَكَصْبُورٍ - شَمُولٌ - وَكَأَمِيرٍ - شَمِيمِلٌ ، قَالَ :
وَالشَّمُولُ : الخمر ؛ وَفِي الْقَامُوسِ : وَكَصْبُورٍ : الخمر ، أَوِ الْبَارِدَةُ مِنْهَا ؛ وَفِي الْمَعْجَمِ
الْوَسِيطِ : الشَّمُولُ : رِيحُ الشَّمَالِ ، وَالخمر .

وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ قَوْلُهُ : طَيِّبَةُ شَمُولٌ ، دَلِيلًا عَلَى زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي شَمَّالٍ وَشَمَّالٍ .

(٢) بخارى - جهاد / ٣٧ ، مسلم - زكاة / ١٢١ ، ابن ماجه - فتن «

١٨ ، أحمد - ٣ ، ٧ ، ٢١ ، ٩١ .

(٣) أَى بِأَحْرَنْجِيمٍ .

(٤) فِي الصَّحَاحِ : جَمَلٌ عُذَافِرٌ ، وَهُوَ الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ ، وَنَاقَةٌ عُذَافِرَةٌ ، وَعُذَافِرٌ

اسْمُ رَجُلٍ ، وَيُسَمَّى الْأَسَدُ عُذَافِرًا .

ويقال للشديد الزرقة : زُرُقْم ، وكذا يقال للمرأة أيضا :
 زُرُقْم ، والميم زائدة للإلحاق بِبُرْتْن ، لقولهم (١) : زَرَقْتُ عَيْنَهُ ،
 بالكسر زَرَقًا ، والاسم الزُرْقَة ، قال :

(٢٠) لقد زَرَقْتُ عيناك يا بن مكعبٍ كما كلُّ ضَيِّبٍ من اللؤم أزرَق (٢)

(ونون رَعَشَن وبلَعَن (٣) في الرَّعَش والبُلُوغ) - فيقال :
 رجل رَعَشَن ، أى مُرْتَعَش ؛ وجمل رعشن ، لاهتزازه في السير ؛ والنون
 زائدة للإلحاق بجعفر ، لقولهم : رَعَش بالكسر ، رَعَشًا : ارتعد ؛
 والنون في بَلَعَن زائدة للإلحاق بِقَمَطَر .

(وهاء أمّهات وهبَلَع وأهراق ، في الأمومة والبلع والإراقة) -
 ووزن أمّهة ، على القول بزيادة الهاء : فُعْلَهَة ، وزيدت لتكثير الكلمة ،
 كالألف في قَبَعَثَرَى ؛ والهاء في هِبَلَع زائدة للإلحاق بِدِرْهَم ؛ وفي أهراق
 زائدة عِوضًا من ذهاب حركة العين منها .

(ولام فَحَجَل وهذِمِل ، في الفحج والهدم) - وهى في فَحَجَل
 زائدة للإلحاق بِجَعْفَر ، يقال : فَحَجَ يَفْحَجُ فَحَجًا ، وهو أَفْحَج ، للذى
 تتدانى صدور قدميه ، ويتباعد قدماه (٤) ، وفي هِدْمِل للإلحاق بِزَبْرَج (٥) .

(١) في (ز) : كقولهم .

(٢) في النسخ : مكعب بدل مكعب ، والتحقيق من الصحاح ؛ والشاهد في
 قوله : زَرَقْتُ ، دليلًا على زيادة الميم .

(٣) في اللسان : والبلَعُن : البلاغة ، والبلَعُن أيضا : التمام .. والبُلَعُن ، بضم
 الباء وكسرها : الداهية .

(٤) في (ز) : ويتباعد صدور قدماه .

(٥) في الصحاح : زَبْرَج بالكسر : الزينة من وشى أو جوهر أو نحو ذلك ،
 ويقال : الزَّبْرَج : الذهب ؛ والزبرج أيضا : السحاب الرقيق ، فيه حمرة .

(وسين قُذْموس ، وأَسْطاع ، في القِدَم والطاعة) - وقُذْموس
بمعنى قديم ، والسين فيه زائدة للإلحاق بعصفور ؛ والسين في أَسْطاع
بفتح الهمزة ، زائدة ، وأصله عند سيبويه : أَطاع ، وهمزته للقطع ،
وأصله : أَطَوَع ، فنُقلت فتحة العين إلى الفاء (١) ، فصار : أَطَوَع ،
ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم
زيدت السّين ، عوضاً (٢) من ذهاب حركة العين ، أى ذهابها منها ،
بما ذكر من النقل ، ودلّ على ذلك كون الهمزة مقطوعة مفتوحة ،
والمضارع مضموم أوله ؛ وزيادة السين في هذا مسموعة ، وليست
جارية على القياس .

وقول الكوفيين : إن أصل أَسْطاع يُسْطيع : استطاع يستطيع ،
مردود بفتح الهمزة ، وضم الياء ، وزعمهم أنه يحذف التاء ، شُبّه
بأفعل ، ففتحت وضُمَّت ، رجوع عما قَدَّروا ، ومُخالف
للاستعمال ، فلما قالوا : اسْطاع ، بهمزة الوصل ، وأصله استطاع ،
فحذفت التاء لمجانسة الطاء ، كما يحذف أحد المثليين في ظَلَّتْ ، قالوا
في المضارع : يسْطيع ، بفتح الياء ، كما يقولون : يستطيع ، والسين في
اسْطاع ، بهمزة الوصل ، زائدة ، على القياس ، لأنها سين الاستفعال .
(وكلزوم عدم النظير ، بتقدير أصالة نون نَرَجِس ، وعُرُنْد

(١) في (ز ، غ) : إلى الطاء ، والتعبير بالفاء أصح ، لمناسبة التعبير بفتحة

العين .

(٢) سقطت من (ز) .

وَكَنَّهُبُلٌ وَإِصْفَعُنْدٌ وَخُبْعَثْنَةٌ وَخُنْبَيْتَةٌ (١) وَهَنْدَلِيعٌ - فلو كانت نون نرجس بالفتح أصلاً ، لكان وزنه : فَعْلِلًا ، وهو بناء مفقود ، وَتَفْعِلٌ ، وإن كان مفقوداً في الأسماء ، موجود في الأفعال ، نحو : نضرب ، مع أن في الزيادة ، الدخول في أوسع البابين ، وهو الزيادة ، وهذا الدخول من دلائل الزيادة ؛ وحكى سيبويه : وَتَرَّ عُرْنُدٌ أَى غَلِيظٌ (٢) ، وهو نظير ما حكى أبو زيد من تَرْنُجَةٍ وَتَرْنُجٍ بمعنى أْتَرَجَّةٌ وَأْتَرَجٌّ ، والنون زائدة لأن فَعْلِلًا مفقود ؛ مع (٣) دلالة قولهم : شَيْءٌ عَرْدٌ ، أَى صلب ، على زيادتها .

وَكَنَّهُبُلٌ : ضربٌ من الشجر ، وفيه ضم الباء وفتحها ، فعلى الضم ، لو قُدِّرَ أصالة النون ، لكان : فَعْلِلًا ، وهو مفقود ، فالنون زائدة ، ولو كان بتقدير زيادتها أيضاً لا نظير له ، إلا أنه دخول في الباب الواسع ؛ وأما على الفتح فله نظير ، وهو سفرجل ، لكن قام الدليل على زيادة النون ، في لغة الضم ، فتكون زائدة في هذا أيضاً ، لأن بعض الأوزان يحمل عليها غيرها ، ولا يخرج عنه إلاً بدليل صحيح ؛ وعلم من هذا ، ما يقال في نون نَرَجِسٍ بالكسر .

ونون إِصْفَعُنْدٌ زائدة ، لعدم إِفْعَلَلٌ ، وللدخول في أوسع البابين .
والخبعتنة : الأسد ، ونونه زائدة لما سبق ، ولقولهم في معناه : خُبِعَتْ ؛ وفي نسخة الرُّقَى ، مكان هذا : خُنْبَيْتَةٌ ، وشرحه بأنه المرأة السوداء .

(١) سقط من بعض نسخ التسهيل ، وثبت في المحققة ، وفي نسخة الرُّقَى .

(٢) صحاح ، قال : ونظيره من الكلام تَرْنُجٌ ، والعَرْنُدُ : الصلب ، وهو

ملحق بسفرجل .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وأما هُنْدَلِج ، فبناء لم يثبت سيويوه ، وحكاه ابن السراج وغيره ،
ثم قيل : إن نونه أصلية ، ووزنه : فُعَلِّل (١) ، وقيل : زائدة ، ووزنه :
فُعَلِّل ، وهو أولى ، دخولاً في الأوسع ، وهو باب الزيادة .

(ولام وَرَنْتَل وَعِقرِطَل) - والوَرنَتَل : الشَّر ، والعِقرِطَل :
أنثى الفيل ؛ وما ذهب إليه من زيادة اللام فيهما ، هو قول الفارسي ؛
والواو في وَرَنْتَل أصل ، وذهب بعض النحويين إلى أنها زائدة .

(وتاء تَنْضُب وتُنْدرَأ وتُجِيب وعِزْوِيت) - التَّنْضُب : شجر
تُتخذ منه السهام ، الواحدة تَنْضِبة ، والتاء زائدة ، لأنه ليس في
كلامهم فَعْلُل ، وفيه تَفْعُل ، مثل تَحْرُج ؛ ويقال : السلطان ذو
تُنْدرَأ ، بضم التاء ، أى ذو عُدَّة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه ، وهو
اسم موضوع للدفع ، والتاء زائدة ، كما في تَنْضُب ، لما سبق ذكره .
وتُجِيب : بطن (٢) من كندة بن ثور ، والكلام في تائه كما تقدّم . وتاء
عِزْوِيت زائدة ، لما سبق ، ومثله عِفْرِيت ؛ وعِزْوِيت قيل : موضع ،
وقيل : الرجل القصير .

(وماثبتت زيادته بعدم النظير ، فهو زائد ، وإن وجد النظير على
لغة) - وذلك نحو : تتفُل (٣) ، فيه فتح التاء وضمُّها ؛ فعلى الفتح ، لو
كانت التاء أصلاً ، لكان فَعْلُلًا ، وهو بناء مفقود ، وأما على الضم ،

(١) في (ز) : فعلل .

(٢) قال في الصحاح : هو تُجِيب بن كندة بن ثور .

(٣) وفي الصحاح : قال البيهقي : التَّفُل والتَّفُل : ولد الثعلب ، والتاء زائدة .

فهو كَبُرْتُنْ ، ومع هذا يحكم بزيادة التاء ، لأن المادة واحدة ، وقد قام دليل الزيادة ، فيؤَقَفُ عنده ، حتى يأتي ثبْتُ يدفعه ؛ وكذلك نرجس ، يفتح النون وكسرها ، وهو مع الكسر كزَبْرَج ، وكذا كَنَهْبُلْ ، بضم الباء وفتحها ، وقد سبق تقريره .

(والزيادة أولى إن عدم النظر ، مع تقديرها وتقدير الأصالة)
 - نحو : كَنَهْبُلْ ، بضم الباء ، فهو ، كما سبق ، عادم النظر ، قدرت أصالة النون أو زيادتها ، ومع هذا يحكم بالزيادة ، دخولاً في الباب الأوسع ، وهو كما ذكروا من دلائل الزيادة ، لأن أبنية المزيد أوسع وأكثر من الأصول .

(فصل) : (إن تضمنت كلمة متباينين ومتماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد) - نحو : جلبب وقردد ، والباء والبدال زائدين ؛ وخرج بقوله : ولم تثبت ... نحو : مَفَرَّ ومَحَبَّب ، فالميم قد تثبت زيادتها ، فأحد المتماثلين أصل حينئذ ، لئلا ينقص البناء عن ثلاثة .

(إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصولة بأصل كحَدَرَد) - فإن مائل أحد المثلين ماذكر ، على حسب ما شرط ، فهو أصل ؛ وذلك في الفاء نحو : كَوَكِبَ وكُرْكُمُ^(١) ، فالكاف الثانية أصل ، وكذلك القاف في قَوَقَلْ^(٢) وقَرَقَرُ^(٣) ، وفي العين نحو : حَدَرَد ، وهو

(١) في الصحاح : هو الزعفران .

(٢) وكان يقال في الجاهلية للرجل إذا استجار بيثرب : قَوَقَلْ ثَمَّ ، قد أمنت .

(٣) والقَرَقَرُ : القاع الأملس .

القصير ، وقال الجوهري : هو اسم رجل ، ولم يجيء على فعلع ، بتكرير العين ، غيره ، ولو كان فعلاً ، لكان من المضاعف ، لأن العين واللام من جنس واحد ، وليس هو منه ؛ وأخرج قوله : بأصل ، ما فصل فيه زائد ، فإن أحد المتماثلين يكون حينئذ زائداً ، نحو : عَقَنْقَل ، فأحد المتماثلين زائد ، وهو من العقل ؛ والعَقَنْقَل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع عقاقل ، وربما سَمَّوا مصارين الضب عَقَنْقَلًا ؛ وخرج أيضا مالم يُفصل نحو : اشْمَخَرَّ (١) ، فأحد المتماثلين زائد ، بدليل قولهم : شَمَخَر (٢) ؛ ويحمل مالم يُعرف اشتقاقه على هذا ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فيقتضى ما ذكر في الفاء ، الحكم بأصالة مماثلها ، فصل بزائد ككوكب ، أو أصليّ نحو : كُرْكُم ، أو لم يفصل نحو : هِرْكَلَة ، وهي الحسنه الخلق والجسم والمشية ، عند من يجعل الهاء زائدة ، فالفاءان المدغم إحداهما في الأخرى ، متماثلان ، بلا فصل ، وكل منهما أصل ؛ وذكر غيره أن الفاء إذا ضعفت ، لزم الفصل ، كمرميس (٣) ونحوه ، هكذا قيل في تقرير هذا الموضوع ، وفيه بحث ونظر ، فليتأمل .

(فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها ، عمّتها الأصالة)

(١) ، (٢) - العبارة بين الرقمين معكوسة في النسخ ، والمعنى يعضد التحقيق ؛ وفي الصحاح : شمخر : المشْمَخَرَّ : الجبل العالی ؛ وقد جاءت في (ز) بالسین المهملة والنون : سمخن وسمخن ، ولم أجدهما في الصحاح .

(٣) في شرح الكافية - ٤ / ٢٠٣٤ - ومثال ما كررت فيه الفاء والعين :

مرميس ومرمريت ، للدهاية ، ووزنه : فَعْفَعِيل ، وهو وزن غريب .

مطلقاً) - نحو : سَمَسَم وزلزل ، وهو كثير جدا ؛ ومعنى كون الأربعة متماثلة ، حصول التماثل في هذه العدة ، وذلك إنما يكون بمجىء كل اثنين بلفظ ؛ وخرج بقوله : ولا أصل : صَمَحَم ونحوه ، وسيأتي تقرير ذلك ، وقوله : مطلقاً ، ومعناه أنه يحكم بأصالة الأربعة ، فهم المعنى بسقوط الثالث ، أم لا ؛ وهذا قول جمهور البصريين ، ووجهه أن الزيادة إنما تُعتقد بدليل ، ولا دليل ، بل الدليل قائم بخلاف الزيادة ؛ ويأتي تمام تقرير هذا .

(خلافاً للكوفيين ^(١) والزجاج ، في نحو : كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه) - ظاهر هذه النسخة - أن مذهب الزجاج والكوفيين واحد ، ويجوز أن يُردَّ إلى الاتفاق على أن هذا النوع ثلاثي ، وإن اختلف قوله وقولهم في الوزن ، فتتزل هذه النسخة على ما ثبت في نسخة أخرى من قوله بدل هذا :

(خلافاً للزجاج في كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالث بدلا من مثل الثاني ، خلافاً للكوفيين) - فهذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين ، في أن هذا من الرباعي ، وكذا الكوفيون ، إلا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثاني ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون في المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول جمهور ^(٢) البصريين : أن الأربعة أصول مطلقاً ، فهم المعنى بسقوط الثالث ، نحو : كبكب ، أو لا ، نحو : سَمَسَم .

(١) في بعض نسخ التسهيل ، كما في المحققة : خلافاً للزجاج في نحو : كبكبة ... الخ .

(٢) سقطت من (ز) .

والثانى : أن الأصول ثلاثة فى كىكب ونحوه ، وهو قول الزجاج والكوفيين ، واختص الكوفيون ، بأن جعلوا الثالث بدلاً من مثل الثانى ، والأصل : كىب ، وكذا حَثَّحَ وزلزل ، أصلهما : حثث (١) وزلل ، فاستثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء .
والثالث : أنه ثلاثى ، كما تقدم ، والفاء مكررة ، ووزنه : فَعْفَل ، وهو قول الزجاج وقطرب ، ونسب إلى الخليل ، وقد نسب ماسبق عن الكوفيين إلى سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضا جماعة من أهل اللغة من البصريين ، كأبى عبيد وابن قتيبة ، وسأح فيه المبرد ، وقال : إنه ممكن ؛ والذى يظهر ، أنه رباعى ، لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استثقلوا التضعيف ، أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم فى تَطَنَّنَتْ : تَطَنَّنَيْتْ ، دون تَطَنَّنَيْتْ ؛ وأما أن وزن الكلمة ، فعفل ، فضعيف ، لأنه بناء مفقود .

(فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانى المتأثرات ، وثالثها فى نحو : صَمَحَمَحَ) - وهو الشديد ، وكذا دَمَكَمَكَ ، بمعنى شديد ، وبَرْهَرَهَةَ (٢) للمرأة التى كأنها ترعد رطوبة ، ونحوها من الاسم : حَبْرَبْرَ وَتَبْرَبْرَ وَحَوْرَوْرَ ؛ حكى سيبويه : ما أصاب منه حَبْرَبْرًا ولا تَبْرَبْرًا ولا حَوْرَوْرًا ، أى ما أصاب منه شيئاً ؛ ويقال : مافى (٣) الذى تحدثنا به حَبْرَبْرٌ ، أى : شىء .

(١) فى (ز) : حيث .

(٢) قال فى الصحاح : وهى فَعْلَعَلَةٌ ، كُرِّرَ فيها العين واللام .

(٣) سقطت من (ز) ، والنص بتمامه فى الصحاح : حبر .

ووزن هذه ونحوها عند البصريين : فَعَلَّل ، وعند الكوفيين :
 فَعَلَّل ، والأصل عندهم صمحمح ، وقد سبق ذكر هذا الخلاف ،
 وبيان الرَّاجح ، عند قوله : أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ، في فصل :
 استثقل تماثل أصلين في كلمة . واتفق الفريقان على أن وزن جَلَعَلَع ،
 وهو الجُعَل (١) ، ودرحرج ، وهو دويبة : فَعَلَّل ؛ و فرق الكوفيون بين
 هذا وبين صمحمح (٢) ، بأن فعلعلا ، بضم أوله مفقود في الأسماء ،
 بخلاف المفتوح أوله ، وخروج اللفظ عن أبنية كلامهم دليل زيادة
 الحرف فيه .

(وثالثها ورابعها في نحو : مَرْمَرِيس) - فالميم التي هي ثالث
 المتماثلات، والرَّاء التي هي رابعها ، زائدتان ، ووزنها : فَعَفَعِيل ، وكذا
 مَرْمَرِيت ، وقد سبق أنه ليس غيرهما .

(وثاني المثلين أولى بالزيادة في نحو : اقعنسس ، لوقوعه موقع
 ألف احْرَبِي) - واحْرَبِي ملحق باحرنجم ، فالزائد للإلحاق ، وقع فيه
 آخراً ، فيحمل عليه اقعنسس ونحوه ، من الملحق (٣) من الثلاثي ، فالسَّين
 الأخيرة في مقابلة الألف في احرنبي ، فهي الزائدة كالألف .

(وأولهما أولى في نحو : عَلم ، لوقوعه موقع ألف فاعل ، وباء
 فيعل ، وواو فوعل) - وهذا مذهب الخليل في كل مضاعف نحو :

(١) وفي الصحاح : والجُعَل ، بفتح الجيم : النخل القصار ، الواحدة : جَعَلَة ،
 والجُعَل ، بالضم : ما جُعِل للإنسان من شيء على الشيء يفعله ، والجُعَل : دويبة .
 (٢) قال في الصحاح : وهو فَعَلَّل ، كُرِّر فيه العين واللام .
 (٣) سقطت من (د) .

عَلَّمَ وَيَلْزَمُ (١) وَقَرَّدَ ، فالأول في هذه ونحوها ، هو الزائد عنده ، لوقوعه موقع أمهات الزوائد ، وهى الألف والواو والياء ، نحو : كاهل وجوهر وبيطر ، فقدّموا الزائد من هذه فى الإلحاق وفى غيره ، نحو : قابل وضارب ، فظهر بذلك كون المقدم من المضاعفين هو الزائد ، لوقوعه موقع ماتكثر زيادته كذلك .

وذهب يونس إلى أن الزائد الثانى ، قياساً على اقعنسس ، فلما ثبت فيه ذلك ، لما تقدّم ، حملت سائر المضاعفات عليه .

واختلف فى الصحيح من القولين ؛ فقال الفارسيّ : الصحيح قول يونس ، وقال ابن عصفور : الصحيح قول الخليل ؛ وحكم سيويه بأن الثانى هو الزائد ، ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، والمذهبان جاريان فى اقعنسس ونحوه ؛ وما اختاره المصنف من التفصيل مذهب ثالث له .

(وإن أمكن جعل الزائد تكريراً ، أو من سألتونيتها ، رجع ماعضد بكثرة النظير) - فإذا اشتملت الكلمة على زائد متردد بين كونه من قبيل المضاعف ، فيعبّر عنه فى الزنة بما يعبرّ به عن أصله ، وكونه من قبيل غيره ، فيعبّر عنه بلفظه ، سلك سبيل الترجيح بكثرة النظير ، فيرجح كون مهّد ، علم امرأة ، من المضاعف ، والزائد أحد الدالّين ، دون الميم ، فهو فعّلل من المهّد ، لا مَفْعَل من الهدّ ، لأن فعلاً باباه الفك ، كقردد ، ومفعّل لا يُفك إلا شذوذاً كمحجب ،

(١) فى الصحاح : امرأة يَلْزَمُ ، على فِعْل ، بكسر الفاء والعين ، أى ضخمة .

وكذا يرجح كون شملل من المضاعف كقردد ، على كون اللام من حروف سألثمونيها ، لأن مثل عبدل قليل ، بخلاف الآخر ؛ ويرجح كون نون سفنَج من غير المضاعف ، لقلة فعنل المضاعف ، كعدبَس (١) ؛ ووزن سفنَج (٢) : فعنل ، إن قدرنا الزائد النون الثانية ، فيكون كخبِرْج (٣) وإن قدرناه الأول ، فوزنه : فعنل كغضنفر ، وكلاهما ليس بالقليل ؛ وكلام المصنف عند الكلام في مسألة غضنفر ، على الأول ، وقد تقدّم .

(إن لم يمنع اشتقاق) - فإذا ظهر اشتقاق ، عمل بمقتضاه ، وإن لزم عدم النظير ، ومخالفة الأصل ، وذلك كمعدّ ، فميمة أصلية ، كما سبق ، لقولهم : تمعدد ، وإن كان نظيره باب الفك ، كمهدد وقرود ، وكمحجب ، فميمة زائدة ، لظهور الاشتقاق ، وإن كان نظيره حقه الإدغام ، كمقرّ ومقرّ .

(أو مايجرى مجراه) - كما في إمعة ، فوزنه : فعلة ، لا إفعلة ، لفقدان إفعلة في الصفات ، ووجدان فعلة فيها ، كدئبة (٤) ؛ يقال : رجل إمع وإمعة للذى يكون ، لضعف رأيه ، مع كل أحد ؛ وقول من

(١) العدبَس من الإبل وغيرها : الشديد الموثق الخلق ، ومنه سمى العدبَس الكنانى .

(٢) السفنَج : الظلم الخفيف ، وهو ملحق بالحماسى بتشديد الحرف الثالث منه - صحاح .

(٣) الخبِرْجة : حسن الغذاء ، وجسم خبِرْج ، أى ناعم .

(٤) فى الصحاح : الفراء : الدئابة ، بتشديد النون : القصير ، وكذلك الدئبة ،

مقصور منه .

قال : امرأة إمعة، غلط ، لأنه لا (١) يقال ذلك للنساء ، وقد حكى عن أبي عبيد (٢) : والدَّئَامَةُ والدَّئَابَةُ ، بالباء موضع الميم : الرجل القصير ، وكذلك الدَّئِمَّةُ والدَّئِبَةُ (٣) ؛ ومثل إِمَّعَ وإِمَّعَةَ قولهم : رجل إِمَّرَ وإِمَّرَةً ، أى ضعيف الرأى ، يَأْتَمِرُ لكل أحد .

(فصل) : (ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بينها وبين الفاء حرف مشدَّد أو حرفان ، أحدهما لين ، فمحتمل لأصالة الآخر ، وزيادة أحد المثلين ، أو اللين (٤) ، وللعكس) - وذلك نحو : قِتَاءٌ وَحَنَانٌ ، ونحو : قُوبَاءٌ وَعِقيَانٌ (٥) ، فيحتمل زيادة الآخر وأصالته ، وزيادة ما قبله مما ذكر وأصالته ، فعلى زيادة الآخر ، وزن قِتَاءٌ فِعْلَاءٌ ، ووزن حَنَانٌ : فَعْلَانٌ ، ووزن قُوبَاءٌ : فُعْلَاءٌ ، وَعِقيَانٌ : فِعْلَانٌ ؛ وعلى أصالته (٦) ، وزنها : فِعْلَالٌ وَفَعَّالٌ وَفُعَّالٌ ، وفِعْلَالٌ ؛ وما ذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر ، هو قول بعض المتقدمين .

والذى ذهب إليه الجمهور ، هو زيادتها ، إذا لم يكن قبل الألف حرفان ، ولم يكن من باب جَيْحَانٍ (٧) ، إلا إن دَلَّ دليلٌ على الأصالة فتعتبر (٨) .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى (د) : عن أبى عبيدة .

(٣) فى الصحاح : الدَّئَامَةُ : القصير ، وكذلك الدَّئِمَّةُ مثل الدَّئَابَةُ والدَّئِبَةُ .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) فى الصحاح : والعِقيَانُ من الذهب : الخالص .

(٦) فى (ز) : أصالتها .

(٧) بالجيم المعجمة ، ثم الحاء المهملة بعد الباء : نهر بالشام - صحاح .

(٨) فى (د) : فتتعين .

(مالم يُهْمَل أحد البنائين) - وفي نسخة الرقي : (التاليفين)
 - ومعنى البنائين والتاليفين واحد ؛ وذلك نحو : مُرَّاء ، اسم (١)
 للخمير ، فالهمزة زائدة ، لأن مادة مرأ (٢) مهملة ، بخلاف مزز (٣) ؛
 ونحو : سقاء ، فالهمزة أصلية ، أى بدل من أصل (٤) ، لوجود
 مادته ، وفقد مادة س ق ق ؛ ونون لُوذَان زائدة ، لفقد لذن ، ووجود
 لوذ (٥) ، وَلُوذَان ، بالفتح اسم رجل قِيل ؛ ونون فَيَّان أصل ، لوجود
 فنن وفقد فين (٦) . انتهى . وليس بجيد ، ففَيَّان موجود ، والفينات :
 الساعات ، يقال : لقيته الفَيَّنة بعد الفَيَّنة ، وفَيَّنة بعد فينة ، ويقال :
 رجل فَيَّان ، أى حسن الشعر طويله ، وهو فَيَّعال من فين ، فيما
 حكى سيبويه عن الخليل ، وقيل : هو فَعْلان من فين ، وعليه جرى
 الجوهري .

ويجوز أن يمثل للمضاعف قبل النون بُرَّان ؛ يقال : افْعَلْ ذلك
 الأمر بُرَّانه ، بضم رائه (٧) ، أى بِحِدْثانه وِجْدَته ، وأخذت الشيء

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : مزز .

(٣) في الصحاح : مَرَّه يَمُرُّه مَرًّا وَمَرَّازَةً ، أى مَصَّهُ .

(٤) في (ز) : أصله .

(٥) في الصحاح : لاذ به لُوذاً ولُوذاً ، أى لجأ إليه ، وعاذ به ، واللُوذُ أيضاً :

جانب الجبل ، وما يُطيف به ، والجمع ألواذ ... وَلُوذَان بالفتح : اسم رجل .

(٦) المادتان موجودتان ، على ما يأتي في الاعتراض .

(٧) في (د) بضم أوله .

بُرْبَانَه ، أى كُلَّهُ ، ولم تترك منه شيئاً ، وهو من رَبِّ ، لوجوده ، وفقد رين ، فالنون زائدة ، لا أحد المثليين .

هذا مقتضى كلام الجوهري ، فإنه ذكره في رَبِّ ، ولم يذكر مادة رين ؛ وذكر ابن فارس في المجمل رين ^(١) ، وذكره فيه ، ولم يذكر غيره ^(١) ؛ يقال : أخذ الشيء بُرْبَانَه ، أى بجميعه ، ويقال : بجَدَّتَه وطراءته ؛ والأول من التفسيرين ^(٢) ، عن الأصمعي ، والثاني عن ابن السكيت ^(٣) ؛ وذكره في رَبِّ أيضاً الصَّاغَانِي ، وذكر أنه يقال : رِبَانُ الشباب ، بالكسر ، لغة في رُبَّانَه ، بالضم .

(أو الوزين) - نحو : حَوَاءٌ ، للذى يعانى الحيات ، فأحد المثليين زائد ، والهمزة أصل ، فوزنه : فَعَّالٌ ، وليس الأمر بالعكس ، لأنه يكون فَعْلَاءً مصروفاً ، وهو مهمل ؛ ونحو : حَزْبَانٌ ، فنونه زائدة ، والياء أصل ، فوزنه : فَعْلَانٌ ، ولا يكون العكس ، لأن فَعْيَالاً مهمل .
(أو يقلّ نظير أحد المثاليين) - فإذا قلّ النظير ، لم يلحق به ، بل يلحق بما كثر نظيره ، كدُكَّانٌ ، فهو فَعْلَانٌ ، لكثرتِه ، وقلة فَعَّالٌ ؛ والدُّكَّةُ ، والدُّكَّانُ : الذى يقعد عليه ، وناس يجعلون النون أصلية ، من مصدر دكنته ، أى نضدت بعضه فوق بعض ، وكونه من مصدر قولهم : أكمّة دكّاةٌ ، أى منبسطة ، أولى ، لما سبق .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : من التفسير .

(٣) الذى فى الصحاح بهذا المعنى : ابن السكيت : يقال : أفعل ذلك الأمر

بُرْبَانَه ، مضمومة الراء ، أى بجَدَّتَانِه وجَدَّتَه وطراءته ...

وأخذت الشيء بُرْبَانَه ، أى أخذته كُلَّهُ ، ولم أترك منه شيئاً ، عن الأصمعي .

(ويتعین (١) اغتفار قلة النظر ، إن سلم به (٢) من ترتيب حكم على غير سبب) - وذلك نحو : غوغاء ، ممنوع الصرف ، فهو فعلاء ؛ نص عليه سيويه وغيره ، وإن أدى إلى أنه من باب ما مائل فيه اللام الفاء ، كسلس ، وهو قليل ، وليس هو بفعال ، وإن كان كثيراً كززال وصلصال ، للزوم منع صرفه بلا سبب ، وكذلك أيضاً ، لا يكون فوعالاً ، لذلك ، ولكونه يصير من باب دذن ، ولهذا قال سيويه وغيره : إن من صرفه جعله كقَمَمَ (٣) .

والغوغاء ، قال الأصمعي (٤) : الجراد إذا صارت لها أجنحة ، وكادت تطير ، قبل أن تستقل فتطير ، وبه سمى الناس ؛ وقال أبو عبيدة : الغوغاء شبيهة بالبعوض ، إلا أنه لا يعض ولا يؤذى .

(١) في (ز ، غ) : ويغتفر ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ومن نسخة ناظر الجيش .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في (د) : كتمتام ، والتتمتام : الذى فيه تمتمة ، وهو الذى يتردد فى التاء ؛ والقمقام : السيد ، والقَمَاقِم : العدد الكثير ، والقَمَاقِم أيضاً : صغار القردان ، وضرب من القمل ، شديد التثبث بأصول الشعر ، الواحدة : قَمَاقِمَة - صحاح .

(٤) فى (غ) : قال الجوهري ؛ والذى فى الصحاح - غوى : والغوغاء : الجراد بعد الدبى ، وبه سمى الغوغاء والغاغة من الناس ، وهم الكثير المختلطون ... قال الأصمعي : الجراد إذا صارت له أجنحة ، وكاد يطير ، قبل أن يستقل فيطير : غوغاء ، وبه شبه الناس .

وقال أبو عبيدة : الغوغاء : شئ شبيه بالبعوض ، إلا أنه لا يعض ولا يؤذى ، وهو ضعيف ، فمن صرفه وذكره ، جعله بمنزلة قَمَاقِم ، والهمزة مبدلة من واو ، ومن لم يصرفه ، جعله بمنزلة عوراء .

(وترجح زيادة ماصدر من ياء أو همزة أو ميم ، على زيادة مابعده من حرف لين) - وذلك نحو : يحيى ، عليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام ، فهو يَفْعَل عند سيبويه ، لأن الياء يقضى عليها بالزيادة ؛ أولاً للكثرة ، قال أبو جعفر بن الباذش : وما نسب إلى الكسائي أو غيره ، من أنه فَعَلَى ، لا يصح . انتهى .

ويحيى أعجمي ، إلا أن النحويين يتكلمون في التصريف على أحكام كل أعجمي استعملته العرب ، على حدّ كلامهم في العربي ، قاله أبو الحسن بن الباذش ، وهو والد أبي جعفر ؛ ونحو : أفعى وأيدع وأبين ، فاهمزة زائدة ، والألف منقلبة عن أصل ، والياء أصل ؛ والأيدع : الزعفران ، وأبين : اسم رجل ، نسب إليه عدن ، يقال : عدن أبين ؛ ونحو : موسى ، نصّ سيبويه على أن وزنه : مُفْعَل ؛ ونحو : مرود^(١) ، وهو مِفْعَل ، كمكسر ، من راد يرود ، وليس بفعول ، من مرد يمرد ، وذلك لما سبق من الكثرة ، فكلّ من الثلاث كثرت زيادته أولاً ، كثرة فاق بها زيادة مابعده من حروف اللين .

والمِرود : الميل ، وحديدة تدور في اللجام ، ومحور البكرة ، إذا كان من حديد ، ويقال : راد وسأده : إذا لم يستقرّ ؛ وغلام أمرد ، بين المرء ، وغصن أمرد : لا ورق عليه ، فيحتمل كون مرود من هذا ؛ ولكن الأول أظهر ، لما سبق ، والمعنى أنه لا يستقرّ .

(أو تضعيف) - نحو : بلنجج وإجاص ، ومجنّ ، فالثلاثة

(١) في الصحاح : رَوَدَ : والمِرودُ : الميل ، وحديدة تدور في اللجام ، ومِحورُ البكرة ، إذا كان من حديد .

زائدة للكثرة ، وبلنجج عودٌ يتبخّر به ، وكذا النجج وبلنجوج .
 (فإن أدّى ذلك إلى شدوذ فكّ أو إعلال أو عدم نظير ،
 حكم بأصالة ماصدر) - نحو : مهّد ، فميمة أصلية ، لأنها لو
 كانت زائدة ، لكان الوجه الإدغام ، كمفّر وبابه ، فإنما هو ملحق
 بجعفر ، ففكّه واجب ، كقرّد ؛ ونحو : مدين ، فهو فعيل كضهياً ،
 وليس بمفعل ، لعدم الإعلال ، وهو وجهه كمقام وبابه ؛ ونحو إمعة ،
 فهو فعلة ، لا إفعلة ، لفقدانها في الصفات .

(مالم يُؤدّ ذلك إلى استعمال ما أهمل ، من تأليف أو وزن
 كمحجب ويأجج) - فوزن محجب : مفعّل ، والميم زائدة ، وفكّه شاذ ،
 إذ قياسه ، محبّ كمفّر ، وليست الميم أصلاً ، وأحد المضاعفين
 زائداً ، كمهدد ، لإهمالهم مادة : م ح ب ، واستعمالهم مادة :
 ح ب ب ، فاحتمال شدوذ الفك ، أيسر من احتمال مادة مفقودة .
 ووزن يأجج ، المكسور العين : يفعل ، لأنه بناء موجود ؛ وليس وزنه
 فعلاً ، لأنه وزن مهمل ، إلا في لفظة ، وهي : طحربة ، ولا فاعلاً ،
 لأنه وزن مفقود ، فالياء زائدة ، والهمزة والجيمان أصول ؛ هذا في
 المكسور العين ، وحكاه الفراء ؛ وأما سيبويه فحكاه بالفتح ، وقال :
 الياء فيه من نفس الحرف ؛ ووجهه إظهار التضعيف ، فهو فعّل
 كجعفر ، وأحد المضاعفين للإلحاق ، كمهدد ؛ ولو كانت الياء
 زائدة ، لقبل : ياجّ ، بالإدغام ، كردّ ومرّد .

ويأجج ، المكسور العين ، والمفتوحها : اسم مكان من مكة ،
 على ثمانية أميال ، وكان منزل عبد الله بن الزبير ، فلما قتله الحجاج
 أنزله المجدمين ، قال العجاج :

(٢١) فَإِنْ تَصِرْ لَيْلِي بِسَلْمَى أَوْ أَجَا أَوْ بِاللُّوَى أَوْ ذِي حُسَى أَوْ يَأْجَجَا (١)

(فصل) (الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره) - والفصل معقود لزيادة الإلحاق ؛ والزيادة لغيره ، إن كانت لغير التكرير ، فهي من الحروف العشرة ، وتجيء (٢) لدلالة الزائد على معنى ، وهو أقوى مايزاد ، كحروف المضارعة ، والمدّ نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، والإسكان كهزمة الوصل ، ولتكاثر الكلمة كقبعثرى ، وكونها لغير التكاثر ، أولى منها له (٣) ، وأما الزيادة للتكرير ، فقد سبق ذكر أقسامها .
(فالذى للإلحاق ، ما قصد به جعل ثلاثي ، أو رباعي ، موازناً لما فوقه) - فما فوق الثلاثي : الرباعي ، والخماسي ؛ (٤) وما فوق الرباعي : الخماسي (٤-) وذلك نحو : رعشن ، من الارتعاش ، فالنون فيه زائدة للإلحاق بجعفر ، ونحو : إنْقَحْل (٥) ، من القحل ، فالهمزة والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بجِرْدَحْل ، ونحو : فِرْدَوْس ، الواو فيه للإلحاق بجِرْدَحْل .

(١) ديوان العجاج ٢ / ٢٩ ، وقد سقط البيت من (د) ، وجاء في (ز ، غ)

برواية :

وإن تصر ليلي بسلمى أو أجَا أو بالكرى أو ذى حصص أو يأججا - هكذا ؟
وفي حاشية الديوان : في المقصور والمدود : فإن تكن ليلي ... ، وفي جمهرة اللغة : فإن تصل .. ويلي امرأة ، واللوى : منقطع الرمل ، وذو حُسَى موضع بالعالية ، ويأجج موضع قريب من مكة ، مما يلي التنعيم .

(٢) زاد هنا في (ز ، غ) : لأشياء .

(٣) سقطت من (ز) .

من (٤ - ٤) سقطت من (ز) .

(٥) وشيخ قحل بالتسكين ، وإنْقَحْل أيضا بكسر الهمزة ، أى مسن جدا .

وفي قوله قصد تجوُّز ، فالعربيّ لم يقصد ذلك ، وإنما هذا اعتبارٌ نحويّ ، والوجه أن يقال : هو ما وازن به ثلاثي أو رباعي مافوقه ؛ والمراد بالموازنة الموافقة في الصيغة ، وإن كان وزن جعفر : فَعَلَّأ ، ووزن رَعَشَن : فَعَلَّنَا .

(محكوماً له بحكم مقابله غالباً) - ثبت هذا في نسخة عليها خطه ، ويعنى عنه ما سيأتي من قوله : في حكمه ، لكن في هذه زيادة قوله : غالباً ، ويأتي الكلام على ذلك .

(ومساوياً له مطلقاً) - أي اسماً كان أو فعلاً .

(في تجرّده من غير ما يحصل به الإلحاق) - كمساواة رَعَشَن لجعفر ، ومساواة بِيَطَّر لدَحْرَج ؛ وقوله : في غير كذا ، قيد لا بُدَّ منه ، ليتحقّق الإلحاق ، إذ لو لم يُفارق الملحق به بزيادة الإلحاق ، لم يوجد الإلحاق .

(وفي تضمن زيادته ، إن كان مزيداً فيه) - فلا بد من وجود ما في الملحق به من زيادة في الملحق ، فيقال (١) في بناء مثل احرنجم من سحك (١-) : اسحنكك ، فالهمزة والنون زائدتان في احرنجم ، وثبتتا في اسحنكك ، والإلحاق حصل بإحدى الكافين .

(وفي حكمه) - فما ثبت للملحق به من حكم ، ثبت مثله للملحق ؛ والمراد الصحة والإعلال وغيرهما من الأحكام ؛ فلو قيل : ابن من الضرب مثل جَعْفَر أو بُرْثَن أو زَبْرَج ، قلت : ضَرَبَ أو

ضَرْبٍ أَوْ ضَرْبٍ ؛ أَوْ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ ضَيِّونَ ، قَلتْ : بِيَوْعَ ،
 فَيُصَحُّ ؛ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ مِثْلَ طِيَالِ ، قَلتْ : قِيَالِ ، فَيَعْلَلُ ؛ وَمَا سَبَقَ مِنْ
 قَوْلِهِ : غَالِباً ، اسْتَظْهَرَ بِهِ عَلَى مَخَالَفَتِهِ لَهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، لِأَمْرِ
 اقْتِضَائِهَا (١) ، كَمَا لَوْ قِيلَ : ابْنُ مَنْ قَرَأَ مِثْلَ دَرْهَمٍ ، فَتَقُولُ : قِرَأَى ،
 وَالْأَصْلُ : قَرَأَ بِهَمْزَيْنِ ، فَأَبْدَلتِ الْآخِرَةَ أَلْفًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ
 ذَلِكَ .

(ووزن مصدره الشائع ، إن كان فعلاً) - نحو : بَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً
 كدحرج دحرجة ؛ وخرج بالشائع غيره ، فقد جاء في مصدر
 فَعَلَّلَ (٢) : فِعْلَالٌ ، نحو : سَرَهَفَ سِرْهَافًا ، ولكن الشائع في فَعَلَّلَ :
 فَعَلَّلَةٌ ، فمتى وافق في المصدر الشائع ، حكم بالإلحاق ، وإن لم
 يشاركه في غير الشائع ، فبيطر ملحق بدحرج ، لثبوت بيطرة ، ولم
 يقولوا : بيطاراً .

(ولا تلحق الألف إلا أخيرة (٣)) - ولذلك قال ابن عصفور
 مرة : إن الألف لا تكون للإلحاق حشواً ، وقال مرة أخرى : إن تغافل
 ملحق بتدحرج ، لجميء مصدره على تغافل كتدحرج ، وهو في هذا
 متبع للزمنحشري ، والصحيح الأول ، لقولهم : تضامٌ زيدٌ ، وتضامٌ القومُ ،
 بالإدغام ، ولو كان ملحقاً ، لم يجرز الإدغام ، لئلا يخالف ما ألحق به
 في تسكين المدغم ، ولذا لم تدغم جلب .

(١) أى اقتضى هذه الصور .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في المحققة من التسهيل : إلا آخرة .

(مبدلة من ياء) - كعلقى في لغة من نون ، فإنه ملحق بجعفر ،
وحبطنى ملحق بسفرجل ؛ وكون ألف الإلحاق منقلبة ، قاله ابن
عصفور أيضا ؛ وردَّ عليه الخضراوى ، وذكر أنه لم يقل أحد من
النحويين إنها منقلبة ، قال : ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه ،
كما لا يقال في علباء : بهمة (١) ، إلحاق . انتهى .

وإنما جعلها عن ياء ، لا عن واو ، لأنها لا تكون للإلحاق إلا
في الرباعيِّ فما زاد ، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ، أبدلت ياءً ،
وانقلبت عن الياء الألف ، فلو بنيت من الغزو : أفعلت (٢) لقلت :
أغزيت ، أو استفعل ، لقلت : استغزيت ، فإذا رفعت به غير التاء ،
قلت : أغزى واستغزى ، فتقلب تلك الياء ألفاً ، لتحركها ، وانفتاح
ماقبلها .

(ولا الهمزة أولاً ، إلا مع مساعد ، كنون الأندد (٣) ، وواو
إذرون) (٤) - فلا تكون الهمزة أولاً للإلحاق ؛ والأندد ملحق
بسفرجل ، لأنه من اللدد ، فالهمزة والنون فيه للإلحاق ، ودليل
الإلحاق ، إظهار التضعيف ؛ وإذرون ملحق بجردحل ، وهو بمعنى
الدرن ، فالهمزة والواو فيه للإلحاق .

(١) في (د) : همزة إلحاق ، وفي (ز) : بهمة الإلحاق .

(٢) في النسخ الثلاث أفعال ، والتمثيل يناسبه : أفعلت .

(٣) في ش . الكافية ٤ / ٢٠٦٨ : والأندد : الكثير الخصومة ، والهمزة

والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بسفرجل .

(٤) وفيها : الإذرون : الأصل ، وهو أيضا : مربط الدابة ، ووزنه : إفعول ،

فالهمزة فيه والواو زائدتان ، للإلحاق بجردحل .

وفهم منه (١) أن الهمزة تلحق إذا لم تكن أولاً ، بل حشواً أو طرفاً ، بلا مساعد ، أى بلا لزوم مساعد ، وأنها إن وقعت أولاً بلا مساعد ، لم تكن للإلحاق ؛ فلا يقال فى أفكل : إنه ملحق بجعفر ، ويقال فى شامل : إنه ملحق بجعفر ، لوقوع الهمزة حشواً ، وفى غرقىء : إنه ملحق بزبرج ، لوقوعها طرفاً ؛ وكذلك حطائط ، ملحق بعدادر ؛ وعلباء ملحق بقرطاس . والغرقىء قشر البيض الذى تحت القيص (٢) .

ومثل الغرقىء الكرقىء ، وهو السحاب المرتفع الذى بعضه فوق بعض ، والقطعة منه كرقفة ، والكرقىء أيضا : قشر البيض الأعلى . حكاها أبو عبيدة ؛ ويقال : رجل حطائط ، أى صغير ، وحطائط بن يعفر أخو الأسود بن يعفر .

(ولا إلحاق فى غير تدرب وامتحان ، إلا بسماع) - فما سُمع من لسان العرب ملحقاً ببناء غيره ، فمعدود من كلامهم ، وهو ظاهر ؛ وما لم يسمع ، إنما يفعل على جهة التمرين وامتحان المشتغل بالفن ، ليعلم ضبطه لقواعده ، فلا يعد ذلك من كلام العرب ؛ وهذا الكلام لا يختص بالإلحاق ، بل هو فيه ، وفى بناء مثال من مثال ؛

(١) فى (د) : من كلامه .

(٢) فى الصحاح : والقَيْضُ : ماتفَلقُ من قشور البيض الأعلى ؛ وفيه : والغرقىء ، قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الغرق ، وكذلك الهمزة فى الكرقفة والطهيلة زائدتان ، والكرقىء : السحاب المرتفع بعضه فوق بعض ، القطعة منه كرقفة ، وقشر البيض الأعلى ؛ والطهيلة ، فى الصحاح : ما على السماء طهيلة ، أى شىء من غيم ، وهو فَعْلِيَّة ، وهمزته زائدة .

والمذاهب ثلاثة ؛ أحدها هذا ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ،
وعليه كلام المصنف .

والثانى : أنه يصير من كلام العرب ، وهو قول الفارسي .

والثالث : أن مافعلته العرب كثيرا ، اطرده فعله لنا ، وماقل فلا

يطرد .

وقال المازني : الإلحاق المطرد في اللام نحو : معدد وشملل ، وفي

غير اللام شاذ ، لا يقاس عليه لقلته ، كجوهه وبيطر . وعلى مقتضى
هذا القول يجوز القياس على كل ماكثر إلحاق العرب فيه ، فلعل
ماذكر المازني تمثيل ، والقول منسوب إليه .

فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلت : ضربت ،

ونعده من كلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثير من الثلاثي
بالتضعيف كمهدد ، وبغيره كشأمل ، ويجوز البناء على فعنل من كل
رباعي وثلاثي ، وعلى افعنل ، لكثرة إلحاق العرب بهما ؛ واختلفوا في
المعتل والصحيح ، فقيل : هما باب واحد ، فما سمع في أحدهما قيس
عليه الآخر ؛ وقيل : بابان ، يجري في أحدهما مالا يجري في الآخر ،
وهو قول الجرمي والمبرد ، والأول قول سيبويه وجماعة ، فتنى من المعتل
كمثل إبيل ، كقول من القول ، ومن الصحيح مثل فيعل ، كضيرب
من الضرب ؛ وهذا الخلاف مذكور على القول بالقياس ؛ ويلزم منه أن
سيبويه من القائلين بالقياس ، ويحتمل خلاف ذلك .

(ويُقارَبُ الاطرَادَ ، الإلْحَاقُ بتضعيف ماضِعَفَتِ العَرَبُ مثله)

- فلو بَنِينَا من الضرب مثل : قردد ، فقلنا : ضربياً ، لكان ذلك

متجهاً قريباً من المطرد ؛ وهذا قريب من القول الثاني ، بالنسبة إلى المذكور ، وليس به ، فإن قرينه لا يجعله مقيساً ، بل يكسبه قوة ما .

(فلا يلحق بتضعيف الهمزة) - فإذا قيل : ابن من قرأ مثل جعفر ؛ لم تقل : قرأاً ، لثقل اجتماع الهمزتين ، بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء ^(١) ، وتقلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتقول : قرأى .

(ولا بتضعيف متصلين) - فلو قيل : ابن من كم مثل : جردحل ، لم يجز ، لأنه يكون اللفظ : كمّم ، بتضعيفين لا فاصل بينهما ، وليس ذلك في كلامهم ، وأما المفصول فموجود ، نحو : دمك .

(لإهمال العرب لذلك) - أي لتضعيف الهمزة ، ولتضعيفين متصلين .

(فإن قصد التدرّب ، أو إجابة ^(٢) ممتحن ، فلا بأس به) - والغرض ^(٣) علم ما تقتضى لغة ^(٣) العرب فيه ، لو تكلمت به ؛ ولهذا فعلنا في قرأاً ما سبق .

(ولو كان إلحاقاً بأعجمي ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبي الحسن) - فيجوز عند المصنف ، تبعاً للأخفش ، الإلحاق للتدرّب

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطت هذه العبارة ، بين الفاصلتين من (د ، ز) .

من (٣ - ٣) بياض بالأصل في (د) .

بهذين ؛ فيقال في بناء مثل صِحَّقَن (١) ، وهو القار (٢) بلغة الترك : ضِرِّب ، وهو تأليف موجود في لغة العرب ، وبناء موجود أيضا كدرهم ؛ ويقال في بناء مثل يد من ابن : بَن ، ومثل فُل : بُن ؛ وغير الأخفش ، لا يحسن عنده أن يلحق بأعجمي ، ولا ببناء منقوص ، ولو قُصد التدرِّب ؛ لأن الأعجمي من غير لغة العرب ، فلا يحسن أن نلحق نحن به ، والمنقوص ليس بقياس ؛ فلهم أن يتصرفوا في لغتهم ، بحسب ما طبعوا عليه ، وليس يحسن لنا تقدير ذلك ، لأنه تقدير إدخال ما لا يقتضيه قياسهم .

(بشرط اجتناب ما اجتنب العرب ، من تأليف أو هيئة) -
 فلا يجوز عندهما (٣) الإلحاق بأعجمي ، ولا ببناء منقوص ، ولو قصد التدرِّب ، إلا بالشرط المذكور ، فلا يُبنى من الجلوس مثل : جنِّق ، وهي الشَّخْتُورَة (٤) ، بلغة الترك ، لأنه لا يوجد في لغة العرب كلمة ، تقع النون فيها متلوَّة باللام ؛ ومراده بالتأليف المادة ؛ ولا يبنى من ضرب اسم على وزن : دَبْكُج (٥) ، وهو المهماز بلغة الترك ، لأن هذا

(١) اختلفت هذه اللفظة في النسخ ، بين الصاد والضاد ، وبين الجيم والحاء والحاء ، وأخيراً بين الفاء والقاف ، والتحقيق عن (ز) ونسخة ناظر الجيش .

(٢) واختلفت هذه اللفظة أيضا بين الغين والفاء والقاف .

(٣) أبو الحسن الأخفش ، وابن مالك ، تبعاً له .

(٤) في بعض النسخ : وهو الشختور .

(٥) في (د) : دنكج ، وفي (غ) : ديكه ، وفي نسخة ناظر الجيش : كج -

هكذا بدون إعجام .

الوزن مفقود في لغة العرب ؛ وكذا لا يبنى من الرمي اسمٌ على مَفْعِل ، لأن مفعلاً في المنقوص مجتنب ، إلاَّ شذوذاً ، نحو : مأوى الإبل .

(وسلوك سبيل صمحمح) - وهو ما كان الإلحاق فيه ، بعد تمام الأصول ، بتكرير العين واللام ، فإن وزن صمحمح : فعلعل ، على الصحيح .

(وَحَبَّنَطَى) - وهو ما كان الإلحاق فيه بحرفين ، مفصول بينهما ، وليس أحدهما من جنس أصل الكلمة ، وليس من جنس واحد ، كنون حَبَّنَطَى وألفه .

(^١) في إلحاق ثلاثي بخماسي - كالإحاق ضرب بسفرجل ، فتقول : ضَرَبَرَب ، بتكرير العين واللام كصمحمح ، أو ضَرَنْبَى ، بزيادتين ليستا من جنس واحد (^٢) ، ولا إحداهما من الأصل .

(أولى من سلوك سبيل غَدَوْدَن) - وهو الإلحاق بحرفين قبل تمام الكلمة ، أحدهما نظير العين ، والآخر ليس من الجنس ؛ ويقال : اغدَوْدَن الشَّعر ، إذا طال وتمَّ ، واغدودن النبات : اخضرَّ حتى يضرب إلى سواد ، من شدة ريِّه .

(وعَفَنَجَج) - وهو الإلحاق بما أحد حرفيه نظير اللام ، والآخر ليس من الجنس ؛ والعفنجج (^٣) : الضخم الأحق (^{٣-}) .

(١) في (ز) : وفي إلحاق .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

من (٣ - ٣) سقط من (د)

(وعَقَنْقَلٌ ^(١)) - وهو ما كان أحد حرفيه نظير العين ،
والآخر ليس من الجنس ^(١) ، ولم يفصل بين حرفي الإلحاق ؛ والفرق
بين غدودن وعفنجج ، اطراد زيادة النون في مثله ، وأن في غدودن توالى
حرفي الإلحاق ، وأما عفنجج فيحتمل عدم التوالى والتوالى ، بناء على
الخلاف في أن الزائد الواحد ^(٢) أول المثليين أو ثانيهما .

(وَخَفَيْدٌ) - وهو مثل عفنجج ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَ الزَائِدِينَ لَيْسَ
النون .

(وَخَفَيْقٌ) - وهو مثل عقنقل ، إِلَّا أَنَّ ^(٣) أَنْ عَقَنْقَلٌ ^(٣)
بالنون .

(وَاَعْتَوْجٌ) - وهو مثل خفديد ^(٤) ، لكن فيه الإلحاق ببناء
غريب ، وقد نفاه بعضهم ، وزعم أنه لا يوجد فعل على افعولل ^(٥) .
(وَهَبَيْخٌ) - وهو ما وقع الإلحاق فيه بحرفين ليسا من الأصل ،
وهما متصلان بلفظ واحد .

(وَقَتَّورٌ) - وهو مثل هَبَيْخٌ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ .
(وَضَرَبٌ) - وهو مثل اللذين قبله ، في اشتماله على ثقل
التضعيف ؛ ونريد بثقل ، اجتماع الأمثال .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

من (٣ - ٣) سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : وهو مثل خفديد .

(٥) في (ز) : افعوعل .

والحاصل أن سلوك أحد الطريقتين الأولين ، أخف من سلوك ما ذكر بعد ، وأكثر في الاستعمال ، فكان لذلك أولى .

(ويختار إبدال ياءٍ من آخر نحو : ضرب ، من الرد ونحوه)
- فإذا بُنى من الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحد ، وهما صحيحان ، نحو : رد ، على مثال : سفرجل ، قيل : رَدَّد (١) ، بأربع دالات ، وذلك مستثقل .

والعرب قد أبدلوا فيما آخره ثلاثة أحرف من جنس واحد ، من الحرف الأخير ياءً ، فهذا أخرى ، فتبدل من الدال الأخيرة ياءً ، كما قالوا في تصددة : تصدية (٢) ، فيصير : رَدَّدِي (٣) ، فتتحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : رَدَّدِي ، وكذا يقال في مثل : حُبْعَيْتَنَة من الرد : رُدَّدِي ؛ قال أبو الحسن : ومن قال : أُمِّي ، (٤) فجمع بين أربع ياءات ، قال : رُدَّدَة (٥) . انتهى .

(١) في (ز) : رَدَّد ، وفي (د ، غ) : رددد ، والتحقيق يعضده التحديد بأربع دالات .

(٢) في الصحاح - صدى : والمصاداة أيضا : المعارضة ، وتصدى له ، أى تعرّض ... قال في الحاشية : في المختار : وقيل : أصله : تصدّد من الصدّد ، وهو القرب ، فقلبت إحدى الدالات ياءً ، كما قالوا : تقضى وتظنى من تقضض وتظنن ؛ وفي شرح ابن يعيش ١٠ / ٢٥ : فأما التصدية من قوله تعالى : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية » - الأنفال / ٣٥ - فالياء بدل من الدال ، لأنه من صدّ يصدّ ، وهو التصفيق والصوت ، ومنه قوله تعالى . « إذا قومك منه يصدون » - الزخرف / ٥٧ - أى يصدّون ويعجّون ، فحوّل إحدى الدالين ياءً ، وهو قول أبي عبيدة .

(٣) على وزن سفرجل .

(٤) في النسبة إلى أمية .

(٥) في (ز) : رددية . وفي (غ) : ردددة .

(١) وقياس هذا أن يجوز في المثال الأول : رددد (١-).

والْحُبْعُثْنَةُ مثل القُدْعِمَلَة : الضخم الشديد ؛ وأنشد أبو

عمرو :

(٢٢) * حُبْعُثْنُ الخلق ، في أخلاقه زَعَر (٢) *

(وجملة ما يتميز به الزائد تسعة أشياء) - وزاد (٣) بعضهم

آخر ، وهو الدخول في أوسع البابين ، نحو : كنهل ، فعلى الأصالة
وزنه : فعّل ، وعلى الزيادة : فنعلل ، وكلاهما مفقود ، فيحمل على
الزيادة ، لأن باب المزيد أوسع ، لكثرة أبنية المزيد ، وقلة أبنية المجرّد .

(دلالته على معنى) - كحروف المضارعة ، وألف ضارب ،

وتاء افتعل ؛ ويمكن الاستغناء عن هذا بالاشتقاق أو التصريف ،
وسياتى بيان هذا .

(وسقوطه لغير علة) - وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون

بالاشتقاق ، والذى أثبتته الجمهور ، هو الاشتقاق الأصغر ، وهو
إنشاء كلمة من كلمة ، مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها ،
كضارب وضرب من ضرب .

من (١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) رواية النسخ : فى أحداقه زجر ، والتحقيق من الصحاح ؛ وفيه : الزَعَارَة ،

بتشديد الراء : شراسة الخلق ، لا يُصْرَفُ منه فعل ، والزعرور : السبيء الخلق ،
والعامة تقول : رجل زَعِر ، وفيه زَعَارَة .

(٣) سقطنا من (غ) .

وأما الاشتقاق الأكبر ، فأثبتته أبو الفتح ، وكان الفارسيّ يأنس به في بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة ، كيفما ركبتها ، على معنى واحد ، نحو دوران الكَلْمِ والكَمَلِ واللِّكْمِ ، وبقية تقاليبها ، على معنى الشدّة والقوة ، والصحيح عدم اعتباره ، لعدم اطراده ، والمقصود فيما نحن فيه الأول ، وقول الجماعة (١) ، من أهل النحو واللغة ، من البصريين والكوفيين ، أن بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق ؛ وذهبت طائفة (٢) من متأخري اللغويين (٣) ، إلى أن الكلم (٤) كلّه مشتق ، ونسب للزجاج ، وقيل : إن سيويه كان يراه ؛ وزعم قوم أن الكلم كلّه أصل ، وليس شيء مشتقاً (٥) من شيء . وأخرج بقوله : لغير علّة ، سقوط واو عِدّة ، فليست الواو زائدة ، لسقوطها لعلّة ستأتي في فصل الحذف ، إن شاء الله تعالى .

(من أصل) - كسقوط همزة أحمر من حُمرة ، والمعنى بسقوطها من الأصل ، عدم وجودها فيه .

(أو فرع) - كسقوط ألف قذال في قُذَل ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، في عُجُز وكُثِب ؛ وكون الأفراد أصلاً ، والجمع فرعاً ، مجاز مشهور في لسان أهل العربية ، ونحو قولهم : إن الأفراد أصل ،

(١) في (د) : الجماهير .

(٢) في (ز) : جماعة .

(٣) في (ز) : الكوفيين .

(٤) في (ز) : الكلام .

(٥) في (ز ، غ) : بمشتق .

والتركيب فرع ، وإنما يقع الفرع والأصل حقيقة ، على المشتق والمشتق منه .

ومعنى كلامه أن السقوط من الفرع يكون لغير علة ، كما سبق ذلك في الأصل ؛ وخرج بهذا يعدُّ وأخواته ، فهو فرع عن عدة ، وسقوط الواو فيه لعله ، فلا تكون زائدة ؛ ويعبر عن هذا الدليل بالتصريف ؛ والمراد تغيير صيغة إلى صيغة ، فيسقط من الفرع زائد هو في الأصل ؛ والفرق بينه وبين الاشتقاق ، أنه يُستدلُّ في الاشتقاق ، بثبوت الزيادة في الفرع ، وسقوطها من الأصل ، والتصريف بالعكس .

(أو نظير) - نحو : إصار وأيصر ، هما بمعنى واحد ، فسقوط الياء من إصار ، وهو بمعنى أيصر ، دليل زيادتها في أيصر (١) ، وكذا إطل وأيطل (٢) ، والمعنى أيضا لغير علة ؛ ويخرج نحو : عدة ووعد ، فهما بمعنى ، وسقوط الواو في عدة لعله ، فلا يدل على الزيادة .

(وكونه (٣) مع عدم الاشتقاق ، في موضع تلزم فيه زيادته) - كالنون تقع ساكنة ثالثة ، وبعدها حرفان ، وهي غير مدغمة ، نحو : عتقس ، فلا يُعرف له اشتقاق ، ولا تصريف ، ومع هذا يحكم بزيادة النون ، لأن ما عُرف اشتقاقه من مثله ، نونه زائدة لزوماً ، نحو :

(١) في الصحاح : والإصارُ والأَيصُرُ : حبلٌ قصير ، يُشدُّ به في أسفل الخباء إلى وتد ... والإصار والأَيصِرُ أيضا : الحشيش .

(٢) الأَيطَلُ : الخاصرة ، وكذا الإِطَلُ والإِطْلُ ، مثال إبل وإئبل - صحاح .

(٣) في (ز) : وكونها .

جحنفل ؛ وأما المدغمة نحو : عَجْنَس ، فقيل : زائدتان ، وهو فَعَنْل ، وقيل : أصل ، وهو فَعَلَل ، من مزيد المضعف ، وقيل : هو فَعَنْلَل ، من مزيد الرباعي ؛ والعقنّس : العسر الأخلاق ، يقال أيضاً : خلّق عقنّس .

(أو تكثر مع وجود الاشتقاق) - فما كثرت زيادته ، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، حُمل على الزيادة ، فيما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف ، نظراً إلى الكثرة ، كالهزمة ، تقع أولاً ، بعدها ثلاثة أحرف ، نحو : أَفْكل ، ولذلك حكم سيبويه بمنعه علماء ، للعلمية ووزن الفعل ، لكثرة زيادة الهزمة في نحو : أصفر وأحمر .

(واختصاصه بنية ، لا يقع موقعه منها مالا يصلح للزيادة) -
أى لا يقع موقعه فيها حرف أصلي ، وذلك نحو : حِنْطَأُو
وَكِنْتَأُو (١) ، ووزنهما : فَنَعَلُو ، فالنون زائدة ، لأنه لم يجيء مكانها في نحو هذا البناء حرف أصلي نحو : سِرْدَأُو ، ولذا لم يحكم على الهزمة فيه بالزيادة ، وإن لزم هذا البناء ، لأنه قد وقع مكانها أصل ، نحو : عِنْرَهُو (٢) .

(ولزوم عدم النظير ، بتقدير أصالته فيما هو منه) -
فَنَرَجَس ؛ بفتح النون ، وزنه : نَفْعِل كَنضرب ، ونونه زائدة ، وليست أصلاً ، إذ ليس في الكلام فَعْلِل ، فلو سمى به ، منع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(١) الحِنْطَأُو ، هو الوافر اللحية ، ويقال : عظيم البطن ، والكِنْتَأُو مثله .

(٢) في الصحاح - عَرَه : الكسائي : رجل فيه عِنْرَهُوَة ، أى : كبير .

(أو في نظير ماهو منه) - نحو : نرجس ، بكسر النون ، فهو بوزن : زبرج ، لو قدّرت أصالة النون ، لكن (١) قام دليل زيادتها في حالة الفتح ، وهى تلك ، فلا تكون في هذا أصلاً ، للزوم عدم النظير ، في نظير ماهى منه ، وهو نرجس المفتوح النون ، وكذلك تتفعل ، سُمع فيه فتح الأول ، وضم الثالث (٢) ، فتأوه الأولى حينئذ زائدة ، كتاء تنضّب ، لعدم فعّل ، وسُمع بضم الأول والثالث (٣) ، وهو حينئذ بوزن : بُرثن ، لكن تلزم زيادة التاء فيه أيضاً ، للزوم عدم النظير في نظيره ، وهو المفتوح التاء . هذا ما ظهر لى في شرح هذا الموضوع ، والله أعلم .

(فصل) : (يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام ، قولك : لجدّ صرّف شكس آمن طىّ ثوب عزّته) - أخرج بالشائع إبدال الذال من الدال ، قرأ الأعمش : « فشرّد بهم من خلفهم » (٣) ، قال ابن جنى : لم يمرّ بنا في اللغة تركيب ش ر ذ ، فالذال في شرّد بدل من الدال ، لأنهما مجهورتان ومتقاربتان ، وهذا كقولهم : لحم خراذل وخراذل ؛ يقال : خردلت اللحم بالذال والذال ، أى قطعتة صغاراً ؛ وخرّج الزمخشريّ القراءة على القلب ، والأصل : شذر ، من شذر مذر ، أى : فرّق بهم من خلفهم ؛ وإنما قال في غير إدغام ، لأن البدل للإدغام يكون في حروف المعجم كلها ، إلا الألف ، كما سيأتى ؛ والحروف التى اشتمل عليها ما ذكر المصنف ، اثنان وعشرون .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (د ، ز) : الثانى .

(٣) الأنفال / ٥٧ : « فشرّد بهم من خلفهم ، لعلهم يذكرون » .

اللام والجيم والذال والصاد والرّاء والفاء والسين والكاف والشين
والهمزة والألف والميم والنون والطاء والياء والثاء والواو والباء والعين والزاي
والثاء والهاء ؛ ومابقى من الحروف لا يبدل ، وهى :

الحاء والحاء والذال والطاء والضاد والغين والقاف ؛ ومايذكر
اللغويون من الإبدال فى هذه الأحرف ، هو إمّا لُعْتان ، أو شاذ .
(والضرورىّ فى التصريف ، هجاء : طويت دائماً) - وهى
اثنا عشر حرفاً فى ماذكر غيره ، ويجمعها : طال جهدى وأمنت ؛
والذى ذكر هو ثمانية ، فأسقط أربعة ، وعدّ فى غير هذا الكتاب تسعة
فزاد الهاء ، فسقط له على هذا ، مما ذكر غيره : اللام والنون والجيم .

(وعلامة صحة البدلية ، الرجوع فى بعض التصاريف ، إلى
المبدل منه لزوماً) - كقولهم فى جَدَثَ : جَدَفَ ، بإبدال الفاء من
الثاء ، بدليل قولهم فى الجمع : أجداث بالثاء ، على جهة اللزوم .
(أو غلبةً) - كقولهم فى أَفَلَتَ : أَفَلَطَ ، جعل الطاء بدلا من
الثاء ، والغالب فى الاستعمال الثاء .

(فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين ، فهو من أصليّن) -
أى إن لم يثبت الرجوع لزوماً أو غلبةً ، فى لفظ ذى استعمالين ،
فذلك اللفظ من أصليّن ، نحو : وَكَدَ وَأَكَّدَ ، وَوَرَّخَ وَأَرَّخَ ، فليست
الهمزة بدلا من الواو ، لأن التصاريف كلها جاءت بهما ، نحو : أَرَّخَ
يُورِّخُ تاريخاً ، فهو مؤرِّخٌ ومؤرِّخٌ ، وكذا مع (١) الواو ، وكذلك

(١) فى الصحاح - أرخ : التاريخ : تعريف الوقت ، والتّورِّيح مثله ، وأرّختُ
الكتاب بيوم كذا ، وورّختُه ، بمعنى .

أكد ، فالهمزة أصل ، كالواو (١) .

(فصل) : (تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ، يلي ألفاً زائداً (٢) متطرفاً) - نحو : كساء ورداء ، والأصل : كساو ، من الكسوة ، ورداى ، من التردية . وظاهر كلامه على أن الهمزة بدل من ذلك الحرف اللين (٣) ؛ وغيره يقول : إن الحرف اللين تحرك وانفتح ما قبله ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فانقلب ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة .

ومراد المصنف ، حرف اللين الذى هو لام ، أو فى حكمها ، وهو الملحق ، فتقول : اسلنقى اسلنقاء ، بالهمزة ، فلو كان عيناً ، لم يُقلب ، كأن تسمى بـ غاوى ، منسوباً ، ثم ترخّم ، على لغة من لا ينتظر ، فتقول : ياغاؤ ، فحرف اللين وقع طرفاً ، بعد ألف زائدة ، ولا يُبدل ، لشبهه ، حينئذ ، بما وضع أولاً ، وآخره واو ، نحو : واو ، فكما صحّت واو واو ، صحّت واو غاؤ ؛ فلو كانت الألف غير زائدة ، لم يُبدل الحرف ، نحو : آية وراية ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذا لو لم يتطرف الحرف ، كتعاون وتباين ؛ والرذية كالركبة من الركوب ، نحو : هو حسن الرذية (٤) .

(١) فى الصحاح - أكد : التأكيد لغة فى التوكيد ، وقد أكّدت الشيء ، ووكدته .

(٢) فى (د) وفى المحققة من التسهيل : زائدة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) قَبَلْهَا فى الصحاح : ردى : ... وتردّى وارتدى بمعنى ، أى لبس الرداء ؛

والرذية كالركبة ، من الركوب ، والجلسة من الجلوس ، تقول : هو حسن الرذية ، ورديته أنا ترذية .

(أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة) - كسناة وعظاة ؛ وخرج اللازمة ، وهى التى بنيت عليها الكلمة ، فلا يبدل حرف العلة معها همزة ، بل يبقى نحو : هراوة وإداوة وهداية .

(وربما صحح مع العارضة) - كشقاوة وعظاية .

(وأبدل مع اللازمة) - قالوا فى مثل : استق رقاش ، فإنها سقاية ، بالياء وبالهزمة ؛ ووجه ترك البدل ، أنه لما استعمل مثلاً ، والأمثال لا تغير ، صارت الهاء فيه كالهاء فى هراوة ، ووجه الهمز النظر إلى ما قبل المثل ، ومعنى المثل : أحسنوا إليه لإحسانه ؛ عن أبى عبيد .

(وتبدل الهمزة أيضاً وجوباً ، من كل ياء أو واو ، وقعت عيناً لما يُوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسمٍ مُعْتَرٍ إلى فعلٍ معتل العين) - نحو : قائم وقائمة وبائع وبائعة ، فأبدلت الهمزة لزوماً من الواو والياء ، وقيل : تحركتا وانفتح ما قبلهما ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فقلبتا ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة .

وخرج بقوله : عيناً ، الواقعة فاءً أو لاماً ، فلها حكم غير هذا ؛ وبقوله : لما يوازن ، نحو : مُطِيل من أطال ، ومُنِيل من أنال ؛ وبمعتزٍ إلى كذا ، أى إلى معتل العين ، بقلبها ألفاً ، نحو : قام وباع ، عَوَرَ وصَيَدَ ونحوهما ، فاسم الفاعل منهما : عاور وصايد ، بالواو والياء ، ولا يبدلان همزةً ، لأن الفعل لم يعتل على الحدّ المذكور .

(أو اسم لا فعل له) - نحو : جائزة ، هى اسم لا فعل له ، والجائزة : خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكذا الجائر ، ومثل أيضاً بجائر ، وجعل اسماً لا فعل له ، وفسر بالبستان ، واستشهد بقوله :

(٢٣) صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ (١)

وفسره بعضهم بمجتمع الماء ، وقال ابن فارس : الحائر الذي يتحير فيه الماء ، وعلى هذا لا يحسن التمثيل به ؛ وفيه بحث .

(ومن أول واوين صُدْرَتَا ، وليست الثانية مَدَّةً غير أصلية) -
كقولك في تصغير واصل : أُويَصِّل ، والأصل : وُويَصِّل ، وفي جمع
واصلة : أواصل ، والأصل : وَوَاصل .

وخرج بقوله : وليست .. إلى آخره ، قولك : وُورِي في وَاوِي ،
فالواو الثانية بدل ألف فاعل ، وهي مَدَّةً غير أصلية ، فلا يجب قلب
الأولى في وُورِي همزة ، كما يجب في أُويَصِّل وفي أواصل ونحوهما .

(١) هذا البيت من الرمل ، نسبه في معجم شواهد العربية لكعب بن جعيل ، ثم
قال في الحاشية : وعند الشنتمري : حسام بن ضرار ، وفي ش . ش . العنبي على
الأشتموني والصبان ٤ / ١٠ : قاله الحسام بن ضرار الكلبي - فيما زعم الجوهري -
ويقال : هو لكعب بن جعيل ؛ والذي في الصحاح - صعد : والصَعْدَةُ : القناة
المستوية ، نبت كذلك ، لاحتجاج إلى تثقيف ، قال الشاعر :

صعدة نابتة .. الخ ، وفي الحاشية قال : هو كعب بن جعيل ، قال : وقيله :

فإذا قامت إلى جاراتها لاحت الساقُ بخلخال زَجَلْ

وفي الإنصاف ص ٦١٨ : هذا البيت من كلام كعب بن جعيل بن قُمير بن
عجزة ، أحد بني تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامي ، كان في عهد معاوية بن أبي
سفيان ؛ وهو من شواهد سيبويه وابن يعيش وخرانة البغدادي ، وشواهد الرضبي وابن عقيل
والأشتموني وابن الناظم ...

شبه الشاعر امرأةً بقناة مستوية لدنة ، قد نبتت في مكان مطمئن الوسط ،
مرتفع الجوانب ، والريح تعبت بها ، وهي تميل مع الريح ؛ والشاهد هنا مجيء حائر اسماً
لأفعل له وإبدال همزته وجوباً من الياء ، حيث جاء في الصحاح - حير : وتحير الماء :
اجتمع ودار ، والحائر : مجتمع الماء ، وجمعه : حيران ، وحوران .

(ولا مبدلة من همزة) - نحو : الأولى تأنيث الأَوَّل ، أَى الأَلْجَاءِ مِنَ وَالَّتْ ، أَى لَجَأْتُ ، الأَصْلُ : وُؤَلَّى ، فأبدلت الهمزة واواً ، لَضَمِّ مَا قَبْلَهَا ، كَبُوسٍ فِي بُؤْسٍ ، فَصَارَ وُؤَلَّى ، فَلَا يَجِبُ قَلْبُ الأَوَّلَى هَمْزَةً ، نَظْرًا إِلَى أَنِ الثَّانِيَةِ كَانَتْ هَمْزَةً ، بَلْ يَجُوزُ ، نَظْرًا إِلَى الحَالِ ؛ وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ المَازَنِ ؛ وَمُقْتَضَى قَوْلِ الخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ ، وَجُوبِ الإِبْدَالِ ، فَلَوْ لَمْ تَقْلُبِ الثَّانِيَةَ ، وَجِبَ أَنْ لَا تَهْمِزَ الأَوَّلَى ، لِاسْتِثْقَالِ الهمزتين .

(فَإِنْ عَرَضَ اتِّصَالُهَا ، بِحَذْفِ هَمْزَةٍ فَاصِلَةٍ ، فَوَجْهَانِ) - فَإِذَا بَنِيَتْ مِنْ وَأَيَّتْ عَلَى وَزْنِ افْعُوْعَلْ ، قُلْتُ : إِوَأَوَّأَى ، فَتَحَرَّكَ اليَاءُ ، وَيَنْفَتِحُ مَا قَبْلَهَا ، فَتَقْلُبُ أَلْفًا ، فَيَصِيرُ : إِوَأَوَّأَى ، وَتَقْلُبُ الوَاوُ الأَوَّلَى يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، فَيَصِيرُ : إِيَأَوَّأَى ، فَإِذَا سَهَلَتِ الهمزة الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ اليَاءِ ، نَقَلْتُ حَرَكَتَهَا إِلَى اليَاءِ ، فَتَحُذَفُ هَمْزَةُ الوَصْلِ ، لَزْوَالِ مُقْتَضِيهَا وَهُوَ السُّكُونُ ، فَتَعُودُ اليَاءُ إِلَى أَصْلِهَا ، لَزْوَالِ مُوجِبِ قَلْبِهَا ، وَهُوَ الكَسْرُ ، فَيَصِيرُ : وَوَأَى ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ أَنْ يَقَرَّ الوَاوُ الأَوَّلَى بِجَاهِهَا ، نَظْرًا إِلَى الفَاصِلِ المُقَدَّرِ بَيْنِ الوَاوَيْنِ ، وَلَا يَعتَدُ بِالعَارِضِ ، كَمَا فُعِلَ فِي جَيْلٍ ، حَيْثُ لَمْ تَقْلُبِ اليَاءُ أَلْفًا ، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا ، نَظْرًا إِلَى الأَصْلِ ، وَهُوَ جَيْئَالٌ ، وَلَمْ يَعتَدُ بِالعَارِضِ ؛ وَيجوزُ قَلْبُ الوَاوِ الأَوَّلَى هَمْزَةً ، نَظْرًا إِلَى الحَالِ . وَجَوَازُ الوَجْهَيْنِ قَوْلِ الفَارِسِيِّ ؛ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَوجِبُ إِبْدَالَ الوَاوِ الأَوَّلَى هَمْزَةً .

(وَكَذَا كُلُّ وَاوٍ مُضْمُومَةٍ ضَمَّةً لَازِمَةً) - نَحْوُ : وُجُوهٌ وَوُقُوتٌ ، فَتَقْلُبُ هَمْزَةً ، فَتَقُولُ : أَجُوهٌ وَأَقُوتٌ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : وَقَدْ التَزَمُوا

الهمزة في شيء من هذا ، يقولون : أَجِنَّةٌ ، ولم يقولوا : وَجِنَّةٌ ، ومنه في القراءة : « الأَنْثَى » (١) ، ولم يقولوا : وَنْثَى ؛ والقياس ما سبق ؛ وقد حكى الفراء ، أنهم يقولون لوجنة الإنسان : أَجِنَّةٌ (٢) وَوَجِنَّةٌ .

وخرج بلازمة ، نحو : اخْشَوْوا الله (٣) ، و« وتبْلُونُ » (٤) ، وهذا غَزَوْ ، ولا تبدل الواو في شيء من هذا همزة .

(غير مشددة) - احترز من تعوَّذ ونحوه ، فلا يجوز الهمز ؛ وقال الخِدْبُ : يجوز التَّقْوَمُ ، بإبدال الثانية . انتهى . واستبعده .

(ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق) - يشير إلى مسألة

أول واوِين صُدِّرَتَا ، ولا فرق ، حيث يجوز الهمز في المسألة التي نحن فيها ، بين الواو المضمومة ، وهى أَوَّلٌ ، كما مثل ، أو غير أول ، كدار وأدُورٌ ، وثوب وأثُوبٌ ، وفوج وأفُوجٌ ؛ فكل هذا يجوز فيه الهمز ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن همز أدُورٌ أكثر ، وإليه ذهب المازني ؛ وقال المبرد : ترك الهمز أحسن ؛ قيل : واتفقوا على أن همز واو وجوه أكثر وأحسن . انتهى . ولغة القرآن في وجوه ترك الهمز ، فلعل هذا الاتفاق في الباب في الجملة ، وإنما تهمز الواو المضمومة إذا لم يمكن تخفيفها

(١) البقرة / ١٧٨ ، آل عمران / ٣٦ ، النساء / ١٢٤ ، وفي الرعد

والنحل وسور أخرى كثيرة .

(٢) في الصحاح - أجن : والأجِنَّة بالضم ، لغة في الوَجِنَّة ، وهى واحدة

الْوَجِنَات ؛ وفي وجن : والْوَجِنَّة : ما ارتفع من الخدَّين ، وفيها أربع لغات : وَجِنَّةٌ وَوَجِنَّةٌ وَأَجِنَّةٌ وَوَجِنَّةٌ .

(٣) الذى في القرآن : « فلا تَخْشَوْا الناس » - مائدة / ٤٤ .

(٤) آل عمران / ١٨٦ : « لَتُبْلُونَ فى أموالكم وأنفسكم » .

بالإسكان ، فإن أمكن ، لم يَجُزْ الهمز ، كسوار وسُور ، يمكن تخفيفها بالإسكان ، فلا تهمز ، ولم يرد السماع بالهمز إلا في الواو الأصلية . وقد شرط ابن جنى في جواز الهمز ، أن لا تكون الواو زائدة ، فلا يجوز عنده في التَّهْوُوكُ ، مصدر تَرَهْوَكُ ، همز الواو ؛ يقال : مَرَّ الرَّجُلُ يَتَرَهْوُوكُ ، كأنه يموج في مشيته (١) .

(وكذا كلُّ ياءٍ مكسورة ، بين ألفٍ وياءٍ مشددة) - فتقول في النسب إلى راية : رائئى ، بالهمزة ، ويجوز تركه ، فتقول : رَائِي ، بالياء ، وحكوا قلب الياء واواً نحو : راوئى .

(وهمز الواو المكسورة المصدرة (٢) ، مطرد على لغة) - قال سيبويه : وليس هذا بمطرد في المفتوحة ، يعنى قلبها أولاً همزة ، قال : ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة ، مجرى الضمة ، فيهمزون الواو المكسورة . انتهى . وذلك نحو : وعاء ووسادة ووجهة ووفادة ، فيجوز همز الواو في هذا ونحوه ، والجمهور على أنه مطرد منقاس ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ ونقل عن المازنى والجرمى في اقتياسه المنع والجواز ؛ وبعدم القياس قال المبرد ، ولم يقيد الكسرة باللزوم ، والأمر على عدم التقييد ؛ فمن قال في رِيَا ، الذى أصله : رُؤْيَا بالهمز ، فأبدل رِيَا ، بكسر الراء ، قال فى وَاى ، الذى أصله وُئِي ، فأبدل وأدغم : وئِي ، بكسر الواو ، فيجوز حينئذ همز الواو ،

(١) صحاح - رهاك .

(٢) زيادة فى المحققة من التسهيل ، ولم تثبت فى نسخ التحقيق الثلاث ، وقد جاءت فى نسخة ناظر الجيش ، وفى شرح الكافية .

فيقال : إئِيّ ، كإِسادة ؛ هذا مذهب سيبويه ، وقيل : لا يجوز همز هذه الواو (١) .

(وربما همزت الواو ، لضمة عارضة) - كما قرئ في الشاذ : « لَفْرِيقاً يَلْتُونُ » (٢) ، بالهمز ، وكذا قرئ : « ولا يَلْتُونُ على أحد » (٣) .

(فصل) : (إذا اكتنف طرفا اسم ، حرفي لين ، بينهما ألف ، وجب في غير ندور ، إبدال الهمزة من ثانيهما) - نحو : أوَّل وأوائل ، وعيَّل - وهو الفقير - وعيائل ، وسيد وسيائد ، بالهمز في الجميع ، والأصل : أوائل وعيائل وسياود ، وإنما أبدل لثقل البناء ، مع ثقل اجتماع حروف العلة ، متصلة بالطرف ، وهي الألف والحرفان .

وتناول قوله : ألف ، ما كانت الألف فيه للجمع ، كما مثل ، وما كانت في مفرد ، كأن تبني من القول مثل : عوارض ، وهو بضم الفاء : اسم جبل عليه قبر حاتم ، فتقول : قُوائل ، بالهمز عند سيبويه

(١) وفي الصحاح - وأى : قال سيبويه : سألته - يعنى الخليل - عن فُعَل من وأَيْتُ ، فقال : وُئِيّ ، فقلت : فمن خَفَّفَ ؟ فقال : أُوِيّ ، فأبدل من الواو همزة ، وقال : لا يلتقى واوان في أول الحرف ؛ قال المازني : والذي قاله خطأ ، لأن كل واو مضمومة في أول الكلمة ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وإن شئت قلبتها همزة ، فقلت : وُعِدَّ وأُعِدَّ ، ووجوه وأجوه ، ووُورِيّ وأُورِيّ ، ووُئِيّ وأُوِيّ ، لا لاجتماع الواوين ، ولكن لضمة الأولى .

(٢) آل عمران / ٧٨ : « وإنَّ منهم لفريقاً يَلُتُونُ أَلَسْتُمْ بِالْكَتَابِ » .

(٣) آل عمران / ١٥٣ : « إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ » .

والجمهور ؛ والأصل : قَوَاوِل ، وقال الأَخْفَشُ والزجاج : لا يهمز ،
لفوات ثقل الجمع ، والراجح الأول ، لقوة (١) الشبه .

واحترز بغير ندور ، من قولهم : ضيَّاون ، بلا همز ، والقياس
الهمز ؛ وذهب ناسٌ إلى أن ماصحَّ في المفرد صحَّ في الجمع ، كضَيَّونَ
وضَيَّاونِ ، وعليه كلام الجوهري (٢) ، والصحيح غيره ؛ فلو بنيت مثل
ضَيَّعَم من القول ، وصحَّحت فقلت : قَيَّول ، لقلت في الجمع :
قيائل بالهمز ، وقد قال سيبويه : لو جمعت أَلُّب ، لقلت : أَلَابٌ ،
أى بالإدغام ، وإن كان قد شدَّ في مكبره (٣) بالفك . والضَيَّونَ :
السَّنورُ الذكر .

(إن لم يكن بدلاً من همزة) - فإن كان الثاني بدل (٤) همزة ،
لم يهزم ، لأنهم فرَّوا من الهمزة ، فكيف يعودون إليها ؟ وذلك نحو :
زَوَايا ، الأصل : زَوَائى ، بإبدال الواو همزة ، لكونها ثاني لئنين (٥) ،
بينهما ألف ، فاستثقل كسر الهمزة ، فخفف إلى زواءا ، ثم إلى زوايا ،
على حدِّ تخفيف نحو : قضايا ، كما سيأتى تقريره .

(ولا مفصلاً من الطرف لفظاً) - نحو : طَوَاويس ، وعَوَاوير
في عَوَّار ، وهو بالضم والتشديد : الخطاف ، والقَدَى في العين ،

(١) في (ز) : لقلَّة الشبه .

(٢) في الصحاح : الضَيَّونَ : السَّنورُ الذكر ، والجمع : الضَيَّاون ، صحَّت

الواو في جمعها ، لصحتها في الواحد ؛ وفي لسان العرب : السَّنورُ : الهَرَّ .

(٣) في (غ) : في مفرده الفك .

(٤) في (ز) : بدل من همزة .

(٥) في (د) : اثنين .

يقال : بعينه عُوَّار ، أى قَدَى ، والعاير مثله ، والعاير : الرمد ، والعُوَّار أيضا : الجبان .

(أو تقديراً) - قالوا في جمع عُوَّار : عواوير وعواور أيضا ، فلم يعوضوا ، وذلك في الشعر ، وإنما صحَّت فيه الواو (١) ، مع قربها من الطرف ، لأن الياء المحذوفة للضرورة مُرَادَةٌ ، فهي في حكم الموجودة ، وكما لم يعتدوا بالحذف هنا لعروضه ، لم يعتدوا بالبُعد من الطرف ، حين اضطر الشاعر ، فزاد ياءً في قوله :

(٢٤) * فيها عيائيلُ أُسُوْدٌ ونُمُرٌ * (٢)

لأن هذا المدَّ عارضٌ للضرورة .

(ولا يختص هذا الإعلال بواوين في جمع ، خلافاً للأخفش)
- فلو كانا ياءَين ، أو ياءً وواواً ، كعيائيل وسياود وصوايد ، لم يبدل ثانی اللينين همزة ، بل تقرّ الياء والواو ، وكذا لا يبدل عنده ثانی الواوين ، إذا كانت الألف في مفرد ، كبناء مثل عوارض من القول ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) من الرجز ، لحكيم بن معية الرَّبَعِيّ ؛ جاء في الصحاح - نمر ، برواية :

* فيها تماثيلُ أُسُوْدٌ ، ونُمُرٌ *

وقبله : * حُفَّتْ بأطوادِ جبالٍ وسَمُرٌ *

في أشبِّ الغيطانِ مُتَنَفِّ الحُظُرُ * ولا يكون فيه شاهد .

وفي ش . ش . العيني ، على الأشموني والصبان ٤ / ٢٩٠ : والشاهد في عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء ؛ وقال الصاغاني : واحد العيال : عَيْلٌ ؛ والجمع عيائيل ، مثل جيّد وجياد وجيديد ، وقد جاء عيائيل ، وأنشد البيت ، وهو مضاف إلى أسود ، إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ وفي الرواية الأخرى ، برفع أسود ، على البدلية من عيائيل .

كما سبق ، وهو قول الزجاج أيضا ، وقد سبق توجيه همز هذا ؛ وأما اشتراط الأخفش الواوين في الجمع ، فيردّه السماع ؛ حكى أبو عثمان ، عن الأصمعيّ ، جمع عَيْلٍ على عيائل ، بالهمز ، وحكى أهل اللغة جيّد وجيائد ، بالهمز ؛ يقال : عال الرجل ، يعيل عَيْلَةً وَعُيُولاً : افتقر .

(فصل) : (يجب أيضا ^(١)) ، إبدال الهمزة ، مما يلي ألف جمع يشاكل مفاعل ، من مَدَّةٍ زيدت في الواحد) - أى يشاكله في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ودخل في المَدَّة الواو كحلوية ، والألف كرسالة ، والياء كصحيفة ، فتقول : حلائب ورسائل وصحائف ، بالهمز ؛ قال خطاب ؛ وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله ، قال : وهو قياس ماضٍ ؛ وأجاز الزجاج قلبها ياءً ؛ وخرج مازيدت فيه الياء والواو من المفرد ، لا للمدّ ، نحو : جدول وطرِيم ، وهو السحاب الكثيف ، فلا يبدل في الجمع ، بل تقول : جداول وطرائم ، بإقرار الواو والياء .

وخرج بقوله : زيدت ، المَدَّة المنقلبة عن أصل في الواحد ، كألف مفاوز ، والتي هي أصلٌ فيه ، نحو واو معونة ، وياء معيشة ، فلا تهمز ، بل يقال : مفاوز ومعاون ومعايش .

(فإن كانت المَدَّة عيناً ، لم تُبدل إلا سماعاً) - كقراءة خارجة عن نافع « معائش » ^(٢) بالهمز ، شبه الأصلِيّ بالزائد ، وهو شاذ ؛

(١) سقطت من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٠ : « ولقد مكناكم في الأرض ، وجعلنا لكم فيها معاش » ، والحجر / ٢٠ : « وجعلنا لكم فيها معاش ، ومن لستم له برازقين » .

وقالوا : منارة ومنائر ، بالهمز ، وهو شاذ ، والقياس والأصل : مناور ، وقالوه أيضا ؛ وقالوا : مسائل ، بالهمز ، فقليل : هو جمع مسيل ، مَفْعِل ، من سال يسيل (١) ، فجمعوه كـرغيف ، للشبه اللفظي ، وهمزه (٢) شاذ ، وعلى هذا كلام سيبويه وغيره ؛ قال الأعمش : المسائل ، حيث يسيل الماء إلى الرياض ، والقياس أن لا يهمز ، لأن ياءه أصلية ، وقيل : هو جمع مسيل ، وهو ماء المطر ، ويجمع أيضا على أمسلة ومُسَل ، نحو : كتيب وأكتبة وكُتُب ؛ وعلى هذا ذكره الزبيدي ، في مختصر العين ، وحينئذ لا يكون همزه شاذاً ؛ وقالوا : مصائب ، بالهمز ، فقالوا : شبت ياء مصيبة بياء فعيلة ، فهزمت ، وهو قول سيبويه ، والقياس مصابوب ، وقالوه أيضا على القياس ، وهو قول أكثر العرب .

وأصل مصيبة : مُصَوِّبَةٌ ، فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، فصارت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة ، فإذا جمعوا ، فالقياس الرجوع إلى الأصل ، فيؤتى بالواو ، ولا يهمز ، لأنها عين ؛ وقال الزجاج في رواية : قلبت الواو المكسورة وسطاً ، همزة ، تشبيهاً بالواو المضمومة ، تبدل همزة جوازاً كأدور ، بجمع اشتراكهما في النقل ؛ وقال ابن عصفور : إن هذا أقوى من قول سيبويه ، لأن له نظيراً ، وهو قائم .

(وتفتح في غير شدوذ ، الهمزة العارضة في الجمع المشاكل مفاعل ، مجعولةً واواً فيما لامه واو ، سلمت في الواحد بعد ألف) -

(١) في (ز) : من سل يسيل .

(٢) في (ز) : وهو شاذ .

كقولهم في هِرَاوَة : هِرَاوَى ؛ وذلك أن حق هِرَاوَة ، أن يجمع كرسالة ، فيقال : هِرَائِي ، كرسائل ، لكن استثقلت الكسرة ففتحو الهمزة ، فصار هِرَاءَوٌ ، فتحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار هِرَاءَى ، فكرهوا اجتماع ألفَيْن ، بينهما همزة مفتوحة ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، فأبدلوا من الهمزة واواً ، فصار هِرَاوَى ؛ وكذا يفعل في جمع إداوة وعلاوة ونحوهما .

وخرج بقوله : سلمت .. مطية ، فإن لامها واو ، ولم تسلم في الواحد ، فلها ولما أشبهها حكم (١) يأتي ؛ والمطوُّ : المدد ، يقال : مَطَوْتُ القوم مَطَوًّا ، إذا مدت بهم في السير ، قال الأصمعيّ : المطية التي تمطو في السير ، قال : وهو مأخوذ من المطو ، أى المدد . انتهى . والمطية تذكر وتؤنث ، أنشد أبو زيد لربيعة بن مقيوم الضبيّ (٢) :

(٢٥) ومطيّة ، مَلَّتَ الظلام ، بَعَثْتُهُ يشكو الكلالَ إلىّ ، دامى الأظليل (٣)
(ومجمولة ياءً في غير ذلك) - أى في غير ما (٤) لأمه واو ، سلمت في الواحد .

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : الضبيّ ، وقد سقطت من (غ) .

(٣) في الصحاح : وتقول : أتيتُه مَلَّتَ الظلام ، أى حين اختلط الظلام ، ولم يشد السواد جدا ؛ والكلال : الإعياء من السير ؛ والأظليل : ما تحت منسم البعير ؛ والشاهد في مجيء مطية مذكراً في قوله : بعثته يشكو الكلال .

(٤) سقطت من (ز) .

(مما لامه حرف علة) - أى حرف اعتلّ في الواحد وهو واو كمْطِيَّة ، أو ياء كَهْدِيَّة .

(أو همزة) - كخَطِيئَة ، فتبدل في هذه كلُّها وفي نحوها ياءً ، فتقول : مطايا وهدايا وخطايا . وشذَّ إقرار الهمزة في جمع مالمه همزة نحو : خطيئة ، قالوا : خطائيء ، وروى : اللهم اغفر لي خطائمه (١) ، بإبدال الهمزة من ياء خطيئة ، وإقرار الهمزة التي هي لام الكلمة (٢) ؛ وشذَّ أيضا إقرار الهمزة فيما لامه ياء ، قالوا : منيةً ومَناءٍ ، قال : (٢٦) فما برحت أقدامنا في مقامنا (٣) ثلاثتنا، حتى (٤) أزيروا المنائيا (٥)

(١) في شرح الأشموني : خطائمي ، بهمزتين فياء .
(٢) في الصحاح : وجمع الخطيئة : خطايا ، وكان الأصل : خطائيء ، على فعائل ، فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء ، لأن قبلها كسرة ، ثم استقلّت ، والجمع ثقيل ، وهو معتل مع ذلك ، فقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة الأولى ياء ، لخفائها بين الألفين ؛ وفي شرح الكافية قال : وإنما قيل : خطايا دون خطاوا ، لأن الأصل : خطائيء ، فلما كان المحل محل كسر ، واحتيج إلى الإبدال ، كان مجانس الكسرة أولى .

(٣) في رواية : في مكاننا .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) من الطويل ، لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب - ابن عم النبي ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر ، فقطعت رجله ، ومات بالصفراء ، من قصيدة قالها يوم بدر ، في مبارزته هو وحزمة وعلّي - رضى الله عنهم - وهم المرادون من قوله : ثلاثتنا ؛ وأزيروا ، أى حُمَلوا على الزيارة ، والضمير للكفار ، والمنائيا : جمع منية ، على غير قياس ، وفيه الشاهد ، لأن قياسه المنايا ، وأصله : المنايي ، بياءين ، وشذَّ فيه إقرار الهمزة .

وشدَّ أيضاً في مطية : مطاوى ، وفي هدية : هداوى ، فقلبوها
الهمزة واواً فيما لامه واو ، وفيما لامه ياء ؛ وكل هذا يدخل في قوله : في
غير شدوذ .

(وربما عوملت الهمزة الأصلية ، معاملة العارضة للجمع) -
وذلك قولهم في مرآة : مرآيا ، ومرآة مِفْعَلَةٌ من الرؤية ، وهى التى
كَمِطْرَقَةٌ ، والهمزة فيها أصلية ، ليست عارضة للجمع ، والأصل :
مِرْأِيَةٌ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصارت مِرْآةً ،
وقالوا في جمعها : مَرَائِي ، على وزن مفاعل ، وهو القياس ، ومرآيا ،
عاملوا الهمزة الأصلية ، التى هى عين الكلمة ، معاملة الهمزة العارضة
للجمع ، فأبدلوها ياءً .

(ونحو : هديّة وهداوى ، شاذ) - وقياسه هدايا ، كما تقدّم .
وقد كان مستغنياً عن ذكر هذا ، لدخوله في قوله : في غير شدوذ ، كما
سبق شرحه ، لكنه أراد التنبيه على خلاف الأخفض فيه .

(ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفض) - فقوله ضعيف ، إذ لم
ينقل فيما لامه ياء ، غير هذه اللفظة ، ولم يقولوا في غيرها إلا بالياء ،
نحو مَنِيَّة ومنايا ، وحنية وحنايا .

واعلم أن وزن خطايا وبابه ، عند البصريين : فعايل ، وعند
الكوفيين فعآلى ، ونسب إلى الخليل .

(وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء) - قالوا في هلّ : آل ، نحو :
آل فعلت ؟ أى : هل فعلت ؟ وفي ماه : ماء ؛ وفي الجمع : أمواه
وأمواء ، والهاء الأصل ، لأن الأكثر استعمالها ، نحو : هل فعلت ؟

وأكثر التصاريف بها ، نحو : ماهت الرَّكِيَّةَ تموه وتميه وتماه : كثر ماؤها .

(والعين) - قالوا : أُباب وعُباب ؛ فذهب قوم إلى أن الهمزة بدل من العين ، لأنَّ عُباباً أكثر من أُباب ؛ وقال ابن جنى : الهمزة أصل ، وليست بدلاً من شيء ، وهو من أُبَّ بمعنى تَهَيَّأ ، يقال : أُبَّ يُؤُبُّ أباً وأباباً وأبابة : تَهَيَّأ للذهاب وتجهَّز ؛ قال الأعشى :

(٢٧) صرمتُ، ولم أصرمكمُ، وكصارمِ أخ، قد طوى كَشْحاً، وأبَّ ليذهبا (١)

لأنَّ (٢) البحر يتهياً لما يزخر به ؛ قال ابن جنى : والبدل وجه (٣) ليس بالقوى . انتهى .

(١) من الطويل ، للأعشى - ديوانه ٨٩ - والشاهد في قوله ؛ وأبَّ ليذهبا ، بمعنى تَهَيَّأ .

(٢) هكذا جاء في النسخ الثلاث ؛ وعبارة الأشموني في ش . ش . العيني على

الأشموني والصبان ٤ / ٢٩٧ : ومن إبدالها من العين :

(٢٨) وماج ساعات ملاً الوديقِ أُبابُ بحر ضاحك هَزُوقِ

قال : فأصل : أُباب : عُباب ؛ وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلاً من العين ، وإنما هو فُعال من أُبَّ إذا تَهَيَّأ ، لأنَّ البحر يتهياً للارتجاج ، فالهمز على هذا أصل .

قال الصبان : قال في القاموس : الملاة كقناة : فلاة ذات حرّ وسراب ، والجمع ملاً ، وقال أيضاً : الوديقة شدة الحر ، وذكر من معاني العباب : الموج ، وقال أيضاً : ضحك السحاب : برق ، والقرْدُ : صَوْت . وفي الصحاح - هرق : أهرق الرجل في الضحك ، أى أكثر منه والمِهْرَاق : المرأة الكثيرة الضحك ، والهَزِيق مثل كَيْف الرعد الشديد . وفي لسان العرب : وأبابُ الماء : عُبابه ، قال : * أُبابُ بحر ضاحك هَزُوقِ * قال ابن جنى : ليست الهمزة فيه بدلا من عين عُباب ، وإن كنا قد سمعناه ، وإنما هو فُعال من أُبَّ ، إذا تَهَيَّأ .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وسُمع من كلامهم : لا أصبحُبه ما أن السماء سماءً ، برفع السماء ، ونصب سماء ، فأثبت بعض أهل اللغة أن ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ وخرجه بعض المحققين على أن الهمزة بدل من العين ، والأصل : ماَعَنَّ السماء (١) ، وسماءً حال .

(وهما كثيراً منها) - أى كثر إبدال الهاء والعين من الهمزة ، فالهاء كقولهم فى إِيَّاكَ : هِيَّاكَ ، وفى أزيْدٌ منطلق ؟ : هزيْدٌ منطلق ؟ وأنشد الفراء :

(٢٩) وأتى صواحبها فقلنَ هذا الذى منح المودَّةَ غيرنا وجفانا (٢) ؟
أى أذا الذى ؟ وطى يقولون فى إن الشرطية : عن ؛ والعين كقولهم : يعجبني عنَّ عبد الله قائمٌ ، يريدون : أن ، وفى مؤثَّلٌ : مُعَثَّلٌ ؛ قال الخليل : تميم تبدل الهمزة من العين ، والعين منها ، يقولون : نَزَأٌ بمعنى نزع ، وَعَنَى بمعنى أتى .

(١) فى (ز ، غ) : سماء ، والمقصود هنا الأولى : السماء .

(٢) من الكامل ، نسبه فى معجم شواهد العربية لجميل بن معمر ، قال : وقال البغدادي : إنه يشبه شعر عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه . وفى شرح ابن يعيش ١٠ / ٤٣ : وأنشد أبو الحسن :

وأتى صواحبها ... الخ ، وهذا الإبدال ، وإن كثر عنهم ، على ما ذكر ، فإنه نزر يسير ، بالنسبة إلى ما لم يبدل ، فلا يجوز القياس عليه وفى الحاشية : أنشد اللحياني هذا البيت عن الكسائي ، لجميل بن معمر العذري ، وقال : أراد : أذا الذى ... ؟ فأبدل الهاء من الهمزة .
وفى التهذيب بخط الأزهرى :

وأنت صواحبها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا وجفانا ؟
وقال البدر القرافي : زعم بعضهم أن الأصل : هذا الذى ، فحذفت الألف للوزن ...

وقال أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي ، في كتاب الأبدال ، وهو بفتح الهمزة : إن انقلاب الهمزة المبتدأة عيناً ، لغة تميم وقبائل من قيس ، وهي العنينة . انتهى . والعنينة مشهورة تميم .

(فصل) : (تبدل الهمزة الساكنة ^(١)) ، بعد همزة متحركة ، متصلة بمدة تجانس الحركة) - أي حركة الهمزة التي اتصلت الهمزة الساكنة بها ، وذلك نحو : آدم وآمن وأومن وإيمان ؛ والأصل : الأدم والأمن ، والأمن وإمان ، بهمزتين ، فاستثقل اجتماعهما ، فأبدل من الثانية حرفاً مناسباً لحركة ما قبلها ليزول الثقل .

وخرج بالساكنة ، المتحركة ، وسيأتي حكمها ؛ وبقوله : بعد همزة ، الواقعة بعد غيرها ، وسيأتي حكمها أيضاً ؛ وقوله : متحركة ، لغير الاحتراز ، فإن الهمزة الساكنة لا تقع بعد ساكنة ، وإنما ذكر ذلك لما ألحقه من الإبدال على حسب الحركة .

وخرج بمتصلة من همزة ساكنة ، قبلها أخرى متحركة ، ولكن بينهما فصل ، كأن تبني مثل قمطر من الهمز نحو : إِيأى ، وسيأتي الكلام عليه .

وفي نسخة :

(تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور) - واحترز به من قول

(١) بعده في النسخة المحققة من التسهيل ، وفي بعض نسخ التسهيل : دون ندور ، وسيشير الشارح إلى هذا بعد قليل .

بعضهم : إئتمن ، بإقرار الهمزة الثانية بحالها ، وهو نادر لا يقاس عليه .

(فإن (١) تحركتا) - يعنى الهمزتين المتصلتين .
(والأولى لغير المضارعة) - تحرز من أكرم ونحوه ، فإن حكمه حذف الثانية ، كما سيأتى .

(أبدلت الثانية ياءً ، إن كسرت) - فإذا بنيت مثل إئتمد (٢) من أم ، قلت : إئيم ، أصله : إئيمم ، نقلت (٣) حركة الميم إلى الهمزة ، لأجل الإدغام ، فانكسرت (٤) ، فأبدلت حرفاً يناسب حركتها ، وهو الياء .

(مطلقاً) (٥) - أى متى كُسرت الثانية ، أبدلت ياءً ، سواء أكسرت الأولى (٦) ، كما مثل (٧) ، أم فتحت كأئمة ، أم ضُمَّت ،

(١) فى (ز ، غ) : وإن تحركتا .

(٢) وهو حجر يُكْتَحَلُ به - صحاح .

(٣) فى (ز) : فقلت .

(٤) أى الهمزة الثانية .

(٥) هذه اللفظة سبقها فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وليت كسرة ولم تضم ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ التحقيق الثلاث ، وجاء بها فى الشرح .

(٦) فى (ز) : الثانية .

(٧) قال الشارح فى شرحه للألفية فى هذا الموضع : وإن كانت حركة ما قبلها كسرة ، قلبت ياءً ، نحو : إئيم ، وهو مثال إصبع من أم ، وأصله : إئيمم ، فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التى قبلها ، وأدغمت الميم فى الميم ، فصارت : إئيم ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصارت : إئيم .

نحو : أُيِّمٌ ، مثال : أُصْبِعُ (١) من أَمٍّ ، وأصل أُئِمَّةٌ : الأئِمَّةُ ، على وزن أَفْعَلَةٌ ، وأصل أُيِّمٌ : الأيِّمُ ، ففعل فيهما ما تقدم .

وثبت بعد هذا ، في نسخة الرُّقِيِّ ، وفي نسخة أخرى ، عليها

خط المصنف :

(أو فتحت بعد مكسور) - وذلك نحو أن تبني من أمٍّ مثل إصْبِعُ ، فتقول : إِيْمٌ ، والأصل : إِيْمٌ (٢) ، نقلت حركة الميم إلى الهمزة (٣) ، فصار إِيْمٌ ، فقلبت الهمزة المفتوحة ياءً ، لأجل الكسرة التي قبلها (٤) .

(أو كانت موضع اللام) - كما إذا بنيت من القراءة اسماً على مثال جعفر ، فتقول : قَرَأِيٌّ ، متحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : قَرَأِيٌّ .

(مطلقاً) - أى سواء أكانت في اسم أم فعل ، وسواء أكانت الهمزة التي قبلها مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة .

فالمفتوحة في الاسم كمثال جعفر من قرأ ، والمكسورة والمضمومة فيه ، كأن تبني منه مثال زِرِيح أو بُرُنُّن ، ولا يخفى

(١) وفي شرحه للألفية ، مثل بـ أُئِنُّ مضارعٌ أن ، قال في هذا المثال : والثالث نحو : أُيِّنُّ ، أصله : أُئِنُّ ، والأصل : أُؤِنُّ ، لأنه مضارعُ أُنْتَهُ ، أى جعلته يَمُنُّ ، فدخله النقل والإدغام ، ثم حُفِّفَ بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها ، فصار : أُيِّنُّ .

(٢) في النسخ : إِيْمٌ ، والتحقيق أصح إملائياً .

(٣) أى التي قبلها ، وزاد في شرح الألفية ، وهو أحسن : وأدغمت الميم في الميم .

(٤) أى فصار : إِيْمٌ .

ما يقتضيه التصريف في ذلك ؛ ومثال الفعل أن تبني مثل دحرج من قرأ ، والعمل فيه لا يخفى .

(وواواً إن فتحت بعد مفتوحة) - نحو : أوَادِم ، جمع آدم ، والأصل : أوَادِم .

(أو مضمومة) - نحو : أوِيدِم ، تصغير آدم ، والأصل : أوِيدِم . وقال المازني : هو من قلب الألف واواً ، لا من قلب الهمزة .

(أو ضُمَّتْ) - وذلك كأن تبني مثل أُصْبِع ، بفتح الهمزة وضم الباء ، من أَمَّ ، فتقول : الأُمم ، ثم تنقل حركة الميم لأجل الإدغام ، إلى الهمزة الساكنة ، فتقلبها واواً ، فتقول : أوَمَّ .

(مطلقاً) - أي سواء أكان قبلها فتحة ، كما مثل ، أو كسرة كمثل إصبع من أَمَّ ، أو ضمة ، كمثل (١) أُصْبِع منه ؛ والعمل كما تقدّم ، فردّت الهمزة في الأحوال الثلاثة إلى ما يجانس حركتها ، وهو الواو .

(خلافاً للأخفش ، في إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة) - فعنده تبدل الهمزة المكسورة ، بعد همزة مضمومة ، واواً ، لمناسبة حركة ما قبلها ، فتقول في مثال أُصْبِع من أَمَّ : أوَمَّ ، وعندنا تبدل ياءً ، لمناسبة حركتها ، فتقول : أيَمَّ ، وقد تقدّم .

(والياء ، من المضمومة بعد المكسورة) - فيبدل الأخفش في مثل إصبع من أَمَّ ، الهمزة ياءً ، لمناسبتها حركة ما قبلها ، ونحن نبدها واواً ، لأجل حركتها .

(١) سقطت من (ز) .

(وللمازنيّ ، في استصحاب الياء المبدلة منها ، لكسرة أزالتها التصغير) - فيقول المازني في تصغير أئمة : أُيِّمة ، بالياء ، والختار : أُويِّمة ، وهو مذهب الأخفش والجماعة .

(أو التفسير) - فتقول على مذهب المازني ، إذا بنيت من الأدمة مثل إصبع فقلت : إيِّدَم ، ثم كسَّرت ، فقلت : أيِّادَم ، وعلى قول الأخفش والجماعة تقول : أوادَم ؛ ووجهه في الصورتين ، أن الواو أحق بالهمزة ، وإنما صيرَ إلى الياء للكسرة ، فلما ذهبت ، لم يبق موجب الإبدال ياءً ، والواو أحق بالهمزة ، فيقال هذا بالواو ، كما قالوا في آدم : أوادَم وأويِّدَم .

(وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل) - فإذا بنيت من الأئمة (١) ، أفعل ، قلت على مذهب المازني : هذا أيِّم من هذا ، بالياء ؛ وتقول على مذهب الأخفش والجماعة : أوَم (٢) ، كما قالوا في آدم ، في الجمع : أوادَم .

وماذهب إليه المازني ، وجهه الحمل على أئمة ، لأن الفتحة

(١) وهو العَلَم في مقدمة الجيش .

(٢) قال ناظر الجيش في توضيح ذلك : وأشار بقوله : وفي إبدال الياء منها فاءً لأفعل ، إلى أن المازنيّ خالف الجماعة أيضا في مسألة أخرى ، وهي أنه تبدل الهمزة الثانية المتحركة ، إذا وقعت فاءً لأفعل ، ياءً ، فتقول في مثال أفعل من أم : أيِّم ، أصله : أمم ، فنقلت الفتحة التي على الميم إلى الهمزة ، فبقي أمم ، ثم أبدلت الثانية ياءً ، فقيل : أيِّم ، وأما غير المازني ، فإنه يقول فيه : أوَم ، وهو القياس ، لأنها مفتوحة بعد مفتوحة .

أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة ، كحكم المكسورة في الإبدال ، وهو ضعيف ، وقولهم : أوادم ، يردّ عليه .

(فإن سكنت الأولى ، أبدلت الثانية ياءً ، إن كانت موضع اللام) - وذلك كأن تبني مثل : قمطر ، من قرأ ، فتقول : قرأً^(١) ، بزيادة همزة للإلحاق ، فتجتمع همزتان ، الأولى ساكنة ، والثانية^(٢) لام^(٣) ، فيجب إبدال الثانية ياءً فتقول : قرأى ، لأنك إن أقررتها غير مدغمة ، ثقل اللفظ ، وخولف به القياس ؛ لأن المثلين إذا التقيا ، والأول ساكن ، في كلمة ، وجب الإدغام ، نحو : خدب ، ملحقا بقمطر ، وقُرْشَب^(٤) ، ملحقاً بجردحل ، فإن أدغمت خالفت ما أجمعت العرب عليه ، من ترك الإدغام في الهمزتين ، إلا إذا كانتا عينين ، نحو : سأل ، وما وقع رابعا في المتحركين ، أبدل ياءً ، فكذا في الساكنة والمتحركة .

(وإلا ، صَحَّت^(٥)) - أى وإن لا تكن موضع اللام ، وقد سكنت الهمزة التي قبلها ، لم تبدل ، بل تبقى همزة ، ويجب الإدغام ، نحو : سأل ولآل^(٦) .

(١) في النسخ : قرأاً ، وقواعد الإملاء تعضد التحقيق .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى لام الكلمة .

(٤) المسنّ - عن الأصمعيّ - صحاح .

(٥) في المحققة من التسهيل : صححت .

(٦) بالتضعيف فيهما ؛ وفي الصحاح : قال الفراء : سمعت العرب تقول

لصاحب اللؤلؤ : لآل ، مثل لعال ، والقياس : لآء ، مثل لعاغ .

(ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل) - فتصح الهمزتان الواقعتان في كلمة بفصل ، نحو : آء (١) ، وهو شجر ، والواحدة : آءة (٢) ؛ فلو بنيت من آء مثل فلفل ، قلت : أوأو ، الأصل : أوأأ ، فأبدلت الأخيرة ياءً ، ودخل في باب أدل .

(ولا يقاس على ذوايب ، إلا مثله جمعاً وإفراداً) - هذا كالاستثناء من قوله : ولا تأثير .. إلى آخره ، فذوايب أصله : ذآيب (٣) ، لأنه جمع ذؤابة ، فاجتمع فيه همزتان بفصل ، ومع ذلك قد قلبوا الأولى واواً لزوماً ، فكأنه قال : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ، إلا في ذوايب ونحوه ، فإن الهمزة الأولى تبدل فيه باطرادٍ ، واواً ، وجوباً ، وهو ما كان ألف الجمع المتناهي واقعاً فيه بين همزتين ؛ وإنما فعلوا ذلك ، لأن الألف قريب (٤) من الهمزة ، لكونهما من الحلق ، فكأنه اجتمع في كلمة (٥) ثلاث همزات ، مع ثقل البناء ، فأبدلوا الهمزة الأولى واواً ؛ ومعنى قوله : وإفراداً ، أن يكون على وزن مفرده .

(خلافاً للأخفش) - في كونه يقيس على ذوايب ، ما لم يكن مثله في الجمعية ولا في الأفراد ؛ فإذا بنيت من السؤال اسماً على وزن

(١) ، (٢) في النسخ : أ أ .. والواحدة : أ أة ، والتحقيق من الصحاح ، وهو يتمشى مع قواعد الإملاء .

(٣) في النسخ : ذآآيب .

(٤) في (ز) : قريبا .

(٥) في (ز ، غ) : كلمات .

فُعَاعِيل (١) ، نحو : سُخَاخِين (٢) ، قلت عنده : سوايل ، بقلب الهمزة الأولى واواً ، كما فُعَل في ذوايب ؛ وغير الأَخْفَش يُقَرُّ الهمزة ، لأنه اسم مفرد ؛ فإن قلبت الهمزة واواً ، لأجل الضم الذي قبلها ، جاز على المذهبين . يقال : ماءٌ سُخَاخِينٌ ، بالضم ، على فُعَاعِيل ، وليس في الكلام غيره (٣) .

ولو سميت بسامة ، ثم جمعته على فعائل ، على حدِّ سحابة وسحايب ، لقلت عنده ، سوايم ، بالواو ، وغيره يُقَرُّ الهمزة ، لأن مفرده لا يوافق مفرد ذوايب في الوزن (٤) .

(وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال ، لغة) - أى مع الاتصال بهمزة أخرى ، نحو : أئمة (٥) و أمُّ من فلان ، بإقرار الهمزة ، فتجتمع

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وعند ناظر الجيش : فعائل .

(٢) في (ز) : سجاجين ، بالجيم ، وفي (د ، غ) : سحاحين ، بالحاء المهملة ، ولم أجدهما في الصحاح ؛ قال في : سخن : وماء سُخَاخِينٌ ، على فُعَاعِيل ، بالضم ، وليس في كلام العرب غيره .

(٣) في الصحاح : قال ابن الأعرابي : ماءٌ مُسَخَّنٌ وسَخِينٌ ... وماءٌ سُخَاخِينٌ ، على فُعَاعِيل ، بالضم .

(٤) قال ناظر الجيش في هذا الموضع : ومثال ما هو جمع ، وهو مخالف في الأفراد : سآيم ، جمع سامة ، مسمى بها ، على حدِّ سحابة وسحايب ، فيقول فيه الأَخْفَش : سوايم ، قياساً على ذوايب ، وإن كان مفرده مخالفاً لمفرده في الوزن .

(٥) في النسخ الثلاث : آمة ، ويظهر أنه من فعل الناسخ في مثل هذه اللفظة ، والتحقيق من شرح الكافية - ٤ / ٢١٠٠ - حيث قال : أشار بقوله :

وما أتى على خلاف ما مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضاً (٣٠)

إلى آمة ، بالتحقيق ، وهي قراءة ابن عامر والكوفيين ، وإلى قول بعض العرب : اللهم اغفر لي خطائى ، بهزتين محقتين ، ونحو ذلك .

همزتان ، وذكر في غير هذا الكتاب ، أن ذلك شاذ ، وعليه كلام كثير من أهل العربية ، وقالوا : تحقيق الهمزتين في أئمة ، وتسهيل الثانية مخالف للقياس ؛ وفي الإفصاح ، حكى ابن جنى : جأىء (١) ؛ وسمع أبو زيد : اللهم اغفرلى خطائى ؛ قال : همز ذلك أبو السمع ورداد ابن عمه ، وفي القراءة الكوفية : أئمة ، بهمزتين ، وهذا كله شاذ يحفظ . انتهى . وقد قرئ في السبعة به ، فالوجه أنه ليس كما قالوا .

(ولو توالى أكثر من همزتين ، حققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة) - فإذا بنيت من الهمزة مثل أئرجة ، قلت : أئارة ، فتجتمع خمس همزات ، فتُخَفَّفُ الثانية بقلبها واواً ؛ لضم ما قبلها ، مع سكونها ، وكذا الرابعة ، وتُحَقِّقُ الأولى والثانية والخامسة ، فتقول : أوأوة ؛ ويجوز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها ، فتحذف ، فيصير اللفظ أوأوة ، ونقل (٢) حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها (٢) ، فيصير : أووة ؛ ولا يجوز قلب الهمزتين واوين ، وإدغامهما في الواوين قبلهما ، كما جاز في همزة مقروءة ، لأن الواوين هنا بدلان من حرفين أصليين ، فيقبلان الحركة المنقولة ، وواو مقروءة ، زائدة للمد ، فلا تقبل الحركة ، لئلا تخرج بذلك عن المد الذي جىء بها لأجله .

(١) في (ز ، غ) : جاء ، على عادة الناسخ في إهمال الهمزة المتطرفة ، والتحقيق يعضده الحكم بتحقيق الهمزتين ، على ما جاء واضحاً في الدعاء : اللهم اغفرلى خطائى ، بالمحقتين .

من (٢ - ٢) تكرر في (ز) .

(فصل) : (إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها ، جاز أن تخفف متحركة ، ^(١) متحركاً ما قبلها ، بإبدالها مفتوحة ، بواو بعد ضمة) - خرج بقوله : غير متصلة بأخرى ، ماهى كذلك ، وقد سبق الكلام عليها ؛ وقوله : جاز ، إشارة إلى أن ذلك ليس بلازم ، وذلك نحو : رجل سُؤْلَةٌ ^(٢) ، فيجوز : سُؤْلَةٌ ، بقلب الهمزة واواً ؛ وكذلك جُؤْنٌ ، جمع جُؤْنَةٌ ، جاء في جُؤْنَةِ الهمز وتركة ، والأكثر ترك الهمز ؛ وهي سُؤْلِيَّةٌ ^(٣) مغشاة بأدم .

(وبياء بعد كسرة) - نحو : مِئْرٌ في مِيرٍ ، جمع مِئْرَةٌ ، ونحو : أريد أن أَقْرَأَكَ ، وحكى ^(٤) أبو زيد : مَأْرَتْ بين القوم مَأْرًا ، بالهمز : عادت بينهم وأفسدت ^(٥) ؛ والاسم : المِئْرَةُ ، والجمع : مِئْرٌ .
(وأن تُخَفَّفَ مفتوحة بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة ، بعد فتحة أو كسرة أو ضمة ، يجعلها كمجانس حركتها) - نحو : سَأَلَ وَسِئِمَ وَمِئِينَ وَسُئِلَ وَلُؤِمٌ ، ويستَهزِءُ وَمُؤُونٌ : جمع مَأْنَةٌ ^(٦) ،

(١) في (د) : بتحريك .

(٢) في (ز) عكس التمثيل ، فجاء بالخففة أولاً ، ثم بالحققة ؛ وفي الصحاح : رجل سُؤْلَةٌ : كثير السؤال .

(٣) وفي الصحاح : والجُؤْنَةُ أيضا : جُؤْنَةُ العطار ، وربما هُمَزٌ ، والجمع : جُؤْنٌ ، بفتح الواو .

(٤) سقطت من (د ، ز) .

(٥) في الصحاح بعد هذا : وماعَزْتُ بينهم مماعة ، أى عادت بينهم وأفسدت ، قال : والاسم : المِئْرَةُ ، والجمع : مِئْرٌ .

(٦) في الصحاح : والمَأْنُ والمَأْنَةُ : الطَّفِطْفَةُ ، والجمع : مَأْنَاتٌ ومُؤُونٌ أيضا ، على فَعُولٍ ، مثل بَدْرَةٌ وبُدُورٍ ، على غير قياس .

والمَانَةُ : الطَّفِطْفَةَ (١) ، وجمعوها (٢) على مُؤُون ، كَبْدَرَة ، وُبْدور .
 وقوله : كمجانس ... إشارة إلى يُجْعَل بين الهمزة والحرف
 الذى منه الحركة ، وهذه هى المقول فيها : تُسَهِّل بين بين ؛ ويقال
 أيضا : همزة بين بين ، ففى هذه الأمثلة السبعة ، تُسَهِّل الهمزة
 كذلك ؛ وأما المذكورتان قبل هذه ، فلا تُجْعَل الهمزة فيهما بين الهمزة
 والألف ، لقربها حينئذ من الألف ، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً
 ولا مكسوراً ، فكذا ما قَرَّبَ منها ، فلما تعذَّر التسهيل ، تعيَّن الإبدال واواً
 بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، كما يُفْعَل بالألف واقعة كذنيك .

(خلافاً للأخفش ، فى إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ،
 والمكسورة بعد ضمة واواً) - فيقول : يستهزون ، وسوئل ، بالياء فى
 الأول ، والواو فى الثانى ؛ واحتج بأن المضمومة إذا سُهِّلَت ، قربت من
 الواو الساكنة ، وكذا المكسورة تقرب به من الياء الساكنة ؛ والواو
 الساكنة لا تقع بعد كسرة ، والياء الساكنة لا تقع بعد ضمة ، فكذا
 ما قرب منهما ؛ وإنما يجعلون الواو الساكنة بعد الكسرة ياءً ، كميزان ،
 وبعد الضمة واواً ، كموقن ، فكذا يفعل هنا للقرب .

ورُدَّ بأنه لم يسمع الإبدال فى سُئِلَ ويستَهزئون ، فليلتحق هذان
 بما اتفق عليه من بقية أخواتهما ؛ وعن الأخفش فى المضمومة

(١) فى الصحاح : والطَّفِطْفَةَ - بالفتح والكسر : الحاصرة ؛ وفى الحاشية :
 الطَّفِطْفَةَ والطَّفِطْفَةَ : الحاصرة ، وكل لحم مضطرب مسترخ ، وجمعه : طفاطف .
 (٢) فى (ز) : وجمعوا .

بعد كسرة ، وهى منفصلة ، أنها تخلص ياءً كالمتصلة (١) ، نحو (٢) :
 من عند يُحْتِه ، أى من عند أُختِه ، وعنه فى المكسورة ، المضموم
 ما قبلها ، وهى متصلة ، التسهيل بين بين ، نحو : عَبْدُ إبْلِك ، ويحتاج
 إلى الفرق .

(وأن تخفف ساكنةً بعد حركة ، بإبدالها مدةً تجانسها) -
 فإن كانت بعد فتحة ، أبدلت ألفاً ، نحو : كاس ؛ والإبدال لغةُ
 الحجاز ، والهمز لغة تميم ؛ والفاء واللام كالعين فى نحو : يامنُ ،
 وبداتُ ؛ أو بعد ضمة أبدلت واواً ، نحو : بوسُ ويومنُ ، ووضوتُ فى
 وضوتُ ؛ أو بعد كسرة أبدلت ياءً ، نحو : ذيب ، ونحو : بيتى
 مضارع أتى ، فى لغة من يكسر حروف المضارعة فيه ، ونحو : برِيتُ .
 (وإن تحركت بعد ساكن ، فبحذفها ، ونقل حركتها إليه) -
 نحو : هذا نَحْيِك ، ورأيت نَحْيِك ، ومررت بنَحْيِك .

(مالم يكن ألفاً ، أو واواً مزيدةً للمد ، أو ياءً مثلها ، أو
 للتصغير ، أو نون الانفعال ، عند الأكثر) - فإن كان الساكنُ شيئاً
 من ذلك ، لم يجز نقل حركة الهمزة إليه وحذفها ؛ وسيأتى حكمه .
 (وتسهّل بعد الألف ، إن أوتر التخفيف) - فتجعل الهمزة
 حينئذ بين بين ؛ ولا يصح النقل ولا الإبدال فى نحو : الهباءة (٣) ،

(١) فى (ز) : كالمنفصلة .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) جاءت مرة بالياء ، ومرة بالنون ، ومرة بدون إعجام ، والتحقيق من

الصحاح ، ولسان العرب - هبا .

وإنما جاز ذلك ، والألف ساكنة ، والهمزة بين بين ، بمنزلة الساكن ، لأن الألف فيها فضلٌ مَدٌّ ، والهمزة اللينة فيها فضلٌ حركة ، فيسهل لذلك اجتماعهما .

والهباءة : أرض ببلاد غطفان ، ومنه يوم الهباءة ، لقيس بن زهير العبسي ، على حذيفة بن بدر الفزاري ، قتله في جَفْرِ الهَبَاءة ، وهو مستنقع بها .

(وتُجَعَلُ مِثْلُ مَا قَبْلَهَا ، مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمَذْكُورَتَيْنِ ، وَيَتَعَيَّنُ الْإِدْغَامُ) - فنقلب الهمزة مع الواو واوًا ، ومع الياء ياءً ، وتدغم بعد القلب ، فتقول في مقروءة : مقروءة ، وفي خطيئة : خطيئة ، ومن قال : خَطِيئة ، بياء واحدة ، فأصله : خَطِيئة (١) ، على فَعِلَة ، كَنَبَقَة ، ثم قلبت الهمزة ياءً ، كما قيل في مِير ، وتقول في أَقْوَس ، إذا صَغَّرْتَهُ : أَقْيَس ، لأن ياء التصغير تَجْرِي مَجْرَى الْمَدِّ وَاللِّينِ ، لَشَبْهِهَا بِالْأَلْفِ التَّكْسِيرِ ، لأنها إنما تقع ثالثةً ، وبعدها كسرة ، كألف التفسير .

وخرج بقوله فيما تقدّم : واوًا مزيدة للمدّ - إلى آخره ، ما ليس بزائد ، نحو : ضوؤ وشيء ، فحكم الواو والياء حينئذ حكم الحرف الصحيح ، فنقل حركة الهمزة إليهما ، إذا خففا ، فيقال : ضوٌ وشيء ؛ وما زيد لغير المدّ ، بل للإلحاق ، نحو : حَوَابٌ (٢) وِجْيَالٌ (٣) ،

(١) في (د ، ز) : خطاة .

(٢) والحوَاب ، مهموز : ماء من مياه العرب ، على طريق البصرة - صحاح .

(٣) وفي الصحاح : جِيَالٌ : اسم للضبع على فَيَعَل ... وقال أبو علي النحوي :

وربما قالوا : جَيْلٌ ، للتخفيف ، ويتركون الياء مصححة ، لأن الهمزة ، وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهي مبقاة في النية .

فيعاملان معاملة الأصلِيّ في (١) النقل ، فتقول : حَوَبَ وَجَيْلَ .
وعُلم مما ذكر مع الألف ، ومع الواو والياء المذكورتين ، أن
مابقى مما ذكره معها ، وهو نون الانفعال ، لا يجرى فيه شيء من
ذلك ، بل تبقى الهمزة محققة ، نحو : اَنَادَ وَاَنَاطَرَ ، فلا يجوز عند
الأكثرين فيه النقل للإلباس ، إذ يصيران بعد النقل : نَادَ وَنَطَرَ ، فلا
يدرى أيهما ثلاثيان مجردان ، أم مزيدان ؛ ومن لم يُبالِ بالعارض ، أجاز
ذلك ، قيل : وينبغي أن يقر همزة الوصل حينئذ ، لتدلّ على الأصل ،
فيزول اللبس ؛ وإذا أقرّوها في : اسأل ، حين نقلوا ، ولا لبس ،
فإقرارها مع الإلباس أولى .

واناد من الانتياد ، وهو الانحناء ، قال العجاج :

* لم يك ينأد ، فأمسي انأدا (٢) *

(٣١)

ويقال : أَطَرْتُ القوسَ ، أَطَرُهَا أَطْرًا : حَنَيْتُهَا (٣) .

(وربما حُمِلَ في ذلك ، الأصلُ على الزائد) - قال ابن

جنى : قال بعضهم : سَوَّاةٌ (٤) وشَيٌّ وضَوٌّ . انتهى . فقلبت الهمزة مع
الواو واوًا ، ومع الياء ياءً ، ثم وقع الإدغام ؛ وهذا قليل جدا ، لم يثبت
سيبويه ولا غيره ممن تقدم .

(١) سقطنا من (د) .

(٢) في الصحاح ، قبله : * مِنْ أَنْ تَبَدَّلَتْ بِأَدَى آدَا * .

وفي الحاشية : وقبل هذا : * إِمَّا تَرِينِي أَصِلُ الْقَعَادَا * .

* وَأَتَقَى أَنْ أَنُهَضَ الإِرْعَادَا * .

وقال في الصحاح بعد : فأمسي انأدا :

أى قداناد ، فجعل الماضي حالًا ، بإضمار قد .

(٣) أبو زيد - صحاح .

(٤) أصله سَوَّاةٌ ، والسَوَّاةُ ، العورة - صحاح .

(والمنفصل على المتصل) - نحو : أبو أيوب ، فتبدل الهمزة
 واواً ، وتدغمها (١) ، ونحو : مررت بأبي إبراهيم ، فتبدل الهمزة ياءً
 وتدغم (٢) ؛ وقال ابن جنى : إنهم لا يشددون ، إذا قالوا : أبو أمك ،
 كراهة الضمات والواوات (٣) ؛ وحكى الجرمي في الفرخ إدغامه .
 (ونحو قولهم في كماء : كإة ، شاذ (٤) ، لا يقاس عليه ،
 خلافاً للكوفيين) - وقياس تخفيف مثل هذا ، أن تنقل حركة الهمزة
 إلى الساكن قبلها ، وتحذف ؛ فأقرار الهمزة خارج عن القياس ؛ قال
 سيويه : وقد قالوا : المرأة (٥) والكمأة ، ومثله قليل ؛ وقال السيرافي :
 هذا لا يطرد عند البصريين ، وطرده الكسائي والفرّاء ، وحكى غيره
 اقتياسه عن الكوفيين .

واختلف في الفتحة الموجودة قبل الألف ، فقيل : هي حركة
 الهمزة ، نقلت إلى الساكن الذي قبلها ، ثم أبدل منها ألف ؛ وقيل :
 أبدلوا الهمزة ألفاً ، فلزم تحريك ما قبلها بالفتح ؛ وروى أبو زيد
 والكوفيون أن من العرب من يبدل الهمزة على حسب إبدالها في
 الفعل ، فيقول في رفء ، مصدر رفاً : رفو ، لقوله : رفوت (٦) ،

(١) فتصير : أبو أيوب .

(٢) فتصير : بأبي إبراهيم .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٥) أي في المرأة والكمأة ، والكمأة واحدها : كمء ، على غير قياس ، هي

نوع من النباتات الفطرية ، تطبخ وتؤكل .

(٦) في الصحاح - رفاً : رفأت الثوب أرّفوه رفاً ، إذا أصلحت ما وهى منه ،

وربما لم يهمز ، وفي مادة : رفاً : رفوت الثوب أرّفوه ، يهمز ولا يهمز .

وفي خَبَاء ، مصدر خَبَأَ : خَبِي (١) ، لقوله : خبيت ؛ قال
السيرافي : وهذا عند سيبويه وسائر البصريين ردىء ، لا ينقاس .
(وإن كان المنقول إليه حرف التعريف ، رُتِبَ الحكمُ على
سكونه الأصلي ، كَمِنَ الآن) - فإذا نقلت حركة الهمزة إلى لام
التعريف ، فلك أن تراعى السكون الأصلي ، ولا تعتد بما عرض من
نقل الحركة ، وهو المراد من قوله : رُتِبَ - إلى آخره ، فتبقى حينئذ
همزة الوصل ، لأن الساكن كأنه موجود ، فتقول : مِنَ الآن (٢) ،
وَالْأَرْضُ ؛ فإن تقدّم اللام ساكنٌ مماثل أو مقارب ، حرك بالحركة
المذكورة في التقاء الساكنين ، إن كان مما يحرك ، ولم يدغم في اللام ،
إن كان مما يجوز إدغامه ، نحو : « بل الإنسان » (٣) ، وَمِنَ الآن .
(أو على حركته العارضة ، كَمِنَ لأن) - فلك أن تعتدَّ
بالحركة العارضة ، فتسقط همزة الوصل ، وتدغم فيما تقدّم منع
الإدغام فيه ، على ذلك التقدير نحو : « بل الإنسان » ، وَمِنَ الآن ؛
وعلى الاعتدال بالعارض ، تقول في الابتداء : لَحْمَر ، كما قلت على
التقدير الأول : الرُّض ، ألحمر .
وأنشدوا على الاعتداد :

(١) خَبَأْتُ الشيءَ خَبَأً ، ومنه الخابية ، إلا أن العرب تركت همزه ، والخبَاءُ
ماخبيءٌ ، وكذلك الخَبِيءُ ، على فعيل - صحاح .
(٢) هكذا في النسخة (ز) بتحقيق همزة الوصل ، وقد سقط حرف الجرّ ، وفي
شرح ناظر الجيش ، كما في النسخة المحققة من التسهيل : رُتِبَ الحكمُ على سكونه
الأصلي كَمِنَ الآن ، أو على حركته العارضة كَمِنَ لأن .
(٣) القيامة / ١٤ : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » .

(٣٢) فما أصبحت عِلْرُضُ نَفْسٍ بَرِيَّةٍ ولا غيرها إِلَّا سليمان نالها (١)

أصله : على الأرض ، فحذف همزة الوصل ، لما نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فالتقى لام على ولام لِرُض ، فأدخل اللام في اللام ؛ قال بعض البصريين : وهو قياس مطرد ، تقول في : جَلَا الأمر : جَلَّمَر ؛ وفي : سَلَّ الإقامة : سَلَّقامة ، ومثله : « لَكُنَّا هو الله ربى » (٢) . انتهى .

وينبغي أن (٣) لا يلحق على الأرض ، وجلا الأمر ، وسَلَّ الإقامة ، لوضوح الفرق ، فلا يمتنع الإدغام في الأخيرين ، ويمتنع في الأولين ، ويحمل قوله : على الأرض ، على الشذوذ ؛ لكن قال السيرافي أيضا : إن قوله : عِلْرُضُ ، قياس .

(وربما استغنى بحذف الهمزة ، عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلهما) - نحو : يغزو أَدَدُ (٤) ، ويرمى إخوانك ، فالأكثر في تخفيفها ، نقل الحركة إلى الواو والياء ، وحذف الهمزة ، نحو : يغزو دَد ، ويرمى خِوانك ؛ ويقلّ حذف الهمزة من غير نقل ، نحو : يغزو دَد ، ويرمى خِوانك ، وتحذف الياء من هذا ، لالتقاء الساكنين .

(١) في (ز) : فما أضحت ؛ ولم أجده في مراجعي ؛ وفيه شاهدان : أحدهما : عِلْرُضُ ، بحذف همزة الوصل ، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، والتقاء اللامين وإدغامهما بالتضعيف ، والثاني في قوله : نفس برية ، بتخفيف الهمزة ، وقلبها ياء ، وإدغام الياء في الياء بالتضعيف .

(٢) الكهف / ٣٨ : « لَكُنَّا هو الله ربى » .

(٣) في (ز) : أن يلحق .

(٤) أبو قبيلة من اليمن - صحاح .

وفهم من كلامه أن هذا لا يكون مع الألف ، لأنه لا يمكن النقل فيه ، كما لا يمكن الإدغام ، وإنما التخفيف مع الألف ، تسهيل الهمزة ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، نحو : هذا أحمر ، وهذا ابراهيم ، وهذا احمد .

(مالم تكن الحركةً فتحةً) - أى حركة الهمزة ، فإن كانت ، لم يُسْتَعَنَّ بحذف الهمزة عن النقل إلى الحرفين المذكورين ، بل تنقل الحركة من الهمزة إلى الياء والواو ، وتحذف الهمزة ، فتقول : يغزو حُمد ، ويرمى حُمد ؛ ومن العرب من يقلب الهمزة المفتوحة ، مع الواو واوًا ، ومع الياء ياءً ، ويدغم المقلوب فى الآخر ، فتقول : أبو يوب ، وغلأمى بيك ؛ يريد : أبو أيوب ، وغلأمى أبيك .

(وقد لا تُستثنى) - أى الفتحة ؛ وفى نسخة الرقى :

(وقد لا تستثنى الفتحة) - فتحذف الهمزة ، وإن كانت مفتوحة ، فتقول : يغزو حُمد ، ويرمى حُمد ، أى يغزو أحمد ، ويرمى أحمد .

(والتزم غالباً النقل فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا)
- فخرج بقوله : غالباً ، لغة تيم اللات ، فإنهم لا ينقلون ، بل يقولون : يرأى ، وأراً يازيد ، قال شاعرهم :

(٣٣) أرى عينى مالم ترأياه كلانا عالم بالثرهات (١)

(١) من الوافر ، لسُرَاقَة البارقي - ديوانه ٧٨ - قال فى حاشية الصحاح : قبله :

ألا أبلغ أبا إسحاق أنى رأيت البلق دهُماً مُصْمَتَاتِ

وبعده :

كفرت بربكم ، وجعلت نذراً على قتالكم حتى الممات =

ومعظم العرب على التزام النقل . وخرج ما لم يَشِيع من الفروع ،
فإنهم لا ينقلون فيه ، نحو : اسْتَرَأَى ؛ والمراد بالفروع المشار إليها ،
صيغ المضارع والأمر ، نحو : يرى وأرى وترى ونرى وره .

ونقلوا أيضا ، إذا دخلت همزة التعدية على الماضي والمضارع
والأمر ، نحو : أَرَيْتَهُ كذا ، وأَرِيهِ ، وأَرِنِي ، وكذا اسما الفاعل والمفعول ،
نحو : مُرِّ ومُرِّى ، والمصدر نحو : إِرَاءة ؛ والرؤية ، وما بعدها مصادر ؛
والأول للإبصار في اليقظة ، والثاني للاعتقاد ، والثالث للإبصار
المنامي ؛ والرأى أيضا يكون مصدر رأيته ، أى أصبت رأته ، وحينئذ
لا يكون شىء من فروعه منقولاً ، بل تهمز جميعها ، تقول : أنا أَرُهُ ،
وأَرَاهُ ، بالهمز ، لقلّة استعماله في كلامهم ، وإنما يحذفون عند كثرة
الاستعمال ، لتخفيف الكلمة .

(إِلَّا مَرَأَى وَمَرْتِيًّا وَمَرَاةً وَأَرَأَى مِنْهُ وَمَا أَرَاهُ وَأَرِي بِهِ) -
فهذه لا ينقل فيها ، وَمَرَأَى مَفْعَلٌ ، ولم ينقلوا فيه في الغالب ، وقد جاء
تخفيفه ، قال الحادرة :

(٣٤) مَحْمَرَةٌ عَقِبَ الصَّبَاحِ عَيُونِهِمْ بِمَرِّى هُنَاكَ مِنَ الْحَيَاةِ وَمَسْمَعٌ (١)

وَمَرْتِيٌّ (٢) اسْمٌ مَفْعُولٌ ، وَمَرَاةٌ آلَةٌ ، وَأَرَأَى أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ ،
وَالْأَخِيرَانِ لِلتَّعْجَبِ .

= والشاهد مجيء مضارع رأى : يَرَأَى ، على الأصل ، على لغة تميم اللات .
(١) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : بِمَرِّى هُنَاكَ ، بمعنى مَرَأَى ، وهو
مَفْعَلٌ من رأى ، على التخفيف .
(٢) في النسخ الثلاث : مَرِّى ، وقد سبقت الإشارة إلى أن مرأى الذى هو =

(فصل) : (تُبدل الياء بعد كسرة ، من واو ، هي عين مصدر (١) لفعل معتل العين) - فخرج بكسرة ، ما كان بعد فتحة ، نحو : رَوَّاح ، أو ضمة ، نحو : عُوار ، فإنه يجب التصحيح فيهما (٢) ، نحو : قام قياما ، وعاد عياداً ؛ وخرج غير المصدر ، نحو : خَوَّان وِصَوَّان ؛ وخرج ما لم تعتل عينه ، فإنه تصح الواو في مصدره ، نحو : لاوَّذَ لِوَاذاً ، وعاوَّذَ عِوَاذاً ؛ وهذا بخلاف قام ونحوه ، فإنه معتل العين ، والأصل : قَوْم ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

(أو عين جمع ، لواحد معتل العين) - فخرج المفرد ، نحو : طِوَل (٣) ، وما صحَّت عينه ، نحو : زَوْج وزوجة ، وِعَوْدٌ وِعَوْدَةٌ . (مطلقاً) - أى سواء أوليها في الجمع ألف ، أم لم يليها ، نحو : دار وديار ، وقيمة وقيَم ؛ والأصل : دِوَارٌ وِقِوْمَةٌ . (أو ساكنها) - أى ساكن العين ، نحو : ثوبٌ وحوضٌ . (إن وليها في الجمع ألف) - نحو : ثيابٌ وحياضٌ ؛ وخرج نحو : دولةٌ ودوَل ، وزوجٌ وزوجةٌ .

= أصل مَرَى : مَفْعَل ، وأظنه سهو من النساخ ، فاسم المفعول المقصود هو : مَرَّتَى ، وبعده في المتن : مرآة وما بعدها .

(١) في (ز) : المصدر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الطَّوَل والطَّوَال والطَّيَل : العمر والغيبة ، وبضم الطاء ؛ وقال في الصحاح : فأما الحبل ، فلم نسمعه إلا بكسر الأول ، وفتح الثاني ؛ أرخ للفرس من طَوَلِه ، وهو الحبل الذي يُطَوَّلُ للدابة ، فترعى فيه .

(وصَحَّت اللام) - أخرج نحو : جَوَّ وجَوَّاء ، ورَيَّانَ وروء ، والأصل رَوَّيان ، فَعَلان من رَوَى ؛ وإنما صَحَّت الواو ، لثلاثا يجتمع على الكلمة إعلالان ، لأن فيها إبدال (١) الواو والياء همزة ، لأجل التطرُّف ، بعد ألف زائدة ، فلو قلبت الواو ياءً ، للكسرة ، لاجتماعها ، وإنما أُوثر الآخر ، لأن الأواخر محلُّ التغيير .

(وقد يُصَحَّح ماحقه الإعلال ، من : فِعِل ، مَصَدراً) -
نحو : حَوَّل .

(أو جمعاً) - نحو : حَوَّج ، جمع حاجة .

(وِفْعال ، مَصَدراً) - قالوا : نَارَتْ نِوَاراً : نَفَرَتْ (٢) ،
وقياسه : نِيار ، كقيام .

(وقد يُعَلُّ ماحقه التصحيح ، من فِعال ، جمعاً) - كقولهم
في طِوَال ، جمع طويل : طِيال ، وقياسه التصحيح ، لأن واوه لم تسكن
في مفرده كتب ، ولا اعتلَّت كدار ، قال :
(٣٥) تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقِمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا (٣)

(١) في (د) : إعلال .

(٢) في الصحاح : التُّور : الضياء ، والجمع أنوار ؛ والتُّور أيضاً : التُّفْر من
الظباء ... ونسوة تُورُ ، أي تُفَرُّ من الرِّية ، وهو فَعْل ، إلا أنهم كرهوا الضمة على
الواو ... وتقول : تُرْتُ من الشيء ، تُورُ نُوراً ونِواراً ، بكسر النون : نفرت ، وتُرْتُ
غيرى ، أي نفَرته .

(٣) من الطويل ، لأنيف بن زيان ؛ وفي الصحاح : قمؤ الرجل بالضم قماءً
وقمءةً : صار قمياً ، وهو الصغير الذليل ، فهو قمىء ، على فعيل ؛ والشاهد في :
طياها ، حيث جاءت بالياء ، والقياس : طواها .

وهذا شاذ ، والمشهور : طَوَّأَها ، وخرج بقوله : فِعال :
اعْلَوَّاطُ واجْلَوَّادُ ، ونحوهما .

(أو مفرداً ، غير مصدر) - كقولهم في الصَّوَّان : صِيَّان ،
وفي الصَّوَّار : صِيَّار .

(ومن فِعْلَةٌ ، جمعاً) - كقولهم : ثَوَّرَ وثِيْرَةٌ ، وقياسه : ثَوْرَةٌ ،
كعَوْدٍ وعَوْدَةٌ ؛ على أنهم شَدُّوا ، فقالوا : عَوَّدُ (١) وعَيْدَةٌ .

(وليس مقصوراً من فِعالَةٍ ، خلافاً للمبْدَر) - فالأصل عند
المبرد ، ثِيارة كحجارة ، فقلبت الواو ياءً ، لأجل الألف ، كما في
سياط ، ثم قصر ، فبقيت الياء منبهة على الأصل ، وهو ضعيف ، إذ
فيه دعوى بغير دليل ؛ مع أن القلب إلى الياء ، يحتمل غير ذلك ،
وهو الفرق بين جمع ثَوَّرَ ، للقطعة من الإِاقط (٢) ، وثَوَّرَ الحيوان ،
فقالوا في الحيوان : ثِيْرَةٌ ، وفي الإِاقط : ثَوْرَةٌ ، للفرق (٣) ؛ كما

(١) بعين مفتوحة ، ودال ، مهملتين ، وهو المسِنَّ من الإِبِلِ والشاء -
قاموس .

(٢) الأَقْطُ معروف ؛ وفي الحاشية : وهو شيء يتخذ من اللبن المخيض ، يُطبخ
ثم يُترك حتى يَمُصَل ؛ وربما سَكُنَ في الشعر ، وتُنقل حركة القاف إلى ما قبلها : إِاقْطُ -
صحاح .

(٣) في الصحاح : والثَوْرُ : الذكر من البقر ، والأنثى ثَوْرَةٌ ، والجمع ثَوْرَةٌ ،
مثل : عَوْدٍ وعَوْدَةٌ ، وثِيْرَةٌ وثيران ، مثل جِيْرَةٌ وجيران ، وثِيْرَةٌ أيضاً ؛ قال سيبويه :
قلبوا الواو ياءً ، حيث كانت بعد كسرة ، قال : وليس هذا بمطرد ؛ وقال المبرد : إنما
قالوا ثِيْرَةٌ ، ليفرقوا بينه وبين ثَوْرَةٌ : الأَقْطُ ، وبنوه على فِعْلَةٍ ، ثم حرَّكوه .

قيل : نَشِيَانٌ فِي الْخَبْرِ ، وَنَشْوَانٌ ^(١) بِمَعْنَى سَكْرَانٍ ؛ وَقَدْ حَكَى هَذَا أَيْضًا ، عَنِ الْمَبْرَدِ ؛ وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ شَاذَةٌ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ تَعْلِيلٍ .

(فصل) : (تَبْدُلُ الْأَلْفِ يَاءً ، لَوْقُوعِهَا إِثْرَ كَسْرَةٍ) -

نَحْوُ : مَحْرَابٌ وَمَحَارِيبٌ .

(أَوْ يَاءُ التَّصْغِيرِ) (٢) - نَحْوُ : غَزَالٌ وَغُرَيْلٌ .

(وَكَذَا الْوَاوُ الْوَاقِعَةُ إِثْرَ كَسْرَةٍ مَتَطْرَفَةً) - نَحْوُ : الْغَازِيُ وَغَزِيٌّ ^(٣) .

(أَوْ قَبْلَ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ) - نَحْوُ : أَكْسِيَّةٌ جَمْعُ كَسَاءٍ ، وَتَرْقِيَةٌ فِي

تَرْقُوتَةٍ .

(أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانٌ) - نَحْوُ : شَجِيَانٌ .

(أَوْ سَاكِنَةٌ مَفْرَدَةٌ) - أَىْ غَيْرُ مَدْغَمَةٍ ؛ وَأَخْرَجَ نَحْوُ :

اخْرُوطٌ ^(٤) ، فَلَا تَبْدُلُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ، لِأَنَّ الْإِدْغَامَ حَصَّنَهَا ، فَلَمْ تَتَأَثَّرْ بِالْكَسْرِ ، وَنَحْوُ : أَوَّبَ إِوَّابًا ، أَىْ اسْتَوْعَبَ النَّهَارَ سَيْرًا ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ .

(١) وَرَجُلٌ نَشِيَانٌ لِلْأَخْبَارِ ، بَيْنَ النَّشْوَةِ ، بِالْكَسْرِ ؛ وَإِنَّمَا قَالُوهُ بِالْيَاءِ ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّشْوَانِ ؛ وَأَصْلُ الْيَاءِ فِي نَشِيْتُ وَأَوْ ، قُلِبَتْ يَاءً لِلْكَسْرِ ؛ وَرَجُلٌ نَشْوَانٌ ، أَىْ سَكْرَانٌ ، بَيْنَ النَّشْوَةِ بِالْفَتْحِ ؛ وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ سَمِعَ فِيهِ نَشْوَةً ، بِالْكَسْرِ ؛ وَقَدْ انْتَشَى ، أَىْ سَكَرَ ؛ وَفِي الْحَاشِيَةِ : النَّشْوَةُ أَيْضًا مَثَلَةٌ النُّونِ - صَحَاحٌ .

(٢) فِي (د) : أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ .

(٣) قَالَ فِي الصَّحَاحِ : وَرَجُلٌ غَازٍ ، وَالْجَمْعُ غَزَاةٌ ، مِثْلُ قَاضٍ وَقُضَاةٌ ،

وَغَزِيٌّ ، مِثْلُ سَابِقٍ وَسَبَقٌ ، وَغَزِيٌّ ، مِثْلُ حَاجٍ وَحَجِيحٍ ، وَقَاطِنٌ وَقَطِينٌ ...

(٤) فِي الصَّحَاحِ : وَاخْرُوطٌ بِهِمُ السَّيْرِ اخْرُوطًا ، أَىْ امْتَدَّ .

(لفظاً) - أى ساكنة مفردة لفظاً ، نحو : ميعاد (١) وإيعاد (٢) .

(أو تقديراً) - نحو : حيَاء ، مصدر : احوَوَى ، على حدّ قولهم فى اقتتل : قَتَلَا ، والأصل : احووَاء ، كاقنتال ، ثم رُدَّ إلى فِعَال ، فصار : حَوَاء ؛ قلبت الواو الأولى ياءً لكسر ما قبلها ، لأن أصلها الحركة والإفراد ، لما علمت من أن الأصل : احووَاء ، فليست كواو اُخِرَوَّاط ونحوه ، لأنها وضعت فى هذا أولاً على الإدغام ، فلما قلبت الواو ياء ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت ، فصار : حِيَاء (٣) .

وقال الأَخْفَش : أقول : حَوَاء ، وصححه بعض المغاربة ، لتحصُن الواو بالإدغام ، فأشبهه اُخِرَوَّاطاً ، والفرق بينهما ماسبق ذكره .
(وكذلك الواقعة إثر فتحة ، رابعةً) - نحو : أُعْطَى ومُعْطَى .
(فصاعداً) - نحو : اسْتَعْلَى ومُسْتَعْلَى .
(طرفاً) - كما مُثِل ، فالألف بدل من ياء ، هى بدل من الواو ، بدليل أعطيت ، ومستعليان .

(١) من الوعد ، أصله : مِوَعَاد .

(٢) من أوعد ، أصله : إِوَعَاد .

(٣) والذى فى الصحاح : وقال الأصمعى : الحُوَّة : حُمرة تضرب إلى السواد ؛ يقال : قد احوَوَى الفرس ، يَحْوَوَى احووَاء ؛ قال : وبعض العرب يقول : احوَاوَى يَحْوَاوَى احوِوَاء ؛ وحكى الأصمعى : احوَوَى يَحْوَوَى احووَاء ، على وزن ارعَوَى ...

(أو قبل هاء التأنيث) - نحو : مُعْطَاةٌ وَمُسْتَعْلَاةٌ .
 (ونحو : مَقَاتِيَةٌ وَسَوَاسِيَةٌ وَأَقْرَوَةٌ وَدِيَوَانٌ وَاجْلِيَوَانٌ ، شَاذٌّ وَلَا
 يِقَاسُ عَلَيْهِ) - فَمَقَاتِيَةٌ جَمْعُ مَقْتَوِيٍّ ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ اقْتَوَى ، أَيْ خَدِمَ
 وَسَاسَ (١) ، قَالَ عَمْرُو (٢) بِنِ كَلْثُومٍ :
 * مَتَى كُنَّا لِأَمَلِكِ مَقْتَوِينَا ؟ (٣) * (٣٦)
 فِقْيَاسُهُ : مَقَاتِيَةٌ ؛ وَالسَّوَاسِيَةُ (٤) : الْمُسْتَوُونَ فِي الشَّيْءِ ،
 وَقِيَاسُهُ : سَوَاسِيَةٌ ، وَقَالُوهُ أَيْضًا ، قَالَ :

(١) فِي الصَّحَاحِ : الْقَتْوُ : الْخِدْمَةُ ، وَقَدْ قَتَوْتُ أَقْتُو قَتَوًّا وَمَقْتَى ، أَيْ خَدِمْتُ ،
 مِثْلُ : غَزَوْتُ أَغْرَوُ غَزْرًا وَمَعَزَى ...
 وَيُقَالُ لِلْخَادِمِ : مَقْتَوِيٌّ ، بِفَتْحِ الْمِيمِ ، وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى
 الْمَقْتَى ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ؛ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ يَاءِ النِّسْبَةِ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ :
 * مَتَى كُنَّا لِأَمَلِكِ مَقْتَوِينَا ؟ *
 قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْحِزْمِازِ : هَذَا رَجُلٌ مَقْتَوِيٌّ ، وَرَجُلَانِ
 مَقْتَوِيَّيْنِ ، وَرَجَالٌ مَقْتَوِيَّيْنِ ، كُلُّهُ سِوَاءٌ ، وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ ، وَهُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ لِلنَّاسِ
 بِطَعَامِ بَطُونِهِمْ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : سَأَلُوا الْخَلِيلَ عَنِ مَقْتَوِيٍّ وَمَقْتَوِيَّيْنِ ، فَقَالَ : هُوَ بِمَنْزِلَةِ
 الْأَشْعَرِيِّ وَالْأَشْعَرِيْنَ .
 (٢) فِي (ز) : قَالَ أَبُو عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ ، مِنْ مَعْلَقَةِ عَمْرُو بْنِ كَلْثُومٍ ؛ وَصَدْرُهُ فِي جُمُوهَرَةِ أَشْعَارِ
 الْعَرَبِ : * تَهْدِدُنَا وَتُوَعِدُنَا ، رُوَيْدًا * ؛ وَفِي حَاشِيَةِ الصَّحَاحِ : * تَهْدِدُنَا وَأُوَعِدُنَا ،
 رُوَيْدًا * وَفِي الْجُمُوهَرَةِ أَيْضًا : مُقْتَوِينَا ، بِضَمِّ الْمِيمِ ، وَفِي الْحَاشِيَةِ : قَالَ الْفَرَّاءُ : الرَّوَاةُ
 وَالنَّحْوِيُّونَ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ : مَقْتَوِينَا ، بِفَتْحِ الْمِيمِ ، كَأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى مَقْتَى ، وَهُوَ
 مَفْعَلٌ مِنَ الْقَتْوِ ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ، خِدْمَةُ الْمُلُوكِ خَاصَّةً ، وَالتَّنْذِيلُ إِلَيْهِمْ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ
 فِي الصَّحَاحِ ، وَفِيهِ الشَّاهِدُ ، حَيْثُ جَاءَتْ فِيهِ الْوَاوُ مَصْحُوحَةً ، إِثْرَ كَسْرَةِ ، وَقَبْلَ هَاءِ
 التَّأْنِيثِ ، شَذُوذًا .

(٤) فِي (ز) : وَالسَّوَاسِيَةُ .

(٣٧) سواسيةٌ سودُ الوجوهُ كأنَّهم ظرَّابِيٌّ غَرِيَانٌ بِمَجْرُودَةٍ مَحَلِّ (١)
 وَأَقْرُورَةٌ جَمْعُ قَرُورٍ ، وَهِيَ مَيْلَعَةٌ الْكَلْبِ (٢) ، وَقِيَاسُهُ : أَقْرِيَةٌ
 كَأَكْسِيَّةٍ .

ودِيوانُ أصله : دِيوَانٌ ، فَهِيَ وَاوٌ غَيْرُ مَفْرُودَةٍ ، وَوُضِعَتْ
 كَذَلِكَ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا تَقْلُبَ يَاءً ، بَلْ يُتْرَمُ دِيوَانٌ ، وَلَكِنَّمْ لَمْ
 يَقُولُوهُ ، وَشَدُّوا فِي الْقَلْبِ ؛ وَدَلِيلُ أَنْ أَصْلَهُ الْوَاوُ ، قَوْلُهُمْ : دَوَاوِينُ .
 وَكَذَا اجْلِيوَادُ ، قِيَاسُهُ : اجْلِيوَادُ ، لِأَنَّهَا وَاوٌ وَضِعَتْ مَدْغَمَةً ،
 فَحَقَّقَهَا أَنْ لَا تُقْلَبَ ، كَمَا فُعِلَ فِي اخِرَوَّاطٍ ، وَاعْلَوَّاطٍ وَنَحْوَهُمَا ؛ وَيُقَالُ :
 اجْلَوَّذَ بِهِمُ السَّيْرُ اجْلِيوَادًا ، أَي دَامَ مَعَ السَّرْعَةِ ، وَهُوَ سَيْرُ الْإِبِلِ ؛

(١) فِي شَرْحِ نَاطِرِ الْجَيْشِ ، أَيْ بَيْتِ قَبْلِهِ :

أَبِي لَكَلِيبِ أَنْ تُسَامِيَ مَعْشَرًا مِنَ النَّاسِ ، أَنْ لَيْسُوا بِفَرْعٍ وَلَا أَصْلٍ

وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ - ظَرَبَ : أَبُو زَيْدٍ : الظَّرِيَاءُ ، مَمْدُودٌ عَلَى فِعْلَاءٍ - حَاشِيَةٌ :
 يَفْتَحُ الظَّاءُ ، وَكَسَرَ الرَّاءُ ، مَخْفَفَ الْبَاءِ ، وَيُقَصَّرُ ، كَمَا فِي التَّكْمَلَةِ ؛ وَيَكْسِرُ الظَّاءُ ،
 وَسَكُونُ الرَّاءِ ، مَمْدُودًا وَمَقْصُورًا ، كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَالْقَامُوسِ : دَابَّةٌ شَبِهَ الْقَرْدَ .

وَرَوَى شَمْرٌ ، عَنِ أَبِي زَيْدٍ : هِيَ الظَّرِيَانُ ، وَهِيَ الظَّرَابِيُّ ، بِغَيْرِ نُونٍ ، وَهِيَ
 الظَّرَبِيُّ ، الظَّاءُ مَكْسُورَةٌ ، وَالرَّاءُ جَزْمٌ ، وَالْبَاءُ مَفْتُوحَةٌ ، وَكِلَاهُمَا جَمَاعٌ ، وَهِيَ دَابَّةٌ
 تَشْبِهُ الْقَرْدَ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : وَالْأَثْنَى : ظَرِيَانَةٌ ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : سَوَاسِيَةٌ ... الخ الْبَيْتُ ،
 قَالَ : وَالظَّرِيَانُ : ذُوِيَّةٌ شَبِهَ الْكَلْبَ ، أَصَمُّ الْأُذْنَيْنِ ، طَوِيلُ الْخِرْطُومِ ، أَسْوَدُ السَّرَّاءِ ،
 أَبْيَضُ الْبَطْنِ ، كَثِيرُ الْفَسْوَ ، مُتَنِّنُ الرَّائِحَةِ . وَفِي (ز) : نَحْلٌ ، بِالنُّونِ .

(٢) وَالْقَرُورُ : قَدَحٌ مِنْ خَشَبٍ ، وَمَيْلَعُ الْكَلْبِ ، وَالْقَرُورَةُ : الْمَيْلَعَةُ ، وَأَسْفَلُ
 النَّخْلَةِ ، يُنْقَرُ ، فَيَنْبِذُ فِيهِ ... وَالْقَرُورُ : حَوْضٌ طَوِيلٌ ، مِثْلُ النَّهْرِ ، تَرْدُهُ الْإِبِلُ -
 صَحَاحٌ .

وكذا يقال : اخْرَوِّطْ بهم السيرُ اخْرَوِّطاً : امتدَّ ؛ واعْلَوِّطْ بغيره اعْلَوِّطاً : تعلَّقْ بعنقه وعلاه ، واعْلَوِّطْنِي فلان لزمْنِي .

(وتُبدل الألفُ واواً ، لوقوعها إثرَ ضَمَّةٍ) - نحو : ضُوِّبِرَ في ضَارِبٍ ، ونحو : بُوِيعَ في بايَعٍ ، مَبْنِيًّا للمفعول .

(وكذلك الياء الساكنة المفردة ، في غير جمع) - كموقِنٌ ويوقِنٌ ؛ وخرجت المتحرِّكة لفظاً وتقديراً ، كهُيَامٌ (١) ، أو لفظاً ، وهي ساكنة تقديراً ، نحو يَبِلُّ في المكان ، مضارع يَلُّ ، أصله : يبِلُّ ، فتحركت الياء الثانية ، لأجل الإدغام ، فلا تبدل الياء فيهما ؛ وبالمفردة المدغمة ، كأن تبنى اسماً على فُعَّالٍ ، كحُسَّانٍ ، من البيع ، فتقول : يُّيَاعٌ ، وكذا إن جمعت بايعاً على فُعَّالٍ ، قلت : يُّيَاعٌ ، ولا تبدل للإدغام .

وخرج أيضاً الواقعة في جمع كبيض ، فلا تبدل أيضاً واواً ، وإن كانت ساكنة مفردة

(والواقعة آخر فُعْلٍ) - نحو : قَضَوُ (٢) ورُمُو ، قلبت الياء فيهما واواً ، لضمِّ ما قبلها وتطرِّفها ، وهو مطرد في بناء فُعْلٍ للتعجب ، ولم يرد في فِعْلٍ متصرفٍ إلا نادراً ، وهو قولهم : نَهَوَ الرجل ، فهو نَهْيٌ (٣) ،

(١) في الصحاح - هيم : والهَيَامُ ، بالضم : أشدُّ العطش ؛ كالجنون من العشق ، والهَيَامُ : داء يأخذ الإبل ، فتهيم في الأرض لا ترعى .
(٢) أى في التعجب ، بمعنى : ما أقضاه ، وما أرماه .
(٣) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة في (غ) : نهو الرجل ينهى نهيًا ... وقياسها : نهو الرجل ينهوا نَهْوًا ، كَيْسهو سهواً .

إذا كان كامل التَّهْيَةِ ، وهى العقل .

(أو قبل زيادتي فعلان) - كأن تبني من الرمي مثل :
سَبْعَان ، فتقول : رَمُوان ، بإبدال الياء واواً ، لأن الألف والنون
لا تُحَصَّنُ من التطرّف ؛ وسَبْعَان اسم مكان .

(أو قبل علامة تأنيث ، بنيت الكلمة عليها) - كأن تبني
من الرمي مثل مقدره ، فتقول : مَرْمُوة^(١) ، لأن التاء ، وإن بنيت
الكلمة عليها ، مقدّرة الانفصال ، فلا تُحَصَّن ، فلو لم تُبَن الكلمة
عليها ، أبدلت الضمة كسرة ، وسلمت الياء ، كما يجب ذلك مع
التجريد ، نحو : توائى توائياً ، أصله : توائياً كتدارك ، فأبدلت الضمة
كسرة ، تخفيفاً ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ، ما آخره واو ، قبلها
ضمة لازمة ، فإذا لحقته تاء التأنيث ، للدلالة على المرة ، قيل :
توائية ، بالتاء ، لعروض تاء التأنيث .

(وتُبدل الضمة فى الجمع كسرة ، فيتعيّن التصحيح) -
نحو : أبيض وبيض ، وأعين وعين ، والأصل : يبيض وعُين ، بضم
الفاء ، كحمر ؛ فهم بين أن يقلبوا الياء واواً ، لسكونها وانضمام
ماقبلها ، كموقن ، وبين أن يقلبوا الضمة كسرة ، لتصحّ الياء ،
فسلكوا^(٢) الثانى ، لأن تغيير حركة ، أيسر من تغيير حرف .
ومقتضى قوله : فى الجمع ، إخراج المفرد ، وفيه خلاف :

(١) فى (ز) : رموة .

(٢) فى (د) : فآثروا .

مذهب الخليل وسيبويه ، أنه كالجمع ؛ ومذهب الأخفش ،
 التفرقة بين الجمع والمفرد ، فتصح الياء عنده في الجمع ، لقلب الضمة
 كسرة ، وتقلب واواً في المفرد ، لإقرار الضمة ، لأن الجمع أثقل من
 المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف ؛ واحتج بقول العرب ، لما يُحذر
 منه : مَضُوفَةٌ ، وهو من ضاف يَضِيفُ ، إذا أشفق وحذر ؛ وحكى
 الأزهري أن العرب تقول في معيشة : معوشة ، فهو مفعلة من العيش ؛
 وحكى الأصمعي أن العرب تقول : رِيحٌ هَيْفٌ وهُوفٌ ، وهي الريح
 ذات السَّموم المعطشة ؛ والمرجح عند الناس ، القول الأول ، ويشهد له
 قول العرب : أَعْيَسُ من العَيْسَةِ ، والعَيْسَةُ (١) مصدر كالحمرة ،
 وقولهم : مبيع ومكيل ؛ وما استشهد به شاذ ، لا يقاس عليه .

وعلى المذهبين ، يتخرّج وزن معيشة ؛ فعلى الأول ، هي محتملة
 لمفعلة ، بضم العين وكسرها ؛ وعلى الثاني ، هي بكسرها ، لا غير ؛
 ويتخرّج ما إذا بنيت اسماً مفرداً من البياض ، على وزن فُعَلٌ ، فتقول
 على الأول : بِيضٌ ، وعلى الثاني : بُوضٌ .

والأعيس واحد العيس ، وهي الإبل البيض ، يخالط بياضها
 شيء من الصفرة ، والأنثى عَيْسَاءٌ ؛ ويقال : هي كرائم الإبل .
 (ويُفعل ذلك بالفعل صفةً ، كثيراً) - نحو : امرأة حيكى .

(١) في الصحاح : العَيْسُ : ماء الفحل ، وقد عاس الفحل الناقة يعيسها
 عَيْساً ، أى ضربها ؛ والعيسُ ، بالكسر : الإبل البيض ، يخالط بياضها شيء من
 الشقرة ، واحدها أعيس ، والأنثى عَيْسَاءٌ ، بيّنة العيس .

ولم يثبت سيبويه (١) فِعْلَى ، بكسر الفاء فى الصفات ، فقال : إن ماكانت عينه ياءً من فُعْلَى من الصفات ، يجب قلب الضمة فيه كسرة ، لتصح الياء ، نحو : حِيكَى (٢) ، وكذا : « قسمة ضَيْرَى » ، (٣) وزعم أن الاسم تُقَرُّ فيه الضمة ، فتقلب الياء واواً ، واعتقد هو وجماعة من البصريين ، بل أكثرهم ، أن أفعل مِنْ ، وموئنه ، حكمهما حكم الأسماء ، بدليل الجمع كجمعهما ، فقالوا : إنما تُقلب الياء واواً فى طُوْبَى وكُوْسَى وُحُوْرَى ، تأنيت الأُطِيب والأُكَيْس ، والأُخَيْر ، تفرقة بين الاسم والصفة ، وكان القلب للحرف فى الأسماء ، لأنها أخف من الصفات .

وظاهر مذهب سيبويه ، أنه لا يجوز فيها إلا ذلك ؛ وعدَّ المصنف مؤنث أفعل من قبيل الصفات ، وقال : إن الوجهين فى الصفة ، أعنى إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، وقلب الضمة كسرة ، فتصح الياء ، مسموعان من العرب ، وحكى كراع ، الكَيْسَى ، وهو من كاس يَكِيس كَيْساً (٤) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) من حاك الثوب ، يحوكه حَوَكاً وِحْيَاكَةً : نسجه ، فهو حائك ، وقوم حاكة وحوكة أيضاً ، ونسوة حوائك .

(٣) النجم / ٢٢ : « تلك إذن قسمة ضَيْرَى » .

(٤) فى الصحاح : الكَيْس : خلاف الحمق ، والرجل كَيْسٌ مُكَيْسٌ ، أى ظريف ، والكَيْسَى : نعت المرأة الكَيْسَةَ ، وهو تأنيت الأُكَيْس ، وكذلك الكُوْسَى ، وقد كاس الولدُ ، يَكِيس كَيْساً وكِياسة .

(ومفرد غيرهما قليلاً) - كالطَيِّبِ فِي الطُّوبَى ، الذى هو مصدر طاب ، يقال : طاب طُوبَى ، ومنه : « طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنُ مَا بَ » (١) ، ويجوز أن يدخل في هذا مسألة معيشة ونحوها (٢) ، فيكون مذهب المصنف فيها ، قريباً من مذهب الجمهور .

(وربما قررت الضمة في جمع ، فيتعَيَّن الإبدال) - نحو ما حكى أبو عبيد ، (٣) من أن عايظا يجمع على عُوط ، بإقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ؛ وقالوا فيه أيضاً : عِيط ، على القياس ، كبيض ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فقد قالوا : عاطت الناقة ، تعوط ، وقالوا : تعَوَّطت ، وتعَيَّطت ؛ وإذا لم تحمل الناقة أول سنة يحمل عليها ، فهي عائط وحائل ، وجمع عائط : عُوط وعِيط ، وجمع حائل : حُول ، وتعَيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة شحمها (٤) .

(وتبدل كسرةً أيضاً ، كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واوٌ ، وهى

(١) الرعد / ٢٩ : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنُ مَا بَ » .

(٢) في (ز) : ونحوها .

(٣) في (د ، غ) : أبو عبيدة ، والتحقيق من (ز) موافقاً لما في الصحاح -

عُوط .

(٤) وفي الصحاح : قال الكسائي : إذا لم تحمل الناقة أول سنة يُحمل عليها ، فهي عائط وحائل ، وجمعها : عُوط وعِيط وعُوطط ، وحُول وحَوْلل... يقال منه : عاطت الناقة تعوط . قال أبو عبيد : وبعضهم يجعل عُوططاً مصدراً ، ولا يجعله جمعاً ، وكذا حولل ؛ واعتاطت الناقة وتعَوَّطت وتعَيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة شحمها .

آخرُ اسم متمكن) - فخرج بآخر ، نحو : أفعوان ، فلا تبدل فيه الضمة كسرة ، لأن الواو ليست آخراً ، فتكون معرضة لما يحصل من النقل ، عند وجود ياء المتكلم وياء النسب ، كما يأتي تقريره ؛ وخرج باسم ، الفعل ، نحو : يغزو ويدعو ؛ وبتمكّن ، المبنى لزوماً ، نحو : هو وذو الموصولة في الأشهر ، وذلك نحو : أظب وأذل ، جمع ظبي ودلو ، على أفعل ، الأصل : أظبي ، وأذلو ، نحو : كلب وأكلب ، فاستثقلت الضمة ، وإنما استثقلت الواو المتطرّفة ، المضموم ما قبلها في الاسم دون الفعل ، لأن الاسم يضاف إلى الياء ، ويُنسبُ إليه ، فلو أقرت الواو ، لاجتمعت ضمة وواو ، قبل ياء المتكلم والنسب ، وكسرة قبل الياءين ، وذلك ثقيل .

وعارض البناء كالمعرب ، فتقول في عرقوة وثمود ، إذا رخصت على لغة من لا ينتظر : يعرقى ، ويأثمى ، ووافق الكوفيون على هذه القاعدة ، وهي أنه إذا أدّى عمل إلى وقوع الواو طرفاً ، وقبلها ضمة ، في اسم متمكن ، فُعل ما ذكر ، إلا في موضعين ، فيما سُمي به من الفعل ، نحو : يغزو ، وفيما نقل من أعجمي ، نحو : هندو ، علماً ، فلا يقبلون فيهما الضمة كسرة ، ولا الواو ياءً ، بل يبقونه علماً ، على ما كان عليه قبل التسمية ، ويفتحونه في حال النصب والجر ، ويسكنونه في حال الرفع .

(لا يتقيّد بالإضافة) - فإن تقيّد الاسم المتمكن بالإضافة ، لم تبدل الضمة كسرة ، فتسلم الواو ، وذلك نحو : ذو بمعنى صاحب ، وأخواته في حالة الرفع .

(أو مدغمة في ياء هي آخر اسمٍ ، لفظاً) - أي وتبدل كسرة ، كلُّ ضمة ، تليها ياء أو واو ، وهي مدغمة في كذا ؛ وخرج بآخر ، نحو : صِيَم ، فلا يجب كسر الضمة فيه ، لأن الياء المدغم فيها ، ليست آخرًا ، وسيأتي حكم صِيَم .

وباسمٍ ، الفعلُ ، نحو : حُتِي ، مبنيا للمفعول ، فلا يجب تحويل الضمة فيه كسرة ، لكن يجوز ، وذلك نحو : عصاً وعِصِي ، ودلو ودُلِّي ، وجاثٍ وجِثِّي ، فالقلب في هذه ونحوها هو القياس المطرد ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا في جمع أب : أبُو ، وفي نحو : نُحُو ، ومن كلام بعضهم : إنكم لتنظرون (١) في نُحُو كثيرة ، وفي جمع أخ : أُخُو ؛ والأكثر في فاء عِصِي ونحوه ، الضم ، وهو الأصل والأفصح ؛ ومن العرب من يكسر الفاء ، إتباعاً لحركة العين ، هذا في الجمع .

والحاصل ، أن ما آخره ياء أو واو ، قبلها ياء ، أو واو ساكنة ، إما أن يتوافق فيه الآخر والساكن ، أو لا ؛ فإن توافقا ، أدغمت من غير تغيير ، نحو : عَدُوٌّ وَوَلِيٌّ ، أصلهما : عَدُوٌّ وَوَلِيٌّ (٢) ، إذ هما فعول ، وفعليل ، وجاء القلب في الواو ، مع المفرد قليلاً ، نحو مَرَضِيٌّ ، وهو من الرضوان ؛ وشذ في الجمع ، نحو : أبُوٌّ وأُخُوٌّ .

وإن تخالفا ، بأن كانت اللام ياء ، والساكن واوًا ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز) : وولى .

أو بالعكس ، قلبت الواو ياءً ، تقدّمت أو تأخّرت ، وأدغمتها في الياء ، وتقلب الضمة كسرة ، لتصح الياء ، نحو : مَرْمِيٍّ وَسَرِيٍّ ، هما من الرميِّ والسرو ، والأصل : مَرْمُوى وَسَرِيّو ، وكذا الجمع ، نحو : نِهْيِيَّ جمع (١) نِهْيِيَّ ؛ ومما شدَّ في المفرد ، قولهم : فلان نَهْؤُ عن المنكر ؛ يقال : إنه لَأُمُورٌ بالمعروف ، نَهْؤُ عن المنكر ؛ وشدَّ في الجمع فُتُوَّ جمع فَتَى ، عند من يجعله من ذوات الياء ، وهو قول سيبويه ، لقوله تعالى : « ودخل معه السجنَ فَيان » (٢) ، وقيل : هو واويّ ، لقولهم في المصدر : الفتوة ، وعند سيبويه ، فتوة شاذ . كنهْؤُ عن المنكر ، والنهْي ، بالكسر : الغدير ، في لغة نجد ، وغيرهم (٣) يقوله بالفتح .

(أو تقديراً) - نحو : مرضية (٤) ، فالدغم فيها ، هي آخر الاسم تقديراً ، فإن التاء آخره لفظاً .

(وكل ضمة في واو قبل واو متحركة ، أو قبل ياء تليها زيادتا فَعْلان) - وذلك كأن تبني من قوة مثل سُبُعان ، فتقول : قَوَوَان ، فتقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ، فيصير : قَوِيان ، كما تقول في فَعْلَوَة من الغزو : غَزَوِيَة ، فتلحق زيادتا فَعْلان بتاء التانيث . وهذا الذي اختاره المصنف ، هو مذهب الأخفش والجرمي والمبرد والأكثرين ، ومذهب سيبويه أنك تقول : قووان ، بتصحيح الواوين ،

(١) سقطتا من (ز) ، وجاء بدلها تكرارٌ ما قبلهما ، ثم ضرب عليه .

(٢) يوسف / ٣٦ .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) في (ز) : وولى .

من غير إدغام ولا قلب ؛ وإنما وجب التصحيح ، لمخالفته الفعل ،
 بزيادتي فعَلاَن ، لاختصاصهما بالاسم ، فصار كالجولان ؛ وإنما يُعَلَّل
 ويدغم ما أشبه الفعل ، لا ما خالفه ؛ وأشبهُ الأسماء به قولهم في
 النسب إلى طُوًى : طَوَوِيّ ، بواوين متحركين ، قيل : الأولى ضمة ،
 وهي في التقدير بعد الحرف ، فكأنها في الواو ؛ هكذا قيل ؛ والأولى
 أن يقال : خالف هذا الفعل بالزيادتين ، فصحح ؛ وليست الزيادتان
 كالتاء ، بدليل ضمة العزّوان ، واعتلال حصاة . وقال ابن جنّي :
 تدغم ، فتقول : قَوَّان ، وهو أضعف الأقوال .

وخالف الزجاج الجمهور ، فمنع بناء فعلاَن من القوة ،
 متمسكاً بأنه ليس في الكلام اسم ولا فعل على (١) فَعُل ، عينه ولامه
 واوان .

ومثال ما قبل الياء ، كأن تبنى من شوى (٢) اسماً كسبُعان ،
 فتقول : شَوِيان ، فتقلب الياء واواً ، لضمّ ما قبلها ، كما في قَوَّان
 ونحوه ، فيصير شَوَوَان ، مثل قَوَّان ، فتقول على ما اختاره المصنف :
 شَوِيان ، بقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ؛ ولا يبعد مجيء
 المذهبين الأخيرين (٣) .

(أو علامة تأنيث) - كأن تبنى مثل فَعَلَّة من قُوَّة ومن

(١) سقطتا من (د) .

(٢) في (ز) : بالسین المهملة .

(٣) في (د) : الآخرین .

شوى ، فتقول : قَوَّوَة وشَوَّوَة ، ثم يصيران ، بإبدال الضمة كسرة ، إلى قوية وشوية .

(فإن كانت فى غير واو ، قبل ، هاء التانيث ، لم تبدل ، إلا إن قُدِّرَ طرآن التانيث) - فإذا كانت الضمة فى غير واو ، بعدها واو ، هى قبل هاء التانيث ، وذلك كأن تبنى مثل سَمْرَة من الغزو ، فتقول : غَزَوَة ، بالواو ، إن لم يُقَدَّر طرآن التاء ؛ وغَزِيَة ، بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، إن قُدِّرَ طرآنها ؛ إذ يصير حينئذ نظير أدل ؛ وهذا كما قال سيبويه فى بناء فَعْلَة من الرمى ، قال : تقول : رُمُوَة ، إذا بنيت على التاء ، ورمية إذا لم تبن ؛ وقد سبق تقرير كلام المصنف ، فى مسألة بناء مثل فَعْلَة من الرمى ، على وجه غير هذا ، هو أليق بكلامه هناك ؛ وكلام سيبويه فيها كما قد عرفته ؛ فالوجه عدم تكلف ذلك التقرير ، وحمل كلام المصنف فى الموضعين ، على محمل واحد ، وهو ما اقتضاه محمل سيبويه .

(وفى ضمة مصدّرة ، قبل ياء مشدّدة ، أو متلوّة بأخرى معيّرة لياء مشدّدة ، أو منقولة إلى واو ، من همزة قبل واو ، وجهان) - أحدهما بقاؤها ؛ والثانى تحويلها كسرة . فخرج بمصدّرة ، ضمة الحاء فى تُحْيِرُ زيد ، فهى ضمة ، قبل ياء مشدّدة ، ولا تُحوّل إلى الكسرة ، لعدم تصدّرها ؛ ويَرِدُ عليه عِيَابٌ ونِيَّامٌ ، فهما داخلان فيما ذكر ، ولا يجوز فيهما غير الضم ، بخلاف صِيَمٌ ولِيٌّ ، فى جمع صائم ، وألوى ، يقال : قرَنُ ألوى ، وقرون لِيٌّ ، فيجوز ضمُّ الصاد واللام ، وكسرهما ؛ فالضم على الأصل ، فإنهما فُعَلٌ وفُعَلٌ ، والكسر ، لمناسبة الياء .

وخرج بياء ، ما كان قبل مشدّد غير ياء ، نحو : شَهَدَ وَنَوَّمَ ،
فلا يجوز فيهما إلا الضم .

ومثال المتلوة بما ذكر : عُصَى وَدُلَى ، فالضمة المصدرية فيهما ،
متلوة بضمة أخرى ، والضمة الثالثة مغيّرة ، بتحويلها كسرة ، لأجل
الياء المشدّدة التي حصلت في آخر الكلمة ، كما اقتضاه التصريف ؛
فيجوز ضم العين والذال ، على الأصل ، لأنهما فُعلول ، ويجوز كسرهما
إتباعاً ، وكذا ما أشبههما .

وخرج بمغيّرة ، ضمة التاء في تُحَيِّر ، فإنها متلوة بضمة ، لكن
لم تغير ، لما يليها من ياء مشدّدة ؛ فلا يجوز في التاء إلا الضم .

ومثال المنقولة المذكورة ، أن تبني من سوء مثل عرقوة ، فتقول :
سُوُوُوَّة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة ، فتحذف الهمزة ،
فتصير سُوُوَّة ، فيبقى لفظه كلفظ قُوُوَّة : فَعْلُوَّة من قُوَّة ، لكن
ضمة سُوُوَّة عارضة ، وضمة قوة أصلية ، فلذلك تعين الاعتداد بها ،
فكان فيها القلب حتماً ، وجاز في سُوُوَّة اعتباران : إن لم تعد بالنقل
لم تقلب ، كأنك نطقت بسُوُوُوَّة ، وإن اعتددت بما عرض ، صيرته
مثل : قُوُوَّة ، فتقلب ، فتقول : سَوِيَّة .

(وقد يُسكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلال اللام ، فيبقى
أثرهما) - لعدم الاعتداد بما عرض من السكون ؛ فإذا بنيت من
الغزو ، اسماً على فِعْلان ، قلت : غَزَوَان ، ثم تقلب الواو ياءً ، لأجل
الكسرة ، فتقول : غَزِيَان ، فلو سكنت الزاي تخفيفاً ، لقلت أيضاً :

غَزِيَان ، بالياء ؛ ونظيره أن تقول : غَزِي ، بالبناء للمفعول ، ثم تسكن الزاي ، فتقول : غَزِي أيضا ، بالياء .

وإذا بنيت من الرمي ، اسماً على فَعْلَان ، قلت : رَمُوان ، فإذا سكنت ، قلت أيضا : رَمُوان ، بالواو ، ونظيره قولك في : قَضُو (١) بعد التسكين : قَضُو (٢) ، بالواو أيضا ؛ ويدل على هذا قوله :

(٣٨) تَهْرَأُ مِنِّي أَحْتُ آلَ طَيْسَلَهْ قالت : أراه دالفاً ، قد دُنِّي له (٣)

فأقرَّ الياء مع التسكين ، كما كانت مع الكسرة ، وهو من الدنُّو .

(وقد يؤثران إعلاها ، محجوزة (٤) بساكن) - فيؤثر كل من الكسرة والضمة ، إعلال اللام المفصولة بساكن ، نظراً إلى أن الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه لم يوجد ، وذلك نحو قولهم : هو ابن عمِّي

(١) ، (٢) قَضُو بمعنى ما أقضاه ، كما جاء في شرح الكافية ٤ / ٢١١٨ ؛ وقد جاءت في نسخ التحقيق مضطربة ؛ ففي (د) : يقضو في المرتين ، وفي (ز) : لقضو ، وفي (غ) سقط من (١) إلى (٢) قال في شرح الكافية : والأصل : قَضِي ، ومثله : نَهَوَ الرجل ، إذا كملت نُهيته ، وهو عقله ، والأصل : نُهي .

(٣) في لسان العرب - طسل ، برواية العجز : * قالت : أراه في الوقار والعلّه * وليس فيه شاهد ؛ وفي الصحاح : يقال : دَلَفَ الشيخ ، إذا مشى وقارب الخطو ، والدالف الذي مشى بالحمل الثقيل ، ويقارب الخطو ؛ ودُنِّي له ، بالتسكين ، أصلها : دُنِّي ، وهي موضع الشاهد ، حيث أسكن النون ، واعتبر كسرتها الزائلة ، فأبقى الياء المنقلبة بسببها عن الواو ؛ ودُنِّي له ، أي قُرَّب له .

(٤) سقطت من (ز) .

دُنْيَا^(١) ، والأصل : دِنْوًا ، فقلبوا الواو ياءً ، لكسرة الدال ؛ والأكثر في لسان العرب صحة الواو ، نحو صِنُوْ وجرُوْ ؛^(٢) ومثل قولهم : دُنْيَا ، قولهم : صَبِيَّةٌ ؛ وكذلك قالوا : عُرُوْ ، وهو من ذوات الياء ، أصله : عُرَى ، ونطقوا به أيضا ؛ والأكثر في لسان العرب ، نحو : مُدَى وَعُمَى .

(وربما أثرت الكسرة محجوزةً بفتحة) - كقول العرب في تشنية رضا : رِضْيَان ، وهو من الندور ، بحيث لا يقاس عليه ؛ وخالف الكسائي فقاس ؛ وقد سبقت المسألة بباب كيفية التشنية .
(وربما جعلت الياء واوًا ، لإزالة الخفاء) - كقولهم في : أَيْعَع الغلامُ : أَوْعَع .

(والواو ياءً ، لرفع^(٣) لبس) - كقولهم في جمع عيد ، وهو من العُود : أعياد ، لثلاثا يلتبس بأعواد ، جمع عُود ؛ وقد لا يلتزمون ذلك^(٤) ، بل يُفَعَل مع كثرة الأصل ، كقولهم في جمع ريح : أرياح دفعاً لالتباسه بجمع رُوح ، وهو أرواح ، مع أن الألفصح والأكثر والأشهر في ريح : أرواح .

(أو تقليل ثقل) - كقولهم في صَوْم : صِيَم ، والوجه عدم

(١) وفي الصحاح : وتقول : هو ابن عمِّ دُنْيٍ ودُنْيَا ودُنْيَا ودُنْيَا ، إذا ضمنت الدال ، لم تُجْر ، وإذا كسرت ، إن شئت أجريت ، وإن شئت لم تُجْر .
(٢) في الصحاح : والجِرْوُ والجِرْوُ والجِرْوُ : ولد الكلب والسباع .
(٣) في (غ) : لرفع اللبس ، وفي بعض نسخ التسهيل : لدفع ، بالدال .
(٤) سقطت من (ز) .

القلب ؛ وإذا بُعِدَت العَيْنُ من الطرف ، لم تُقَلَّب ، نحو : صُوَّام ؛
 وشَدَّ نِيَّام ؛ وإن كان فُعْلٌ مفرداً ، فلا قلب ، نحو : حَوْلٌ ؛ وكذا إن
 كان جمعاً معتلِّ اللام ، نحو : شُوَّى جمع شاوٍ .

(فصل) : تُحذف الياء المدغمة في مثلها ، قبل مدغمة
 في مثلها ، إن كانت ثالثة زائدة ، لغير معنى متجدد) - نحو : غنَّى
 وعلَّى ، إذا لحقتما ياء النسب ؛ وخرج بثالثة ، الثانية ، وسندكر
 حكمها ، والرابعة ، فإنها تحذف في النسب ، مع التي أدغمت فيها ،
 إن كان إدغام نحو كرسَّى ، وقد سبق ذكرها في النسب ؛ وبزائدة ،
 الأصلية ، نحو : تحية ، وسيأتي ؛ وما بعد ذلك ، نحو : قُصِّي ،
 تصغير قُصَوِي ، والأصل : قُصِيَوِي ، فتدغم ياء التصغير في لام
 الكلمة ، فيصير على قُصِيِّي ، ولا تحذف الياء الأولى ، لأنها لمعنى
 متجدد ، وهو التصغير .

(أو ثالثة عيناً) - نحو : تحية ، والأصل : تَحِيَّة ، كتركبية ،
 لأن الفعل حيًّا ، كزَكَّى .

(ويُفتح ما قبلها ، إن كان مكسوراً) - فتقول في غنَّى وعلَّى
 وتحية ، في النسب : غَنَوِيَّ وِعَلَوِيَّ وَتَحَوِيَّ ، حذفت الياء المدغمة في
 مثلها زائدة وثالثة عيناً ، وفتح ما كان (١) قبلها من مكسور ، لشبه
 الاسم بعد الحذف : نَمِرًا ؛ فإن انفتح ما قبل الياء أقرَّ على حاله ،
 نحو : هَبِيَّ وَهَبِيَّة ، فتقول : هَبَوِيَّ ، والهَبِيَّ : الصغير (٢) .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) جاء بهامش (ز) تعليقة لعل الأبياري ، قال : في الصحاح بفتح الهاء، =

(وإن كانت ثانية ^(١) فُتَحَتْ وَرُدَّتْ وَاوَأً ، إن كانت بدلاً منها) - فتقول في النسب إلى لَيَّ وَطَيَّ : لَوَيَّ وَطَوَوِيَّ ، لأن أصلهما : لَوَيَّ وَطَوَوِيَّ ؛ لأنهما مصدران : لَوَيَّ وَطَوَوِيَّ ؛ فإن لم تكن الياء الثانية الساكنة المدغمة في مثلها ، بدلاً من واو ، فُتَحَتْ وَأُقِرَّتْ على حالها ، فتقول في النسب إلى حَيَّ : حَيَوِيَّ .

(وتبدل الثانية وَاوَأً) - لأنها لما فتح ما قبلها ، وهي متحركة ، قلبت ألفاً ، فصار الاسم كـمَقْصُورٍ ثَلَاثِيَّ ، وألفه تقلب في النسب وَاوَأً ؛ وإنما لم تُرَدَّ إلى الياء ، إذا كانت منقلبة عنها ، كراهة اجتماع ثلاث ياءات .

(ولا ^(٢) تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب) - وذلك نحو أن تبنى من حَيَّ نحو : جِرْدَحْلٌ ، فتقول : حَيَوِيَّ ، والأصل : حَيَّيَّ ، بأربع ياءات ، فيفعل فيه ما فعل في النسب إلى حَيَّ ونحوه ؛ وتجاوز السلامة .

(خلافاً للمازنيّ) - في منعه سلامتها ، فيوجب أن يقال ^(٣) : حَيَوِيَّ ، وغيره يُجَوِّزُ هذا والسلامة ، فيقول : حَيَّيَّ ؛

= وكسر الباء ؛ وفي المحكم بفتح الهاء والباء . انتهى . وفي الصحاح : وَالْهَيْيُّ وَالْهَيْيَّةُ : الْجَارِيَةُ الصَّغِيرَةُ .

(١) في (د) : ثالثة .

(٢) في (ز) : والا تمتنع .

(٣) في (د) : فيوجب أن تقول في المسألة .

وإنما جازت السلامة هنا ، ولم تجز في النسب إلى حَى ، لأن ياء النسب بعروضها ، تصير الياء الثانية من الياءات الأربع ، كالمتطرفة ، بخلاف ما نحن فيه ، فمن قلب فيه ، شبهها بياء (١) المنسوب ، ومن لم يقلب ، شبهها بعين (٢) حَى وعَى ؛ ولو بنيت مثل : حَمَصِيصٌ ، وهى بقلة ، من فتى ، قلت على رأى المازنى : فَتَوَى ، لا غير ، وقلت عند غيره كذلك ، وَفَتَيَّ أيضا بالسلامة ؛ والتوجيه ماسبق .

(وتبدل واواً أيضا ، بعد فتح ماويلته ، إن كان مكسوراً ، الياء الواقعة الثالثة (٣) بعد متحرك) - وفى نسخة الرقى : الواقعة الثالثة ، وذلك نحو : شِجَّ وَعِمَّ ، فتقول : شجوى وعموى ؛ ويستثنى من هذا الجزم (٤) ، ماسبق من مسألة بناء مثل : جِرْدَحْل ، من حَى ، وكذا مثل حَمَصِيص من فتى ، فإنه لا يتعين فى الياء الثالثة فيها القلب واواً ، إلا عند المازنى ، كما تقدّم ؛ وأما غيره ، فقد عرفت أنه تخير السلامة والقلب .

وخرج بقوله : بعد متحرك : ياء طى ونحوه ؛ وعلم من تقييد فتح ماويله ، بكونه مكسوراً ، أن المفتوح يُقَرُّ على فتحه ، نحو : رمى ، عَلَمًا خالياً من الضمير ، فتقول : رموى .

(١) فى (د ، وفى شرح ناظر الجيش) : بلام المنسوب ، أى لام الكلمة ، وهى

الياء .

(٢) فى (غ) : بغير .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، ونبه على وجودها فى نسخة الرقى ، وثبتت

بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٤) أى القطع بكونها الثالثة ؛ وفى (غ) : ويستثنى من هذا الخير .

وخرج بثالثة : الرابعة فصاعداً ، وإنما سكت عنه في غير تلك
النسخة ، لفهمه مما يذكر بعد ، ويُعلم حكم الثانية مما تقدم ، مع
موافقتها للثالثة ، فيما ذكر .

(وقبل ياء أدغمت في أخرى) - كأن تبنى من رمى مثل
قِرْطَعْب ، فتقول : رَمَوَى ، وكذا لو بنيت من فتى مثل :
حَمَصِيص ، لقلت : فَتَوَى ؛ وإن قلنا : إن فَتَيَّ يأتي ، لكن قد
سبق أن التزام الواو في هذين ، هو قول المازني ، فهذا الكلام ليس على
ظاهره في التزام القلب إلى الواو ؛ وقد صرح المصنف في غير هذا
الكتاب ، بالخلاف عن المازني ، في بناء مثل حَمَصِيص من فتى ،
وهي والمسألة الأخرى ، داخلتان في مقتضى ما سبق عنه ، فليُحمل
ما يتعلق بهاتين المسألتين ، من كلامه هذا ، على الأولى ؛ والله أعلم .

(وتحذف رابعةً فصاعداً) - وفي نسخة الرقي :

(وتحذف جوازاً ، رابعةً ، ووجوباً ، خامسةً فصاعداً) -
فالرابعة نحو : قاضي ، والزائدة على ذلك نحو : مُشْتَرٍ ومُسْتَدْعٍ ،
فتقول : قاضي ومشتري ومستدعي ؛ ويجوز في نحو : قاضي ونحوه :
قاضي ومعطوي ؛ وسكوته عن جواز بقاء الرابعة ، في غير النسخة
المذكورة ، يبين أن كلامه محمول على ما يتناول الواجب والأولى ، كما
سبق تقريره قريباً .

(وكذا ما وقع هذا الموقع من ألف) - فالرابع حبلِي وجمزِي ،
ومرمِي ؛ وغيره حبارِي ومُشْتَرِي وحِثِّي ومُسْتَدْعِي ، فتقول : حبلِي
وجمزِي ومرمِي وحبارِي ؛ وكذا الباقي .

(أو واو ، تَلَّتْ ضَمَّةً) - نحو : عَرْقُوة ، فَنَقُولُ : عَرَقِي .
 (فإن كانت (١) ألفاً لغير تأنيث ، اختير قلبها واوا) - نحو :
 ملهويّ ومغزويّ .

(وقد تقلب رابعة للتأنيث ، فيما سكن ثانيه) - نحو :
 حبلوى وسكروى ؛ فإن تحرك الثاني ، لم يَجُزْ إِلَّا الحذف ، نحو :
 جَمَزَى (٢) ومَرَطَى .

(وتحذف أيضا كل ياء تطرفت لفظا أو تقديراً ، بعد ياء
 مكسورة ، مدغم فيها أخرى) - فاللفظ نحو : عَطِيّ تصغير عطاء ،
 والأصل : عَطِيّ ، والياء الأولى للتصغير ، والثانية المنقلبة عن الألف
 التي كانت في المكبر ، كما في غُزَيْل ، تصغير غزال ، والثالثة لام
 الكلمة التي هي واو ، أبدلت همزة في المكبر ، وصارت هنا ياءً ،
 لكسر ما قبلها لما صُغِر ، فتحذف هذه الياء تخفيفاً ، وكان الحذف لها
 لتطرفها ، والأطراف محل التغيير ، والتقدير نحو : سُقِيَّة ، تصغير
 سقاية ، والعمل فيه كما تقدّم ، لأنها تطرّفت تقديراً ، لأن تاء التأنيث
 كالمنفصلة .

وخرج بقوله : بعد ياء ، ماتطرّف لا بعد ياء ، كياء القاضى ؛
 وبمكسورة ياء صبيّ ، فإنها تطرفت بعد ياء ساكنة ؛ ومدغم نحو :

(١) في النسخ الثلاث : فإن كان ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) الجَمَزَى : السير السريع ، والمرَطَى : ضرب من العدو ، قال الأصمعيّ :

هو فوق التقريب ، ودون الإهذاب .

حَيِّ ، فإنها تطرقت بعد ياء مكسورة ، لم تدغم فيها أخرى ، فلا يجوز حذفها .

(مالم يكن ذلك في فعل) - نحو : أُحْيِي ، مضارع حَيِّت ، فلا تحذف هذه ، لأنها معرضة لحذفها بالجازم (١) .

(أو جارٍ عليه) - أى على الفعل ، نحو : مُحْيِي والتَّزْيِي ، مصدر تَزَيَّأ بالشئ ، فلا تحذف ، حملاً لاسم الفاعل والمصدر ، على الفعل .

(ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبي عمرو) - نحو : أَحْوَى ، إذا صُغِّر ، فتقول عند سيبويه والمبرد ، وهو قول يونس : أُحْيِي بِيَاءَيْن ، غير منصرف ، وأصله : أُحْيُو ، لأنه من الحَوَّة ، فقلبت الواو الأخيرة ياءً ، لكسر ما قبلها ، وأدغمت ياء التصغير في الياء الأولى ، وهى عين الكلمة ، بعد قلبها ياءً ، فصار مثل عُصَيِّ ، ففعل فيه ما تقدّم من الحذف ، لأنه لا فرق عند سيبويه ، بين أن يكون المدغم فيه ياء التصغير ، زائداً كألف عطاء ، أو أصليا كواو أحوى ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء بالفرق ، فتقول : أُحْيِي ، بثلاث ياءات ، وتجريه مجرى أعيم ، فتقول : أُحْيِي ، رفعاً وجراً ، وأحْيِي نَصْباً . وقد سبقت المسألة بباب التصغير .

(فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة) - وذلك بأن

(١) في (ز ، غ) : لأنها معرضة بحذفها للجازم .

تبنى من الرمي مثل جَحْمَرِش ، فتقول : رَمَيْتُ ، بثلاث ياءات ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، ذكرها المصنف . أحدها : أن تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، ثم تدغمها في الياء الثانية ، فيصير كعطِي ، فتحذف الياء الأخيرة ، كما فعلت في عصِي ، فتقول : رَمَى . (أو قلبت الوسطى واواً) ^(١) - وهذا هو الثاني ، فتقول : رَمِيَوِ ، ويصير من المنقوص ، وإنما قلبت واواً ، كراهية اجتماع الأمثال . (أو ألفاً) - وهذا هو الثالث ، فتقول : رَمِيَأِي ؛ ووجهه أن المتوسطة تحركت ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

(وسلمت الثالثة) - أى في الوجهين الأخيرين ، وهى في الثالثة كياء آى وزاى .

(وتبدل باءً ، الألف التالئة ياء التصغير ، ما لم تستحق الحذف) - ثبت هذا في نسخة الرقى ؛ وذلك نحو قولك في غزال وقذال : غَزَيْلٍ وقُدَيْلٍ ؛ فإن كان بعد الألف حرفان فصاعداً ، حذفت الأول في التصغير ، نحو : عُذَافِر ^(٢) ، فتقول : عُذَيْفِر ، ومصاييح ، فتقول : مصييح ، إن كان علماً ، ومصبيحات ، إن كان غير علم .

(فصل) : (اجتنبوا ضمة غير عارضة ، في واو قبل واو) - لأن الضمة كالواو ، فإذا بنيت اسم مفعول من جادة ، قلت : مَجُود ، وأصله : مَجُود ، فاستثقلوا ، فنقلوا ضمة الواو إلى الساكن قبلها ، وحذفوا ، ثم المحذوف ماذا ؟ يأتي الخلاف فيه .

(١) في (ز) : ياء .

(٢) في الصحاح : جمل عُذَافِر ، وهو العظيم الشديد .. وعُذَافِر : اسم رجل ، ويسمى الأسد عُذَافِراً .

(فاجتناب ثلاث واوات أحق) - لأن في ذلك من الثقل ما لا يخفى .

(فإن عرض اجتماعها ^(١) ، قلبت الثالثة أو الثانية ياءً) - فتقول في اسم المفعول من قَوَى : مَقْوَى ، وأصله : مَقْوَوُ ^(٢) ، فتقلب الثالثة أو الثانية ياءً ، فتجتمع ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فنقلب الواو ياءً ، وتدغم في الأخرى .

(وقد يعرض اجتماع أربع ، فتُعَلَّ الثالثة والرابعة ، نحو : قَوَّي ^(٣) ، مثال جَحْمَرِش ، من قُوَّة) - والأصل : قَوَوَوُ ، فتدغم الأولى لسكونها في الثانية ، وتُقلَّب الثالثة ياءً ، لاستثقال اجتماع الواوات ، وتُقلَّب الرابعة أيضا ، لكسر ما قبلها .

(وقد تُعَلَّ معها الثانية ^(٤) ، نحو : اقْوَيَّا ، مثال اغْدُوْدَن منها) - فتُعَلَّ الثالثة والرابعة ، والثانية أيضا ، والأصل : اقْوَوَوُ ، فتحركت الأخيرة ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً وأُعَلَّت ^(٥) الثالثة ، بقلبها ياءً ، لاجتماع ثلاث واوات ، وأعلت ^(٥) الثانية ، لأنه لما أُعَلَّت ^(٥) الثالثة ، اجتمعت واو وياءً ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت في الثالثة ، فصار اقْوَيَّا .

(١) في (ز) : اجتماعهما .

(٢) في (د ، ز) : مقوو ، والتحقيق من (غ) ومن شرح الكافية ٤ / ٢١٤٧ .

(٣) في (د) : قَوَى ، وهي مرحلة من مراحل الإعلال .

(٤) في (ز) : الثالثة .

(٥) في (د) : اعتلَّت ، وفي (ز) : أعلت .

(وذا أُولَى من قَوَّو) - أى اقْوِيًّا أُولَى من قَوَّو ، وهو تصحيح الواو الثالثة .

(واقْوَوًا) - وهو التصحيح للواو الثالثة ، فاقْوِيًّا أُولَى منه .
 (وفاقًا لأبى الحسن) - وذلك للسلامة من اجتماع ثلاث واوات ، ولا خلاف في إعلال الرابعة ، وإنما الخلاف في الثالثة .

(وحيِّو أو حَيَّا في مثل جحمرش ، من حييت ، أُولَى من حَيَّاي) - والأصل : حَيِّيِّي ، فأدغمت الأُولَى لسكونها في الثانية ، وأبدلت الثالثة واوًا ، كراهة اجتماع الأمثال ، فصار حَيِّو كالمنقوص ؛ وأما حَيَّا ، ففعل فيه ماسبق من الإدغام ، فاجتمع فيه ما في تصغير عطاء ، فحذفت الأخيرة ، فبقيت الياء التي قبل الأخيرة متحركة ، وقبلها مفتوح ، فقلبت ألفًا ؛ ووجه حَيَّاي ، أن الثالثة تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا ، وسلمت لذلك الياء الأخيرة من الحذف .

(فصل) : (تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً في كلمة ، إن سكن سابقهما ^(١) سكوناً أصلياً) - وذلك نحو : مَرْمِيٍّ وَسَيِّد ، الأصل : مَرْمُويٍّ وَسَيِّود ، فخفف البناء ^(٢) ، بإبدال الواو ياءً ، والإدغام .

وخرج بكلمة : الكلمتان ، نحو : في يوسف ، وفُو يزيد ، فلا إبدال ، ولا إدغام . وخرج بقيد سكون السابق ، نحو : طويل وغيور وعزويت ونحوها ؛ وبأصلِّي : العارض ، نحو : قويٍّ ، وسيأتى .

(١) في (ز) كما في بعض نسخ التسهيل : سابقها ؛ والمقصود : السابق منهما .

(٢) في (ز) : الياء .

(ولم يكن بدلاً غير لازم) - فإن كانت الواو المذكورة بدلاً جائزاً ، لم يثبت باطراد ، ما ذكر من الإبدال ، ويترتب عليه من الإدغام ، نحو : رُؤْيَةٌ في رُؤْيَةٍ (١) ؛ وكذا ساير ، إذا بنيت للمفعول ، فأبدلت من الألف واواً ، فقلت : سُويِر ، فهو بدل غير لازم ، فلا يثبت معه الحكم المذكور من الإبدال والإدغام ، لئلا يلتبس غير المضعف بالمضعف ، ولأنه مغيّر من سار ، فحكم له بحكمه .

(ويتعيّن الإدغام) - فإذا ثبت ما ذكرنا من كونهما في كلمة ، وسبق الساكن ، وتأصل السكون ، ولم تكن الواو بدلاً غير لازم ، بأن تنتفي البدلية ، كما في لِيّ وِطِيّ ، أصلهما : لَوِيّ وِطَوِيّ ، أو يوجد شرط اللزوم ، كأن تبنى من أئمة ، اسماً على وزن : أُبْلُم ، فتقول : أئيم ، فتبدل (٢) الهمزة الثانية واواً لزوماً ، كما في أومن ، قلبت الواو ياءً ، لوجود الشروط ، ووجب الإدغام ، فتقول : أئيم ؛ وكذا إن بنيت من أوب ، اسماً على وزن : إنفحة ، لقلت : إئوبّة ، ثم إئوبّة ، مثل إيمان ، ثم إئيبة .

(ونحو : عَوِيّة وضيّون (٣) وعوّة ورؤية (٤) ، شاذ) - ووجه كونها شاذة ، مخالفتها لما سبق تقريره ، ووقعت هذه المخالفة على ثلاثة أوجه :

(١) في (ز) : رُؤْيَةٌ في رُؤْيَةٍ ؛ وجاءت العبارة في شرح ناظر الجيش : رُؤْيَةٌ مخفّف رُؤْيَةٌ ، وهو موافق وموضح للتحقيق .

(٢) في (ز) : ثم تبدل .

(٣) الضيّون : السنور الذكر .

(٤) أصله : رُؤْيَةٌ .

أحدها : التصحيح ، نحو : عَوَى الكلبُ عَوِيَّةً ، والقياس عِيَّةً ؛ وكذا قولهم للسَّنور : ضَيَّونَ ، والقياس : ضَيَّينَ ؛ ونحوهما قولهم : يومٌ أيَّومٌ ، والقياس : أيَّيمٌ ؛ وكذا حَيَّوةٌ اسم رجل ، وقياسه : حَيَّةٌ .

والثاني : إبدال الياءِ واوًا ، عكس ماسبق ، وإدغام الواوِ في الواوِ ، نحو قولهم : عَوَى الكلبُ عَوَّةً ؛ وإنه لأَمُورٌ بالمعروف ، نَهْوٌ عن المنكر .

والثالث : ما أبدل وأدغم ، ولم يستوفِ الشروط ، نحو ما حكى الفراء من الإدغام في مخفف رُؤية ، إذ قالوا : رُيَّةً ، والقياس عدمه ، لأن البدل غير لازم ؛ وحكى الكسائى في تخفيف رُؤية الإدغام ، وأنه سمع من يقرأ : « إن كنتم للرُّبِّيا تعبرون » (١) .

(وبعضهم يقيس على رُيَّةً ، فيقول في قَوَى ، مخفف قَوَى : قَيَّ) - فألحق (٢) ما عرض من السكون ، بما عرض من البدل في رُيَّةً ؛ قال : فكما اعتدُّوا هنا بالعارض ، وأبدلوا وأدغموا ، كذلك أفعل ، إذا سكنت قَوَى تخفيفاً ، فأعتدَّ بعارض سكون الواوِ ، فأبدلها ياءً ، وأدغم ؛ وهو ضعيف ؛ فالأغلب في كلامهم عدمُ الاعتداد بما عرض ؛ والفروع إنما تلحق بما تَقَرَّرَ واستمرَّ ؛ ويوضح ذلك قولهم : شَقَى ودثى ، فلم يردوا الواوِ ، وإن كان موجب قلبها ، قد عرض بالسكون زواله .

(١) يوسف / ٤٣

(٢) أى هذا البعض .

(وتبدل ياءً أيضاً ، الواو المتطرِّفة ، لفظاً أو تقديراً ، بعد واوين ، سكنت ثانيتهما ، والكائنة لامَ فَعُول ، جمعاً ، ويُعطى متلوُّهما ماتقَرَّر لمثله من إبدال وإدغام) - فإذا بنيت اسم مفعول من قوى عليه ، قلت : مَقُووٌ ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً ، لإزالة الثقل ، فيصير : مَقُووياً ، فتجتمع الواو والياء على الحدِّ السابق ، فتقلب وتدغم ، ثم تُقلب الضمة كسرةً ، لتصحَّ الياء (١) ؛ وكذا تفعل ، لو بنيت مثل عُصفور من غَزُو ، فتقول : غَزُوو ، ثم تفعل ماتقَدَّم ؛ هذا قول سيبويه في هذا البناء ؛ وقال الفراء : لا أُعَلِّ ، بل أدغم الواو الثانية في الأخيرة ، فأقول : غَزُوو ، ولا حجة في مَقُوِي (٢) ، إن سُمع ، لأنه محمول على الفعل ، فكما اعتلَّ (٣) قَوِي ، اعتلَّ (٣) هو .

ومثال المتطرِّفة تقديراً ، أن تبنى مفعولة من قَوِي ، ونحو : عُصفورة من غَزُو ؛ ومثال الكائنة لامَ ماذكر (٤) : دِلِي وَعِصِي ، والأصل : دلُو وعصُو ، فأبدلت الواو الأخيرة ياءً ، فجاءت القاعدة ، فقلبت الأولى وأدغمت ، فصارا كما ترى .

وخرج بقوله : سكنت ثانيتهما ، المتحركة ، نحو أن تبنى مثل قَمَحْدُوَة من غزو ، فتقول : غَزُووَة ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لتطرفها ، لكن لا يُعطى متلوُّها ، وهو الواو الثانية ، من قلبه وإدغامه

(١) فيصير : مَقُوياً عليه .

(٢) في (ز) : مقتوى .

(٣) في (د) : أُعَلِّ .

(٤) أى لامَ فَعُول جمعاً ، كما في المتن .

في الأخيرة ، ما تقرّر ، لأنه لم يسكن ، فتقول على هذا : غَزْوِيَّة ،
لكن تقلب الضمة كسرةً ، لتصحّ الياء .

وخرج بقوله : جمعاً ، المفردُ نحو : عَتَا عِتْيًا ، وعلا عَلُوًّا ، فلا
ينقاس إبدال هذا عند كثيرين .

(فإن كانت) - أى الواو .

(لَامٌ مفعول ، ليست عينه واوًا) - نحو : مَعْدُوٌّ ؛ وخرج لَامٌ
غير هذا ، وما يذكره بعدُ ، نحو : عِدو ، فهذه الواو لا تُعَلُّ ؛ وكذا لو
بنيت فَوْعَلَةٌ من العَزو ، لقلت : غَوَزَوَةٌ ، ولم تُعَلِّ فتقول : غَوَزِيَّة .
واحترز مما عينه واو ، فإنه يجب فيه الإعلال ، نحو : مقوىٌّ
عليه ، وقد سبق بيان العمل فيه .

(ولا هو من فَعِلَ) - كمرضِيٍّ من رَضِيَ ، وسيأتى حكمه .

(أو لَامٌ أَفْعُولٌ) - أى أو كانت لَامٌ كذا ، نحو : أُدْجِيٌّ ،
يقال للموضع الذى يُفْرخ فيه النعام : أُدْجِيٌّ ، وهو أَفْعُولٌ ، من
دَحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها (١) .

(أو أَفْعُولَةٌ) - نحو : أُدْعَوَةٌ ، من دَعَوْتُ .

(أو فُعُولٌ ، مصدرًا) - نحو : عَتَا عُتُوًّا (٢) .

(١) في الصحاح - دحا : ومَدَحَى النعام : موضع بيضها ، وأُدْجِيُّها :
موضعها الذى تُفْرخ فيه ؛ وهو أَفْعُولٌ ، من دَحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض
فيه .

(٢) في (د) : عتيا .

(أو عين فُعَل ، جمعاً) - نحو : صَوْمٌ ؛ واحترز من الصفة ،
نحو : رجل (١) حَوْلٌ ، وهو البصير بتحويل الأمور .

(فوجهان ، والتصحيح أكثر) - وهذا يقتضى ظاهره اطراد
كل من التصحيح (٢) والإعلال ، فى المذكور جميعه ، فتقول : مَعْدُوٌّ
وَمَعْدِيٌّ ، وَأُدْحُوٌّ وَأُدْحِيٌّ ، وَأُدْعُوٌّ وَأُدْعِيٌّ ، وَعُتُوٌّ وَعُتِيٌّ ، وَصَوْمٌ
وَصِيْمٌ ؛ والذى ذكره المغاربة فى معدوٌّ وأدحوٌّ وأدعوٌّ وعُتوٌّ ونحوها ، أنَّ
التصحيح هو المطرد ، والقلب والإعلال شاذ ؛ وقالوا فى صَوْمٌ ونحوه :
إنه مطرد الإعلال ، والأجود التصحيح ؛ فإن كان فاعل معتل اللام ،
تعين التصحيح ، لئلا يتوالى الإعلال ، فتقول : شَاوٍ وَشَوِيٌّ .

(فإن كان مفعول من فَعَلٌ ، ترجح الإعلال) - فمريضى
عنده أرجح من مرضوٌّ ، ففَعَلُ اللام ، بقلبها ياء ، فتجتمع الواو
والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ، فتقلب وتُدغم ، ويكسر ما قبل
الياء ، لتصحح ؛ والذى ذكره المغاربة ، أن القياس : التصحيح ،
والإعلال شاذ .

(وقد بُعِلُ بذا (٣) الإعلال ، ولأمه همزة) - أى مفعول من
فَعَلٌ ، قالوا : شَنَاءٌ (٤) يَشْنُوهُ ، فهو مَشْنُوٌّ ، على القياس ، وقالوا :

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : الصحيح .

(٣) فى (د) : هذا .

(٤) الذى على وزن فَعَلٌ : شَنِيٌّ ؛ وفى الصحاح : شَنِيٌّ الرجل ، فهو

مَشْنُوٌّ ، أى مُبْعَضٌ .

مَشْنَى ، على غير قياس ، وكأنه بنى على شُنَى ، بإبدال الهمزة ياء ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب : لو جعل هذا مطرداً ، لكان صواباً ؛ قال : وكذا إن أخذ من فُعِلَ ، وإن كان أصله فَعِلَ نحو : قَوَى ؛ وهذا بناء منه على ترجيح الإعلال في مَرَضُو .

(وقد تُصحح الواو ، وهي لامُ فُعلول ، جمعاً) - كقولهم : نُحُوٌّ وَأَبُوٌّ وَأُخُوٌّ .

(ولا يقاس عليه ، خلافاً للفراء^(١)) - لقلة ما ورد من ذلك^(٢) .

(وربما أُعِلَّت^(٣) ، وهي عين^(٤) فُعَّال ، جمعاً) - قالوا في نُوَام : نُيَامٌ ، وهو شاذ ؛ وتقييده بالجمع ، قد يوهم أن المفرد بخلافه ، وليس كذلك ، بل فُعَّال المفرد ، شذُّ أيضاً إعلاله ، قالوا : فلان في صَيَّابَة قومه ، والقياس في صَوَّابَة ؛ قال الفراء : صَيَّابَة قومه ، وصَوَّابَة قومه ، أى صميمهم .

(فصل) : (تُبدل الياء من الواو ، لآماً لُفْعَلَى ، صفةً

مُحَضَّةً) - كالقُصَيَا^(٥) والُعَلَيَا ، تأنيث الأقصى والأعلى .

(أو جارية مجرى الأسماء) - كالذُّنْيَا ، لهذه الدار ؛ وخرج

بصفة : الاسم ، فلا تبدل فيه ، نحو حُزْوَى : اسم موضع . هذا

(١) في (ع) : للمازني .

(٢) زاد بعده في (ز) : والمسموع منه ألفاظ .

(٣) زاد بعدها في (ز) : بذلك .

(٤) في (ز) : لام .

(٥) في (ز) : كالقصى تأنيث الأقصى ، والعليا تأنيث الأعلا .

ماذهب إليه المصنف ، وهو مذهب الفراء وابن السكيت والفارسي ، وناس من اللغويين ؛ وذهب الأكثرون إلى أن تصحيح حُزَوَى شاذ ، وأن قياس الاسم الإعلال ، وتمسكوا بالدنيا أنشئ الأذني ، ونحو ذلك ، وقالوا : إنهم جعلوها اسماً ، من جهة استعمالها كالأسماء إذا وليت العوامل ؛ وقالوا : إن الصفة تبقى على لفظها ، ولا تُغَيَّر نحو : تُحَدِّد الحُلُوَى ، وأعطى المُزَيَّ . قالوا : وشدَّ من الاسم شيء لم يقبل ، وهو القصوى ، وحُزَوَى : اسم موضع ؛ ولعل الأول أقرب إلى الصواب ؛ وأفهم كلام المصنف أن فُعَلَى من ذوات الياء ، لا تُغَيَّر ، فلو بنيت من الرمي فُعَلَى ، لقلت : رُمِي ، والأمر على ذلك .

(إلا ما شدَّ كالحُلُوَى ^(١)) - وهو تأنيث الأحملي ، وهو مجمع عليه ؛ وشدَّ أيضاً قول أهل الحجاز : القُصَوَى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا ؛ وبعضهم يقول : القصيا ^(٢) ، عند غير بنى تميم ^(٣) .
(وشدَّ إبدال الواو من الياء ، لأمأ لفُعَلَى اسماً) - فأخرج الصفة نحو : خَزِيَا وَصَدْيَا وَرِيَا ، فلا تبدل ، قياساً ولا سماعاً ؛ ومثال الاسم : يقوى وتقوى ، وهى من وقيت وتقيت ؛ ولعل مراده شدوذ القياس ، لا شدوذ عدم الاطراد ، فإن ذلك مطرد في الاستعمال ، كما قال أكثر

(١) زاد هنا في بعض نسخ التسهيل ، وفي المحققة منه : بإجماع ؛ وسيشير إليه في

الشرح .

(٢) في (د) : القصوى .

(٣) في (د ، ز) : عند غير تميم ؛ وزاد بعد هذا ، في بعض نسخ التسهيل : والصفة المحضة كالعليا ، والدنيا ، تأنيث أدنى ؛ والجارية مجرى الأسماء : الدنيا ، إذا أريد بها هذه الدار ؛ ويبدو أنه من عبارات الشرح .

النحويين ، وعليه كلام سيوييه ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب : أو شذوذ لا يقاس عليه ؛ وقال في موضع آخر : إن هذا الإبدال في الاسم هو الغالب ؛ قال (١) : واحترزت بالغالب من الرِّيا ، بمعنى الرائحة ، والطغيا ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وسَعْيَا : اسم موضع . انتهى .

وقد نص سيوييه وغيره من النحويين ، على أن رِيًّا صفة ، وكان الأصل فيه : رائحة رِيًّا ، أى ممتلئة طيباً ؛ قال سيوييه : وقد ذكر رِيًّا مع خزيا وغيرها من الصفات : ولو كانت ريا اسماً ، لقلت : رَوًّا ، لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام ؛ وأما طغيا ، فقال الأصمعيّ : هو بضم الطاء ، وقال ثعلب : هو بفتحها ، وقياسه ، أعنى المفتوح : طَغوى ، وأما المضموم فيعرف حكمه مما سبق ، إن كان واويا ؛ وقد قيل : إنه لا يتعين في طغوى أن يكون بدلا من ياء ، لأن في طغيا لغتين : طغيت وطفوت ؛ وقال المصنف في غير هذا الكتاب في الثلاثة : إنها يستدل بها على أن إبدال الواو في غيرها شاذ ؛ وقيل أيضا : يحتمل كون سَعْيَا ، اسم مكان ، منقولاً من صفة ، فلا يثبت به كون فعلى الاسم ، صحيحا (٢) ؛ ومثله يجوز أن يقال في طغيا ، فيكون صفة في الأصل ، ثم غلبت اسميته

(١) جاءت هذه العبارة في (ز ، غ) : واحترزت بالغالب من الرِّيا بمعنى

الرائحة .. الخ .

(٢) في (ز ، غ) : صحح .

كأبطح . وفهم من كلامه أن فعلى من ذوات الواو ، لا يقبل ، صفةً
كان كسهوى (١) ، أو اسماً كدعوى ، وهو كذلك .

(وربما فعل ذلك) - أى إبدال الواو من الياء .

(بفعلاء ، اسماً وصفةً) - خرّج بعضهم على ذلك قولهم :

العوّاء بالمدّ ، للنجم ، هو من عويت الشيء : لويته ، لأنها كواكب
ملتوية ، والأصل : عوّياء ، فيصير : عيّاء ، ثم شدّوا في عوّاء ؛ وقيل :
ليس وزنه فعلاء ، وإنما هو فعّال ، وهو عوّأى ، فقلبت الياء همزة ، كما
في رداء ، وذُكّر على معنى المنزل ، ولذا قالوا : هو العوّاء ، ومن قال :
عوّى ، فقصر ، ذهب إلى معنى المنزلة ؛ على أنه يحتمل أن يكون فعّل
كشمر ، قاله المصنف . هذا مثال الاسم ، وأما الصفة (٢) ...

(فصل) : (تبدل الألف بعد فتحة متصلة

اتصالاً أصلياً ، من كل واو ، أو ياء تحركت في الأصل وهى لام) -
خرج بقوله : بعد فتحة ، ما بعد ساكن ، كدّلُو وظبّى ، أو بعد كسرة
كشقى ، وشج ، أو ضمة نحو : أدلّ وأظبّ ويغزو ويقضو ، فلا
تبدل الياء والواو في هذه كلها ألفاً ؛ وبمتصلة نحو : آى وواو ، إذ
حجزت الألف بين الفتحة والياء والواو ؛ وخرج الاتصال العارض ،
كأن تبنى مثل : عكّمس ، من الغزو والرمى ، فتقول : غُزُو ورمّى

(١) فى (غ) : كسهوى بالمعجمة .

(٢) سقط ما بعد هذا فى النسخ الثلاث ، إلى أول الفصل ، وترك مكانه بياضاً ؛

وفى نسخة ناظر الجيش قال : وأما الصفة فقليل : يمكن تمثيله بالعوّاء أيضاً ، لأنه صفة فى
الأصل ؛ وليس بجيد ؛ وإنما مثاله قولهم : داهية دهواء ودهياء . انتهى .

فهذه لام تحركت في الأصل بعد فتحة متصلة ، لكن اتصالتها عارض ، لأن أصل عُكَمِس : عُكَامِس ، فأصل غُزُورٍ : غُزَاوٍ ، ورُمِي : رُمَايٍ ، فلا تبدل هذه اللام ألفاً ، لكن تبدل الواو ياءً ، لوقوعها طرفاً بعد كسرة ، فيصير لفظ غُزُورٍ كلفظ المنقوص ، فتقول : غَزَوْ ، وتعامله معاملته ، كما تفعل في رَمِي ، فتقول : رَمِي . يقال : ليلٌ عُكَامِس ، أى شديد الظلمة ، وإبلٌ عُكَامِس ، أى كثيرة .

وخرج بقوله : تحركت ، الساكنة ، كأن تبني من (١) من غَزَوْ ورُمِي مثل قمطر ، فتقول : غَزَوْ ورُمِي ، فلا تقلب الواو والياء فيهما إلى الألف ، وإن كانتا لامين بعد فتحة ، وذلك لسكونهما ؛ وبقوله : في الأصل (٢) ، الساكنة في الأصل ، نحو : يرعوى ويرمى ، فحركة الواو والياء فيهما عارضة ، وأصلهما السكون ، لأن مثالهما من الصحيح : يَحْمُرُ مضارع احمرَّ ، ووزنه : أفعلُّ ، فلا تبدل فيهما الألف ؛ وقوله : وهى (٣) ، أى الواو والياء لام ، نحو : غزا ورمى وعصا ورحى ، والأصل : غَزَوْ ورُمِي وَعَصَوْ وَرَحَى ، تحركت الواو (٤) - أو الياء - وانفتح ما قبلها ، على الوجه المذكور ، فانقلبت ألفاً ، وكذلك الياء .

(أو بإزاء لام) - كأن تبني من الغزو أو الرمي مثل درهم ،

(١) في (غ) : مثل .

(٢) أى تحركت في الأصل .

(٣) أى وهى لام .

(٤) في (د) : الواو ، وفي (غ) : الياء ، والمقصود أيهما كما يأتي .

فتقول : غَزَوُ وِرْمِي ، فالواو والياء الأخيرتان بإزاء لام (١) الكلمة ، وهى الواو والياء الأخرى ، وهاتان (٢) زيدتا للإلحاق ، ووجد فيهما شروط إبدالهما ألفاً ، فجرى عليهما حكم اللام ، فلذلك تقول : غَزَوِي (٣) وِرْمِي .

(غير متلوّة بألف) - فإن تلتها ألف ، لم يبدلا ، نحو : غَزَوَا وِرْمِيَا ، وَعَصَوَان وِرْمِيَان ، والنزوان والغليان .

(ولا ياء مدغمة فى مثلها) - نحو : عَصَوِي ، فلا تبدل من الواو هنا أَلْفٌ ، لأن الألف تقلب واواً فى مثل هذا .

(فإن كانت مضمومة أو مكسورة ، وتلتها مدة مجانسة لحركتها ، قلبت ثم حذفت) - فإذا سميت بعصا وفتى ورحا (٤) ، ثم جمعت بالواو والنون ، قلت : جاء عَصَوْنُ ورأيت عَصِيْنُ ، فتحرّكت الواو ، بالضم فى الأول ، وبالكسر فى الثانى ، وانفتح ما قبلها ، وتلتها الواو والياء ، وهما مجانستان ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت ؛ وكذلك تقول : جاء فتون ، ورأيت فتين ، والعمل كما ذكر .

(ولا تصحح ، لكون ماهى فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم) - فَيُعَلُّ ما أشبه هذا الجمع مما ذكر من مفرد ؛ فإذا بنيت مثل ملكوت من غزا ورمى ؛ قلت : غزوت ورموت ، الأصل : غزوت ورميوت ،

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) فى النسخ : غَزَوَا وِرْمِيَا ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

(٤) سقطت من (د) .

تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ، كما في عصا ورحى ، ثم حذفت الألف ، لملاقاة الساكن بعدها ، فصار اللفظ كذلك ، ولا يجوز التصحيح ، على الصحيح .

(وتُعلّ العينُ ، بعد الفتحة ، بالإعلال المذكور) - وهو إبدالها ، إن كانت واواً أو ياءً ، تحركت في الأصل ، ألفاً ؛ ومراده بالفتحة ماسبق ذكره ، وهي المتصلة اتصالاً أصلياً ؛ وبالعين ، العين المتحركة بأى حركة كانت ، من فتحة كتاب وباب وقال وباع ، أو كسرة كخاف وكرجل مال أى مول ، أو ضمة نحو طال ؛ ولو جاء من المعتل اسم على فعل بالضم ، وجب إعلاله أيضاً ؛ فلو كانت بعد غير فتحة ، لم تبدل ألفاً نحو : عيب ونوب وطيبة وجول ؛ وكذا إن لم يتصلا نحو : قاول وباین ، أو اتصالاً عارضاً ، كأن تبنى مثل عُلبط من القول ، فتقول : قُول ، وأصله : قواول كعُلبط ؛ وكذا لا تبدل ، إن لم تتحرك في الأصل ، بل عرضت الحركة ، نحو أن تبنى مثل شمال من قول أو بيع فتقول : قوال وبياع ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فتصير قولاً وبيعاً ، فلا يعمل ، لأن الحركة عارضة .

ومثال ما استكمل الشروط ، باب وما معه ، والأصل : بوب ونيب وقول وبيع وخوف وطول ؛ ويقال : رجل مالٍ ، أى كثير المال ، وأنشد أبو عمرو :

(٣٩) إذا كان مالا ، كان مالا مُرْزاً ونال نداه كلُّ دان وجانبٍ (١)
(إن لم يُسكَّن مابعدھا) - احترز من طويل ونحوه .

(١) لم أجده في مراجعى ، ومال مرزاً ، أى منتقص ؛ وفي الصحاح : ويقال =

(أو يُعل) - نحو : هوى وطوى .

(أو تكن هى بدلاً من حرف لا يُعل) - نحو قولهم فى

شجرة : شيرة ؛ قال :

(٤٠) إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شيرات (١)

(أو يكن ماهى فيه فعلا واوياً ، على افتعل ، بمعنى تفاعل) -

فخرج الياى العين ، فإنه يجب إعلاله ، نحو : ابتاعوا وامتازوا ؛ وإنما

لم يصحح ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فرجحت عليها فى

الإعلال ، وذلك نحو : اجتوروا واعتنونا ، بمعنى تجاوروا وتعاونوا ؛ فلو

كان افتعل الواوى العين ، ليس بمعنى تفاعل ، اعتلت عينه ، بإبدالها

ألفاً ، نحو : اختان واختار ، بمعنى خان وخار .

(أو فعل بمعنى افعل مطلقاً) - واوياً كان نحو : حوّل وسوّد ،

= ما رزأته ماله ، وما رزئته ، أى مانقضته ، وارتزأ الشيء انتقص ، ورجل

مرزأ ، أى كريم ، يصيب الناس خيره وجانب أى بعيد ؛ وفى الصحاح : ورجل

أجنبى وأجنب وجنب وجانب ، كله بمعنى والجانب : الغريب ، وجنب فلان فى

بنى فلان ، يجنب جنابة ، إذا نزل فيهم غريباً ، فهو جانب ، والجمع : جناب .

والشاهد فى قوله : إذا كان مالا ، أى رجل مال ، بمعنى كثير المال ؛ كان مالا مرزأ ،

أى منتقصاً بكثرة العطاء ، إذ ينال منه القريب والبعيد .

(١) من الطويل ، لجعيثنة البكائى ؛ والشاهد فى قوله : شيرات بدلاً من

شجرات ؛ فجاءت الياء ، وهى عين الكلمة ، بدلاً من حرف لا يُعل ، هو الجيم ، فلا

تُعل الياء ، مع أنها استوفت شروط الإعلال .

بمعنى : احوّل واسودّ ، أو يائياً ، نحو: بَيْضٌ وَصَيْدٌ ، بمعنى ابيضّ واصيّد (١) .

(أو متصرفاً منهما) - أى من افتعل وفعل المذكورين ،
نحو : مجتورَ وعُوّير .

(أو اسماً ، تُحتم بزيادة تخرجه عن صورة فِعْلٍ ، خالٍ من علامة تثنية ، أو موصول بها) - نحو : الجَوْلان والسَيْلان ، فالألف والنون زائدتان (٢) ، لا يلحقان الفعل بحال ، فهذا الاسم يصحح ، لخروجه عن شبه الفعل صورة ، بالزيادة المذكورة ؛ وزعم المبرد أن القياس الإعلال ، وعليه جاء دارات ، من دار يدور ، وحادان من حاد يحيد ؛ ومذهب سيبويه ، والمأزني أن (٣) الإعلال في هذا غير مطرد ؛ وهو الصحيح ، لأن التصحيح فيه أكثر في كلام العرب ؛ فإن ختم الاسم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل خالٍ من علامة تثنية ، أُعِلَّ ، نحو : قالة وباعة ، لأن تاء التأنيث تلحق الاسم والفعل ، فأُعِلَّ هذا الاسم كالفعل ، نحو : قالت وباعت ؛ وكذا المختوم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل موصول بعلامة تثنية كأن تبنى من القول والبيع اسماً على فَعَلَى ، فتقول : قالَى وباعَى ،

(١) قال في الصحاح : والصَيْدُ بالتحريك : مصدر الأصيد ، وهو الذى يرفع رأسه كبيراً... تقول منه : صَيْدَ بكسر الياء ؛ وإنما صَحَّتْ الياء فيه ، لصحتها في أصله ، لتدلُّ عليه ، وهو اصيّدٌ ، بالتشديد .

(٢) في (غ) : زائدان .

(٣) سقطت من (د) .

بالإعلال ، كما في الفعل ، لأن الألف في آخرهما ، كألف فعلاً نحو : ضرباً ؛ ولا يصحح حملاً على صَوْرَى وَحَيْدَى ، لشذوذ هذا التصحيح ، كما سيأتى أنه (١) اختيار المصنف في هذا الكتاب ، ولما سُمع في الشذوذ ؛ فلو قيل : ابن من نوس اسماً جمعاً على مثل حوكة ، لقلت : ناسة ، باتفاق ، دون نوسة ، لأن حوكة شاذ ، فلا يتبع ، ومذهب سيبويه أن تصحيح صَوْرَى يطرد ، كما سيأتى ، فتقول عنده : قَوْلَى وَيَعَى (٢) ، بالتصحيح .

(وقد يُعْلَلُ فَعِلُّ الْمَذْكُورُ) - كقوله :

(٤١) تسائل يا ابن أحمـر من تراه أعارت عينه أم لم تعارا (٣)

(وتصحيح نحو : صَوْرَى ، شاذ لا يقاس عليه ، وفاقاً لأبي الحسن) - ومذهب سيبويه أن تصحيحه مطرد ، تشبيهاً لألف التانيث ، بالألف والنون في جَوْلَان ، لأنهما لا يكونان في الفعل ، واختار هذا ، المصنف في موضع آخر ، وألحق بها ما بين الفعل في البناء ، كما لو (٤) بنى من القول مثل : قَرْبُوس ، قال : فنقول :

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز، غ) : قولاً وييعا .

(٣) من الوافر ، لابن أحمـر : عمرو بن أحمـر الباهلي ، وصدره في الصحاح :

* وسائله بظهر الغيب عنى *

قال في الصحاح : وقد عارت العينُ تعارُ ؛ قال الشاعر : وسائله الخ ثم قال : أراد : أم لم تعارن - بنون التوكيد المخففة - فوقف بالألف ؛ والشاهد في قوله : تعار ، بالإعلال ؛ قال صاحب الصحاح : ويقال أيضاً : عَوْرَتَ عينه ؛ وإنما صحّت الواو فيها لصحتها في أصلها : وهو : اعوَّرت .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

قَووُول ، بالتصحيح ؛ لأن مباينته الفعل^(١) ، أشد من مباينته فعلان
وفعلی ، فتصحيح عينه متعين ؛ وألحق أبو الحسن ألف التأنيث بتائه ،
فكما يُعَلّ مع التاء ، يُعَلّ مع الألف ؛ والفرق واضح ، وماسبق من
النظر إلى الشبه الصوريّ ضعيف .

(وشذُّ نحو : رَوَّحٌ وَغَيْبٌ) - وقياسهما : راح وغب ؛
ومثلهما في الشذوذ الحَوْنَةُ والحَوَكَةُ ، وقياسهما : الحانة والحاقة ،
كالسادة والقادة ؛ وروح جمع رايح ، والبيعة أيضا ، وَغَيْبٌ جمع
غايب .

(وَجَوَلٌ) - وقياسه : حال ، كرجل مال ، وخاف ، أى
مَوَّلٌ وَخَوَفٌ ، ومثل جَوَلٌ قولهم : رجل شَوَّلٌ ، أى خفيف في قضاء
الحاجة ؛ وشذُّ أيضا التصحيح في الفعل ؛ قالوا : صَوَّفَ الكبش ،
وخَوَّفَ الرجل .

(وَهَيُّوٌ) - وقياسه : هاء مثل طال ، لكنهم شذُّوا فصححوا
عينه .

(وَعَفَوَةٌ وَأَوْوٌ) - والقياس : عَفَاةٌ كَفَنَاةٌ ، لأنها واو تحركت
وانفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، وكذلك أَوْوٌ ، قياسه : أَوْوِيٌّ ، كَعُدِّيٌّ
جمع عُذْوَةٌ ، والعَفْوَةُ جمع عَفْوٍ^(٢) ، وهو الجحش ، نقله أبو زيد ؛

(١) في (ز) : بالفعل ، وفي (غ) : للفعل .

(٢) في الصحاح : والعَفْوُ والعُفْوُ والعَفْوُ : الجحش ، وكذلك العَفَا ، بالفتح
والقصر ، والأُنثَى عَفْوَةٌ .

والأووة : (١) جمع أووة ، وهي الداهية ، نقله أبو عمرو الشيباني .
 (كما شدَّ إعلالٌ ماولى فتحة ، مما لاحظت له فى حركة ، كآية)
 - فالألف بدل حرف علة ساكن ، وكذا غاية وطاية ، وهى كقولهم
 فى نومة وصومة : نامة وصامة .

(فى أسهل الوجوه) - أى المذكورة فى آية ونحوها ؛ وهو قول
 الفراء ، وذكره سيبويه - رحمه الله - بعد ذكره مذهب الخليل ،
 فقال : وقال غيره : أصله : آية : فعلة (٢) ، فقلبت الياء ألفاً ، كراهة
 التضعيف ؛ وقد نسب إلى سيبويه ؛ ووجه (٣) كونه أسهل ، أنه ليس
 فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن ؛ ولكن القياس التصحيح
 والإدغام ، فأبدلوا تخفيفاً ، وإذا أبدلوا فى توبة ونحوها ، حيث قالوا :
 تابة ، فقال : قبلت توبتك وتابتك ، وقالوا أيضاً : رحم الله حوبتك
 وحابتك ، ونمت نومةً ونامةً ، فلأن يبدلوا عند اجتماع الياءين أخرى .
 ومذهب الخليل أن وزنها آيئة : فعلة ؛ فقياس قوله أن يقال :
 آية ، لأن اللام تحركت وانفتح ما قبلها ؛ لكن قال : إنهم عكسوا ،
 فأعلوا العين ، وصححو اللام .

(١) فى (ز) : والأووة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : وأندر من هذا كله قولهم :
 عفوة ، فى جمع عفو ، وهو الجحش ؛ وأوو فى جمع أووة ، وهو الداهية من الرجال ،
 حكاهما الأزهرى ؛ الأول عن أبى زيد الأنصارى ، والثانى عن أبى عمرو الشيبانى .
 هذا آخر كلامه - ابن مالك - فى إيجاز التعريف .

(٢) فى (د) : فعيلة .

(٣) فى (ز) : ووجهه .

ومذهب الكسائي ، أن وزنها : فاعلة ، والأصل : آيَّة ،
فحذفت العين استثقلاً للياءين والكسرة ؛ وقيل : وزنها : فَعَلَّة
كسْمرة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وقيل : فَعَلَّة
كنبقة ؛ وقيل : الأصل : آيَا ، كَنَوَاة ، فَعَلَّتْ بتقديم اللام على
العين (١) ، فصار آيَة .

(واطرد ذلك في نحو : يُوْتَعِدُ وَيُتَسِرُ ، عند بعض الحجازيين)
- فأبدلوا من الواو والياء الساكنة ألفاً ، في كل مضارع لافتعل ، فآؤه
إحداهما ، فيقولون : ياتعد وياتسر ؛ ونسبها ابن الخشاب للحجازيين ؛
ومن كلام الشافعي : يَأْتِطُّهَا ، وهو من افتعل من الوطاء (٢) ؛ والقرآن
جاء على غير هذه اللغة ، قال تعالى : « للذين يتقون » (٣) .

(وفي نحو : أولاد ، من جمع مافآؤه واو ، عند تميم) - فيطردهم
عندهم إبدال الواو الساكنة ألفاً في مثل ذلك ، فيقولون : آآد ، في
أولاد ؛ وآقات في أوقات ؛ وآآن في أوآن ؛ وآعاد في أوعاد .

(وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها ، وجعلها
ألفاً ، لغة طائية) فيقولون في الجارية والناصية : الجاراه والناصاة ؛ ومن
كلامهم : أنا امرأة من الباداة ؛ وقال الشاعر :

(٤٢) وما الدنيا بباقةٍ لحى وما حى على الدنيا بباق (٤)

(١) في (ز ، غ) : بتقديم العين على اللام ، والعين مقدّمة بطبيعتها على اللام .

(٢) في (د ، غ) : من الوطاء .

(٣) الأعراف / ١٦٩ : « والدار الآخرة خير للذين يتقون » .

(٤) من الوافر ، قال في الإنصاف / ٧٥ : أراد : بياقية ، فأبدل من الكسرة فتحة ،

فانقلبت ألفاً ، وهي لغة طيء ؛ وهي موضع الشاهد في قوله : بياقة ، =

ويقولون في بَقِيَ وَرَضِيَ : بَقِيَ وَرَضِيَ ؛ قال :

(٤٣) نُعِيَ لِي أَبُو الْمَقْدَامِ ، فَاسْوَدَّ مِنْظَرِي

من الأرض ، واستكثت عليّ المسامع (١)

أى نُعِيَ ؛ والمنقول عنهم ، أن ذلك جائز ، لا واجب ؛
وكلام المصنف يقتضى أن يقال في لن يرمى عند طييء : لن
يَرْمَى (٢) ، وفي رأيت الراضى : رأيت الرّاضى (٣) ؛ وكذا يقال في
قام القاضى : قام القاضى (٤) ، إن لم يُعتد بكون الياء مفتوحة ، وقد
صرّح هو في الكافية الشافية ، بأنه يقال عندهم في إكرامى :
إكرامًا ؛ ونوزع في ذلك ، والسماع عنهم ثابت في النوعين
السابقين ، أعنى ما كانت الياء فيه مفتوحة فتحة لازمة ، من اسم أو
فعل ؛ ويحتاج غير هذا إلى سماع .

(فصل) (٥) : (إن كانت الياء أو الواو عين فعل ، لا

لتعجب) - فخرج نحو : ما أطوله ، وما أبينه ، فهذا يصح لشبهه
بأفعل التفضيل ، نحو : هذا أطول وأبين ، لأنهما من واد واحد .

= أصلها : بياقية ؛ بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة الطائيين .

(١) من الطويل ، للناطقة الذبيانيّ ؛ والشاهد في قوله : نُعِيَ لِي ، أى نُعِيَ لِي ،

بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة طييء .

(٢) في (ز ، غ) : لَنْ يَرْمَا .

(٣) في (ز ، غ) : الرّاضَا .

(٤) في (ز) : القاضَا .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ز ، غ) وثبت في (د) وفي النسخة المحققة من

التسهيل .

(ولا مُصَرِّفٌ (١) منهما) - نحو : أطولُ بزيد ، وأبينُ به ،
ويَعَوَّرُ وَيَصَيِّدُ ، وأعوره الله .

(أو عين اسم يوافق المضارع في وزنه الشائع) - كما سيأتى
تمثيله ؛ وخرج مُغِيلٌ ، يقال : أغالت المرأة فهي مُغِيلٌ ، وأغَّيَلَتْ ،
فهي مُغِيلٌ : إذا سقت ولدها العَيْلُ ، وهو لبن المرضع بعد الحمل أو
الوطء ؛ والمراد الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ وليس
المقصود بالحركات خصوصها ، بل جنسها .

(دون زيادته) - وسيأتى حكم الموافق في الزيادة أيضا .

(غير جارٍ على فعل مصحح) - تحرز من نحو : مقالٍ
ومبايع ، فلا يُعْلَنُ ، لأنهما جاربان على مصحح نحو : تقاول (٢)
وتبايع .

(أو يوافقه) - أى يوافق المضارع .

(في زيادته وعدد حروفه وحركاته ، دون وزنه) - فَيُعَلُّ الاسمُ
إن وافق المضارع في الزيادة وعدد الحروف والحركات ، دون الوزن ، كما
سيأتى ؛ ولا يُعَلُّ إن وافق في الوزن ، ولم يكن في الأصل فعلاً نحو :
أَسْوَدُ وَأَطْوَلُ مِنْكَ وَأَبْيَنُ ، لثلاثا يلتبس بلفظ الفعل ؛ فلو بنيت مثل
يفعل من القول أو البيع ، لصحَّ حرفُ العِلَّةِ ؛ ومن كلامهم : تَدْوِرَةٌ ،

(١) في (د) : ولا متصرف منهما ، وفي (غ) : وما تصرف منهما .

(٢) في (ز) : تقايل .

اسم مكان ، وإن خالفه في الوزن ، أُعِلَّ (١) لأمن اللبس ؛ ولهذا تقول ، لو بنيت من القول أو البيع مثل تَحْلِيءٍ : تَقِيلُ وتَبِيعُ ، والأصل : تقول وتبيع ؛ نقلت حركة العين إلى الفاء ، فسكنت العين ، وانقلبت ، وهى واو ، ياءً ، لكسر ما قبلها ، كما فى ميعاد ؛ والحاصل أنه يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل ، كما سيأتى ، كل اسم أشبه المضارع فى زيادته ، لا فى وزنه ، أو فى وزنه ، لا فى زيادته ؛ والأول كَتَبِيع مثل تَحْلِيءٍ من البيع ، والثانى كمقام ؛ فإن أشبهه (٢) فى الزيادة والوزن ، فإن كان فى الأصل فعلاً أُعِلَّ ، كيزيد ؛ وإلاً وجب تصحيحه ، ليمتاز عن الفعل نحو : أسود .

(أو عين مصدر على إفعال) - نحو : إقامة .

(أو استفعال) - نحو : استعادة .

(مما اعتلت (٣) عينه) - نحو مامثل ، لأن الفعل أقام

واستعاد .

(نقلت (٤) حركتها إلى الساكن قبلها) - أى فى جميع

ماتقدم ، وهو عين الفعل بشرطه السابق نحو : أقام وأطاب ؛ وعين الاسم كذلك نحو : مقيم ومطيب ؛ وعين إفعال واستفعال ،

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، مع قوله قبلها : لصحَّ حرف العلة ؛ فانتبه .

(٢) فى (د) : فإنه لا شبيهة .

(٣) فى (ز) : أُعِلَّتْ .

(٤) فى (ز) : بقلب .

كما سبق ، والأصل : أقوم وأطيب ، ومقوم ومُطِيب وإقوام واستعواذ ، فنقلت (١) حركة العين إلى الساكن قبلها .

(إن لم يكن) - أى الساكن الذى قبلها .

(حرف لين) - كما مثل ؛ وخرج مثل : طواع وبائع وقوم وسير ، فلا تعتل العين هنا ، لأن الساكن قبلها لايقبل الحركة .

(ولا همزة) - فلا تنقل إلى الساكن الذى هو همزة ، نحو : يأنس ، مضارع أنس ، لأن هذه الهمزة معرضة للإعلال ، بتصييرها ألفاً ، فكأنها ألف ؛ فلا يجوز إعلال هذا ، كما لا يجوز فى طواع وبائع .

(ولم تعتل اللام) - نحو : أعوى وأعيا ، واستعوى واستحيى ؛ فلا يُعَلَّ شيء من هذا بالنقل والحذف ، لإعلال اللام ، فيلزم توالى الإعلال فى كلمة .

(أو تضاعف) - نحو : اسودَّ وبيضَّ ، فإنه لو أُعِلَّ لقيلاً : ساد وباض ، لأن نقل الحركة إلى الساكن يوجب حذف الهمزة ، فيصير كعاد ، فيلتبس افعلاً بفاعل .

(ويبدل (٢) من العين مجانس الحركة) - فأصل أقام : أقوم ، نقلت (٣) حركة العين إلى القاف ، وأبدل من العين الألف ، لأنها

(١) فى (ز) : فنقلب .

(٢) فى (د) ، وفى المحققة من التسهيل : وأبدل .

(٣) فى (ز) : تقلب .

تجانس حركتها وهى الفتحة ، وكذلك القول فى أطيب ؛ وأصل يُقيم : يُقوم ، فأبدل من العين ياء ، لمجانستها كسرها .

(إن لم تجانسها) - فإن جانست الحركة العين ، فليس غير النقل ، نحو : يقول ويبيع ، الأصل : يَقُولُ وَيَبِيعُ .

(وتحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفعل بعينه ماذكر)
- نحو : مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، أصلهما : مَقُولٌ وَمَبِيعٌ ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء ، فالتقى ساكنان ، فحذف أحدهما .

ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو المدد ، واختاره المصنف ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلية ؛ ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة ، لأن حذف ما ليس لمعنى أولى من حذف ما هو لمعنى . ورُدَّ بأن المعنى للميم ، لا للواو ، لأنها الثانية فى كل اسم مفعول ، والواو زائدة للمدّ ، لا معنى لها .

قال أبو الفتح : سألتنى أبو عليّ ، عن تخفيف مَسُوءٍ ، فقلت : على مذهب الأخفش أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى مقروء (١) : مقروء ، لأنها عنده واو مفعول ؛ وعلى مذهب سيبويه ، أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى خبء : خبّ ، فتحرك الواو ، لأنها فى مذهبه العين (٢) ، فقال لى أبو عليّ : كذلك هو .

(١) فى (ز) : فى مقروءة : لا مقروء .

(٢) أى عين الكلمة .

(وإن كانت ياءً وقيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة)
 - فأصل مبيع : مبيوع ، كما تقدّم ، نقلت الحركة إلى الياء ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو ، فتبقى على مبيّع ، فكسرنا الفاء (١) ، لتصحّ الياء ، فبقى على مبيع ؛ وهذا على مذهب سيويه ؛ وتقول على رأى الأخفش : نقلت الحركة إلى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة ، لتصحّ الياء ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، فتبقى الواو ساكنة إثر كسرة ، فتقلب ياء ، فتبقى على مبيع .

وأشار بقوله : وقيت الإبدال ، إلى أنه كان حق مبيع ، أن يقال فيه : مَبُوع ، لكنهم (٢) كرهوا انقلاب يائه واواً ، فأبدلوا الضمة قبلها كسرة ، فسلمت من الإبدال ، وذلك لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير حرف .

(وتصحيحها لغة تميمية) - فتقول : مبيوع ، قال المازني :
 بنو تميم ، فيما زعم شيوخنا ، يتمون مفعولاً من الياء ، نحو : معيوب . انتهى . وقال سيويه : بعض العرب يخرجها على الأصل ، فيقول : مخيوط ومبيوع . انتهى . ومن كلامهم : جدة (٣) مطيوبة به نفس ؛ وزعم المبرد أن ذلك إنما أجزى في الضرورة ، وكلام سيويه يُخالف ذلك ، وكذا (٤) نقل أنها لغة ، وقال الجوهري : هي لغة لبعض العرب مقيسة .

(١) أى فاء الكلمة .

(٢) في (ز) : لأنهم .

(٣) جاءت هذه اللفظة في (د ، ز) : بالحاء المهملة ، وفي (غ) بالحاء المعجمة ، والتحقق على الظن بأنها جِدَّة بمعنى غِنَى ، وهو أقرب الألفاظ تمثيلاً مع السياق .

(٤) في (ز) : وكذلك .

(وربما صححت الواو كمصنُون) - فجاء عنهم : ثوب
مصنُون ، وسكر مَدُونُوف ، وقول مَقُول ، وحكى مَضُونُوع ، ولم
يحفظ ذلك سيبويه ، قال : ولا نعلمهم (١) أتموا الواو ، لأنها أثقل .
انتهى . أى من الياء ، وقال ابن السيد : هذا كله خُرج عن
الكوفيين . والبصريون لا يعرفونه .

(ولا يقاس على ما حفظ منه) - بل يقتصر على المسموع
لقلته .

(خلافا للمبرد) - فيما حكاه عنه ابن جنى ؛ والذي ذكره
المبرد فى تصريفه ، أن البصريين أجمعين لا يجيزون إتمام المفعول من
ذوات الواو فى الضرورة ، وقال هو : إنه يجيز ذلك عند الضرورة ؛
وقال الشلوبين : حكى الكسائى ذلك وقاس عليه ، والصحيح أنه لا
ينقاس ، لشذوذ ما سمع . انتهى .

(وتحذف ألف إفعال واستفعال ، ويُعوّض منها ، فى غير
ندور ، هاء التانيث) - فأصل إقامة واستقامة : إقوام واستقوام ،
فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ، فالتقى ساكنان ،
فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ثم قلب حرف العلة ألفاً ،
لتحرك ما قبله ، وانفتاحه فى الأصل ، وعوض من المحذوف هاء التانيث .
ومذهب الخليل وسيبويه ، أن المحذوف الألف ؛ ومذهب

(١) فى (د) : ولا يُعلم أنهم .

الأخفش والفرّاء ، أن المحذوف حرف العلة ، وقد سبقت له المسألة في آخر باب مصادر غير الثلاثي ، وقال هناك : إنهما ربما نحلّوا من الياء ، وظاهره يخالف قوله هنا : في غير ندور ، بعض المخالفة ؛ وقد سبق هناك أن ابن عصفور قال : لا يجوز حذفها إلاّ حيث سمع ، ولا يقاس عليه ، وأن ظاهر كلام سيويوه يخالفه ؛ ومن الحذف قول بعضهم ، فيما حكاه الأخفش : أراه إراءً ، وأجابه إجاباً ، قال بعضهم : ويكثر ذلك مع الإضافة ، نحو : « وإقام الصلاة » ؛ وسبق هناك أن الفرّاء قال : إنّما يُحذف عند تعويض الإضافة ، والحق خلاف ظاهره .

ومثال حذفها من الاستفعال قولهم : استفاه استفاهاً .

(وربما صحح الإفعال) - قالوا : أجودَ إْجواداً ، وأعول إْعوّلاً ، وأغيلت المرأة إْغياًلاً .

(والاستفعال) - نحو : استحوذَ عليهم استحواداً ، واستنوقَ الجمل استنواقاً ، واستروحَ الرّيح (١) استرواحاً .

وجاء مصححاً ومُعلاً : أجودَ إْجواداً ، وأغيلت المرأة إْغياًلاً ، واستروحَ الرّيح استرواحاً (٢) ؛ ومصححاً (٣) : أغولَ إْغوْلاً ، واستحوذَ استحواداً ، واستنوقَ الجمل استنواقاً .

(١) في (ز) : الجمل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) هذه الفقرة تشبه التكرار .

(وفروعهما) - نحو : أَجَوَدُ يُجَوَدُ وَمُجَوَدٌ ، واستجودَ يستجود ومستجودٌ .

(ولا يقاس على ذلك مطلقاً ، بخلافاً لأبي زيد) - وحكى الجوهري أن أبا زيد حكى عنهم تصحيح أفعال واستفعل ، نحو : أطولت الشيء واستصوبته ، تصحيحاً مطرداً في الباب كله ، وقال الجوهري أيضاً : إن التصحيح لغة فصيحة صحيحة ؛ والتصحيح منع القياس ، لقلة ما سُمع من تصحيح أفعال واستفعل .

(بل (١) إذا أهمل الثلاثي كاستنوق) - وهذا يبين قوله : مطلقاً ؛ فاختار لنفسه مقالة ثالثة ، وهي : إن كان استفعل ليس له فعل ثلاثي كاستنوق ، اطرد تصحيحه ؛ فلم يقولوا من هذا : ناق ، ولا من استحوذ : حاذ ، ولا من استتيست الشاة : تاس ، وإن كان له ذلك (٢) نحو : استقام ، لم يطرد تصحيحه .

وكان المصنف رأى أن المسموع من استفعل مصححا ، وردّ كذلك ، فقاس على ما سمع ، ما ناسبه دون غيره .

(وربما أُعِلَّ ما وافق المضارع في الزيادة والوزن) - فلما قَدِّم أن الاسم إذا وافق المضارع في الوزن والزيادة ، صحح حرف العلة فيه ، نحو : أسود وأطول وأبين ، نَبَّه هنا على ما أُعِلَّ من ذلك ، وهو

(١) سقطت من (غ) .

(٢) أى له ثلاثي .

قليل ، قالوا : أَفِيقَةٌ جمع فَوَاقٍ ، واللائق ، كما قال المصنف : أَفَوْقَةٌ ، فيصح كمنظائره ، نحو : أَسْوَدَةٌ وَأَحْوَجَةٌ ، لأنه موافق للفعل في وزنه وزيادته ، لكن السماع لا يرد .

(ولا يشترط في إعلال نحو : مقام (١) مناسبة الفعل في المعنى ، فيكون تصحيح مَدِينٍ (٢) ونحوه مقيساً ، خلافاً لبعضهم) - وهو المبرد ، زعم أن مجيء مَزِيدٍ (٣) ومَرِيمٍ على القياس ، لأن اعتلال باب مقام ومباع ونحوهما ، لأنه مصدر للفعل أو اسم مكان ، فبينه وبين الفعل مناسبة ، وكذا صحح اسماً يبنى على يَفْعَلُ من القول نحو : يَقُولُ ، ورُدَّ عليه بإعلالهم مَعِيشَةٌ ومَثُوبَةٌ ، وليسا مصدرين ولا اسمي (٤) مكان ، بل اسمان لما يُعَاشُ ويُثَابُ به .

(فصل) : (تبدل في اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وفروعه ، إن كانت واواً أو ياءً) - نحو : الاتِّعاد والاتِّسار ، والفروع : الفعل (٥) ، نحو : اتَّعَدَ واتَّسَرَ ، واسم الفاعل نحو : مُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ ، واسم المفعول نحو : مُتَّعَدٌ ومُتَّسَّرٌ ؛ وقيل في اتَّعَدَ ، إن التاء بدل من الياء ، لأن الواو لا تثبت مع الكسر في اتَّعَدَ ، وكذا في اتَّعاد ، وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، على الماضي والمصدر ، وهذه هي اللغة الكثيرة ، واللغة الأخرى ، إقرارها على حسب مقتضى الحركات المتقدمة ،

(١) في (ز) : قام .

(٢) في (غ) : هذين .

(٣) زاد هنا في (د) : ومدين .

(٤) في (غ) : ولا اسما مكان .

(٥) سقطت من (د) .

وقد ^(١) سبق ذكرها ، وهي لغة الحجاز أو بعضهم ؛ وحكى الجرمي أن من العرب من يقول : اتَّعَدَ وائتسر بالهمز ، وهو غريب ^(١) .

(غير مبدلة من همزة) - تحرز من اتترز : افتعل من الإزار ، فلا تبدل فيه الياء تاءً ، لأنها بدل همزة ، والهمزة لا تُدغم ، ولا يُدغم فيها ، إلا في نحو : سَأَلَ خاصة ، فيصير على حسب ما يقتضيه التصريف ؛ تقول : اتترز ويأتترز ^(٢) وموئزر وموئزرٌ به ، والأصل : إترز ^(٣) ، وكذا الباقي .

(وقد تُبدل ، وهي بدلٌ منها) - أي من ^(٤) الهمزة ، كقول من قال في أوتمن : إتْمَنَ وفي ، إيتِمِر : أئِمِر ؛ وحكى الخضراوي أن البغداديين أجازوا ذلك ، وحكوا : إترز من الإزار ، وأئمنه من الأمانة ، وأئهل الرجل من الأهل .

(وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاءً بعد التاء) - نحو : أترَد من الترد ، والأصل : اتترد ، فأبدل من التاء ثاء ، وأدغم .

(أو تدغم فيها) - أي تدغم التاء ^(٥) في التاء ، فتقلب كذلك التاء تاءً ، فتقول إترد ؛ فعلى الوجه الأول ، قلب الثاني

(١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) زاد هنا في (د) : ويؤترز .

(٣) في (د) : إيتزر .

(٤) أي التاء من فاء الافتعال ، وهي بدل من همزة .

(٥) في (ز) : أي تدغم التاء في التاء ، وهو عكس المقصود ، وقد سبق في

الوجه الأول . .

للأول (١) ، وعلى هذا الوجه عكس (٢) ؛ وهما ثابتان عن العرب ، قالوا في مفتعل من الثريد : مُثْرَدٌ ومُثْرِدٌ ؛ وقال سيبويه في قلب الثاني إلى الأول : لغة عربية جيدة ؛ قال : والقياس قلب الأول إلى الثاني ، لأنه الأصل في الإدغام ؛ وفات المصنف وجه البيان ، وقال سيبويه : البيان عربي حسن .

(ودالاً بعد الدال) - نحو : ادَّجج وادَّان ، والأصل : ادْتَلَجج وادَّتاتان : افتعل من الدلجة والذدين .

(أو الذال) - نحو : اذدكر ، من الذكر .

(أو الزَّاي) - نحو : ازدجر .

(وطاء بعد الطاء) - نحو : اطلع .

(أو الظاء (٣)) - نحو : اظلم (٤) .

(أو الصاد) - نحو : اصطبر .

(أو الضاد) - نحو : اضطرب .

(١) أى قلب التاء ثاء ، ثم أدغم التاء في التاء .

(٢) أى قلب الأول - التاء - للثاني - التاء ، وإدغام التاء في التاء .

(٣) سقطت من بعض نسخ التسهيل .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث ، وهى إحدى لغات افتعل من الظلم ، وكان الأولى أن يأتي بالأصل المتمشى مع الحكم ، وهو قلب تاء افتعل طاءً بعد الطاء ، فيصير : اظلم ، وهى إحدى اللغات فيها أيضاً ؛ قال في الصحاح : وفي افتعل من ظلم ، ثلاث لغات : من العرب من يقلب التاء طاءً ، ثم يظهر الطاء والطاء جميعاً ، فيقول : اظلم ، ومنهم من يدغم الطاء في الطاء ، فيقول : اظلم ، وهو أكثر اللغات ، ومنهم من يكره أن يدغم الأصلي في الزائد ، فيقول : اظلم .

(وتدغم في بدلها ، الظاء) - فتقول : اظلم ، كما سبق ؛ وقال سيبويه : إنه أقيس ، لكونه الأصل في الإدغام ، وهو قلب الأول للآخر .

(والذال) - نحو : اذكر^(١) ، وفيه ما سبق في اظلم ، أعنى كونه أقيس .

(أو يُظهران^(٢)) - فتقول : اصطلم واذدكر .

(وقد تُجعل^(٣) مثل ما قبلها من ظاء) - نحو : اظلم .

(أو ذال) - نحو : اذكر .

(أو حرف صفيير) - نحو : اصبر وأزان ، في اصطبر وازدان .

وملخص ما يجوز في الفصل ، أن مثل ادّج واطلب ، إنما يجوز

فيه الإدغام ، ومثل^(٤) اصطبر وازدجر واستمع ، فيه وجهان :

البيان^(٥) كالمذكور ، والإدغام ، بقلب الثاني للأول ، نحو : أزجر

واصبر واسمع ؛ ومثل اذدكر واطلم واضطرب فيه ثلاثة أوجه :

البيان ، كالمذكور ؛ والإدغام بقلب^(٦) الثاني للأول نحو : اذكر واطلم

واضطرب ؛ والإدغام^(٦-) بعكسه ، نحو : اذكر واطلم واطرب .

(١) في (د) : الذكر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : ويظهران .

(٣) أى تاء افتعل .

(٤) في (ز) : في مثل .

(٥) أى الإظهار .

من (٦ - ٦) سقط من (ز) .

(وقد تبدل دالاً بعد الجيم) - قالوا في اجتمعوا : اجدمعا ،
 وفي اجترّ : اجدرّ ؛ ولا يقاس على هذا ، لا يقال في اجترح :
 اجدرح .

(فصل) : (من وجوه الإعلال : الحذف) - وهو مقيس
 وشاذ ؛ والأول المذكور في هذا الفصل ، والثاني سيأتي .
 (ويقلّ) - أي الحذف .

(في غير لام) - فالفاء كناس في أناس ، في أحد وجهيه ؛
 والعين نحو : سَه ، والأصل : سته ؛ وأما اللام فحذفها كثير ، نحو :
 أب ويد دم .

(وغير حرف لين) - نحو : حِرِّ ، أصله : حِرْح (١) ؛ وأما
 حرف اللين فكثير ، كأب ونحوه .

(أو همزة أو هاء أو حرف متصل بمثله) - أي ويقلّ في همزة
 وكذا ... ودليل أن المراد ذلك ، الواقع ، وكلامه من بعد ، كما ستراه في
 آخر الفصل الذي يلي هذا ، فلا يمثّل هنا ، لأنه سيأتي .

(فمن مطرده : حذف الواو من مضارع ثلاثيّ ، فإؤه واو)
 - أي حذف فائه كائنةً واواً ؛ فخرج بالثلاثيّ ، الرباعيّ ، نحو : أوعد
 يُوعِد ، فلا تحذف الواو من هذا المضارع ، وإن وقعت بين ياء وكسرة
 ظاهرة (٢) ، لأن بين الكسرة والياء همزة مقدّرة ، لأن الأصل :

(١) في الصحاح : الحَرُّ مخفف ، أصله : حِرْح ، لأن جمعه أخراح ، وإن شئت
 قلت : حِرْح ، كما قالوا : رجل سيّء .
 (٢) في (ز) : ظاهراً .

يُؤَوِّعِدُ ؛ وتناول قوله : فاءه واو ، كونه على فَعَلٍ كَوَعَدَ ، وفَعَلٍ كَوَثِقَ (١) .

(استثقلاً ، لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة ، وكسرة ظاهرة ، كَيَعِدُ) - فخرج بفعل ، الاسم ، فلا تحذف فيه ، كما سيأتي ؛ وخصَّ الفعلُ بذلك ، لأنه أثقل من الاسم ؛ ولذا أوتر (٢) وزنه المختص ؛ والغالب في تخفيف الاسم بنزع التنوين .

وخرج بمفتوحة : المضمومة ، نحو : يُوعِدُ ، ويُوعِدُ ، مضارع وعد ، مبنياً للمفعول ، فلا تحذف الواو في هذين ؛ أمّا الأول ، فلما سبق ، وأمّا الثاني ، فلعدم كسر ما بعد الواو .

وخرج بكسرة : ما وقع بين ياء مفتوحة وضمة ، فلا تحذف الواو حينئذ ، نحو : وَضُوٌّ يَوْضُوٌّ ، ووَطُوٌّ يَوْطُوٌّ ، وسيأتي ذكر ما شدَّ

(أو مقدرة كيقع ويسع (٣)) - أى كان الماضي على فعل كوقع ووضع ؛ أو على فعل ، كوسع ووطىء . ومعنى تقدير الكسرة ، أنه لولا كون اللام في وقع ونحوه حرف حلق ، لكانت الواو وقعت بين ياء وكسرة ، لأن قياس وقع ونحوه ، من المعتلّ الفاء بالواو ، في غير هذا ، كون مضارعه على يفعل ، بكسر العين ، نحو : يبعِدُ ، وأمّا وسيع فحقُّ

(١) في (د) : كَوْنِي .

(٢) في (ز ، غ) : أتر .

(٣) في (ز ، غ) : كوقع ووسيع ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من

التسهيل ، والكلام على المضارع ، والحديث بعده يعضده .

عين (١) مضارعه الفتح ، نحو : وَجِلَ يُوْجَلُ ، لكن لما حذفوا ، فقالوا : يَسَعُ وَيَضَعُ ، دَلَّ على أنهم عزموا على كونه مما جاء من هذا الباب على فِعْلٍ يَفْعَلُ ، نحو : وَثِقَ ، يَثِقُ وَوَمِقَ يَمِيقُ ، في ألفاظ مذكورة في بابها ، فيكون وَسِعَ منها ، لكنهم فتحوا العين في يَسَعُ ، لأجل حرف الخلق ، فجاء تقدير الكسرة بهذا الاعتبار .

وما ذكر المصنف من علة الحذف في يَعِدُ ونحوه ، هو قول البصريين ؛ وقال الفراء : سبب الحذف : الفرق بين اللازم والمتعدى ، فحذف في المتعدى ، كَيَعِدُ وَيَزِنُ ، وَيَطَأُ وَيَضَعُ ، دون اللازم نحو : يوجل ويوهم ؛ وحكاه بعضهم عن الكوفيين ؛ وحجتهم : يُوعِدُ ، فليس الوقوع بين الياء والكسرة سبب الحذف ؛ ورُدَّ بوجود الحذف في اللازم كثيراً ، نحو : وقع يقع ، ووكف (١) البيئُ يَكِفُ ، ووجب الشيءُ يَجِبُ ؛ وأما يُوعِدُ ، فقد سبق بيان سبب عدم الحذف فيه .

(وحُمل على ذى الياء ، أخواته) - وهى : نَعِدُ وَتَعِدُ وَأَعِدُ ، وتقع وتسع والباقي ، ونظيره : تكرم ونكرم ويكرم ، في الحمل على أكرم ؛ وفعلوا ذلك ليجرى الباب على سنن واحد .

(والأمر) - نحو : عِدَّ وَسَعُ (٢) .

(والمصدر الكائن على فعل ، محرَّك العين بحركة الفاء ، معوضاً

(١) في الصحاح : وَكَفَ الْبَيْتُ وَكَفَّاً وَوَكَيْفَاً وَتَوَكَّافاً ، أى قطر ؛ وفي

الحاشية : من باب وعد ؛ وأوكف البيتُ ، لغةً فيه .

(٢) في (ز) : ويغ ، وفي (د) : وقَع .

منها هاء تأنيث) - نحو : عِدَّةٌ وَشِيَّةٌ ، الأصل : وَعِدَّةٌ وَوَشِيَّةٌ (١) ، فاستثقلوا الكسرة على الواو ، فحذفوها ، ونقلوا حركتها إلى العين ، ثم عَوَّضُوا منها الهاء ؛ فلو كان المصدر على غير هذا الوزن ، لم تحذف الواو ، نحو : وَعَدَ وَعَدَأً ، قال تعالى : « وَعَدَّ اللَّهُ » (٢) ، وكذا وَرَدَّ وَرُوداً ؛ وربما جاءوا بفعل (٣ على الأصل -٣) ، فقالوا : وَعِدَّةٌ وَوَيْبَةٌ ، وقالوا أيضا : وَتَرَّتْهُ أَيْرُهُ وَتِرًا وَوَيْرَةً ، بكسر الواو .

(وربما فُتِحَتْ عَيْنُهُ) - أى عين ما حذفت منه الواو .

(لفتحها في المضارع) - كقولهم : سَعَةٌ وَدَعَةٌ ، والمضارع :

يَسَعُ وَيَدَعُ (٤) .

(وربما فعل هذا بمصدر فَعَلَ (٥)) - كقولهم : وَضَعُ (٦)

ضَعَةٌ ، وَوُقِحَ قَحَةٌ ، حكاها الأَخْفَشُ .

(وشَدَّ في الصَّلَةِ : صَلَّةٌ) - فضموا الصَّادَ ، وكان قياسه ، إذ

بناه على فُعَلَةٍ ، بضم الفاء ، أن يقال : وَصَلَةٌ ، بإثبات الواو

مضمومة ، لكن لما قالوا فيه : فِعْلَةٌ ، بالكسر ، حذفوا الواو ، فقالوا :

صِلَةٌ ، أجزى فُعْلَةٌ مجرى فِعْلَةٍ ، شَدَّوْذًا .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) « وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا » - النساء / ١٢٢ ، ويونس / ٤ ، ولقمان / ٩ ، « وعد

الله ، لا يخلف الله وعده » - الروم / ٦

من (٣ - ٣) سقط من (غ) .

(٤) في (ز ، غ) : كقولهم : ضَعَةٌ وَدَعَةٌ ، والمضارع : يَدَعُ وَيَضَعُ .

(٥) في (ز) : بمصدر فُعَلٌ ؛ وهو مبنى للمفعول .

(٦) في (ز) : كقولهم : وَضَعُ ؛ وهو كسابقه .

(وربما أُعِلَّ بِذا الإِعْلَالِ (١) أَسْمَاءُ ، كَرَقَةٌ (٢)) - وَالْقِيَاسُ عَدَمُ حَذْفِ الْوَاوِ ، فَيُقَالُ : وَرَقَةٌ ، كَوَجْهَةٌ ، إِذَا قَلْنَا : هُوَ اسْمٌ ظَرْفٌ بِمَعْنَى الْمَكَانِ الْمَتَوَجَّهِ إِلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَبْرَدِ وَالْفَارَسِيِّ ، لَا إِذَا قَلْنَا : هُوَ مُصَدَّرٌ ، كَظَاهِرِ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ؛ وَحَكَى عَنِ الْمَازِنِيِّ كَلَّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّقَةَ لَمْ يُبَيَّنْ عَلَى فِعْلِ مَلْفُوظٍ بِهِ وَلَا مَقْدَّرٍ ، فَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ حَذَفَتْ مِنْهُ الْوَاوُ ، فَهُوَ كَجَهَّةٍ ، عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى فِعْلِ مَقْدَّرٍ ، لَمْ يَنْطِقْ بِهِ .

(وَصِفَاتٌ ، كَلْدَةٌ) - وَالْأَصْلُ : وَلِدَةٌ ؛ يُقَالُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لِدَتِكَ ، أَيْ وَلَدٍ مَعَكَ فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ ؛ وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ صِفَةٌ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ؛ وَجَعَلَهُ الشُّلُوبِيُّنَ مُصَدَّرًا فِي الْأَصْلِ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ شَاذًا ؛ وَكَلَامُ سَيَبَوِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ فِي الصِّفَاتِ مِثْلَ هَذَا ؛ وَفِيهِ نَظَرٌ .

(وَلَا حِظٌّ لِلْيَاءِ فِي هَذَا الْإِعْلَالِ) - فَلَا تَحْذِفُ الْيَاءُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ؛ لِأَنَّهَا أَحْفَفُ مِنَ الْوَاوِ ، يُقَالُ : يَسِرُ الرَّجُلُ يَيْسِرًا ، وَيَعْرِتُ (٣) الْعَيْرَ تَيْعَرًا ، بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ .

(إِلَّا مَا شُدَّ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ : يَيْسُ (٤)) - وَالْقِيَاسُ : يَيْسُ (٥)

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في الصحاح : الورق : الدراهم المضروبة - وفي الحاشية : الورق مثلثة ، وككَيْفٍ وَجَيْلٍ - وكذلك الرَّقَّةُ ، والهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ .

من (٣ - ٥) سقط من (ز ، غ) .

(٤) قال الدماميني : مضارع يَيْسَ ، فحذفت الياء منه ، لوقوعها بين ياء

وكسرة .

وقالوا أيضا : ييس (١) تيس ، والقياس : تيس ، بياءين فيهما .
 (ولا ليفعل (٢)) - وهو ما وقعت الواو (٣) فيه بين ياء
 وضمة ، نحو : وَضُوْ يَوْضُوْ ، وَوَطُوْ يَوْطُوْ ، وَوُح يَوْح .
 (إلا ما شذ من يجُد (٤)) - فقالوا : وَجَد يَجُد ، بحذف
 الواو ، والقياس : يُوْجُد ، بإثباتها ، فأجريت الضمة مجرى الكسرة
 فيه ، إذ كان أصله : يجد ، بالكسر ؛ وهى لغة أكثر العرب فى
 مضارع (٥) وجد ؛ فالضم كأنه فرع عن الكسر ، باعتبار أنه
 الأكثر ؛ وكذا يقول النحويون : إن يَجُد بالضم منبهة على الأصل ،
 أى حذف الواو تنبيها على أنه جاء على غير الأصل ، وأن أصله المطرد
 فيه ما كثر ، وهو الكسر (٦) ، وضم الجيم لغة عامرية .
 (ولا يُفعل) - بل يقال : يُوعَد ويُوزَن ، بإثبات الواو ، لعدم
 وقوعها بين ياء وكسرة ، وإن كانت فتحة العين عارضة ؛ ولم يقولوا :
 يُعَد ويُزَن ، نظراً إلى الأصل ، لأن الحذف فى الجملة على خلاف (٧)
 الأصل ، فلا يصار إليه إلا عند تحقّق سببه .

-
- (١) فى (ز) : ييس ييسُ ، والقياس : ييس ، بياءين فيهما ؛ وفى (غ) : يسر
 يسر ، والقياس : يسر ، بياءين فيهما .
 (٢) بضم العين .
 (٣) فى (ز ، غ) : الياء .
 (٤) بضم الجيم ؛ وفى الصحاح : وَجَدَ مَطْلُوبُهُ ، يَجِدُهُ وَجُوداً ، وَيَجِدُهُ
 أَيضاً ، بِالضَّم ، لُغَةً عَامِرِيَّةً .
 (٥) سقطت من (ز ، غ) .
 (٦) فى (ز) : وهو الأصل .
 (٧) فى (ز ، غ) : على خلافه .

(إلا ما شدَّ من يُذَر ويُدَع ، في لغة) - والقياس : يُوذَر ويُودَع ، كيُوعَد ويُوضَع ؛ والذين قالوا : يذر ويدع ، لم يعتدوا بما عرض من الفتح ، من جهة أن هذه الواو ممتدة في الماضي وغيره ، أو كالمماتة ، استغناء بترك وتارك ومتروك وترك ؛ وقد قرئ شاذاً : « ما ودَعك ربُّك وما قلَى » (١) ؛ وجاء أيضاً في ضرورة الشعر : ودَع ومودوع (٢) ؛ وقياس ماضى يذَر : وذَر ، لو استعمل ، وفي نسخة صححت مع المصنف ، وعليها خطّه ، الضرب على : ويُدَع ؛ وفي معجم الطبراني مرفوعاً : « كلُّ أحد يُؤخَذ من قوله ويُدَع » (٣) .

(ولا لاسم ، تقع فيه الواو موقعها من يعد) - لأن الاسم خفيف ، والفعل ثقيل ، فلا يتساويان ، بل يقال في مثل : يقطين ، من وعد : يُوَعِد ، فتثبت الواو فيه ، وإن وقعت بين ياء وكسرة ، لحنفة الاسم .

(فصل) : (وما اطرده حذف همزة أفعل من مضارعه) - نحو : يُكْرِمُ ، أصله : يُؤكِّرِمُ ، كيُدْخِرُج ، لأنه من المضارع أُكْرِمُ ، وأصله : أُؤكِّرِمُ ، بهمزتين ، فاستثقل ذلك ؛ وكذا لو أبدلت الهمزة هاءً مثلاً ، لم تعامل بمعاملة الهمزة نحو : هَرَأق يُهْرِيقُ وأهْرِيقُ (٤) ،

(١) الضحى / ٣ .

(٢) في (ز) : ومودع .

(٣) معجم الطبراني مرفوعاً .

(٤) في الصحاح : وهَرَأق المَاءُ يُهْرِيقُهُ ، بفتح الهاء ، هِرَاقَةٌ ، أى صبّه ؛ وأصله : أَرَأق يُرِيقُ إِرَاقَةً ؛ وأصل أَرَأق : أَرِيقُ ، وأصل يُرِيقُ : يُرِيقُ ، وأصل يُرِيقُ : يُورِيقُ ؛ وإنما قالوا : أنا أهْرِيقُهُ ، وهم لا يقولون : أنا أَرِيقُهُ ، لا استثقلهم الهمزتين =

وباقى التصاريف ؛ فلما استثقلوا اجتماع الهمزتين (١) ، حذفوا الثانية ، فصار : أكرم ، ثم حُمل باقى المضارع عليه ، وفُصِلت همزة المضارع الأخرى ، لتتقدمها .

(واسمى فاعله ومفعوله) - نحو : مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ ، والأصل : مُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرِمٌ ، والحذف للحمل ، كما تقرّر .

(ولا تثبت إلا فى ضرورة) - كقوله :

* فإنه أهلٌ لأن يُؤكّرما (٢) *

(١٤) بكر

(أو كلمة مستندرة) - قالوا : أرضٌ مؤرّبة ، بكسر النون ، أى كثيرة الأرناب .

(ومن اللازم حذف فاءات الأخذ وكلّ ومُر) - والأصل : الأخذ والأكل والأمر ، فحذفوا الفاء ، وهى الهمزة الثانية ، فاستغنوا عن همزة الوصل ، لتحرك ما بعد ذلك ؛ وهذا الحذف هو المشهور فى لسان العرب ؛ ومنهم من لا يحذف ، فيقول : أؤخذ وأؤكل وأؤمر ، وهو

= وفيه لغة أخرى : أهرق الماء يُهرقه إهراقاً ، على وزن أفعل يُفعل ، وأصل : أهرق : أزيق ؛ وفيه لغة ثالثة : أهرق يُهرق إهراقاً ، فهو مهريق ؛ والشئ مهراقٌ ومهراقٌ أيضاً بالتحريك ، وهذا شاذ ؛ وفى الحديث : « أهرق دمه » .

(١) فى الأكرم .

(٢) من الرجز المشطور ، لأبى حيان الفقعسى ؛ والشاهد فى قوله : يُؤكّرما ، جاء به للضرورة على الأصل فى مضارع الرباعى ، كدحرج يُدحرج ؛ والمستعمل : يُكّرما ، بحذف الهمزة .

في مُر ، فصيح (١) كثير ، وفي نُحْذُ وَكُلُّ ، قليل .

(وإن وَلَى مُرَ وَاوَأَ أَوْ فَاءً ، فالإثبات أجود) - فقولك :
وَأُمُرٌ ، فَأُمُرٌ ، أجود من قولك : وَمُرٌ ، فَمُرٌ ؛ وثبت في بعض النسخ
: وَنُحْذُ وَكُلُّ بالعكس (٢) ، فالحذف فيهما مع الحرفين نحو : وَنُحْذُ ،
فَنُحْذُ ، وَكُلُّ ، فَكُلُّ (٣) ، أجود من : وَأُنْحَذُ فَأُنْحَذُ وَأَكُلُّ فَأَكُلُّ .
(ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها ، إلا في الضرورة) -

كقوله :

(٤٤) تِ لِي آلَ زَيْدٍ ، وَأَنْدُهُمْ لِي جَمَاعَةً وَسَلَّ آلَ زَيْدٍ : أَى شَىءٍ يَضِيرُهَا (٤)
ولا يقال في اللَّتِّ مثلاً : لَتِّ ، إلا في الضرورة .

(ومن اللازم حذف عين فَيَعْلُولَةُ ، كَبَيِّنُونَةُ) - والأصل عند
سيبويه في هذه المصادر ، فَيَعْلُولَةُ ، فأصل بَيِّنُونَةُ : بَيِّنُونَةُ ، بإدغام الياء
في الياء ؛ وكذا أصل كَيِّنُونَةُ : كَيِّنُونُونَةُ ، اجتمعت الياء والواو ،
وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبوا الواو ياءً ، أودغموا ، فصار
كَيِّنُونَةُ ، ثم خُفِّفَ لزوماً ، لثقل الكلمة بكثرة حروفها ، مع الإدغام
في حرفي العلة ، فصار بينونة وكينونة ، ووزنها (٥) حينئذ : فَيَلُولَةُ ؛
ومثلهما صَيِّرُونَ وقَيِّدُونَ (٦) ؛ ودليل أن الأصل ما ذكر ، انقلاب الواو

(١) في (غ) : وهو في مُرهِ صحيح .

(٢) وقد أثبتتها بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) من الطويل ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد في قوله : تِ لِي ، أَى آتِ لِي ،
حذف فاء الفعل آتَى ، وهمزة الوصل من أمره للضرورة ؛ وأندهم ، أَى آتِ نَادِيَهُمْ .

من (٥) إلى (٧) بالصفحة التالية سقط من (د) .

(٦) مصدر قاد ، أصله : قَوْدٌ قَوْدًا ومقادةً وقيدودةً - صحاح .

يَاءٌ فِي كَيْنُونَةٍ (٧) وَنَحْوَهُ ؛ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ ،
وَتَصْرِيحُهُمْ بِذَلِكَ ؛ أَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ (١) :

(٤٥) قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ
يَالَيْتَ أَنَا ضَمَّنًا سَفِينَةَ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ (٢)

(وَلَيْسَ أَصْلُهُ : فُعْلُولَةٌ ، فَفَتَحَتْ فَاؤُهُ ، لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ، خِلَافًا
لِلْكَوْفِيِّينَ) - وَغَيْرَ الْمُصَنِّفِ نَقَلَهُ عَنِ الْفَرَاءِ ؛ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا
النَّوْعَ مِنَ الْيَائِيَّ ، أَكْثَرَ مِنَ الْوَاوِيِّ ؛ وَرُدَّ بِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقْلِبُ الضَّمَّةَ
فَتْحَةً ، لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ، وَيَمْنَعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْكَثْرَةِ ، بَلْ كِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ ؛
وَلَا يُقَاسُ مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ .

(وَيَحْفَظُ هَذَا الْحَذْفَ فِي عَيْنِ فَيْعِلَانَ) - نَحْوُ : رِيحَانُ أَصْلُهُ :
رِيَّوْحَانُ (٣) ؛ فَقَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءً ، وَحَصَلَ الْإِدْغَامُ ، ثُمَّ خَفَفَ بِحَذْفِ

(١) الْمِرْدُ ؛ وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : أَنْشَدَنِي
النَّهْشَلِيُّ .

(٢) هَذِهِ أَرْبَعَةُ آيَاتٍ مِنَ الرَّجْزِ الْمَشْطُورِ ؛ وَشَحَطْتُ بِمَعْنَى بَعَدْتُ ؛
وَالظَّعِينَةُ : الْمَرْأَةُ فِي هَوْدَجِهَا ؛ وَرَوَايَةُ الْإِنْصَافِ ص ٧٩٧ : يَالَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَّا سَفِينَةَ ؛
وَرَوَايَةُ النَّسْخِ بَعْدَهُ : حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ ... ؛ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : كَيْنُونَهُ ؛ فَإِنَّ
الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ ، هُوَ مَا جَاءَ بِالْآيَاتِ ، بِفَتْحِ الْكَافِ ،
وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ ، وَأَنَّ أَصْلَهُ الْأَصِيلُ : كَيْنُونَةٌ ، عَلَى مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ .
قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : وَتَقُولُ : كَانَ كَوْنًا وَكَيْنُونَةً أَيْضًا ، شَبَّهَهُ بِالْحَيْدُودَةِ وَالطَّرِيرَةِ ، مِنْ
ذَوَاتِ الْيَاءِ ؛ وَلَمْ يَجِئْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى هَذَا إِلَّا أَحْرَفَ : كَيْنُونَةٌ وَهَيْعُوعَةٌ وَدِيمُومَةٌ
وَقِيدُودَةٌ ؛ وَأَصْلُهُ : كَيْنُونَةٌ ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ؛ وَهَكَذَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ ؛ وَفِي الصَّحَاحِ
أَيْضًا : هَاعٌ يَهْوَعٌ هَوَاعًا وَهَيْعُوعَةٌ أَيْ قَاءً ، وَالتَّهْوُوعُ : التَّقْيُوءُ .

(٣) فِي (ز) : رِيَّوْحَانُ .

العين ، فوزنه الآن : فَيَلان ؛ ولا ينقاس ؛ فلا يقال في هَيَّبان ، وهو الجبان : هَيَّبان ، إلا إن سُمع .

(وَفَعِلَ وَفَعِلَةٌ) - أى وفي عينيها ، نحو : سَيِّدٌ وَسَيِّدَةٌ ، وَهَيْنٌ وَهَيْئَةٌ ؛ والأصل : سَيِّدٌ ، بتشديد الياء ، وكذا الباقي ؛ فحُفِّفَ بحذف العين ، فصار الوزن : فَيَلًا ؛ وكلام المصنف ، على أن هذا التخفيف لا ينقاس في الواوَيِّ كسَيِّدٍ (١) ، واليائِيَّ كَلَيِّنٍ ؛ وكلام غيره على أنه مقيس ؛ وخالف الفارسي في اليائِيَّ .

(وفاعل) - أى وعين فاعل ، ونحو : شاكٍ ، في لغة من جعل الإعراب على الكاف ، فقال : هذا شاكٌ ، ورأيت شاكاً ، ومررت بشاكٍ ؛ والأصل : شايك ، فحذفت العين ؛ وفيه لغة أخرى ، وهى قلب العين ، وجعلها بعد اللام ، فيصير كالمُنْقُوصِ ، فيقال : هذا شاكٍ ، ومررت بشاكٍ ، ورأيت شاكياً ، كما يُفَعَّلُ بقاضٍ ، واللغة الأولى أكثر ، كما ذكر (٢) سيبويه ؛ ويحتمل قوله تعالى : « شفا جُرف هارٍ » (٣) الوجهين ؛ ولا ينقاس شىء من الوجهين ، فلا يقال في قايِمٍ : قايِمٌ ، لا على الأول ، ولا على الثانى .

(وربما حذف ألف فاعل مضاعفاً) - لقولهم في رابٍّ : ربٍّ ، وفي بارٍّ : بَرٍّ ، ولا ينقاس ، فلا يقال في عادٍّ ورادٍّ : عادٍّ ورَدٍّ ؛ وجوزَّ

(١) أصله : سَيِّودٌ .

(٢) في (ز) : كما سيذكر .

(٣) التوبة / ١٠٩

المصنف ، في غير هذا الكتاب ، كون شك ونحوه ، مما حذف منه ألف فاعل .

(والرد إلى أصليين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف) - نحو : سبط وسبَطْر ، ودمث ودمَثْر ، يحتمل هذان ونحوهما وجهين : أحدهما الرجوع إلى أصليين ، بتركيب دمث من دم ث ، وتركيب دمَثْر من ذلك ، وزيادة راء ، فيكونان مترادفين ؛ ويحتمل كون الأصل : دمثر ، وحُذفت الرّاء شذوذاً ؛ ولا يمكن القول بزيادتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة ؛ والأول أولى ، لسلامته من دعوى الشذوذ ؛ وكذا الكلام في سبط وسبَطْر .

(أو إبدال) - نحو : مدح ومدّه ، فهما أصلان ؛ وقد جاءت التصارييف كلها لكل منهما ، نحو : مادّه ، وباقياها ؛ وهذا أولى من الإبدال ؛ إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء ؛ وإنما أثبت ابن خالويه ذلك ، لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية ، بل غلب عليه علم اللغة . انتهى . والحق إثبات ذلك ، فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا ؛ وقد عقد له العلامة أبو الطيب اللغويّ باباً في كتاب الإبدال ؛ ومما ذكر فيه ، أن أبا حاتم ، حكى عن الأصمعيّ ، عن الحارث ابن مُصَرِّف ، قال : سَابَّ حَجَلُ بنِ نَضَلَةَ (١) ، معاوية بن (٢) شَكَل ،

(١) الإبدال ، لأبي الطيب اللغويّ ج ١ ص ٣١٦ وما بعدها ؛ في (د) : جَحْدُ بنِ نَضَلَةَ ، وفي (غ) : ححر ، بدون إعجام ؛ قال في حاشية الإبدال : وفي هامش الأصل : حَجَلُ ، أحد بنى عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أُعْسَم ، شاعر .
(٢) في (غ) : معاوية بن شكّا ؛ وفي حاشية الإبدال : أحد بلحريش بن كعب ابن ربيعة .

عند النعمان بن المنذر ، أو عند المنذر ، شك الأصمعيّ ؛ فقال : إنه قتال ظباء ، تباع إماء ، مَشَاءَ بِأَقْرَاءَ (١) ، قَعَوُ الْأَلْيَتَيْنِ (٢) ، مُقْبَلِ النَّعْلَيْنِ (٣) ، أَفْحَجِ الْفَخْذَيْنِ (٤) ، مُفِجِّ السَّاقَيْنِ (٥) .

فقال الملك : وَيَهَكَ ! . أردت أن تَذُمَّ (٦) فمدّهته ! . أراد : ويحك ! أردت أن تَذُمَّ فمدحتّه ! .

قال : وَيُرَوَى أن النبي ﷺ ، قال لرجل (٧) : « أقبل جُنَاد ! . وَيَهَكَ ! (٨) » أي : وَيَحْكَ ! . انتهى .

(١) في حاشية الإبدال : والأقراء هنا جمع قَرَى ، وهو مسيل الماء إلى الروضة .
(٢) وفي الحاشية : رجل قَعَوُ العجيزة : أرسح - عن ابن سيده ؛ وفي الصحاح : الإقعاء عند أهل اللغة : أن يلصق الرجل أليتيه بالأرض ، وينصب ساقيه ، ويتساند إلى ظهره ؛ ورجل أرسح ، بَيْنَ الرَّسْحِ ، وهو قليل لحم العجز والفخذين ، والمرأة رَسْحَاءُ .

(٣) في الحاشية : من أَقْبَلَ النَّعْلَ : جعل لها قبلاً ، وهو زمام بين الإصبع الوسطى والتي تليها ؛ وفي الصحاح : وقِبَالُ النعل بالكسر : الزمام الذي يكون بين الإصبع الوسطى والتي تليها ؛ يقال : قابلتُ النعلَ وأقبلتها ، إذا جعلت لها قبالكين .
(٤) في الصحاح : رجل أفحج بَيْنَ الْفَحْجِ ، وهو الذي تتدائى صدور قدميه ، وتتباعد عَقِبَاهُ ، وتتفَحَّجُ ساقاه ، ودَابَّةٌ فَحْجَاءُ .

(٥) في (ز ، غ) : فَلَجَّ السَّاقَيْنِ ؛ وفي الحاشية : مُفِجِّ السَّاقَيْنِ ، أي إحدى كل من الفخذين والساقين متباعدة عن الأخرى ؛ وفي الصحاح : وَفَجَّحْتُ ما بين رجلَيْ أَفْجُهُمَا فَجًّا ، إذا فنتحت ، ورجل أَفَجَّ بَيْنَ الْفَحْجِ ، وهو أقبح من الفحج .
(٦) في الإبدال : أن تَذِمّه .

(٧) في (غ) : لرجل من العرب .

(٨) وفي حاشية الإبدال : بالترخيم ؛ وهو جُنَادَةٌ ؛ قال : وما اطلعنا على من له علاقة بحديث : وَيَهَكَ ! . على أنه جاء في (م خ ١٣ / ٢٧٦) ما نصه : وذكروا أن النبي ﷺ ، قال لعمار : « وَيَهَكَ ! . يابن سُمَيَّة » ! . أي ويحك ! .

والفرق بين طريق النحويين في هذا ، واللغويين ، أن اللغويين إذا
اشتهر للكلمة استعمال بحرف ، ثم جاءت مستعملة بحرف آخر
مكانه ، قالوا : إن أحد الحرفين بدل من الآخر ؛ وقد يقولون ذلك
أيضا ، مع عدم شهرة في أحد الحرفين ؛ ولا فرق عندهم بين أن يكمل
التصريف في كل منهما ، وبين أن لا يكمل ؛ وأما النحويون فيقولون
عند كمال التصريف : ليس أحدهما بدلاً من الآخر ، بل هما مادتان ،
وعند عدم الكمال ، يقولون بالإبدال ، إن كان ذلك الحرف مما ثبت
أنه يبدل من ذلك ؛ وإلا فهما أصلان .

وربما أطلق مطلقون ، أنه إذا لم تكمل التصاريف ، يكون على
الإبدال .

(ويجوز في لغة سُليم ، حذف عين الفعل الماضي المضاعف ،
المتصل بتاء الضمير أو نونه ، مجعولة حركتها على الفاء وجوباً ، إن
سكنت) - وذكر الجواز منبه على أنهم لا يلتزمون ذلك ؛ فقوله في
آخر التقاء الساكنين ، محمول على هذا ؛ ودخل في الماضي ، الثلاثي
كظَلَّ ، وغيره كأحسَّ وأحبَّ ؛ ومثال الوجوب : أَحَسْتُ وَأَحْسُتُمْ
وَأَحْسَتُمَا وَأَحْسَتُنْ وَأَحْسَنَ وَأَحْسَنَا ؛ والأصل : أَحَسَسْتُ وَأَحْسَسَنَ ،
وكذا الباقي ، فنقلت حركة السين إلى الحاء ، وحذفت (١) ، وكذا
أَحَبْتُ وَأَحَبِنَ ونحوه .

(وجوازاً إن تحركت) - أي الفاء ؛ فيجوز في ظَلْتُ ،

(١) أي السين الأولى .

أن تبقى الفاء على فتحها ، وأن تحرك بحركة العين ، فتكسر ، وكذا مست .

(ولم تكن حركة العين فتحة) - فإن كانت نحو : هممت وانحططت ، لم تجعل على الفاء ، لأن الفاء مفتوحة ؛ هكذا شرح هذا الموضوع ؛ وقضيته : جواز التخفيف في مثله بالحذف ، لكن لا ينقل ؛ وقد صرح الشارح بذلك ، فقال : تقول في هممت : هممت ، وفي انحططت : انحطت ؛ ويجوز حمل كلام المصنف على أنه إن كانت حركة العين فتحة ، لم يكن ذلك لغة ، وكلامه في غير هذا الكتاب يوافق هذا (١) ؛ فإنه زعم في غيره أن الحذف إنما يطرد ، إذا كانت حركة العين كسرة نحو : ظللت ، فإن كانت فتحة قال : فالحذف قليل ؛ حكاها الفراء ؛ ولا يقاس على ماورد (٢) منه ، ولا يحمل عليه ، إن وجد عنه (٣) مندوحة . انتهى .

وقد وجد من كلامهم في هممت : هممت ، بحذف إحدى الميمين ؛ ثم اعلم أن نقله أن ذلك لغة ، يقتضى اطراده ، كما رأيت من تصرّحه في غير هذا الكتاب بالاطراد ؛ وعلى الاطراد : الشلوين ؛ وكلام سيبويه ، على عدم اطراده ، وعليه ابن عصفور وابن الضائع .

(وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع) - وكلامه في غير هذا الكتاب يقتضى اطراده فيهما ؛ فإنه ذكر الماضي من ظللت (٤) ومافيه

(١) في (د) : يوافق على هذا

(٢) في (د) : أورد .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في (ز) : طظلت .

من فتح الفاء وكسرها ، ثم قال : وكذلك يستعمل نحو : يقرن وقرن ، فيقال فيهما : وَقَرَنَ وَيَقْرَنُ ؛ لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز . انتهى ؛ لأن المضارع مكسور العين ، والأمر مثله ، وقراءة : « وَقَرَنَ » (١) بكسر القاف ، جارية على هذا ، فإنه أمر من قررت بالمكان ، أقر ، بفتح (٢) العين في الماضي ، وكسرها في المضارع ؛ وهى على قول من لا يرى اطراد ذلك في الأمر ، خارجة عن القياس ؛ وقيل (٣) : يحتتمل كون قَرَنَ من الوقار ، يقال : وَقَرَّ يَقْرُ ، كوعَدَ يَعُدُّ ، فَقَرَنَ على هذا ، على القياس ، وقراءة : « قَرَنَ » بفتح القاف ، تبنى على إجازة ذلك ، مع فتح العين .

وقد نقل البغداديون أنه يقال : قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ ، بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ؛ وعلى ذلك خَرَجَ بعض العلماء القراءة ؛ وقيل : إنها من قَارَ يَقَارُ ، كخَافَ يَخَافُ ؛ ومعناه : الاجتماع ، أى اجْتَمَعْنَ في بيوتكن ، وعلى هذا ، هى على القياس ؛ وعلى الأول ، قد عرفت مايقال فيها ؛ ومما جاء في المضارع من هذا ، ماحكاه الفراء من قولهم : ينحطن في ينحططن ؛ واعلم أن المصنف ذكر في غير هذا الكتاب ، أنه لو قيل ذلك في المضموم لجاز ، فقال : لو قيل في اغضُضْ : غُضِّنَ (٤) ، قياساً على قَرَنَ ، بالفتح لجاز (٥) ؛

(١) الأحزاب / ٣٣ : « وقرن في بيوتكن » .

(٢) في (د) : بكسر .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (غ) غض .

(٥) في (غ) : أى بالفتح .

قال : وإن لم أره منقولاً ؛ لأن فكَّ المضموم أثقل من فك المكسور ؛
وإذا كان فكَّ المفتوح قد قرَّ منه إلى الحذف في قرَن ، بفتح القاف ،
فَفِعْلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز . انتهى .

وذكر أبو الطيب اللغوي أن الحجازي يقول في حسست :
حسيت ، يعوَّض من السين ياءً ، والتيمي لا يعوَّض ، فيقول :
حست . انتهى .

يقال : حَسَيْتُ بالخبر (١) ، وأَحْسَيْتُ به ، أى أيقنت به ؛
قال أبو زيد :

(٤٦) خلا أن العتاق من المطايا حَسِينِ به ، فُهْنٌ إليه شوس (٢)

(١) هكذا في النسخ الثلاث ؛ وفي الصحاح : ويقال أيضا : حَسَيْتُ بالخبر ،
وأَحْسَيْتُ به ، أى أيقنت به ؛ وربما قالوا : حَسَيْتُ بالخبر ، وأَحْسَيْتُ به ، يبدلون
من السين ياءً ، قال أبو زيد : خلا أن العتاق ... الخ البيت .

وربما قالوا : أَحَسْتُ منهم أحداً ؛ فألقوا إحدى السنين استثقلاً ؛ وهو من
شواذ التخفيف ؛ وأبو عبيدة يروى قول أبي زيد :

* أَحَسَنَ به ، فُهْنٌ إليه شُوسُ *

وأصله : أَحَسَسَنَ .

(٢) من الوافر ، لأبي زيد الطائي - ديوانه ٩٦ - وجاء به في لسان العرب في
مادة : حسس ، وحسا ؛ وقد رواه في المرة الثانية : سوى أن العتاق ... والعتاق جمع
عتيق ، وهو الأصيل ؛ والمطايا جمع مطية ، وهى الدابة ؛ وحَسِينٌ به ، بفتح الحاء ،
وكسر السين أو فتحها ، أصله : حسسن به ، فأبدل من ثانی المثليين ياء ، وهو موضع
الشاهد في هذا البيت ؛ والشوس جمع أشوس ، وهو الوصف من الشَّوس ، بفتح
الشين والواو جميعا ، وهو النظر بمؤخر العين .

وأبو عبدة يروى قول أبنى زبيد : * أَحْسَنَ به ، فهن إليه شوس *
 (وبعض العرب يحذف همزة يجيء ويُسوء) - فيقول : يجى
 ويسو ، والقياس عدم الحذف ، وهو لغة أكثر العرب .

(وإحدى ياءى يَسْتَحِي) - فيقول : يَسْتَحِي ، وهى لغة
 تميم ، يحذفون إحدى الياءين من أَسْتَحِي (١) وفروعه ، فيقولون :
 أَسْتَحِي يَسْتَحِي مُسْتَحٍ وَمُسْتَحِيَّ منه وَأَسْتَحَاءٌ ؛ ثم قال
 الْمُعْظَم (٢) : المحذوف العين ؛ وقيل : المحذوف اللام ؛ والإثبات لغة
 الحجاز ؛ وقد نطق بعضهم بلغة تميم ، قال عمر بن أبى ربيعة :
 * أما تستحى أو ترعوى أو تفكر (٣) ؟ * (٤٧)

وعلى الأول قراءة ابن مُحِيصن : « إن الله لا يستحى أن يضرب
 مثلاً (٤) » ، ورؤيت عن ابن كثير .

(ويُجرهِنَّ مُجْرَى يَفَى وَيَسْتَفَى (٥) فى الإعراب) - فيقول فى
 الرفع : يَجى وَيَسُو وَيَسْتَحى ، وفى غيره : لن يَجى ، ولن يسو ، ولن
 يستحى ، ولم يَج ، ولم يس ، ولم يستح .

(١) فى (د) : استحيا .

(٢) أى معظم العرب .

(٣) شطر من بيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المشهورة ؛ والشاهد فى قوله :

تستحى ، يحذف إحدى الياءين ، على لغة تميم .

(٤) البقرة / ٢٦

(٥) فى (د) : ويستبى .

(والبناء) - إذا عرض ما يقتضيه ، من نون إناث أو تأكيد نحو : يَجِين وَيَسُون وَيَسْتَحِين ، ولا يَجِين ، ولا تَسُون زيداً ، ولا تَسْتَحِين من الخير .

(والإفراد) - بأن يتجرّد عن دالّ على تثنية أو جمع .

(وغيره (١)) - بأن لا يتجرّد نحو : يجيان ، كيفيان ، ويجون ، كيفون ، ويستحيان ويستحون .

(والتزم في غير ندور واضطرار (٢) ، حذف ما الاستفهامية المفردة المجرورة) - نحو : « عمّ يتساءلون » (٣) ؟ و « فيم أنت من ذكراها » (٤) ؟ ومجيء م جمّت ؟ وفعلوا ذلك تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال .

واحترز بغير ندور ، مما حكى الأحفش في الأوسط ، من أن من العرب من يثبت الألف ؛ قال الأحفش : وذلك قبيح قليل (٥) .

وفي بعض النسخ بعد هذا :

(أو اضطرار) - وأشار إلى قوله :

(١) في (ز ، غ) : أو غيره .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، وثبتت في المحققة من التسهيل ، ونهت في

الحاشية على سقوطها من بعض النسخ ؛ وسيشير إليها الشارح بعد قليل .

(٣) النبأ / ١

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) سقطت من (ز) .

(٤٨) على ما قام يشتمنى لثيم كخنزير تمرغ في رماد (١)
 على أن الزمخشري حكي في الكشف ، أن إثباتها لغة ؛ وكلام الدينوري
 في المهذب نحوه ، قال : قال أهل التفسير في : « بما غفر لي ربي » (٢)
 معناه : بأى شيء ؟ وخرج بالاستفهامية : الموصولة ، نحو : فرحتُ
 بما فرحتَ به ؛ والشرطية نحو : بما تفرحُ أفرحُ ؛ ولم تحذف فيهما
 الألف ، لعدم استقلالها ، بخلاف الاستفهامية ؛ فكأن المجموع
 فيهما هو الاسم ، فصارت ألفها كالحشو ، فنقص بطرفها (٣) ؛

(١) من الوافر ؛ لحسان بن ثابت ، أو حسان بن المنذر ؛ قال في معجم شواهد
 العربية : وليس في ديوان حسان ؛ وقال في الدرر ٢ / ٢٣٩ : إنه لحسان بن ثابت ،
 في هجو بنى عابد بن عبد الله عمير بن مخزوم ؛ وقال الأثرم ، عن أبي جيرة : قال
 حسان هذا الشعر في رُفيع بن صَيْفَى بن عابد ؛ ورواية ابن الشجري وابن هشام في
 المغنى ، والبغدادي في شرح الشافية : في دَمَان ، بدل : في رماد ؛ قال ابن هشام في
 المغنى ١ / ٢٩٩ : وأما قول حسان : على ما قام ... الخ البيت ، فضرورة ؛ ثم قال :
 والدمان كالرماد ، وزناً ومعنى ، ويروى : في رماد ؛ وقال قبل ذلك : وأما قراءة
 عكرمة وعيسى : « عما يتساءلون » فنادر ؛ وقبله قال : ويجب حذف ألف ما
 الاستفهامية ، إذا جُرَّت ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ... وربما تبعت الفتحة الألف في
 الحذف ؛ وهو مخصوص بالشعر .

(٢) يس / ٢٧

(٣) هكذا جاءت هذه العبارة في النسخ الثلاث ؛ وقال ناظر الجيش في شرح
 هذا الموضوع : اعلم أن المقصود من حذف ألف ما ، إنما هو التخفيف ، ولما كانت ما
 الموصولة ، لا استقلال لها ، لافتقارها في تمام معناها إلى الصلة ، وكذا ما الشرطية ،
 لتعلقها بما بعدها ، لم تحذف الألف منهما ؛ إذ صارت ما الموصولة مع الصلة ، وما
 الشرطية مع الشرط ، في حكم اسم واحد ؛ وكان الحذف من ما الاستفهامية خاصة ،
 لأن لها استقلالاً واستبداداً بنفسها ؛ وإنما كان الحذف من المجرورة دون غيرها ، =

ولذا لما ركبت ما الاستفهامية مع ذا ، لم تحذف ألف ما ، فتقول : على ماذا تلومنى ؟ قال الأخفش فى الأوسط : إن وصلت ذا بما ، أثبت الألف ، وعن هذا احترز بقوله : المفردة (١) .

وخرج بالجرورة : المرفوعة والمنصوبة ، نحو : ما هذا ؟ وما صنعت ؟ فالحذف ضرورة ، كقوله :

(٤٩) أَلَمْ يَقُولِ النَّاعِيَانِ أَلَمَّةً ؟ أَلَا فاندبا أهل الندى والكرامة (٢)

وتناول قوله ، الجرورة بالحرف وبالإضافة ، وقد سبق التمثيل .

(وقد تسكن ميمها اضطراراً ، إن جرت بحرف) - فيقال :

لم فعلت (٣) ؟ قال :

= لأن النقل يحصل بانضمام ما جرت به ، من حرف جرّ ، أو اسم ، إليها ، فناسب التخفيف ، بحذف الألف منها ؛ والحذف المذكور متعين ، وإليه الإشارة بقول المصنف : والتزم حذف ألف ما الاستفهامية المفردة الجرورة ؛ وقد علل الدماميني فى شرحه ، حذف الألف فى هذا الموضع بقوله : وعلة حذف الألف ، الفرق بين الاستفهام والخبر ، وتخصت الاستفهامية بالحذف لاستقلالها ، ووقوع ألفها طرفاً ، بخلاف الموصولة .

(١) أى غير المركبة .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ، بعضها محرف ؛ ففى (د ، ز) : ألا تندبا ؛ وفى (ز) : إلام ؟ وإلامة ، بكسر الهمزة فيهما ، والباغيان ، بدل : الناغيان ؛ وفى (غ) والدرر والأشمونى مع الصبان : الناعيات ؛ وفى الدرر : ألافاندبوا ، وإلام ؟ وإلى مة ؟ قال العينى فى شرح شواهد الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ : هو من الطويل وهو مصرع ؛ وألا للتنبية ، وم ، أصلها : ما ، فى محل رفع على الابتداء ، والجملة خبره ؛ والناعى الذى يأتى بجزر الميت ؛ والشاهد فى قوله : ألامة ؟ فإن الألف حذف من ما الاستفهامية ، مع أنها غير جرورة ، للضرورة ؛ وواضح أن الشاهد فى : ألام ؟ ، وألامة ؟ .

(٣) فى (د) : لم فعل ؟

(٥٠) * يا أسدئ لِمَ أكلته ؟ له (١) ؟ *

ولم يجوز في السعة ، لتثتُّ الكلمة بالحذف ؛ وكذا لا يجوز ،
إذا جُرَّت بالإضافة .

(وزعم المبرد ، أن حذف ألف ما الموصولة بثتت لغة) -
وقال الأخفش في الأوسط : زعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب
يقولون : سل عم شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .
(وشذُّ في الأسماء حذف اللام ، لفظا ونية ، بكثرة ، إن
كانت واواً) - نحو : أب واسم وابن ، بدليل الأبوة والسمو
والبنوة ، وهو كثير ، ولكن لا يقاس ، فلا يقال في دلو : دَلُّ .
واحترز من حذفها لفظا ، لانية ، نحو : عصا الرجل ، فالألف
محدوفة لفظا ، لالتقاء الساكنين ، وهي مقدّرة ، لأجل الإعراب ،
ولو حذف نية ، لنقل الإعراب إلى ما قبلها ، كما فعل في أب .

(١) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢١٧ : يا أسديا ، وفي شرح شواهد ، قال
العيني : أنشده أبو الفتح :

ياققعسى لِمَ أكلته له ؟ لو خافك الله عليه حرّمه

وفي الإنصاف ١ / ٢٩٩ :

يا أسدئ لِمَ أكلته له ؟ لو خافك الله عليه حرّمه

فما قرّبت لحمه ولا دمّه

قال : يعنى جرّو كلب ؛ ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعيّر بذلك ؛ وفي
الحاشية : أنشد ابن منظور هذا الشاهد في مادة : روح ، ونسبه إلى سالم بن دارة ،
وروى أوله : ياققعسى ؛ والشاهد في قوله : لِمَ أكلته ؟ حيث جاءت ميم لِمَ ساكنة ،
وأصلها : لما ؟ وهي استفهامية ، دخل عليها حرف الجرّ ، فحذفت الألف ، ثم سكنت
الميم ضرورة .

(وبقلّة ، إن كانت هاء) (١) - نحو : شفة (٢) ، بدليل شفاه ومشافهة ، وشاة (٣) بدليل شياه ، وشوّهتُ شاة : اصطدتها ؛ حكاه أبو زيد ؛ ووزن شاة : فعلة (٤) ، بسكون العين ، فلما حذفت الهاء ، تحركت العين ، لأجل تاء التانيث ، فقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وقيل : وزنها : فعلة ، بتحريك العين ؛ وفيه دعوى حركة ، الأصلُ عدّمها .

وثبت في بعض النسخ : إن كانت ياءً أو هاءً ؛ وهو صحيح ؛ ومثال الياء يد ، لقولهم (٥) : يديتُ إليه يداً ؛ وماية ، لقولهم : أخذت ماياً ، أي ماية .

(أو همزة) - نحو ماحكى أبو زيد من قولهم : سُوتُه (٦) سوايةً ، والأصل : سوايةً ، كرفاهية ، فحذفت الهمزة وهي لام .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : إن كانت ياء أو هاء ؛ وسيأتى تنبيه الشارح على هذه الزيادة في بعض النسخ .

(٢) في الصحاح : الشفة ، أصلها : شفّهة ، لأن تصغيرها شفّهة ، والجمع شفاه ، بالهاء ، وإذا نسبت إليها ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وقلت : شفّى ، وإن شئت قلت : شفّهى ؛ وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع : شفوات ، والحروف الشفهية : الباء والفاء والميم ، ولاتقل : شفوية .

(٣) وفي الصحاح : وأصل الشاة : شاهة ، لأن تصغيرها : شوّهة ، والجمع : شياه ، بالهاء ... والشاة أيضاً : الثور الوحشى ؛ وتشوّهت شاة ، إذا اصطدتها .
(٤) في (د) : فعل .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) في الصحاح : وسوّت الرجل سوايةً ومسايةً ، مخفّفان ، أى ساءه ما رآه منى ؛ قال سيبويه : سأئته - يعنى الخليل - عن سوتُه سوائيةً ، فقال : هى فعالية ، بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سوايةً ، حذفوا الهمزة ، وأصله الهمز .

(أو نوناً) - نحو قولهم : دَد ، والأصل : دَدَن ، وهو اللعب ؛ وكذا فُل (١) ، أصله : فلان ؛ كذا مثل (٢) ، وفيهما بحث .

(أو حاءً) - نحو : حَرٍ ، أصله : حَرِحٌ ، بدليل أحراج (٣) ؛ وهو قليل جدا ، بحيث قيل : إنه لا يحفظ غير هذا .

(أو مثل العين) - قالوا : بَخٌ ، بالتشديد ، ثم حذفوا ، فقالوا : بَخٌ ، بالتخفيف ، ساكنَ الحاء ومكسورَها ، والسكون على الأصل ، والتحريك بالكسر لالتقاء الساكنين : الحاء والتنوين ؛ وهي كلمة تقال عند استعظام الشيء (٤) .

(وربما حذفَت العين ، وهي نون) - نحو : مُدٌ ، والأصل : مُنْدٌ .

(أو واو) - نحو : فَمٌ ، أصله : فُوَّةٌ ، فحذفوا الهاء ،

(١) في (د) : فُلا ؛ وفي الصحاح - فلل - وقولهم في النداء : يا فُلٌ مخففاً ، إنما هو محذوف من يافلان ، لا على سبيل الترخيم ؛ ولو كان ترخيماً لقالوا : يا فُلا ، وربما قيل ذلك في غير النداء للضرورة ، قال أبو النجم :

* في لجة أمسك فلانا عن فُل *

(٥١)

(٢) في (ز ، غ) : كذا قيل .

(٣) الذى فى الصحاح : الجُرُّ مخففٌ ، أصله : جَرِحٌ ، لأن جمعه : أحراج والنسبة إليه : جَرِيٌّ ، وإن شئت : جَرَجِيٌّ ، وإن شئت قلت : حَرِحٌ ، كما قالوا : رجلٌ سَيَّةٌ .

(٤) والذى فى الصحاح : بَخٌ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة ، فيقال : بَخٌ ، بَخٌ ؛ فإن وصلتْ خففت ونوَّنتْ ، فقلت : بَخٌ بَخٌ ؛ وربما شددت كالاسم .

ثم الواو ، وعض من الواو (١) الميم .

(أو تاء) - نحو : سَهْ ، أصله : سَتَهْ ، بدليل أستاها .

(أو همزة) - نحو : يَرَى ، في لغة غير تيم اللات ، والأصل :

يَرَأَى .

(والفاء ، وهي واو (٢) أو همزة) - كناس ، عند سيبويه

والفراء ، أصله : أناس ؛ قال تعالى : « يوم ندعو كل أناسٍ » (٣) ،

ووزنه فُعال ؛ وقال الكسائي : الأصل نَوَسْ ، فقلبت الواو ألفاً من

النَّوَسْ (٤) ، وهي الحركة ، وفي بعض النسخ :

(والفاء ، وهي واو أو همزة) - وهو صحيح ؛ ومثال الواو :

رِقَّة (٥) ولدَّة (٦) وحِشَّة ، الأصل : ورقة وولدة ووحشة .

(١) في الصحاح : والفُوهُ أصل قولنا : فَمَّ ، لأن الجمع أفواه ، إلا أنهم استقلوا

اجتماع الهاءين في قولك : هذا فُوهُه ، بالإضافة ، فحذفوا منها الهاء ، فقالوا : هذا

فُوهُ ، وفُو زيد ... وإذا أفردوا ، لم تحمل الواو التنوين ، فحذفوها ، وعضوا من الهاء

ميماً ، فقالوا : هذا فَمَّ وفَمَانٍ وفَمَوَانٍ ؛ ولو كانت الميم عوضاً من الواو ، لما اجتمعتا .

(٢) سقطت من (د ، ز) وثبتت بالمحققة من التسهيل ، وسيشير الشارح إلى

ذلك بعد قليل .

(٣) الإِسْرَاءُ / ٧١

(٤) في الصحاح - أنس : والأُناس : لغة في الناس ، وهو الأصل ، فخفف ؛ وفي

مادة : نَوَسَ - قال : والناس قد يكون من الإنس ومن الجن ، وأصله : أناس فخفف .

(٥) في الصحاح : الوَرُقُ : الدراهم المضروبة ، وكذلك الرِّقَّة ، والهاء عوض

من الواو .

(٦) وفيه أيضا : ولدَّة الرجل : يَرْبُه ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله ،

لأنه من الولادة .

(وكَثُرَ في أَب بعد لا ويا) - أى كثر حذف الهمزة ، نحو قولهم : لا بالك ، حكاه أبو زيد ، وقوله :

(٥٢) يا با المغيرة ، رُبَّ أمرٍ مُعْضَلٍ فَرَجَّتُهُ ، بالمكر منى والدَّها (١)

(ونَدِرٌ بعد غيرهما) - أى بعد غير (٢) لا ويا ، كقوله :

(٥٣) تعلمتُ باجَادٍ ، وآل مُرامِرٍ

وسودتُ أثوابي ، ولستُ بكاتب (٣)

ومُرامِرٍ اسم رجل ؛ قال شَرْقِيٌّ بن القُطاميِّ : إن أول من وضع خطنا هذا ، رجال من طييء ، منهم مُرامِر بن مُرَّة ؛ وإنما قال الشاعر : آل مُرامِر ، لأنه كان قد سَمِيَ كَلَّ واحد من أولاده ، بكلمة من أبى جاد ، وهم ثمانية .

(وشذَّ في الفعل ، لا أذُر ، ولا أبال) - وأصله (٤) - أدرى

وأبالي ، بإثبات الياء ، لأن لا نافية ، ولكن حذفوا تخفيفا ، لكثرة الاستعمال .

(١) من الكامل ، لأبى الأسود - ملحقات ديوانه ١٣٤ - والشاهد في قوله :

يا با المغيرة ، بحذف همزة أب بعد يا .

(٢) سقطت العبارة التفسيرية من (غ) .

(٣) من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وفي (غ) : بكاذب بدل بكاتب ؛ وفي

الدماميي : بكاسبي ؛ والتحقيق من (د ، ز) والصحاح - مرر - والشاهد في قوله :

باجاد ، أصله : أبأ جاد ، مفعول تعلمت ، حذف ألف أب ، ولم تسبقها لا أو يا ،

وهو من النادر

(٤) في (د ، غ) : وقياسه .

(وَعِمُّ صَبَاحاً) - ثبت هذا في بعض النسخ ؛ وتقرير هذا ، أن الأصل : أنعم صباحاً ، فحذفت فاء الكلمة ، فأنحذفت الهمزة ؛ ونقل جماعة من ثقات اللغويين ، أنه يقال : وَعَمَّ يَعِمُّ ، بمعنى نَعِمَ ينعم ، وعلى هذا يكون المحذوف من عِمِّ صباحاً ، الواو التي هي فاء ، كما حُذفت من عَدَّ ، من الوعد ، وهو قياس ، لا شاذ ؛ وسبق له في فصل مامنع التصرف من الأفعال ، أنه عَدَّ عِمِّ صباحاً ؛ وعلى هذا ، لا يكون عنده من نَعِمَ ، لأنه فعل متصرف ، يقال : نَعِمَ عَيْشُكَ ينعم ، وأنعم .

(ونحو : خافو ^(١) ، ولو تَرَ ما الصَّبِيَّان) - والأصل : ترى ، فحذف الألف شدوذاً ، تشبيهاً لِلَّوِّ بِإِنْ ، ومازائدة ، وأما كون لو جازمة ، فضعيف ^(٢) .

(فصل) : (من وجوه الإعلال : القلب) - والمراد به هنا : جعل حرف مكان حرف ، بالتقديم ، والتأخير ؛ ويطلق القلب أيضاً ،

(١) جاءت هذه اللفظة - خافو - في بعض نسخ التسهيل ، وبعض نسخ التحقيق بالألف ؛ ولم يُشير الشارح في النسخ الثلاث إلى المقصود بذكرها ؛ وكذا لم يُشير الدماميني إليها في الشرح ، بعد أن ذكرها في المتن ؛ وقال ناظر الجيش : وأما قوله : ونحو : خافوا - هكذا بالألف بعد واو الجماعة - فلم أدر ما أراد بما يُحذف منه ، والظاهر أنه يريد أن الواو التي هي ضمير الفاعل ، قد تحذف في نحو : خافوا وطابوا وجاءوا ، اكتفاء بالضممة . انتهى . والذي يبدو لي ، أنه قصد حذف الألف التي تلازم واو الجماعة في ماضى وأمر الفعل خَافَ ، بدليل الجمع بين الفعل : خافوا وتَرَى ، ومجىء خافوا ، بالألف في بعض النسخ ، وبدونها في بعضها الآخر .

(٢) قال الدماميني : ويمكن أن يكون قد جزم بلو ، حملاً على إن .

على تحويل حرف العلة ، إلى حرف علة آخر ، كما في قال وباع ؛ وقد سبق الكلام فيه ؛ وهذا الفصل قسمان : قسم قلب للضرورة ، وقسم قلب توسعاً ، وهو كثير ، لكن لم يجيء منه في باب ما يقتضى اطراده ، فلذا يحفظ حفظاً .

(وأكثر ما يكون ، في المعتل والمهموز) - وهذا يشعر بكثرة في غيرهما ، وليس كذلك ، بل هو قليل ، كقولهم : رَعَمَلِي ، في لعمرى .

(وذو الواو فيه ، أمكن من ذى الياء) - بدليل الاستقراء ، نحو : شاكٍ ولائٍ وهارٍ ، وهذا ، كما أن انقلاب الألف عن الواو ، أكثر من انقلابها عن الياء ؛ فلو تُرِدُّد في ألف ، أهي منقلبة عن واو أو ياء ، حكمنا بأنها عن واو ، للكثرة ، ومثله يقال هنا .

(وهو) - أى القلب المذكور هنا .

(بتقديم الآخر) - أى ولو كان زائداً .

(على مُتَلَوِّهِ) - أى مُتَلَوِّ الآخِر ، ولو كان المتلَوُّ غير عين ؛ وذلك نحو قولهم في رأى : رَاءَ ، قَدَّمُوا ^(١) اللامَ على العين ؛ وكذا في شاكٍ ونحوه ، والأصل : شايك ، ونحو قولهم في جمع ترقوة : ترائق ، والأصل : ترائق ^(١) ، فقدموا الزائد على القاف ، وهى لام ، فواو ترقوة زائدة ، ولأمه القاف .

(أكثر منه ، بتقديم متلّو الآخر على العين) - نحو : مِيدَان ، إذا جُعل من المدى ، فأصله : مَديَان ، فقدّمت اللام ، وهى متلّو الآخر ، على العين ؛ وإن جُعل من مادّ يميّد ، فلا قلبَ فيه ؛ ومثّل أيضا بالحَوْبَاء ، وهى النفس ، فقليل : هو مقلوب ، ووزنه : فَلَعاء ، بدليل : حاييتُ الرجل ، إذا أظهرت له خلاف ما فى حَوْبائك .

(أو بتقديم العين على (١) الفاء) - أى أكثر منه بكذا ، أو بكذا ، نحو قولهم : أَيَسَ فى يَيْسَ ، وفى أَنُوقَ (٢) ، جمع ناقة : أَيُنُقُ ؛ وفيه قلب وإبدال ؛ فلو لم يبدلوا ، لقالوا : أُونُقُ ؛ ولسيويه فى أَيْنُقُ ، مع هذا ، قول آخر ، وهو أن الواو حذفت ، وعوض عنها الياء ، فوزنه على هذا : أَفُعُلُ ، وعلى الأول : أَغْفُلُ .

(وربما ورد بتقديم اللام على الفاء) - نحو : أشياء ، عند سيويه ، أصله : شَيْئَاء ، كظرفاء ، فقلب بتقديم اللام على الفاء .

(وبتأخير الفاء عن (٣) العين واللام) - نحو : الحادى ، بمعنى الواحد ، قدم فيه العين واللام ، وأخّرت الفاء ، وهى الواو ، وقلبت ياءً ، لانكسار ما قبلها .

(وكثير نحو : رَاءَ فى رَأى ، وآبار فى أَبَار) - فالقلب فى هذين الوزنين كثير ؛ قالوا : نَاءَ يِنَاءُ ، فى نَأى يِنَأى ، والمصدر : النَّأى ،

(١) فى (ز) : الفاء على العين ، وهو سهو واضح .

(٢) فى (ز) : أُنُقُ .

(٣) فى (ز) : على .

على الأصل ، وقالوا : آرام في آرام ، جمع رثم ؛ ومع كثرة هذين ، لاينقاسان .

(وعلامة صحة القلب ، كون أحد التاليفين فائقاً للآخر ، ببعض وجوه التصريف) - وإذا كان الأمر كذلك ، كان الفائق أصلاً ، والمفوق هو المقلوب ؛ فنأى أصل لناء ، لقولهم في المصدر : نأى ، دون نئى ، ففاق ناء (١) ، بثبوت المصدر عليه ؛ وعلم من هذا ، أنه إذا وجدت التصاريف كلها في لفظ ، دون آخر ، فإن (٢) مافقدها مقلوب ، وذلك نحو : شوايع وشواعى ، فالثانى مقلوب ، إذ قالوا : شاع يشيع فهو شايح ، ولم يقولوا : شعى يشعى فهو شاع ؛ ويرد عليه أيس ويئس ، فقد جاء على النظمين المصدرُ وفروعه ، فلم يُفق بشيء من ذلك واحدٍ منهما ، ومع هذا أيس مقلوب ، وذلك لوجود شاهد القلب فيه ، وهو سلامة الياء من الإعلال ، فلم يقولوا : آس ، فعاملوا الياء متأخرة ، معاملتها متقدمة ، وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء ، لأن القلب ، وإن كان لاينقاس ، أوسع وأكثر من الشذوذ .

(فإن لم يثبت ذلك ، فهما أصلان) - نحو : جبد وجذب ،

(١) في (د ، ز) : نأى ، وهو صحيح ، على أنه فاعل فاق ، والتحقيق أصح ، على أنه مفعول لضمير نأى ؛ والتقدير : ففاق نأى ناء ؛ والضمير في عليه يعود على الفعل نأى .

(٢) في النسخ : أن ؛ أى علم أن ؛ والتحقيق أصح ، بوقوع الفاء وجوباً في جواب الشرط .

قالوا : جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب ؛ وجذب يجذب جذباً فهو جابذ ومجبود .

(وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين ، خلافاً للخليل) - أما مسألة جاءٍ ، فالمراد بها ما كان من الوصف على فاعل ، من المعتل العين ، ولامه همزة ، كجاءٍ من جاء ، وشاءٍ من شاء ، وفاءٍ من فاء ؛ ومذهب سيبويه فيه أنه غير مقلوب ، ووزنه فاعل ، إلا أن الهمزة التي هي لام ، قلبت ياءً ، لأن العين في مثله تقلب همزة ، كما في قائل ، وبائع ، فتلتقى همزتان ، فيستثقل ذلك ، فتقلب الثانية ياءً ، لانكسار ما قبلها ، كما قالوا في مِعْر : مِير ؛ ولم تسهل اللام بين بين ، لأنها كالثانية ؛ وذهب الخليل إلى القلب ، والأصل : جايء ، فأخرت العين ، وهي الياء ، وقُدِّمت اللام ، وهي الهمزة ، فصار جايئا ؛ وجعله كقولهم في شائك : شاكٍ ؛ واختار الخليل هذا ؛ لأنه سلم من الجمع بين إعلايين في كلمة ، من جهة واحدة ، وهو أقل عملاً من الأول ؛ هذا هو المشهور ؛ وقال سيبويه في كتابه : إن كلا القولين حسن ؛ وهذا يقتضى إجازته كلاً منهما ؛ لكن الأول هو الأرجح ، لأن من قاعدته أن كثرة العمل ، مع الجرى على القواعد ، أولى من قلبه مع المخالفة .

ووزن جاءٍ ونحوه ، على القول الثاني : فاعل ؛ وفي كلام الخليل أيضاً ، موافقة الأول ، وذكره سيبويه أيضاً ، فله في جاءٍ ونحوه القولان .
ومِعْر جمع مِعْرَة ، وهي الذُّحْلُ والعداوة . وأما مسألة خطايا ،

فالمراد بها جمع فعيلة ، الذى لامه همزة ؛ ومذهب البصريين ، غير الخليل ، أن أصل خطايا : فعائل ، لأن خطيئة : فعيلة ، كصحيفة ، وفعيلة تجمع على فعائل ، فالأصل خطايء ، ثم أبدل من الياء همزة ، كما يقال : صحائف ، فاجتمع همزتان ، فقلبت الثانية ياءً ، لكسر ما قبلها ، فصار : خطائى ، ثم أبدلوا الكسرة فتحة ، لثقل اجتماع الكسرة فى الهمزة قبل الياء ، فتحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، فصار خطايا .

وزهب الخليل ، وبعض الكوفيين ، إلى أن الأصل : فعائل ، فقلب بتقديم الهمزة (١) على الياء ، لئلا يؤدي عدم القلب ، إلى إبدال الياء همزة ، كما فى صحائف ، فتجتمع همزتان ، وهو مرفوض ، إلا فى الشذوذ ، كما حكى الكسائى : اللهم اغفر لى خطائيه ، وكقوله :
(٥٤) فإنك لا تدري متى الموتُ جائئى ولكن أقصى مدة الموت عاجل (٢)

(١) أى من خطايء .

(٢) من الكامل ، ولا يعرف قائله ؛ قال فى حاشية الإنصاف ص ٧٢٩ : هذا البيت رواه الأشمونى : * لعمرك ما تدري متى الموتُ جائئى * قال : وحفظى فى عجزه : ولكن أقصى مدة العمر ؛ وتدرى : تعلم ، وعاجل : قريب

والشاهد فى قوله : جائئى ؛ واعلم أولاً ، أن هذه الكلمة ، تروى بهمزين ، وتروى بهمزة فياء ، متحركة بحركة الإعراب ، وهى الضمة ؛ واعلم ثانياً ، أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة : جايء ، بياء فهمزة ، ثم انقلبت ياءً همزة ، فصار : جائئى بهمزين ، قلبت المتطرفة ياءً ، فصار : جائئياً ؛ والنحاة والشعراء يركون ياءً بالضمة ، كما فعل الشاعر هنا ضرورة .

وإنما ادَّعى الخليل القلب ، لئلا يجمع بين إعلايين ؛ وردَّ بأنه (١) إذا كانت العين تعتلّ اعتلاّ مطرداً ، واللام تعتلّ اعتلاّلاً آخر ، ليس من جنس ذلك الإعلال ، لم يمتنع ؛ وإنما الممتنع من جمع إعلايين ، أن تسكن اللام والعين جميعاً ، من جهة واحدة في الإعلال ، مثل شوى ، إن سكنت اللام ، لم تسكن العين ، أو العين ، لم تسكن اللام .

وذهب بعض الكوفيين ؛ ونسب إلى الفراء ، إلى أن وزن خطايا : فعالي ، لأن خطيئة (٢) كثر ترك الهمز فيه والإدغام ، فقالوا : خطيئة ، فصار كفعيلة من ذوات الواو والياء ، وهى تجمع على فعالي ، كمطيئة ومطايا ، وسريئة وسرايا .

(فصل) : (أبدلت الياء سماعاً من ثالث الأمثال ، كتظنّيت) - وهذا شروع في الإبدال من الحرف الصحيح ، وإبداله بعد انقضاء إبدال حروف العلة والهمزة ، بعضها من بعض ؛ والأصل في تظنّيت عند الجمهور : تظنّنت ، تفعلّ من الظن ، فأبدلوا من النون ، التى هى اللام ، ياءً ؛ وجوّز بعض النحويين كون وزنه : تفعلّى نحو : تقلّسى ، يقال : قلّسيته فتقلّسى وتقلّس وتقلّس ، أى ألبسته القلنسة ، فلبسها .

ومثل قولهم : تظنّيت ، قولهم : تسرّيت ، وقصّيت أظفارى ؛

(١) فى (ز) : وزيادته .

(٢) فى (د) : خطايا .

فالياء بدل من الرَّاءِ والصَّادِ ؛ لأنها في المشهور من السَّرِّ والقَصِّ ؛
 وقيل : الياء في تَسَرَّيت ، بدل من الواو ، من السَّرَّاة ، وهي أعلى
 الشيء ؛ لأنَّ للسَّرَّية شُفُوفاً (١) عند سيدها ، على ربة البيت . وألف
 السَّرَّاة من واو ، لقولهم لسادات الناس : سَرَّوات ؛ وقيل : تَسَرَّى :
 تَفَعَّلَى ؛ وقيل في قَصَّيت : إنه يجوز كونه فَعَّلْتُ من أقاصي الشيء ،
 وهي أطرافه ، فالياء منقلبة عن الواو ، لظهورها في القصوى .
 (وثانیهما كائتميت) - وأصله : ائتممت ، فأبدل من ثاني

الميمين ياءً ، قال :

(٥٥) تَزُورُ امْرَأًا ، أَمَّا إِلَاهُ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفَعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي (٢)

أى يَأْتِمُّ ، قاله ابن الأعرابي ؛ وكلام ابن المصنف ، على
 اختصاص ذلك بالشعر ؛ وقالوا في : لا وريتك : لا وريتك ، فأبدلوا
 من الباء الثانية ياءً ، حكاه ثعلب ؛ وقالوا : أمملت الكتاب وأمليته ،
 بإبدال الياء من اللام الثانية ، قال تعالى : « وَلِيُمَلِّلَ الَّذِي عَلَيْهِ
 الْحَقُّ (٣) » وقال : « فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ (٤) » ؛ قال ابن عصفور : وإنما
 جعل أمملت أصلاً ، لأنه أكثر من أمليت .

(١) في الصحاح : وَشَفَّ عَلَيْهِ ثوبه ، يَشْفُ شُفُوفاً ، وشفيفاً أيضاً ، عن
 الكسائي أي رَقَّ ، حتى يُرَى ما خلفه ؛ وأشففتُ بعض ولدى على بعض ، أى
 فضلتهم ، فلعلها من هذا الأخير .

(٢) من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ وفي الأشموني مع الصبان - ٣٣٧ / ٤ -
 قال ابن الأعرابي : أى فيأتِمُّ ، وهو موضع الشاهد في قوله : يَأْتِي ، حيث أبدل من
 الميم الثانية ياءً .

(٣) البقرة / ٢٨٢

(٤) الفرقان / ٥ : « فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بكرةً وأصيلاً » .

(وأولهما كأَيُّما) - وقد رُوِيَ بيتُ ابن أبي ربيعة هكذا :

(٥٦) رَأَتْ رَجُلًا ، أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى ، وَأَيُّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَحْضُرُ (١)
وَأَنْشَدُوا :

(٥٧) يَا لَيْتَا أَمَّنَا شَالَتْ نِعَامَتُهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ ، إِيْمَا إِلَى نَارِ (٢)

وقالوا : دِيْمَاس ، وأصله عند سيبويه : دِمَّاس ؛ ، بدليل :
دماميس ؛ وقال غيره : هما لغتان ؛ فمن قال : دِمَّاس ، قال في
الجمع : دماميس ؛ ومن قال : دِيْمَاس ، قال : دياميس ؛ وأبدلت الياء
من الباء والراء ، لزوماً ، في ديباج وقيراط ؛ والأصل : دِبَّاج ،
وقِرَّاط ، لقولهم في الجمع : دباييج وقراريط .

(١) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة - ديوانه ٨٦ - ورواية (ز) : وأما
بالعشّي ... وفي المعنى ص ٥٦ ، وفي الأشموني مع الصبان - ٤ / ٤٩ - كما في
النسختين (د ، غ) : وأيما ، وعليه التحقيق ، والأصل : أَيْمًا... وأما ، أبدلت أولى
الميمين ياءً ؛ قال الأشموني : استقلاً للتضعيف . قال الصبان : قوله : عارضت ، أي
ارتفعت ، بحيث تقابل الرأس ؛ فيضْحَى ، مضارع ضَحَى ، بكسر الحاء وفتحها ، أي
برز ؛ وَيَحْضُرُ ، بالحاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، مضارع حَضَرَ ، بكسر الصاد ،
أي آله البرد في أطرافه ؛ والشاهد في قوله : أَيْمًا ... وأيما ، بإبدال الميم الأولى ياءً .
(٢) من البسيط ؛ قال في معجم شواهد العربية : لسعد بن قرط ، أو
للأحوص ؛ وفي ش . ش . العيني ، على الأشموني والصبان - ٣ / ١٠٩ - قال :
وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح ؛ ورواه في المعنى ص ٥٩ ، في باب
إيما المكسورة الهزئة ، ولكن روى البيت بفتح الهزئة ؛ قال : إيما المكسورة المشددة ،
قد تفتح هزئتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياءً ؛ وهو موضع الشاهد هنا ؛ وقد رُوِيَ
أَمَّنَا بالرفع على أن ما كَفَّتْ لَيْتَ عن العمل ؛ وقال العيني : قاله سعد بن قرط ، من
العققة ، يهجو أمه ، وما ، في ليتها ، زائدة ، وأَمَّنَا بالنصب اسمه ، والجملة بعدها خبره ؛ =

ووجد في بعض النسخ ، الضمير المتصل بثاني وأول ، بلفظ ها (١) ، والتمثيل يأباه ؛ فإن البدل لم يقع في المثالين المذكورين من بعض أمثال ، بل من ثانيٍ مِثْلين في الأول ، ومن أولهما في الثاني ؛ ولو قرئ بصيغة ضمير التثنية ، لكان حسناً ، ويكون الضمير عائداً على ما يقتضيه الأمثل (٢) من المِثْلين .

(ومن هاء ، كدَهْدَيْتِ) - يقال : دَهْدَيْتِ الحجرَ : دَحْرَجْتُهُ ، والياء بدل من الهاء ، بدليل قولهم لما يدرجه الجُعْلُ (٣) : دهدوهة ، ويحتمل أن يكون مثله قولهم : صَهْصَيْتِ بالرجل ، إذا قلت له : صه ، صه (٤) ؛ ويحتمل كونه فَعَلَى ، فلا يشترط في المشتق من ألفاظ الجمل ، استيفاء الحروف ، بدليل بسمَل .

(ومن نُونٍ كَأَناسِيٍّ) - وهو جمع إنسان ، أبدلوا من النون ياءً ، وأدغموا فيها الياء التي قبلها ؛ وليس هذا البدل بلازم ، خلافاً

= قال الصبان : قوله : شالت نعماتها : كناية عن موتها ، لأن النعامة : باطن القدم ، ومن مات ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، فظهرت نعماته ؛ وقال العيني : التقدير : ياليت أُمِّي ارتفعت جنازتها ، إما إلى الجنة ، وإما إلى النار .

(١) أى وثانيتها .. وأولها .

(٢) في (د ، ز) : الأمثال .

(٣) في (غ) : الجبل ؛ وفي الصحاح : الجُعْلُ : دُوَيْبَةٌ ، وقد جَعَلَ الماءُ جَعَلًا ، أى كثر فيه الجِعْلانُ ، وهى دُوَيْبَةٌ معروفة عندنا في مصر باسم الجُعْران ، أكبر قليلاً من الخنفساء ، ومن فصيلتها ، تجعل من الطين أو الروث كرات صغيرة ، تدرجها وتدبُّ وراءها .

(٤) وفي شرح الكافية ٤ / ٢١٥٦ : ونظيره : صَهْصَيْتِهِم بمعنى صَهْصَيْتُهُمْ ،

إذا زجرتهم .

لابن عصفور ، فقد قالوا : أناسين ، وهو القياس ، كسِرْحان وسِرَاحين ؛ ويحتمل أن يكون مثل إنسان وأناسي : ظَربان وظَرايبي ، لكن البدل في هذا لازم ؛ فلم يقولوا : ظرايين ؛ وحكى أبو القاسم السَّعديّ في أبنيته ، أنهم قالوا : ظَرباء (١) ، بمعنى ظَربان ، فيجوز كون ظرايبي جمعاً لهذا ، كصحاري في صحراء ؛ وأبدلوا أيضا الياء من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إيسان ، وقالوا في الجمع : إياسين .
 (ومن عين ضفادع (٢)) - فقالوا : ضِفَدَع وضَفَّادِي ، فأبدلوا الياء من العين .

(وباء أرانب) - أنشد سيبويه (٣) :

(٥٨) لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمَّرُهُ من الثعالبي ، ووَحَزْ من أرانيها (٤)

(١) في الصحاح : والظَّربان ، مثال القَطْران : دُوِّيَّة كَالهَرَّة ، منتنة الريح ، وكذلك الظَّربى على وزن فِعْلَى ، وهو جمع ، مثل : حِجْلَى جمع حَجَل ، وربما جُمع على ظرايبي ، مثل حِرْبَاء وحرايبي ، كأنه جمع ظَرباء .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : كضفادع .

(٣) قال في معجم شواهد العربية : للنمر بن تولب ، وفي اللسان نسب إلى أبي

كاهل اليشكري .

(٤) من البسيط ؛ قال في الصحاح : يشبه ناقته بعُقَاب ، وفي موضع آخر

قال : يصف فرخة عقاب تسمى عُبَّة ، ثم قال : يقول : إنها تصيد الأرناب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛ قال : والإشارة : ما يبسط عليه الأَقْط وغيره ، والجمع : الأشاور ، ويقال : الأشارير : قطع قديد ، قال الشاعر : لها أشارير الخ ، يريد الثعالب والأرناب ، فلما اضطر واحتاج إلى الوزن ، أبدل من الباء حرف اللين - الياء وتتمير اللحم والتمر : تحفيفهما ، وقال الشاعر يصف فرخة عقاب : لها أشارير قال : يقول : إنها تصيد الأرناب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛ =

يريد أرانبا ؛ وذكر سيبويه وغيره إبدال الياء من باء الثعالب ،
 وأنشدوا البيت ؛ وجوز ابن جنى كون ثعالبي جمع ثعالة ، ثم قلب ،
 نحو : شواعي في شوايع ، وقال : إن الأوَّلَ أوَّلَى ؛ والأشارير : قطع
 قديد ؛ وتتمير اللحم والقديد : تجفيفهما .

وقال شيخنا : النحويون يقولون في هذا البيت : ووخر ، بالواو
 والحاء المعجمة والزاي ؛ وقال لى شيخنا رضى الدين الشاطبي :
 صوابه : ودخر ، بالذال والحاء من فوق والراء . انتهى .

وفي الصحاح : الوخر : الشيء القليل ، وأنشد البيت ، وتكرر
 إنشاده له في الصحاح ، ولم يذكره إلا كما ذكر النحويون . والبيت في
 صفة العقاب ، والمراد أنها تصيد الأرناب والثعالب .

(وسين سادس) - كقوله :

(٥٩) عمرو وكعب وعبد الله بينهما وابناهما خمسة ، والحارث السادي^(١)

= وفي الصحاح أيضا : والوخر : الشيء القليل ، ووخره الشيب ، أى خالطه ؛
 والشاهد هنا في إبدال الياء من الباء في أرانبا والثعالبي .

(١) لم أجده في مراجعى ، والذي في الصحاح - سَتَتْ - ويقال جاء فلان
 سادساً ، وسادياً وساتاً ، فمن قال : سادساً ، بناه على السدس ، ومن قال : ساتاً ،
 بناه على لفظ ستة وستت ؛ ومن قال : سادياً ، أبدل من السين ياءً ؛ وفي مادة -
 سدى ، قال : والسادي : السادس ، قال النابغة الجعدي - من الوافر ، وقال في معجم
 شواهد العربية : وليس في ديوانه :

(٦٠) إذا ماعدت أربعة فسأل فزوجك خامس ، وأبوك سادي

قال : أراد السادس ، فأبدل من السين ياءً ، وهو موضع الشاهد في بيت الشارح ؛
 والفسل من الرجال : الرذل ، والمفسول مثله ، وقوم فسلاء وأفسال وفسال وفُسول .

- وقالوا في خامس أيضا : خامى ، قال :
- (٦١) مضت ثلاث سنين منذ حُلَّ بها وعام حُلَّتْ ، وهذا التابع الخامى (١)
- (وثناء ثالث) - أنشد أبو الفتح ، رحمه الله :
- (٦٢) يفديك يازرع أبى وحالى قد مرَّ يومان ، وهذا الثالث
- وأنت بالهجران لا تبالى (٢)

(وربما أبدل من حرف اللين ، تضعيفُ ما قبله) - نحو قولهم :

أَبِّ وَأَخٍّ ودمِّ بالتضعيف ، والأصل حرف اللين ، بدليل الأبوة والأخوة

ودميان أو دموان .

- (وقد تبدل تاء الضمير طاءً ، بعد الطاء والصاد) - وكذا بعد
- الطاء والضاد ، وهى لغة قوم من بنى تميم ، وقد رروا بيت علقمة بن
- عبدة على الإبدال ، وهو :
- (٦٣) وفى كل حى قد حَبَطَ بنعمة فحق لشئاس من نداك ذنُوب (٣)

(١) من البسيط ، للحادرة الذبيانيّ ؛ وفى الصحاح : مضى ثلاث سنين - البيت ؛ قال : وجاء فلان خامساً ، وخامياً أيضاً ، وأنشد البيت لابن السكيت ؛ وفى الحاشية : فى اللسان : والذى فى شعره : * هذى ثلاث سنين تدخلون بها * والشاهد فى قوله : الخامى ، أى الخامس ، بإبدال السين ياءً .

(٢) من الرجز ؛ قال فى الدرر ٢ / ٢١٢ - استشهد به على أن إبدال الياء من الناء ، من الضرورات ؛ والأصل : قد مرَّ يومان ، وهذا الثالث .

(٣) فى معجم الشواهد : من الطويل ، لعلقمة الفحل - ديوانه ٦٣٢ - وسبويه ٢ / ٣١٤ - وفى الصحاح - حَبَطَ - بالمعجمة ، وفى (د ، ز) : حَبَطَ ، بالخاء المهملة ، وقد جاء بها فى الصحاح فى مادة حَبَطَ ، على الأصل : حَبَطت ، بدون إبدال ، وقال : وخبطت الرجل ، إذا أنعمت عليه ، من غير معرفة بينكما ؛ وشئاس =

ويقولون : فَحَصِطَ وَحَفِظَ ، وَحَضَطَ (١)

(ودالاً ، بعد الدال والزاي (٢)) - نحو : جَلَدْتُ وَفَزُدْتُ ، في جَلَدْتُ وَفَزْتُ ؛ ونقل أبو القاسم السعديّ هذا ، عمن يقول في حُضْتُ : حُضَطْتُ ، وذكر أن إبدال تاء الضمير دالاً بعد الدال ، لغة أوى هريرة ، رضي الله عنه .

(وشذَّ إبدالُ التاء من واوِ كُتْرَاثِ) - أصله : وراث ، لأنه من الوراثة ، وكذا تجاه ، من الوجه ، وتقية من وقيت ، وكذا توراة ، وزنها فَوْعَلَةٌ ، من ورى الزند ، وكذا أخت و بنت .

(ومن ياء كَأَسْتُوا) - قال :

(٦٤) عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسْنِتُونَ عجاف (٣)

= أخو علقمة ، والدنوب : النصيب ، والشاهد في رواية التحقيق ، على إبدال الطاء من تاء الضمير في حَبِطَ ، أصله : حَبِطَتْ .
(١) في (ز) : وَحَطَطَ .

(٢) وزاد في هامش النسخة (ص) من التسهيل : والدال المعجمة ، ولم يذكر لها مثلاً ؛ ولم تذكر في نسخة ناظر الجيش ، ولا في نسخة الدماميني ؛ وفي شرح الكافية ٤ / ٢١٥٨ - وإذا بنى ذلك - أى الافتعال وتصاريفه - مما فاؤه دال أو ذال أو زاي ، جرى بدال بدل التاء ، نحو : أدفقوا بمعنى تدافقوا ، وأدكروا بمعنى تذكروا ، وازدان بمعنى تزين ؛ ولكن هذه ليست تاء الضمير التي جاء الحديث عنها في التسهيل .
(٣) من الكامل ، وقد اختلف في نسبه وروايته ؛ ففي معجم شواهد العربية ، نسبه لعبد الله بن الزبيرى ، وفي الإشتقاق لابن دريد ، نسبه لمطروود بن كعب الخزاعي ، وفي الصحاح - سنت ، وهشم - نسبه لابن الزبيرى ، برواية : عمرو العلاء ، وفي الانصاف - ٢ / ٦٦٣ - برواية التحقيق ، وقال في الحاشية: هذا=

يقال : أسنت الرجل ، إذا كان في سنة جدبة ؛ وأصله :
أسنى ؛ فالتاء بدل من الياء المبدلة من الواو ؛ لأن أفعل من ذوات
الواو ، تنقلب واوه ياءً ، نحو : أعزيت ؛ وأجاز سيويوه ، مع هذا ، وجها
آخر ، وهو كون التاء بدلاً من الواو ، قبل قلبها ياءً ؛ وكذا ثنتان ، فهي
من ثنيت ؛ وإبدال التاء (١) من الواو ، أكثر من إبدالها من الياء .

= البيت ، لمطروود بن كعب الخزاعي ، من كلمة له بمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد
عبد المطلب ، جد النبي ﷺ ؛ وكان هاشم يسمى عمراً ، فسموه هاشماً ، لأنه كان
يهشم الثريد ، ويطعم قومه والحاج في السنين المجدة ؛ وذكره المبرد في المقتضب - ٢ /
٣١٢ - برواية التحقيق أيضاً ، وفي الحاشية : روى المبرد هذا البيت بروايتين : عمرو الذي
هشم الثريد ... الخ ، وعمرو العلا ... واقتصر في الكامل - ٣ / ٨٦ - على الرواية
الأولى ... ؛ وفي الروض الأنف - ١ / ٩٤ - ذكر قصة هاشم ، ثم قال : فبذلك مدح ،
حتى قال شاعرهم ، وهو عبد الله بن الزبيرى :

عمرو العلا ، هشم الثريد لقومه قوم بمكة مسنتين عجاف
من قصيدة فائية ، مجرورة القوافي ، ذكر منها هذين البيتين قبل الشاهد :
كانت قريش بيضة ففققات فالمحُ خالصه لعبد مناف
الخالطين فقيرهم بغنيهم والظاعنين لرحلة الأضياف

قال في حاشية المقتضب : ونسب في اللسان لابنة هاشم مرة ، ولابن الزبيرى مرة
أخرى ؛ وفي حاشية الإنصاف : قال أبو رجاء : والسر في هذا الاضطراب ، أن لمطروود ابن
كعب ، كلمة على هذا الروي ، ولابن الزبيرى كلمة أخرى على الروي نفسه ؛ والشاهد
هنا في قوله : أسنتوا ، أى أصابهم سنة مجدة ، بإبدال التاء من الياء المبدلة من الواو ، على ما
سيوضحه الشارح .

وفي الصحاح - سنت - أسنت القوم : أجدبوا ؛ قال ابن الزبيرى : عمرو العلا
... الخ البيت ، قال : وأصله من السنة ، قلبوا الواو تاءً ، ليفرقوا بينه وبين قولهم : أسنى
القوم : إذا أقاموا سنة في موضع .

(١) في النسخ : إبدال الياء ، التحتية ، والحديث عن إبدال التاء الفوقية ، شذوذاً .

- (ومن سين ، كسيت) - وأصله : سِدْس ؛ فقلبوا السين تاءً ،
ثم أدغموا ، وهو بدل لازم ؛ وأبدلت من السين جوازاً ، في النَّاسِ
والأكياس والطمست (١) ؛ وأنشد أحمد بن يحيى :
(٦٥) يا قاتلَ اللهِ بنى السَّعَلاتِ عَمَرَوْ بنَ يَرِوعِ ، شرارَ النَّاتِ
غَيْرَ أَعْفَاءٍ وَلَا أُكِيَاتِ (٢)
يريد الناس ، وأكياس .
(ومن صادٍ كلصت) - وفعلوا ذلك في الجمع ، قالوا :
لصُوتٌ ، والأصل : لِصٌّ ولُصُوصٌ ، لأنه أكثر استعمالاً .
(وربما أبدلت من هاء) - وخرَّج بعضهم على ذلك .
(٦٦) * العاطفون تحينَ مامنَ عاطِفٍ (٣) *

(١) في الصحاح - طست : الطَّسْتُ : الطَّسُّ ، بلغة طيء ، أبدل من إحدى
السينين تاءً ، للاستثقال ؛ وجمعها : طساس ، وتصغيرها : طُسيْس .
(٢) من الرجز ، لعلاء بن أرقم اليشكري ؛ والرواية في لسان العرب ، تبعاً
للجوهرى :

يا قَبِّحَ اللهُ ... الخ ، وفي الإنصاف ص ١١٩ :

يالعن الله بنى السعلات عمرو بن ميمون ، شرار النات
وأشار في الحاشية إلى الروایتين ، وقال : وقبح الله فلانا ، أى نحاه وأبعده عن
الخير ؛ والسَّعَلَة : أنثى الغول ، ويقال : ساحرة الجن ؛ والشاهد في قوله : النات ،
وأكيات ؛ أراد : الناس ، وأكياس ، بإبدال السين تاءً ، شذوذاً .

(٣) من الكامل ، لأبى وجزة السعدى ، وهو صدر بيت عجزه : * والمطعمون
زمانَ أينَ المُطْعِمُ ؟ * كما جاء في الإنصاف ص ١٠٨ ؛ وقال في حاشيته : هذا البيت
لأبى وجزة ، وأنشده ابن منظور ، عن ابن سيده ، وعن الجوهرى ... وقد لفق كل
واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :
العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما أنعموا =

فقال : أراد العاطفونه ، بهاء السكت ، إجراءً للوصول مجرى
الوقف ، ثم أبدل من الهاء تاءً ، وحركها للضرورة .

(كما أبدلت الهاء منها) - كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ؛
وحكى قطرب أن طيئاً تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاءً في الوقف ،
فيقولون : كيف الإخوة والأخواه ؟ وكيف البنون والبناه ؟ .

(وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء) - نحو : عنبر ،
و « أن بُورك » (١) ، وتكون الميم مظهرةً ، من غير إخفاء ولا إدغام ؛
ونقل عن الفراء أن النون الساكنة تُخفى (٢) عند الباء ، ف قيل : هو
على ظاهره ، فتخفى النون ، ولا يبدل منها ؛ وقيل : أراد بالإخفاء :
الإبدال ، تجوزاً ؛ قال ابن أبي الأحوص : وهو الصواب ؛ فإن أحداً
من أهل العربية لم ينقل الإخفاء ، وإنما نقلوا قلبها ميماً ، بلا خلاف .

= والمانعون من الهزيمة جارهم والحاملون إذا العشيبة تغرم
واللاحيقون جفائهم قمع الدرّى والمطعمون زمان أين المطعم ؟

قال : والاستشهاد في قوله : العاطفون تحين ، وللعلماء في هذه العبارة رأيان : أحدهما
- وهو الذى ذكره ابن الأنبارى ، وأصله لأبى زيد ، وقال به الجوهري ، أن هذه التاء
زائدة في أول كلمة حين .

والرأى الثانى ، أن هذه التاء زائدة في قوله : العاطفون ، وأصلها هاء الوقف ،
فأجرى الكلمة في حال الوصل ، مجراها في حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاءً مبسوطه ..
وعليه رأى الشارح المحقق ابن عميل .

(١) النمل / ٨ : « فلما جاءها ، نُودى : أن بُورك من في النار ، ومن حَوْلها » .

(٢) في (ز) : تخفى .

(وقد تبدل منها ، ساكنةً ومتحركةً ، دون باء) -
 فالساكنة ، كقولهم فى حنظل : حمظل ؛ والمتحركة ، كقولهم :
 البنام ، فى البنان ؛ وهذا البدل غير لازم ، بخلاف نحو : عنبر ، و« أن
 بورك » ، فإنه لازم .

(وقد تبدل همى من الميم) - حكى الشيباننى ، أنه يقال :
 أسود قاتن ، وقاتم ؛ وذكره ابن السكيت ، فى كتاب القلب
 والإبدال .

(وتبدل الصاد من السين جوازاً ، على لغة ، إن وقع بعدها
 غَيْنٌ) - أى بلا فصل ، نحو : سغب ، أى جاع .

(أو خاءً) - نحو : سخر .

(أو قاف) - نحو : سقر .

(أو طاءً) - نحو سطمع ؛ فيجوز أن يقال : صغب وصخر
 زيد ، وصقر وطمع^(١) ؛ وهذه لغة بنى العنبر ؛ ذكر ذلك سيبويه .

(وإن فصل حرف أو حرفان ، فالجواز باق) - فتقول فى
 أسبغ : أصبغ ، وفى سراط : صراط ؛ وكذا لو فصل ثلاثة ، فتقول فى
 مساليخ : مصاليخ ؛ وعلم من كلامه أنه لو تقدم حرف الاستعلاء
 السين ، لم يجر القلب نحو : طست ، وأنه لا يعامل الزاى بما يعامل به
 السين ، نحو : زخر^(٢) .

(١) فى (ز) : وسطع .

(٢) فى (ز) : زجر .

(وإن سكنت السين قبل دال ، جاز إبدالها زايًا) - فتقول في
 أسد : أزد ، وفي يُسَدِّل : يُزِدِّل ؛ وقيل : يضارع بها الزاي ، ولا
 تخلص زايًا ؛ والأول في كتاب سيبويه ، في النسخة الرباحية (١) ،
 والثاني هو الذي أثبتته السيرافي ، ويدل له قول سيبويه : والبيان فيها
 أحسن ؛ لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين ، والبيان
 فيها أكثر أيضا . انتهى . فهذا يقتضى أن في السين مضارعة ؛ وإنما
 تطلق المضارعة على بين بين .

(وإن تحركت قبل قاف ، فكذلك) - وهذه لغة
 كلب ، يبدلون الزاي من السين ، إذا كان بعدها قاف ، يقولون في
 « مَسَّ سَقَر » (٢) : مَسَّ زَقَر .

(وربما أبدلت بعد جيم أورا) - فيقولون في : جُسْتُ خلال
 الدار : جَزْتُ ؛ وفي رُسْتُ الشيء : رُزْتُ (٣) .

(ويُحسن مضارعة الزاي ، ماسكن قبل دال ، من صاد أو
 جيم أو شين) - نحو : يَصْدِر ، وأجدر ، وأشدق ، فيضارع بكل
 من الصَّاد والجيم والشين نحو الزاي .

(ولا يمتنع الإخلاصُ ، في الصاد المذكورة) - قال سيبويه :
 وسمعت العرب الفصحاء ، يجعلونها زايًا خالصة ؛ وذلك قولهم

(١) في (غ) : الرحابية .

(٢) القمر / ٤٨ : « ذوقوا مَسَّ سَقَر » .

(٣) في (ز ، غ) : وفي رَسَب الشيء : رزب .

في التصدير : التَّزْدِير ، وفي القصد : القَرْد ، وفي أصدرت : أزدَرت . انتهى . وحكيث هذه اللغة عن كلب ، وعن عذرة وكعب ؛ والأفصح عدم إخلاص الزَّاي .

(فإن تحركت قبل دالٍ أو طاءٍ ، جازت المضارعة) - نحو : مصادر وصراط ، فيجوز في الصاد فيهما المضارعة ، وهي أن تُشَابَّ الصاد بالزاي .

(وشذَّ الإبدال) - أي إبدال الصاد زايًا خالصة فيهما نحو : مزَادِر والزَّرَاط .

(فصل) : (وقع التكافؤ في الإبدال ، بين الطَّاء والدَّال والتَّاء) - فإبدال الطاء من الدال ، نحو : مطَّ الحرف ومدَّه ، حكاه الأصمعيّ ؛ وإبدالها من التاء نحو : فحَصَّط في فحَصَّت ؛ وإبدال الدَّال من الطَّاء قولهم : المرِيءاء في المرِيطاء^(١) ؛ حكاه يعقوب ؛ وهو حيث يُمرط الشعر حول السُّرة ؛ وإبدالها من التَّاء نحو : اجْدَمَعوا ، في اجتمعوا ؛ وإبدال التَّاء من الطَّاء ، قالوا : فستاط ، في فسطاط ، وقالوا في الجمع : فساطيط وفساطيط ، لكن الطَّاء أصل ، لأن استعمالها هو الأكثر ؛ وإبدالها من الدال ، قولهم : ناقة تَرَبُوت ، أي مذلَّة^(٢) ، والأصل : دَرَبوت من الدَّرية ؛ وقال سيبويه : التَّاء

(١) هذه العبارة بها اضطراب في النسخ ، ففي (د) : المرید في المريط ، وفي (ز) : المریداء في المریطاء ، وفي (غ) : امریداء في امریطاء ؛ وفي الصحاح : مرط الشعر يمرطه : نفه ... والمریطاء : ما بين السُّرة والعانة ؛ قال الأصمعيّ : وهي ممدودة .

(٢) في الصحاح : وجمل تَرَبُوت ، وناقة تَرَبُوت ، أي ذلول ، وأصله من التراب ، الذكر والأنثى فيه سواء .

أصل ، لابدل ، وهو عنده من التراب ، لأن الذلول من الذلّة ، وهى تناسب التراب .

(وبين الميم والباء) - قالوا فى بَيِّدَ بمعنى غير : مَيِّدٌ ؛ وقالوا : باسْمُكُ ؟ يريدون : ما اسْمُكُ ؟ فأبدلوا من الميم بَاءً ، وهى لغة مازنيّة ؛ وقال بعض الخلفاء للمازنى : باسْمُكُ ؟ فقال المازنى : بكر ، بالباء ، ومن لغتهم إبدال الباء ميما ، فاستحسن ذلك من المازنى ، من حيث فهم عنه ، أنه قصد أن لا يواجه الخليفة بقوله : مكر .

(وبين الثاء والفاء) - حكى يعقوب أنهم يقولون فى العطف : قام زيدٌ فمُ عمرو ، بالفاء موضعَ الثاء ؛ وقالوا فى حدث : حذف ؛ والثناء الأصل ، لقولهم : أحداث ، وقالوا فى ثوم : فوم ؛ وإبدال الثاء من الفاء فى قولهم : مغثور فى مغفور ، والفاء أصل ، لقولهم : ذهبوا يتمغفرون ، بالفاء ، أى يجنون المُغْفُورَ ، ولم يقولوا : يتمغثرون ؛ والمُغْفُورُ ^(١) والمُغْثُورُ ، وكذا المِغْفَرُ والمِغْثَرُ ، بكسر الميم : شىء ينضحه العُرْفُطُ والرَّمْثُ ، مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل ، والعُرْفُطُ : شجر من العضاه ، والرَّمْثُ بالكسر : مرعى من مراعى الإبل ، وهى من الحمض .

(وبين الكاف والقاف) - قالوا : عربى قُحَّ ، وعربيّة قُحَّةٌ ، وجعلوا موضعَ القافِ الكافَ ، فقالوا : كُحَّ وكُحَّةٌ ، والقاف أصل ؛

(١) فى الصحاح : والمُغْثُورُ لغة فى المُغْفُورِ ، وهو شىء ينضحه العُرْفُطُ ، والرَّمْثُ مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل .. والمِغْثَرُ ، بكسر الميم ، لغة فيه ، حكاه يعقوب .

لقولهم في الجمع : أقحاح ، ولم يُسمع أكحاح ، وقالوا في وُكُنَّة الطائر : وُقْتة ؛ وفسر بعضهم الوُكُنَّة بماوى الطائر في الجبل ، وقال أبو عمرو : الوُكُنَّة والأُكُنَّة ، بالضم : مواقع الطير ، حيث ماوقعت ^(١) ؛ وقال بعضهم : الوُكُنُّ ، بالفتح : عشُّ الطائر في جبل أو جدار ، والمَمُوكِنُ مثله ؛ وقال الأصمعي : الوُكُنُّ مأوى الطائر في غير عش ، والوُكُرُّ ، بالرَّاء : ماكان في عش .

(وبين اللام والرَّاء) - قالوا في الشرخ ^(٢) ، وهى النطفة يكون منها الولد : شَلخ ؛ وقالوا في ثَثَلَة ^(٣) ، وهى الدرع : ثَثرة ، واللام الأصيل ، لقولهم : نثَل عليه درعه ، ولم يقولوا : نثرها ؛ ومثله قولهم في لعلَّ : رَعَلَّ .
(وبين النون واللام) - قالوا في لعلَّ : لعنَّ ، وفى ^(٤) لا ، بل فعلت : نا ، بَن ؛ ولا ، بَن ؛ ونا ، بَل ؛ وفى لاسيما : ناسيما ، وقالوا في أُصَيِّلان ، تصغير أُصْلان : أُصَيِّلال ، واللام بدل النون ، فلو سميت به ، منعتة الصرف ، لزيادة الألف واللام المبدلة من النون .
(وبين العين والحاء) - قالوا في ضَبَّح ^(٥) : ضَبَّع ؛ وفى رُبَّع ^(٦) : رُبَّح .

(١) فى (غ) : حيث ما يسمع وقعه .

(٢) فى (ز) : السَّرْح ، وسرح ، بالمهملتين ، والذى فى الصحاح - شرح : والشرخ نتاج كل سنة من أولاد الإبل .

(٣) وفى الصحاح : الثَثَلَة : الدرع الواسعة ، مثل الثَثرة .

(٤) سقط حرف الجرّ من (ز ، غ) .

(٥) فى الصحاح : أبو عبيدة : ضَبَّحت الخيل ضَبَّحاً ، مثل ضَبَّعت ، وهو

السير ؛ وفى الحاشية : عبارة المختار : وهو أن تمدَّ أضعاعها فى سيرها ، هى وأعضادها .

(٦) وفيه أيضا : والرُّبَّحُ : الفصيل ، كأنه لغة فى الرُّبَّع .

(وربما وقع بين العَيْنِ والحَاءِ) - وهذا يفهم أن التكافؤ فيما تقدّم كثير ؛ وفيه نظر ؛ وقد نقل النضر بن شميل ، عن الخليل ، أن إبدال القاف من الكاف والعكس ، قليل ؛ ومثال إبدال الغين من الحاء قولهم : غَطَرَ بيديه يَغْطِرُ ، في حَطَرَ بيديه يَحْطِرُ ؛ والحَاءِ الأَصْلُ ، لكثرتها ؛ ومثال العكس قولهم : الأَخْنُ في الأَعْنَ ، وهو الذي يتكلم من قبل خياشيمه .

(وبين الضاد واللام) - قال الجوهري في رجل جلد ، من الجلد ، وهي الصلابة : ربما قالوا : رجل جضد ، يجعلون اللام مع الجيم ضاداً إذا سكنت ، وقالوا في اضطجع : الطجع .

(وبين الذال والثاء) - قالوا في الجذوة من النار : الجثوة ؛ وفي تلعمم الرجل ، إذا أبطأ في الجواب : تلعدم .

(وبين الفاء والباء) - قالوا : خذه بإفانه ، أى بإبانه ، وقالوا في الفسكل^(١) : البسكل .

(وبين الجيم والياء) - قالوا : لا أفعله جدًا الدهر ، يريدون : يدا الدهر ، أى آخره ؛ قال اللحيانيّ : وقال أبو زيد : يقول الكنانيون : هي الصّهاريج ، والواحد صيهريج ، وبنو تميم يقولون : صهاريّ ، والواحد صيهريّ ؛ وقال الأصمعيّ : كلّ ياءٍ مشدّدة ، للنسبة وغيرها ، يبدلها بعض العرب جيماً . انتهى . وقال الفراء : هي لغة

(١) الفِسْكَالُ بالكسر : الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل ، ومنه قيل : رجل فسْكَيل ، إذا كان رَدَّلاً ، والعامّة تقول : فسْكَل ، بالضم .

طبيء ؛ وقال أبو عمرو : وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضا إلى الجيم ؛ قال الفراء : وذلك في لغة بني دُبَيْرِ وبني أسد خاصة ، يقولون : هذا غُلامِج ، وهذه دارج ، أى غلامى ، ودارى ؛ وسأل أبو عمرو ابن العلاء ، أعرابيا من بني حنظلة ، فقال له : ممن أنت ؟ فقال : فُقَيْمِج^(١) ، فقال : من أيهم ؟ فقال : مُرَجّ ؛ وقال سيبويه : وأما ناسٌ من بني سعد ، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف ؛ وكذلك حكى الفراء وأبو زيد ، أن من العرب من يبدلها ساكنة في الوقف جيماً ، ولم يخص جماعة من أهل العربية ذلك بالوقف ، بل أطلق قوم في المشددة إبدالها جيماً ، من غير تقييد ، منهم يعقوب ؛ وكذا في المخففة ، ومنهم أبو عمرو ، ويوضح ذلك قولهم : جدا الدهر ، وقولهم في الإيّل : الإجل^(٢) ؛ ومثال إبدال الياء من الجيم قولهم : الدياجى في جمع دَيْجُوج ؛ وقالوا في شجرة : شيرة ، بكسر الشين مع الياء وفتحها ؛ وقال أبو حاتم : قلت لأم الهيثم ، واسمها : غَيْثَة : هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام ؟ فقالت : نعم ، ثم أنشدتنى :

(١) في الصحاح : وفُقَيْمِج : حى من كنانة ، والنسبة إليهم : فُقَيْمِجى ، مثل هُدَيْمِجى ، وهم نَسَاءُ الشهور .

(٢) في الصحاح : والإجل : لغة في الإيّل ، وهو الذكر من الأوعال ، قال أبو عمرو بن العلاء : بعض الأعراب يجعل الياء المشددة جيماً ، وإن كانت أيضا غير طرف ، وأنشد ابن الأعرابى - لأبى النجم - :

كأنّ فى أذناهنّ الشُّور

من عبس الصيْف ، قُرُونِ الإجل

قال : يريد الإيّل .

(٤٠) ^{بكر} إذا لم يكن فيكنَّ ظِلُّ ولا جَنَى فأبعدكنَّ الله من شيرات (١) ، ضبط بفتح الشين وكسرهما ؛ وإبدال الياء جيماً كثيراً ، والعكس قليل .

(والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم ، مشددة (٢)) - وليس ذلك بلازم ، وقد سبق بيانه ؛ وقال بعض المغاربة : إبدال الجيم من الياء المشددة مطرد ، ومن الياء الخفيفة غير مطرد ، بل يوقف في ذلك على السماع . انتهى . ولا يخفى مما تقدّم ، ما في هذا .

(أو مسبوقة بعين) - كقوله :

(٦٨) خالى عُوَيْفٌ وأبو عَلِجَّ المطعمان للحمّ في العَشِجِّ (٣)

أى أبو عليّ ، وفي العشيّ ؛ وهى جعجعة قضاة ، وفي نسخة الرّقى وغيرها : عجعجة ، بتقديم العينين على الجيمين ؛ وقال

(١) من الطويل ، لجعينة البكائى ؛ وفي رواية : سمرات بدل شيرات ؛ والشاهد في قوله : شيرات ، يقصد شجرات ، بإبدال الجيم ياءً .

(٢) زاد بعدها في (د) وفي النسخة المحققة من التسهيل : موقوفاً عليها ؛ وفي الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٨٠ : والقليل ، نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف ، كقوله... وأقى بالشاهد ضمن بيتين هما ، البيت المذكور ، وبعده :

وبالغداة كُئِلَ البَرْنَجُ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصَّيْحِ

(٣) من الرجز ؛ قال في ش . ش . العيني على الأشمونى مع الصبان : قاله أعرابى من أهل البادية ؛ والشاهد في أواخر الأشطر الأربعة ، وأصلها على الترتيب : أبو عليّ ، بالعشيّ ، البرنّى ، بالصيصى ، أبدلت الجيم من الياء المشددة ، موقوفاً عليها ؛ والبرنّى : ضرب من التمر ؛ والوَدِّ : التود ؛ والصيصى : قرن البقر .

الجوهري في عجاج : والعجعة في قضاة ، يحولون الياء جيماً مع العين ، يقولون : هذا راعج ، خرج مَعَج ، أى هذا راعى ، خرج معى .

(وربما أبدلت الميم من الواو) - نحو : فم ، والأصل ، فوه ، فحذفت اللام تخفيفاً ، وعوض من الواو (١) الميم ، لأن (٢) الاسم صار على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، فكرهوا حذفه للتونين ، للإجحاف ، فأبدلوا من الواو الميم ؛ وقوله :

* هما نفثا في فمى من فمويهما (٣) * (٦٩)

(١) في (ز ، غ) : وعوض من الميم الواو ، والصواب ما جاء بالتحقيق عن (د) .
(٢) سقطت عبارة : لأن الاسم ، من (ز) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق - ديوانه ٧٧١ - آخر قصيدة قالها في آخر عمره ، تائبا إلى الله تعالى ، مما فرط منه في مهاجته الناس ، وذم فيها إبليس ، لإغوائه إياه ؛ والضمير في نفثا ، لإبليس وابنه ، المذكورين في بيت قبل الشاهد ، وتماه :

* على النابح الغاوى أشد رجام *

حيث جاءت رواية الصحاح بنصب أشد ، وجاءت رواية المقتضب ٣ / ١٥٨ ، والدرر ١ / ٢٦ برفعها ؛ والوجهان جائزان ؛ ورواية الديوان : تفلأ بدل نفثا .

والشاهد في قوله : من فمويهما ، حيث جمع بين العوض والمعوّض منه ؛ قال في الصحاح - فم - الفم أصله قوّة ، نقصت منه الهاء ، فلم تحتل الواو الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم ... وفي الحاشية : قال في المختار - فوه - : إن الميم عوض عن الهاء ، لا عن الواو .. ؛ وفي سيبويه ٢ / ٨٣ : وأما فم ، فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ؛ فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم دم .. ، وفي المقتضب ٣ / ١٥٨ قال المبرد :

جمع بين العوض والمعوض ، ضرورة ، نحو :

* أقول : ياللهم ، ياللهمّا (١) *

(٧٠)

بذلك أجاب الزجاج وابن السراج ؛ وقال الفارسي : يجوز كون الواو لاماً ، ومادته : ف م و ، فتعقب (٢) لامة الهاء والواو كسنة ، إذ قالوا : سانيت وسانته ؛ وعلى هذا ، الميم ليست بدلاً ؛ وعن الأخفش ، أن الميم بدل من الهاء .

(وقد تبدل من الهاء الحاء ، بعد حاءٍ أو عينٍ ، إن أوثر الإِدغام) - نحو : امدح جِلاماً ، واذهب (٣) مَحْمٌ ، يريد : امدح

= فأما قوله : * هما نفثا في في من فمويهما ، * فإنما فم ، أصله : فَوْهٌ ، لأنه من تفوهت بكذا ... فأما قوله : فمويهما ، فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء ، لخصائها للين ... وفي الحاشية : استشهد به سيبويه ، على أن الفرزدق ردّ العين ، فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ... قال : ونفثا : ألقيا على لسانى ، وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء ، وأصله في الكلب ؛ والرجام مصدر راجمه بالحجارة ، أى رماه .. جعل الهجاء كالمراجعة ، لجعله الهاجى كالكلب النابح .

(١) بعض بيت من بيتين من مشطور الرجز ، هما كما رواهما المبرد في المقتضب

٤ / ٢٤٢ :

إني إذا ما حدّثت أَلَمّا دعوت : يا اللهم ، ياللهمّا

ورواية الإنصاف ص ٣٤١ : أقول : يا اللهم يا اللهمّا

ونسبهما صاحب شواهد العربية لأمية بن أبى الصلت - ملحقات ديوانه ١٨٣

- أو لأبى خراش الهذلي ، وفي حاشية المقتضب ، أن العينى زعم أنهما لأبى خراش ؛ والشاهد في قوله : ياللهم ؛ حيث جمع بين ياء النداء ، والميم المشدّدة ، التى هى عوض منها .

(٢) في (ز) : فتعقتب .

(٣) في (ز) : وذهب محهم .

هَلالاً ، واذهب معهم ؛ فإن لم يؤثر الإدغام ، لم يبدل ، بل تبقى الهاء بحالها .

(وربما أبدلت الشين من الجيم) - قالوا في مُدَمَج : مُدَمَش ؛

قال :

(٧١) * إذ ذاك ، إذ حَبَلُ الوصال مُدَمَشُ (١) *

وأبدلت الشين (٢) أيضا من كاف المؤنث ، نحو : أكرمُشِ ،
أى أكرمُتِكِ ، قال (٢) :

(٧٢) فيعيناش عيناها ، وجيدُش جيدُها ولكن عظم الساق مِنشٍ دقيق (٣)

ومن السَّينِ قالوا في جعسوس ، وهو القمىء الذليل :
جعشوش (٤) ، والمهملة أصل ، لقولهم في الجمع : جعاسيس ، بالمهملة .

(١) من الرجز ، ولا يعرف قائله ؛ وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٣٥ - قال
أى مُدَمَج ؛ قال الصبان : أى مُدَحَل بعضُه في بعض ، لشدة فتله وإحكامه ، وفي
الحاشية ، قال العيني : والشاهد في قوله : مُدَمَش ، حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ،
لأن أصله : مدمَج ؛ قال ابن عصفور : أبدل الجيم شيناً ، لتتفق القوافي ، ولا يحفظ من
ذلك ، غير هذا الشاهد ؛ وسهّل ذلك ، كون الجيم والشين متفقتين في المخرج .
من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) من الطويل ، للمجنون - ديوانه ٢٠٧ - وذكره ابن جنى في الخصائص
٢ / ٤٠٦ ، وابن عصفور في المقرَّب ص ١١١ ؛ والشاهد في قوله : عيناش ،
وجيدُش ، ومِنشٍ ، أى عيناك ، وجيدُك ، ومنك ، على الترتيب ، بإبدال كاف المخاطبة
شِيناً .

(٤) وفي الصحاح - جعس : رجل جُعسوس ، مثل جُعشوش ، وهو القصير
الدميم ؛ وقال ابن السكيت ، في كتاب القلب والإبدال : رجل جُعسوس وجُعشوش ،
بالسين والشين جميعا ، وذلك إلى قماءة وصغر وذلة ؛ يقال : هو من جعاسيس =

(وإذا سكنت الجيم قبل دال ، جاز جعلها كشين) - نحو : أجدر ،
فيجوز أن تشاب بالشين ، وقيل : تشاب بالزاي ، لا بالشين ،
ونُسب كل منهما لسيبويه .

(وأبدلت الهاء وقفاً من ألف أنا وما وهنا وحيهلاً) - قالوا :
أنه ، ومنه قول حاتم : هكذا قصدي (١) أنه ، وأنشدوا :
(٧٣) قد وردت من أمكنة من ههنا ومن ههنة إن لم أروها فممة (٢)
والأصل : هنا ، وما ؟ أى ما أصنع ؟

وأجاز ابن جنى كون مة فيه ، اسم فعل ؛ وقالوا : حيهلة ،
والأصل : حيهلاً ؛ وجوز بعضهم كون الهاء في أنه وحيهله ، هاء
السكت ؛ وتحتمله أيضا هنة ، وفيه بحث .

(ومن ياء هذى وهنية) - قالوا : هذه ، وقالوه في الوصل
أيضا ؛ وقالوا : هنية ، والأصل : هنية ، تصغير هنة ، وأصلها : هنية
بالواو ، بدليل هنوات ، فالتقت الياء والواو ، فقلبت الواو ياءً ،
وأدغمت فيها ياء التصغير ؛ فإذا نظر إلى الأصل ، جاز أن يقال : إن

= الناس ، ولا يقال هذا بالشين ؛ قال عمرو بن معدى كرب :
(٧٤) تداعت حوله جُشمُ بن بكر وأسلمه جعاسيسُ الرّبابِ
(١) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٣٤ - قال الصبان : كقول حاتم : هكذا ،
فردني أنه .

(٢) قال الأشموني : فأبدل الهاء في هنة من الألف ، وأما قوله : فممة ، فيجوز أن
يكون من ذلك ، أى فما أصنع ؟ أو فما انتظاري لها ، ويجوز أن يكون فممة ، بمعنى
اكفف ؛ ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ؛ والضمير في وردت ، يعود على الإبل .

الياء (١) بدل من الواو ؛ وإذا نظرت إلى ما آلت إليه الواو ، قيل : إن (١-) الهاء بدل من الياء ؛ وعلى هذا جرى ابن جنى ، وتبعه المصنف .

(وعوضت هي والسين ، من سلامة العين ، في أهراق ، وأسطاع) - وشذوا في هذا التعويض ، فلم يُفعل في شيء من نظائرها ؛ فالهاء والسين فيهما ، بدلان من سلامة العين ؛ لأنها تحذف في أرقت وأطعت وشبهه ، مما يسكن له آخر الفعل ، وتُعلّ بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، في أراق زيدٌ ، وأطاع وشبهه ، مما لا يسكن له آخرُ الفعل .

واعلم أنه سبق جمع المصنف حروف البدل ، في غير إدغام ، في قوله : لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته ؛ وهذه اثنان وعشرون حرفاً ؛ وذكر بعد ذلك ، كما رأيت : القاف والحاء والعين والحاء والضاد والذال ؛ فكمملت ثمانية وعشرين ؛ فجميع حروف المعجم ، وقع فيها البدل ؛ وقال ابن الضائع : قلماً تجد حرفاً إلا جاء فيه البدل ، ولو نادراً .

* * *

٧٧ - باب مخارج الحروف

والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضا : حروف التهجي ؛
ويسميها الخليل وسيبويه : حروف العربية ، أى اللغة العربية ، ويقال لها
أيضا : حروف المعجم ؛ لأنها مقطعة لا تُفهم إلا بإضافة بعضها إلى
بعض ، وحروف أبى جاد . واختلف فى كلمات أبى جاد ، هل لها
معنى ؟ أم لا ؛ فقليل : هى أسماء لأشخاص بأعيانهم ، وقد سبقت
الإشارة إلى شىء من هذا ، ومنهم من كره تعلمها ، وإطباق الناس ،
شرقا وغربا ، على تعلمها من غير تكبر ، يظهر عدم الكراهة ؛ وجاء
أنها كانت تُعلم فى زمن عمر بن الخطاب فى المكتب ؛ ومخرج
الحرف : الموضع الذى ينشأ الحرف منه ؛ وطريق معرفته ، أن تسكن
الحرف ، وتدخل عليه همزة الوصل ، وتنطق به ، فما استقر فيه فهو
مخرجه ؛ وهذه الحروف تسعة وعشرون ، جمعها كلها قوله تعالى : « ثم
أنزل عليكم من بعد الغم ... إلى : بذات الصدور » (١) .

(١) آل عمران / ١٥٤ - وتتمتها : « من بعد الغم أمانة ناعسا ، يغشى طائفة
منكم ، وطائفة قد أهتمهم أنفسهم ، يظنون بالله غير الحق ، ظن الجاهلية ، يقولون :
هل لنا من الأمر من شىء ؟ قل : إن الأمر كله لله ؛ يخفون فى أنفسهم مالا يبدون
لك ؛ يقولون : لو كان لنا من الأمر شىء ما قتلنا ههنا ؛ قل : لو كنتم فى بيوتكم ،
لبرز الذين كتب عليهم القتلى إلى مضاجعهم ؛ وليبتلى الله ما فى صدوركم ، وليمحص ما
فى قلوبكم ؛ والله عليم بذات الصدور » .

(أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف) - وهي على رتبة واحدة عند الأكثرين ؛ وقال الأخفش : الهمزة أول ، والهاء والألف في مرتبة واحدة ، وقيل : الهمزة أول ، ثم الألف ، ثم الهاء ، وقيل : الهاء قبل الهمزة .
 (ووسطه للعين والحاء) - وكلام سيبويه على أن الحاء بعد العين ، وبه صرح بعضهم ؛ وبعضهم جعل العين بعد الحاء ؛ ولا توجد الحاء في غير كلام العرب ، وأما العين ، فانفردت العرب بكثرة استعمالها ، وغير العرب منهم من لا ينطق بها ، ومنهم من قلت في كلامهم .

(وأدناه للغين والحاء) - أى أدناه إلى الفم ؛ وكلام سيبويه على أن الغين قبل الحاء ، وهو قول أبي الحسن ؛ وقيل : الحاء قبل الغين ؛ وهذه السبعة ، هى حروف الحلق ؛ وقيل : الألف هوائية ، لا يخرج لها ، وحروف الحلق ستة ، ويروى عن الخليل .
 (ومايليه للقاف) - أى ومايلى أدنى الحلق إلى الفم ، وهو أول أقصى اللسان .

(وما يليه للكاف) - وهو ثانى أقصى اللسان ؛ فلأقصى اللسان حرفان : القاف من أول المخرج ، مما يلي الحلق من أقصى اللسان ، وما فوقه من الحنك ؛ والكاف من المخرج الثانى بعد القاف ، وهو من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا ، ومايليه من الحنك ؛ ويسميها الخليل : لهويين ، لأنهما يخرجان من اللهاة ، وهى ما بين الفم والحلق .

(ومايليه للجيم والشين والياء) - وهى من وسط اللسان ،
بينه وبين وسط الحنك ؛ وهذا هو الثالث من مخارج اللسان ؛
ومذهب الخليل أن الياء هوائية كالآلف لا مخرج لها .

(وأول حافة اللسان ومايليه من الأضراس ، للضاد) - وهذا
هو الرابع من مخارج اللسان ؛ والمراد بما يليها من الأضراس ، مايشمل
الأيمن والأيسر ، وكثير يقولون : هى من الأيمن أكثر ، وبعضهم
يعكس ؛ وعن عمر ، رضى الله عنه ، أنه كان يخرجها من الجانبين
معا ؛ والضاد من الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها ؛ وهى
قليلة فى لغة بعض العجم ، ومفقودة فى لغة الكثير منهم ، ولا يخرج
من مخرجها غيرها .

(وما دون حافته ، إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك
الأعلى ، للآم) - وهذا هو الخامس من مخارج اللسان ؛ قال ابن أبى
الأحوص : ويتأتى إخراجها من حافتى اللسان ، اليمنى واليسرى ، وهى
من اليمنى أمكن ؛ قال : بخلاف الضاد ، فإنها من اليسرى أمكن .
(ومايين طرفه ، وفوق ^(١) الثنايا ، للنون والرّاء) - وهذا هو
السادس من مخارج اللسان ، وسيأتى ما تتميز به الرّاء عن النون .
(وهى) - أى الرّاء .

(أدخل فى ظهر اللسان قليلا) - وهذا هو السابع من مخارج

(١) فى المحققة من التسهيل : وفوق .

اللسان ؛ قال سيبويه فى الرّاء : وهى من مخرج النون ، من طرف اللسان ، بينه وبين مافوق الثنايا العليا ، غير أنها أدخل من النون فى ظهر اللسان قليلا ، لانحرافها إلى اللام ؛ ومذهب الجرّمى وغيره ، أن اللام والرّاء والنون من مخرج واحد ، وهو طرف اللسان ، وهو ظاهر قول الخليل ؛ قال ابن أبى الأحوص : وقول سيبويه: إنها ثلاثة مخارج ، هو الصواب ، لتباين مخارجها ، عند اختبار المخرج فى النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

(وما بين طرفه وأصول الثنايا ، للطاء والذال والتّاء) - وهذا هو الثامن من مخارج اللسان ، والمراد الثنايا العليا ، فتلاثتها تخرج من هذا مصعداً إلى جهة الحنك .

(وما بينه وبين الثنايا ، للزاي والسين والصاد) - وهذا هو التاسع من مخارج اللسان ، فتلاثتها تخرج من بين طرف (١) اللسان ، وفوق الثنايا .

(وهى أحرف الصفير) - وتسمى أسليّة ، لأنها من طرف اللسان ، وهو أسلته ؛ قال ابن أبى الأحوص : والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ، مفقودة فى لغة كثير منهم .

(وما بينه وبين أطراف الثنايا ، للطاء والذال والتّاء) - وهذا هو

(١) فى (غ) : من بين طرفى اللسان .

العاشر من مخارج اللسان ، وبه تَمَّتْ (١) ؛ فثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ؛ والظاء مما انفردت به العرب ، والذال ليست في الفارسية ، والثاء ليست فيها ولا في الرومية .

(وباطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، للفاء) - وهذا المخرج الحادى عشر ، بعد مخارج اللسان ، والفاء ليست في لسان الترك .
(ومايين الشفتين ، للباء والواو والميم) - وهذا هو الثانى عشر ، فثلاثتها مما بين الشفتين ؛ غير أن الشفتين تنطبقان في الباء والميم ، ولا تنطبقان في الواو ؛ وقد كملت المخارج المذكورة خمسة عشر ؛ بالثلاثة التى للحلق ، وهى المذكورة أولاً .

(فصل) : (لهذه الحروف فروع تُستحسن ؛ وهى الهمزة المسهّلة) - فالهمزة من جملة حروف المعجم ، خلافاً للمبرد ؛ ودليله أن أقلّ أصول الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ؛ فلو لم تكن حرفاً ، لكان مثل أخذ وأجل (٢) ، على حرفين ؛ وقوله : هى من قبيل الضبط ، ولو كانت حرفاً ، لكان لها شكل تثبت عليه ، فاسد ؛ لأنها لم تشكل لمراعاة التسهيل ؛ ولذا (٣) ، إذا وقعت في موضع لا تسهيل فيه ، كتبت ألفاً ؛ ولو قال (٤) : لبعض هذه الحروف لكان أولى ، لأن

(١) أى مخارج اللسان .

(٢) في (غ) : وأكل ، وهى فعل مثل أخذ ، والمقصود التمثيل بفعل واسم ، كما في التحقيق .

(٣) في (ز) : وكذا .

(٤) أى المصنف ابن مالك .

الفرعية ليست لكل حرف منها ؛ ومعنى تستحسن : توجد في كلام الفصحاء ؛ والهمزة المسهّلة فرع عن الهمزة المخففة ؛ وهى حرف واحد عند سيبويه ، وعند السيرافى ثلاثة ، ويقال لها : همزة بين بين ، أى بين الهمزة وحرف من حروف اللين .

(والُعْتَةُ ، ومخرجها الخيشوم) - وهى فرع النون ، ولا عمل للسان فى الغنة ؛ والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم ، وليس بالمنخر .

(وألفا الإمالة والتفخيم) - وأصلهما : الألف المنتصبة التى ليس فيها تفخيم ولا ترقيق ؛ وألف الإمالة هى القريبة من الألف الأصلية ، وذلك فى الإمالة اليسيرة ، وألف التفخيم هى التى بين الألف والواو ؛ قال سيبويه : كقول أهل الحجاز : الصلوة والزكوة والحياة ؛ ولذا كتبت بالواو .

(والشين كالجيم) - وهى فرع عن الجيم الخالصة ، كقولهم فى أشدق : أجدق ، بين الشين والجيم .

(والصاد كالزاي) - وأصلها : الزاى الخالصة ، وهى التى يقلُّ همسها قليلاً ، فيحدث فيها لذلك جهراً ما ، كقولك فى مصدر : مزدر ؛ ومنه : لم يُحرم من قزْدٍ له ، أى قصْدٍ له .

(وفروع تستقبح) - أى لا توجد فى لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر .

(وهى كافٌ كجيم) - فيقولون فى مثل (١) كَمَلٌ : جَمَلٌ ؛

(١) سقطت من (د ، ز) .

قال ابن دريد : وهى لغة فى اليمن ، كثيرة فى أهل بغداد .
 (وبالعكس) - وهى جيم ككاف ؛ فيقولون فى رَجُل :
 رَكُل ، فيقربون الجيم من الكاف .
 (وجيم كشين) - وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال أو
 تاء ، كقولهم فى الأجدر : الأشدر ، وفى اجتمعوا : اشتمعوا .
 (وصاد كسين) - نحو : سابر فى صابر .
 (وطاء كتاء) - نحو : تال فى طال ؛ وهى تسمع من عجم
 أهل المشرق كثيراً ، لفقد الطاء فى لسانهم .
 (وطاء كئاء) - نحو : ثالم فى ظالم .
 (وباء كفاء) - نحو : بلخ وأصبهان ^(١) ؛ وهى كثيرة فى لغة
 الفرس وغيرهم .

(وضاد ضعيفة) - قال أبو على : الضاد الضعيفة ، إذا
 قلت : ضرب ، ولم تُشبع ^(٢) مخرجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن
 يخفف ويختلس ، فيضعف إطباقها ؛ وقال ابن خروف : هى المنحرفة
 عن مخرجها .

(فصل) : (من الحروف : مهموسة ، يجمعها : سكت
 فحثه شخص) - والهمس لغة : الصوت الخفى ؛ والمهموس فى
 الاصطلاح : حرف أضعف الاعتماد فى موضعه ، حتى جرى معه

(١) ينطقونهما : فلخ وأصفهان .

(٢) فى (ز) : تسمع .

النفس ، قاله سيويوه ؛ وسمى بذلك لخفاء النطق به .

(وما عداها مجهورة .) - وهي تسعة عشر حرفاً ؛ والمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه ، حتى ينقضى الاعتماد ، ويجرى الصوت ؛ قاله سيويوه .

(ومنها شديدة) - يجمعها : أجذك تطبق ؛ ومعنى الشدة ، على ما ذكر سيويوه : امتناع الصوت أن يجرى في الحرف ، فلو رمت مدّ الصوت في القاف والجيم مثلاً ، نحو : الحق والحج ، لامتنع عليك ، ويجمعها : أجذك تطبق ، وجمعها من قبله في : أجذك قطبت .

(ومتوسطة) - أى بين الشدة والرخاوة .

(يجمعها : لِمَ يروَعنا ؟) - وجمعها بعضهم في : لَمَ يَرُو عَنَّا ؛ وما فعله المصنف أحسن ، لعدم تضعيف النون ؛ وكذا جمعه في الشديدة ، لعدم تضعيف الطاء ؛ وجمع بعضهم المتوسطة في : ولينا عمر ؛ وهو حسن .

(وما عداها رخوة) - أى ما عدا الحروف الشديدة ، وحروف : لِمَ يروَعنا ؟ والحروف الرخوة ثلاثة عشر ؛ والرخاوة : جَرِي الصوت في الحرف ، فإذا قلت : إذ ، مثلاً ، أجريت فيه الصوت ؛ فالرّخوة حروف ضعف الاعتماد عليها في مواضعها ، فجرى معها الصوت ؛ والفرق بين الهمس والرخاوة ، أن الجارى في الهمس : النفسُ ، والجارى في الرّخاوة : الصوتُ .

(والصّاد والضّاد والطاء والظاء مُطبّقة) - وذلك لانطباق

اللسان فيها على الحنك .

(وماعداها منفتحة) - لأنها لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك ؛ والانفتاح ضد الانطباق .

(والمطبقة مع الغين والحاء والقاف ، مستعلية) - وذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك ؛ ولذا تمنع من الإمالة ؛ وهذه الثلاثة يعلو بها اللسان ، ولا ينطبق ؛ والمطبقة يعلو بها وينطبق .

(وماعداها منخفضة) - وبعضهم يقول : منسفلة ؛ وذلك لأن اللسان لا يستعلى بها ، بل ينسفل بها إلى قاع الفم .

(وأحرف القلقلة : قُطْبُ جُدٍ) - وذلك لأنها تنضغط عن مواضعها ، فلا نستطيع الوقف عليها إلاَّ بصَوْتٍ ، نحو : الحق ؛ وعدَّ بعضهم التاء من حروف القلقلة .

(واللينية : وای) - وذلك لأنها تخرج في لين ، من غير كلفة على اللسان ؛ وإذا كان ما قبل الياء والواو محركا (١) بمجانس ، كانتا حرفي مدٍّ كالألِف .

(والمعتلة : هُنَّ والهمزة) - لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها ؛ ومن عدَّ الهمزة من حروف العلة : الفارسيّ ومكي ؛ وزاد بعضهم الهاء ؛ لأنها قد تقلب همزة ؛ وكثيرون لم يعدوهما ؛ وبعضهم يقول في الهمزة : إنها حرف شبيه بحرف العلة .

(والمنحرف : اللام) - قيل : سميت بذلك لأنها شاركت أكثر

(١) في (ز ، غ) : مخرجا لمجانس .

الحروف في مخرجها ؛ وقيل : لأنها من الرخوة ، فانحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة .

(والمكرر : الرّاء) - لأنها تتكرر على اللسان ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف ؛ قال سيبويه : والرّاء إذا تكلمت بها ، خرجت كأنها مضاعفة .

(والهاوى : الألف) - قيل : لاتساع مخرجها ؛ وقيل : لأنها تهوى في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها .

(والمهتوت : الهمزة) - يقال : هتّ في صوته : عصره ، وهتّ أيضا : كسر ؛ فسميت الهمزة بها ، لأنها معتصرة ، كالتهوّع (١) ، ولكثرة عروض الإبدال بها ، فتنكسر .

(وأحرف الدّلاقة : مُرٌ بِنْفَلٍ) - وذلك لأنها من طرف اللسان والفم ؛ وطرف كل شيء : ذلقه (٢) ؛ وجمعها بعض الأندلسيين في قوله : ملف نبر ؛ والملف عندهم : الجوج (٣) ؛ ونبر : قرية عندهم ؛

(١) في الصحاح : والتّهوّع : التقيؤ .

(٢) في الصحاح : وذلق كل شيء : حذّه ، وكذلك ذوّلقه ، وذوّلق اللسان : طرفه ، وكذلك ذولق السنّان ... والحروف الذّلق : حروف طرف اللسان والشفة ، الواحد أذلق ، وهُنّ ستة : ثلاثة منها ذولقية ، وهى الرّاء واللام والنون ، وثلاثة شفوية ، وهى : الفاء والباء والميم ؛ وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً ، لأن الدلاقة في المنطق ، إنما هى بطرف أسلة اللسان والشفتين ، وهما مدرّجتا هذه الحروف الستة .

(٣) في (د) : الخونج .

والكثير كون الرباعي مشتملا على بعضها ، نحو : جعفر ؛ ويقلُّ جدا
خلافُ ذلك ، نحو : عَسْجَد .

(والمصمّته : ماعداها) - أى ماعدا أحرف (١) الذلاقة ؛
وهذا (٢) يقتضى دخول الهمزة والألف والواو والياء فيها ، وهذه طريقه ؛
وأسقط هذه من المصمّته الخليل ؛ وسميت مصمّته ، لأنّها أصمّت ،
فلم تدخل فى الأبنية كلها ؛ أى بخلاف حروف الذلاقة (٢) ؛ فلا
تفرد المصمّته بكلمة خماسية ولا رباعية ، إلّا قليلاً جدا ، كما تقدّم .
(وما سوى هذه من ألقاب الحروف ، فنسب إلى مخارجها ، أو
ماجاورها (٣)) - نحو : حرف حلقى ، وحرف هوائى ؛ فالحلقى
منسوب إلى المخرج ؛ والهوائى منسوب إلى ماجاور (٤) المخرج ؛ لأن
الهواء (٥) ليس بمخرج ، بل مجاوره .

وأهمّل المصنّف مما ذكر الناس فى الصفات : الصغير
والاستطالة والتّفشّى (٦) ، وقد نظم شيخنا أبو حيان ، رحمه الله ، فى
صفات الحروف أبياتاً ، تضمنها شرحه لهذا الكتاب ، قرأتها عليه ،
حين قرأت عليه هذا الباب منه ، وهى :

(١) فى (د ، ز) : حروف .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) فى بعض نسخ التسهيل : وما جاوزها ، بالمعجمة .

(٤) فى (د) : إلى ما جاوز ، بالمعجمة .

(٥) فى (د ، ز) : الهوى .

(٦) فى المقتضب ١ / ١٩٤ : ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم ، إلّا أن الواو

تهوى فى الفم ، حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتتفشّى حتى تتصل بمخرج اللام .

(٧٥) أنا هاوٍ لمستطيل أغنّ كلما اشتدّ صارت النفس رخوه
 أهمس القول ، وهو يجهر سبّي وإذا ما انخفضت ، أظهر علوه
 فتح الوصل ، ثم أطبق هجرا بصفير ، والقلب قلقل شجوه
 لأن دهرًا ، ثم اغتدى ذا انحراف وفشا السرّ ، مذ تكرّرت نحوه

فالهاوى : الألف ، والمستطيل : الضاد ، والأغنّ : حرفاً الغنة :
 النون والميم ، والشديدة : أجذك تطبق ، والرخوة : ما سواها ،
 والمهموسة : سكت فحثة شخص ، والمجهورة ماعداها ، والمنخفضة :
 ماسوى المستعلية ، والمستعلية : ماتقدّم ، والمنفتحة (١) : غير المطبقة ،
 والمطبقة : ماتقدّم ، وحروف الصفير : الصاد والسين والزّاي ، والقلقلة
 ما تقدّم (١-) واللّين تقدم أيضا ، والمنحرف : اللام ، كما سبق ؛ وعدّ
 الكوفيون الرّاء أيضا ، والتفشى : السين باتفاق ، والصاد باختلاف ،
 والمكرر : الرّاء ؛ ولم يذكر المعتلة ؛ لأن المراد : الأوصاف التي يبنى
 عليها الإدغام ؛ وقد اعترض ، رحمه الله تعالى ، على المصنف في
 ذكرها ، وإسقاط ما يتعلق بالإدغام ، من الصفير والتفشى
 والاستطالة ؛ مع أن المصنف إنما ذكر الفصل لما بعده من الإدغام .

(فصل في الإدغام) : وعبارة سيبويه : الادّغام ، على افتعال ؛
 وعبارة الكوفيين : إدغام ، على إفعال ؛ ولا يكون إلّا في المثلين
 والمتقاربين ، مع أن الإدغام في المتقاربين ، يرجع إلى المثلين ، لأن
 المقارب ، يقلب من جنس الحرف الآخر .

(يُدغم أول المثلين وجوباً ، إن سكن) - نحو : اضرب بكرةً .
 (ولم يكن هاءً سكت) - قالوا : لأن الوقف عليها منويّ ؛
 فمن وصل « ماليه » (١) من القراء ، لم يُدغم الهاء في هاء
 « هلك » (٢) ، وجاء عن ورش ، الإظهار والإدغام ؛ قيل : والإدغام
 ضعيف من جهة القياس .

(ولا همزة منفصلة عن الفاء (٣)) - نحو : اكلاً أحمد ،
 وذلك لثقل الهمزة ، فإذا انضم إليها أخرى ، ازداد الثقل ، فالتزم في
 إحداهما البدل ، على ما مرّ في تسهيل الهمز ، فزال اجتماع المثلين ،
 فلا يدغم ؛ وقد يجوز الإدغام في الهمزتين ، على ما حكى من
 تحقيقهما (٤) ، وهي لغة رديئة ؛ فإن اتصلت الهمزة بالفاء ، وجب
 الإدغام ، نحو : سأل ولأل (٥) .

(ولا مدّة في آخر) - نحو : يُعطى ياسر ، ويغزو واقد ؛ فلا
 يدغم هذا ، فإن كان حرف لين ، وجب الإدغام ، نحو : اخشى
 ياسراً ، واخشوا (٦) واقدأ ؛ وكذا إن كانت المدّة ليست في آخر ، فإنه
 يجب الإدغام ، نحو : معزوّ .

(١) ، (٢) الحاقّة / ٢٨ ، ٢٩ : « ما أغنى عنّي مالية . هلك عنّي سلطانية » .

(٣) أى فاء الكلمة التالية .

(٤) في (د ، غ) : من تخفيفهما .

(٥) في (ز ، غ) : سأل ولأل .

(٦) في (د) : واخشى .

(أو مبدلة من غيرها ، دون لزوم) - أى مدّة مبدلة ؛ وذلك إذا بنيت قَاوَلَ للمفعول ، قلت : قُورِلَ ، ولا تدغم ، لأن المدّة المبدلة من الألف غير لازمة ، لزوالها إذا لم تبين للمفعول ، ويجب الإظهار ، لكلا يلتبس بفُعِلَ ، وفي قوله تعالى : « ورِيئاً » (١) ، إذا وقفت لحمزة ، تبدل الهمزة ياءً ، وهو بدل غير لازم ، لأنه إنما يكون في الوقف ، فيجوز في قراءته أن تدغم لعدم لزوم البدل ، وأن تدغم لعدم اللبس .
والحاصل أنه إذا كانت المدّة مبدلة ، لا يجب الإدغام ، ولكن قد يمتنع ، كالمسألة الأولى ، وقد يجوز كالثانية ؛ وخرج المدّة المبدلة لزوماً فإنها تدغم ؛ كأن تبني من الأوب ، اسماً كأبْلُم ، فتقول : أوبٌ ، بالإدغام ؛ والأصل : أوبٌ ، بهمزيين ، الثانية ساكنة ، فأبدلت بمجانس حركة السابقة ، كآدم وإيمان ، وهو بدل لازم ، فوجب الإدغام (٢) .

(وكذلك إن تحركا في كلمة) - أى وكذلك يدغم أول المثليين وجوبا ، إن تحركا ، على ما سيذكر ، نحو : ردٌّ ، وأصله : ردَدَ ، وحبٌّ ، وأصله : حبب .

(لم تشدّد) - نحو : ضَيَّبَ (٣) البلدُ : كثرت ضيأه ، وحكى

(١) مريم / ٧٤ : « هم أحسن أثاثاً ورِيئاً » .

(٢) جاء بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل ، عن النسختين (ص ، ح) : (ولا ممدوداً ، ما لم يكن جارياً بالتجريد ، مجرى الحرف الصحيح) وقد سقط من بقية نسخ التسهيل ، ولم يرد في نسخ المساعد ، ولا في نسخة الدماميني .

(٣) في الصحاح : وضَيَّبَ البلد ، وأضَبَّ أيضاً ، أى كثرت ضيأه ، وأرضٌ ضَيِّبة : كثيرة الضباب ؛ وهو أحد ما جاء على أصله .

أبو زيد : طعامٌ قَصِيضٌ : إذا كان فيه يُسٌّ (١) .

(ولم يضطر إلى فكهما) - كقول العجاج (٢) :

* الحمد لله العليّ الأجلل * (٣)

(٧٦)

(ولم يصدرا) - نحو : دَدَن ، فلا يجوز إدغام هذا ؛ وإن كان

أول المثلين المصدرين تاء المضارعة ، فقد تدغم بعد مدّة ، نحو : « ولا

تَيَمَّمُوا » (٤) ، أو حركة نحو : « تكادُ تَمَيِّزُ » (٥) .

(١) وفي الصحاح : والقَصِيضُ : الحَصِي الصغار ؛ يقال منه : قَصِيَّ الطعامُ يَقَصُّ ، بالفتح ، فهو طعامٌ قَصِيضٌ ، وقد قَصِيضْتُ منه أيضا ، إذا أكلته ، ووقع بين أضراسك حَصِي .

(٢) هكذا جاء في النسخ الثلاث ، وقد جاء في المقتضب والصحاح واللسان ، وجميع المراجع التي ذكرها في معجم شواهد العربية ، لأبي النجم العجلى .

(٣) قال في حاشية المقتضب ١ / ١٤٢ : مطلع أرجوزة لامية ، لأبي النجم العجلى ؛ وفي الصحاح : يريد الأجل ، فأظهر التضعيف ضرورة ، وقال في الحاشية : بعده : * أعطى فلم يَبْحُلْ ، ولم يُبْحَلْ *

وفي ش . ش . العيني على الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٤٩ :

* الواهب الفضل ، الوهوب المجزل *

وفي الدرر اللوامع ٢ / ٢١٦ : * الواسع الفضل ، الوهوب المجزل * .

(٤) البقرة / ٢٦٧ : « ولا تيمموا الخبيث منه ، تنفقون » ، أصلها : ولا

تتيمموا .

(٥) الملك / ٨ : « تكاد تَمَيِّزُ من الغيظ » أصلها : تكاد تتمييز .

وقد جاء بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل : (ولم تلهما نون توكيد) -

ولم ترد بنسخ المساعد الثلاث .

(ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق) - نحو : أُنْدَد (١) ،
وَأَنْجَج (٢) ، فلا يجوز الإدغام ، لئلا يزول الإلحاق بسفرجل (٣) ،
فلو صغرت ، ففي الإدغام خلاف ، لزوال ما سبقهما من حرف
الإلحاق (٣-) ، وهو النون .

(ولا مُدْغَمٌ في أولهما) - نحو : رَدَّد يَرُدُّ ، فهو مرددٌ ؛ فلا
يجوز إدغامه ؛ لأن فيه إبطالاً للإدغام (٤) الذى قبله ، فيحصل
الإخلال بالكلمة .

(ولم يكن أحدهما ملحقاً) - نحو : قَرَدَد ، وهو ملحق
بجعفر ، واسحنكك ، وهو ملحق باحرنجم ، فلا يجوز الإدغام ؛ لأن
فيه إبطال (٤-) الإلحاق ، بتحريك ماسكن فى الملحق به ، وتسكين
ما تحرك فيه .

(ولا عارضاً تحريك (٥) ثانيهما) - نحو : لن يُحْيِيَ
ويحييه (٦) ، وارْدُد القوم .

(ولا موازناً ماهماً فيه بجملته أو صدره : فَعَلَّأُ أو فِعَلَّأُ أو فُعَلَّأُ)

(١) فى الصحاح : ورجلٌ يَنْدُدُ وَاُنْدُدُ ، أى خَصِمٌ ، مثل الألد ، زادوا فيه
النون ، ليلحقوه ببناء سَفْرَجَل .

(٢) وفى الصحاح : يَنْجُوج : عُوْدٌ يُتَبَخَّرُ به ، وكذلك يَنْجِجُ وَاَنْجِجُ .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) ؛ وفى (غ) : من مزيد للإلحاق .

من (٤ - ٤) سقط من (د) وفى (د) : إبطالاً للإلحاق .

(٥) فى (ز) : بتحريك .

(٦) فى (د ، غ) : محيية .

أو فُعْلاً أو فِعْلاً^(١) - فالموازن بجملته كطَلَل وَلِمَم وصَفَّف وذُلَّل ؛
فمتى كان الاسم على وزن من هذه لم يدغم ، وذلك لخفة فعل ،
واختصاص غيره بالأسماء ؛ والموازن بصدده نحو : الدَّجَّان (٢)
وَحُمَمَة (٣) وقررة (٤) للازق (٥) بأسفل القدر ، وحبَّية : جمع
حُب (٦) ، وهو الخابية .

وفي نسخة الرِّقِّي بعد : (أو فُعْلاً) : (أو فِعْلاً) (٧) -
أسقط من غيرها ، لأن فِعْلاً كإِبِل ، مفقود في المضاعف ، وعلى هذا
لو بنيت من الردِّ كإِبِل ، لقلت : رِدِد ، بالفك ، لأنه بناء لا يكون إلا
في الاسم كصَفَّف ومابعده .

(وتُنْقَل حركة المدغم إلى ماقبله إن سكن) - نحو : يردُّ

(١) سقط هذا الوزن من النسخ الثلاث ، وثبت في المحققة من التسهيل ، وقد
نبه الشارح على وجوده بنسخة البهاء الرِّقِّي .
(٢) في الصحاح : ومَرُّ القَوْمِ يَدَجُّون على الأرض دَجِيجاً ودَجَّجاناً ، وهو
الديب في السير .

(٣) وفي الصحاح : وَحَمَّتِ الجَمْرَةُ تَحَمُّ بالفتح ، إذا صارت حُمَمَة .
(٤) في القاموس : والقَرَارَةُ بالضم : ما بقى في القدر ، أو مالزق بأسفلها من
مَرَق أو حطام تابل وغيره ، كالقُرُورَة والقُرَّة بضمَّهما ، والقُرَّة بضمَّتين ، وكهَمَزَة
- قُرَّة - وَقَرَّ القِدْرُ : صبَّ فيها ماءً بارداً ، والقُرَّة بالضم ، والقُرَّة محرَّكة ،
والقَرَارَةُ مثلثة : اسم ذلك الماء .

(٥) في (د) : للملتزق .
(٦) في الصحاح : والحُبُّ : الخابية ، فارسيّ معرَّب ، والجمع : حِبَابٌ
وحبَّية .

(٧) سقطت من (ز) .

ويقرّ ومفرّ ، والأصل : يردد ويقرر ومفرر ؛ فنقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ، ثم أدغمت ؛ وإنما نقلت ولم تحذف ، لئلا يجتمع ساكنان على غير الحدّ ؛ وفُهم أنه إن تحرك ما قبل المدغم ، بقى على حرّكته .

(ولم يكن حرف مَدّ) - فإن كان ، لم تنقل الحركة إليه ، لأن الألف لا تقبلها ، والواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، يشبهان الألف ، وذلك نحو : رادّ ، أصله : رادد ، وثُمودّ ، أصله : تمودد ؛ وقياس من يقول في تفاعل : تفيعل ، أن يقول في تمام : تميد ، وأصله : تميدد .

(أو ياء تصغير) - فلا تنقل إليها الحركة ؛ لأن حرف المدّ إذا كان المعنى ، وضعه على السكون ^(١) ، كألف فاعل ، وواو مفعول ، وياء فاعيل ، وذلك نحو : دُويّبة وأُصيّم ، تصغير دابة وأصمّ ؛ فإن كان حرف اللين غير ياء التصغير ، نقلت إليه الحركة ، نحو : يودّ ومودّة والأصل : يودد وموددة .

(ويجوز كسره ، إن كان المدغم تاء الافتعال) - فإذا نقلت حركة التاء من اقتتل إلى القاف ، ذهبت همزة الوصل ، فتقول : قتل ، بفتح القاف ؛ ويجوز كسرها ^(٢) ؛ ووجهه أنهم لما أسكنوا التاء ،

(١) وتعبير الدماميني في هذا الموضع : وكذا مع ياء التصغير ، لأن وضعها على السكون ، وتحريكها ، مخرج لها عن هذا الوضع ، فاجتنب - أي نقل الحركة إليها .
(٢) وتعبير الدماميني في هذا الحكم : (ويجوز كسره ، إن كان المدغم تاء الافتعال) - نحو : اقتتل ، فإذا أدغمت ، سكنت التاء ، ونقلت حرّكها إلى الساكن =

لإدغامها في التاء ، وكانت القاف ساكنة ، التقى ساكنان ، فكسرت على أصل التقاء الساكنين ، وتقول في مضارع قَتَلَ يقتل : (١) بكسر القاف والتاء ، وكذا تكسرهما في اسم الفاعل ، نحو : مَقْتَلٌ ؛ ومنهم من يتبع الفاء الميم ، فيقول : مُقْتَلٌ ، بضمها ، ويقول في اسم المفعول : مَقْتَلٌ ، بكسر القاف وفتح التاء ، ومنهم من يضم القاف لضم الميم ، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة ، إبتاعاً لحركة القاف .

(فإن سكن ثانيهما (٢) ، لاتصاله بضمير مرفوع (٣) ، أو لكون ما هما فيه أَفْعَلٌ ، تَعَجُّبًا ، تَعَيَّنَ الْفَكُّ) - نحو : رَدَدْتُ ورَدَدْتُ ، وارْدُدْ ، فلا يدغم هذا ونحوه ، عند جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم ، ونحو : أحب بزيد ! . قال الشاعر (٤) :
* وأحِبُّ إلينا : أن تكون المقدِّما (٥) * (٧٧)

= قبلها ، وهو القاف ، وأزيلت همزة الوصل ، استغناءً عنها ، فتقول : قتل ، ولك أن تكسر القاف ، وليست هذه الكسرة منقولة ، وإنما هي لأجل التقاء الساكنين ، وذلك أنهم لما سكنوا التاء للإدغام ، والفاء ساكنة قبل ذلك ، كسروها لالتقائهما .

(١) سقطت من (د ، ز) .

(٢) أى ثانی المثليين .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د ، ز) ، والشاعر هو العباس بن مرداس ، الصحابي الجليل ؛ قال العيني - ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩ - : أحد المؤلفات فلوهم من قصيدة قالها في غزوة حنين .

= (٥) من الطويل ، وصدده : * وقال نبي المسلمين : تقدِّموا * =

وقال عليّ ، رضى الله عنه : أعزّز عليّ أبا اليقظان (١) أن أراك صريعاً مجدّلاً ؛ وذهب الكسائي إلى أنه يدغم ، فيقال : أحبّ يزيد ! .

(والإدغام قبل الضمير ، لغية) - وهى لغة ناس من بكر ابن وائل ، فيقولون : ردّن ورَدَّتْ ، وهى لغة ضعيفة ؛ وحكى بعض الكوفيين : ردّن ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها ؛ وحكى فى ردّت : ردّات ، بزيادة ألف ، وهى فى غاية الشذوذ .

(فإن سكن الثانى جزءاً) - نحو : لم يرِدُّد .

(أو بناء) - نحو : ارْدُد .

(فى غير أفعل المذكور) - وهو المراد به التعجب ، فإنه يتعين فيه الفك ، نحو : أحبّ يزيد ، خلافاً للكسائيّ .

(أو كان ياءً لازماً تحريكها) - نحو : حَيَّيْ ، وخرجت الياء العارض تحريكها نحو : لن يحيى ، ورأيت مُحَيِّياً ، فإنه لا يجوز إلّا إظهارها ؛ وأجاز الفراء : لن يعيّ زيّد ، بالإدغام .

(أو ولى المثلان فاءً افتعال) - نحو : اقتتال .

= وفى رواية لابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد هنا فى قوله : وأحبّ إلينا ؛ فإنه صيغة تعجب ، أى ما أحبّ إلينا ؛ وتعين الفك هنا ، لكون المثلين فى أفعل تعجباً ؛ قال الأشمونيّ : قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب .

(١) فى هامش (ز) : المراد بأبى اليقظان : عمار بن ياسر ، رضى الله عنه ، لأنه قتل فى صفين ؛ فلما مرّ عليه عليّ ، رضى الله عنه ، وهو مقتول ، قال هذا الكلام ؛ والشاهد فى قوله : أعزّز ، بفك المثلين .

(أو افعلال) - كقولهم في مصدر احووى ، مبنيا من الحوة مثل احمرار (١) : احواء .

(أو كان أولهما بدل (٢) غير مدّة) - نحو : « أثاثاً ورثياً » (٣) في وقف حمزة ، فإنه يبدل الهمزة ياء ؛ واحترز بغير مدّة ، من بدل المدّة ، فإنه يجب فيه الإظهار ، فتقول في قَوْل : قَوْل ، ولا تدغم .

(دون لزوم) - احترز من بدل غير المدّة اللازم ، نحو أن تبني من الأوب اسماً على ائلم ، فإنك تدغم ، كما تقدّم .

(جاز الفك والإدغام) - وهذا جواب قوله : فإن سكن الثانى جزءاً ، فيجوز فى جميع ما سبق (٤) الإدغام والإظهار ؛ فتقول : لم يردّ ، ولم يردّد ، وردّ ، واردّد ، ولغة الحجاز الفك ، ولغة تميم الإدغام ، وبعضهم يقول : هى لغة غير (٥) أهل الحجاز ، ويقول : حَىّ بالإدغام ، وحَيّى بالفك ؛ وقرىء بهما : « ويحيا من حَىّ عن بينة » (٦) ؛ وقال الخضرأوىّ : الإظهار فى عَىّ ، أكثر

(١) فى (ز ، غ) : مثل : احمرّ ؛ وفى الصحاح : والحوة : لونٌ يخالط الكُمّة ، مثل صدأ الحديد ؛ وقال الأصمعى : الحوة : حمرة تضرب إلى السواد ، يقال : قد احووى الفرسُ يحووى احواءً .

(٢) فى (د) : لبدل غير مدّة .

(٣) مریم / ٧٤ : « هم أحسنُ أثاثاً ورثياً » .

(٤) فى (د) : ما سكن .

(٥) سقطت من (غ)

(٦) الأنفال / ٤٢ : « ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيا من حَىّ عن بينة » .

في كلامهم ، والإدغام جائز ؛ وتقول : اقتتلوا اقتتالاً بالفك ، وقتالاً بالإدغام ؛ وكذا يجوز الفك والإدغام في احوواء ، وإذا أدغمت قلت ، عند الأخفش : حوَاء ، وعند غيره : حِيَاء ، فتقلب الواو الساكنة ياءً ، لانكسار ما قبلها ، ثم تقلب الثانية ياءً ، وتدغم ؛ وكذا تقول في قراءة حمزة : « ورياً » بالفك والإدغام .

(وقد يرد الإدغام في ياءَيْن ، غير لازم تحريك ثانيهما) -

كقوله :

(٧٨) وكأنها بين النساء سبيكة تمشى بسدّة بيتها فتعيُّ (١)

يريد فتعيُّ ، فأدغم ؛ وليس تحريك الثانية بلازم ، لأنها تسكن في الرفع ، وتحرك في النصب .

(فلا يقاس عليه) - لشذوذ ذلك .

وقيل : إنه طعن على قائله ؛ وقد سبق أن الفراء أجاز الإدغام

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني مع الصبان ٤ / ٣٤٩ : هو من الكامل ؛ شبه محبوبته بالسبيكة ، وهي القطعة من الفضة وغيرها ، إذا استطالت ؛ وسدّة البيت : بابُه ؛ والشاهد في قوله : فتعيُّ ، حيث جاء مدغماً ، وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ قال الصبان : قوله : فتعيُّ ، ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية ؛ وهو خطأ ، لأن الكلام في المثلين العارض تحريك ثانيهما ؛ وتعيُّ بفتح التاء ، مضارع عَيَّ ، عارٍ عنهما ، لأنه بياء تحتيه ، فألف متعذرة التحريك ؛ بل هو بضم الفوقية - كما هو في التحقيق - وكسر العين المهملة ، مضارع أعيا ، كما قاله الدماميني ؛ وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى عند إرادة إدغامها في الياء الثانية ؛ قال العيني : والشاهد في قوله : فتعيُّ ، حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة في البيت ، لأجل الرويِّ ، مع أنها في غيره أيضاً عارضة لأجل الناصب . انتهى .

في لن تعبي ؛ وقال النحاس : أجاز الفراء الإدغام في المستقبل ؛ واحتج بأن الياء قد تتحرك نحو : « أن يُحْيِيَ الموتى » (١) ؛ ولا وجه لقوله عند البصريين ؛ لأن التحريك عارض .

(وَيُعَلِّ ثانياً اللامين في افعلّ وافعالّ ، من ذوات الواو والياء ، فلا يلتقى مثلاً ، فيحتاج إلى الإدغام) (٢) - فإذا بنيت من الرمي : افعلّ ، قلت : ارمياً ، وافعالّ ، قلت : ارمياً ؛ وأصل : ارمياً : ارمي ، تحركت الياء الثانية ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وذلك لأن اللام المعتلة إذا ضوعفت ، صحّت (٣) اللام الأولى ، وجرت في ذلك مجرى العين ، وتعتل الثانية ، ويصير نظير هوى ، وتقول في المضارع : يرمي كيحيى ؛ وأصل ارمياً : ارمي ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، وتقول في المضارع : يرمي ؛ وتقول فيهما من ذوات الواو : اغزوى واغزوى ؛ والعمل كما تقدّم .

(خلافاً للكوفيين في المثالين) (٤) - فيدغمون في افعلّ وافعالّ ،

(١) جاءت هذه العبارة في (د ، ز) : « لن يحيى الموتى » ، وفي (غ) : « يحيى الموتى » بدون ناصب ، ولا يكون فيها شاهد ؛ والذي في القرآن الكريم ، وفيه الشاهد :

« ولم يعنى بخلقهن ، بقادر على أن يحيى الموتى » ؟ - الأحقاف / ٣٣

و « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟ - القيامة / ٤٠

(٢) في (ز ، غ) ، كما في بعض نسخ التسهيل : إلى إدغام .

(٣) في (د) : فتحت اللام الأولى .

(٤) في بعض نسخ التسهيل ، كما في نسخة الدماميني : في المسألتين ، وستأتي

الإشارة إلى ذلك .

من ذوات الياء وذوات الواو ، فيقولون : ارْمَى واغْرُؤْ ، وارمأى واغْزَأْ ؛
والسمع يرُدُّه ؛ قالوا : ارعوى ، وهو افعلل كاحمر ، مطاوع رعوته ؛
واقْتَوَى : افتعل من القَتْو ، وهو الخدمة ؛ فلم يدغموا ، فيقولوا : ارعَوَّ
واقْتَوَّ .

وفي نسخة البهاء الرَّقَّى وغيره ، بدل المثالين : المسألتين ؛ وهو
قريب ؛ والمراد : مسألتنا ذوات الياء وذوات الواو ؛ أو مسألتنا افعلل
وافعالل .

(وفي مثل سُبْعان (١) من القوة ، ثلاثة أوجه ؛ أقيسها إبدال
الضمة كسرةً ، وتاليها (٢) ياءً) - فتقول : قَوِيان ؛ وهذا قول الأخفش
والمازني والمبرد وأكثر أهل العلم ، تشبيها للألف والنون بهاء التانيث ؛
قالوا : وقد نصَّ سيويوه على القلب في فَعْلُوَّة من الغزو ، فيقول :
غَزْوِيَّة ؛ والثاني مذهب سيويوه ، أنك تقول : قَوَوَان ، بتصحيح
الواوين ، من غير إدغام ولا قلب ؛ لاختصاص مافيه من زيادة
بالأسماء ؛ فصَحَّح ، كما في الجولان ؛ وهذا هو الفارق بين بناء مثل
سُبْعان من قُوَّة ، ومثل مقدره من غزو ؛ فإنما يُعْلَل ويدغم ما أشبه الفعل ؛
والتاء (٣) تدخل في الاسم والفعل ، وزيادة سُبْعان (٤) تخص الاسم .

(١) في (ز) : مسبعان .

(٢) في المحققة ، كما في بعض نسخ التسهيل : وتاليها ، والتحقيق هنا أنسب ،
لقصد الحرف الذى يلي الكسرة .

(٣) أى هاء التانيث ، يسميها الشارح أحيانا : تاء التانيث .

(٤) أى الألف والنون .

(والإدغام أسهل من القلب) (١) - وهو قول ابن جنى ، قال : لأنهما مثلان متحرّكان في مثال يوجد في الأفعال ، لأن قووَ من قووان ، كظُرْف ؛ والإظهار مستثقل ، ولا نظير له ؛ وهذا هو القول الثالث .

وقوله : أسهل من القلب ، إشارة إلى القول الآخر ، وهو الثاني ؛ وقد سبقت المسألة في الفصل المفتوح بقوله : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة ، وهو الفصل الثامن .

(ولا يجوز إدغام في مثل جحمرش من الرمي ، لعدم وزن الفعل) - فإذا قلت : رَمَيْي كَجَحْمَرَش ، قلبت الياء المتوسطة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فتقول : رَمِيوى (٢) ، ويصير من المنقوص ؛ أو قلبتها ألفاً ، لأنها ياء تحركت وانفتح ما قبلها ؛ وتسلم الثالثة ، كما سلمت ياء آى وزاى .

(خلافاً لأبى الحسن) - في قوله : إنك تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، وتدغم في الياء ، فتتطرف الياء الثالثة بعد ياء مكسورة مدغمة فيها أخرى ، فتحذفها ، كما في أُحَيّ ؛ وقد سبقت المسألة في آخر الفصل التاسع من فصول البدل ، ولم يرجح هناك شيئاً من الثلاثة .

(١) في (د) : أسهل من الفك .

(٢) في النسخ الثلاث : رميوى ، وهو مخالف للوزن ، ولقوله : ويصير من المنقوص ؛ وقال الدمامينى في هذا الموضع : فإذا بنيت مثل جحمرش من الرمي ، قلت : رَمَيْي ، وهذا هو الأصل ، ولا إدغام هنا ، لأنه ليس عندنا من الأفعال ؛ وقد تقدّمت هذه المسألة في الفصل التاسع من فصول الإبدال . انتهى . دمامينى .

(فصل) : (إذا تحرك المثلان من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام) - نحو : فعلٌ لبيد ، ويدُ داود ؛ والإظهار لغة أهل الحجاز ؛ وخرج نحو : قرأ أبوك ؛ والإدغام في هذا ونحوه ردىء .

(ما لم يليها ساكناً) - فإن ولياه ، امتنع الإدغام ؛ وهذا هو قول البصريين ؛ وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام في : « الرعب بما » (١) ، « والشمس سراجا » (٢) ، « شهر رمضان » (٣) ، وغير ذلك ، مما قبل المدغم فيه ساكن صحيح ؛ وتأوله من منع ذلك على الإخفاء ؛ والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة ، لا يخفى عليهم الأمر ، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً ؛ فالصواب عدم المنع ؛ وقد أجاز الفراء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين ، أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءة ؛ والثاني : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله ؛ واستضعف هذا ، وخرج عليه قولهم : عَبَشَمَس ، فقال : أصله : عبد شمس ، فأدغموا الدال في الشين ، ونقلوا حركتها إلى الباء ؛ وإذا فعلوه في المتقاربين ، ففي المثليين أخرى ؛ ولا يميز سيبويه والبصريون شيئاً من الوجهين ؛ والحقُّ جوازُ الأول .

(١) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا

بالله » .

(٢) نوح / ١٦ : « وجعل الشمس سراجا » .

(٣) البقرة / ١٨٥ : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » .

(غيرَ لين) - فإن كان الساكن حرف لين ، جاز الإدغام ، نحو : المال لك ، وثوب بنت ، وجيب بكر ؛ وهذا إذا لم يكن حرف اللين قد أدغم نحو : عدوّ واقد ، وولّى يزيد ؛ وهذا القيد يفهم من قوله فيما تقدّم : ولا يدغم في أولهما .

(ويبدل الحرف التالى ^(١) متحرّكاً ، أو ساكناً لنا ، بمثل مقاربه الذى يليه ، ويدغم جوازاً) - نحو : « يعذبُ مَنْ يشاء » ^(٢) ، وهذا سحابٌ مطر ؛ وخرج الساكن الذى ليس بلين ، نحو : ضرب مالك ؛ وقد أدغم الفراء شيئاً منه ، نحو : « والحِثُّ ^(٣) ذلك » ^(٤) ؛ وكان الجارى على الاستعمال العربى أن يقول : (ويبدل بالحرف مثل مقاربه ...) - فإن الباء فى مثله تدخل على المتروك ، نحو : « وبدلناهم بجنتيهم جنتين » ^(٥) .

(ما لم يكن ليناً) - فإن كان الذى يقارب لنا ، لم يبدل ولم يدغم ، نحو : قَضُوْا يَاسِرَ ، وحيى واقد .

(١) فى (ز) : الثانى ، والتحقيق يوافق ما فى الدمامينى .

(٢) المائة / ٤٠ ، والعنكبوت / ٢١ ؛ قال الدمامينى فى هذا الموضع : فالباء وليت حرفاً متحرّكاً ، وهو الذال ، فأبدلت ميماً ، وهو مثل مقاربه الذى يليها ، وهو ميم منّ ، وأدغمت على جهة الجواز ، لا على جهة الوجوب .

(٣) فى (د) : والحارث .

(٤) آل عمران / ١٤ : « والحيل المسومة والأنعام والحِثُّ ، ذلك متاع الحياة

الدنيا » .

(٥) سبأ / ١٦ : « وبدلناهم بجنتيهم ، جنتين ذواتى أُكُلِ خمط وأثل وشيء من

سدر قليل » .

(أو همزة) - نحو : قرأ هارون ؛ ولا التفات إلى من جَوَّز الإدغام في الهمزتين ، لرداءته .

(أو ضاداً) - فلا تدغم الضاد في شيء ، لأن فيها استطالة وإطباقاً واستعلاء ؛ وليس لها مقارب يشركها في ذلك ؛ وشذَّ إدغامها فيما سيأتي .

(أو شيناً) - فلا تدغم إلا فيما سيأتي ؛ لأن في إدغامها إخلالاً بصفتها .

(أو فاءً) - لما سبق في الشين ؛ ويأتي ما تدغم فيه .

(أو ميماً) - فلا تدغم في مقاربتها ، وهو الفاء والباء والواو ؛ وسيأتي ماتدغم فيه .

(أو صفيراً قبل غير صفيريّ) - فلا يدغم صفيريّ فيما يقاربه ، مما ليس صفيرياً ، لأن في إدغامه فيه إخلالاً بالصفيير ؛ وسيأتي ما يُدغم فيه .

(أو يلتق الحرفان في كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف) - نحو : أمثلة ، فلا تدغم ؛ لأنه لا يُدري ، إذا أدغمت ، أن الأصل أمثلة أو أمثلة ، لأن كليهما وزنه : أفعلة ، فيلتبس بإدغام المثليين ؛ ولذا يبيّن العرب النون الساكنة ، إذا وقعت قبل الميم ، نحو : زَنَماء (١) ،

(١) في الصحاح : والزَّئِمَةُ : شيء يقطع من أذن البعير ، فيترك معلقاً ؛ وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل ؛ يقال : بعير زَئِمٍ وأزَئِمٍ ومُزَئِمٍ ، وناقَة زَئِمَة وزَئِمَاء ومُزَئِمَة .

ولم تُخَفِّها ، لأن الإخفاء يقربها من الإدغام ، فخافوا التباس الإخفاء بالإدغام ؛ فإن كان لا يوهم التضعيف ، جاز الإدغام ، نحو : انْفَعَل من المَحْو ، فلك أن تقول : انْمَحَى ، فلا تدغم ، ولك أن تدغم ، فتقول : امْحَى ؛ لأن التضعيف لا يمكن فيه ، لأن اَفْعَلَ مفقود في كلامهم .

(وإدغام اللام في الرَّاء جائز ، خلافاً لأكثرهم) - وفي نسخة قرئت عليه ، وعليها خطه :

(وإدغام الرَّاء في اللام محفوظ) - والذي (١) ذهب إليه الخليل وسيبويه وأصحابه ، أنه لا يجوز إدغام الرَّاء في اللام ، ولا في النون ؛ لأجل التكرير ؛ وأجاز ذلك الكسائي والقراء ، وحكيه سماعاً ؛ وأجازه أيضاً وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسي ، وهو إمام من أئمة العربية واللغة ، من الكوفيين ؛ وبه قرأ أبو عمرو ؛ فتدغم الرَّاء الساكنة في اللام ، نحو : « يَغْفِرُ لَكُمْ » (٢) ؛ وله في المتحركة تفصيل ؛ وحمل ما ذكر القراء من الإدغام على الإخفاء ، ضعيف جداً ، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون ؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف ، فقد نوزع في أن التكرار (٣) - صفة ذاتية للرَّاء ؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئاً من التكرار ، مع أن في الإدغام إزالة لثقل التكرار (٣) ؛ لو كان ذاتياً .

(١) في (ز) : وإليه ذهب الخليل .

(٢) الأعراف / ١٤٩ ، والأنفال / ٢٩ ، ٧٠ ، والأحزاب / ٧١ ، والأحقاف / ٣١ ، والحديد / ٢٨ ، والصف / ١٢ ، والتغابن / ١٧ ، ونوح / ٤ .

من (٣ - ٣) سقط من (د) .

(وربما أدغم الفاء في الباء) - كقراءة الكسائي : « إن نشأ نخسف بهم » (١) ؛ قيل : وإدغامها ضعيف في القياس ، ولا يحفظ من كلامهم ؛ لما فيه من إذهاب التفشّي .

(والضاد في الطاء) - نحو : مضطجع ؛ الأوجه البيان ؛ وإن أدغم ، قلب الثاني للأول ، نحو : مضجع ، كمصير في مصطير ؛ قال سيويه : وقد قال بعضهم مطّجع ، ومضجع أكثر ؛ وروى اليزيدي عن أبي عمرو ، إدغام الضاد في الذال ، نحو : « الأرض ذلولاً » (٢) ؛ وأدغمت أيضا في الشين ، نحو : « لبعض شأنهم » (٣) .
 (والسين في الشين) - نحو : « واشتعل الرأس شيئا » (٤) ؛ واختلف فيه ، عن أبي عمرو ؛ فمنهم من روى عنه الإدغام ، ومنهم من روى المنع ؛ وروى عن أبي عمرو أيضا الإدغام في عكسه ، نحو : « إلى ذى العرش سيلا » (٥) ؛ ولا يجيز البصريون شيئا من هذا .
 (وتُدغمُ في الفاء والميم ، الباء) - نحو : اضرب فاجراً ، واصحب مطراً .

(وفي الحاء ، الهاء) - نحو : اجبة حاتمًا ، يجوز إدغامه ، والأحسن البيان ، لاختلاف المخرجين ؛ وقيل (٦) : تدغم الهاء

-
- (١) سبأ / ٩ : « إن نشأ نخسف بهم الأرض » .
 (٢) الملك / ١٥ : « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً » .
 (٣) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .
 (٤) مريم / ٤ : « قال : ربّ إني وهن العظم مني ، واشتعل الرأس شيئا » .
 (٥) الإسراء / ٤٢ : « إذا لابتغوا إلى ذى العرش سيلا » .
 (٦) في (ز) : وقد تدغم .

في الحاء ، والحاء في الهاء ، نحو : امدح هِلاًلاً ؛ وتُقلَّب في الوجهين الهاء إلى الحاء ؛ ونصَّ سيبويه على أنه لا تدغم الحاء في الهاء .
 (وفي الشين والتاء ، الجيم) - نحو : « أخرج شطأه » (١) ؛
 والإدغام والبيان حسنان ؛ ولا تدغم الشين في الجيم ، لأجل تفتش
 الشين ، كرهوا إذهابه ؛ وفي اللباب لأبي البقاء ، أن الشين تدغم في
 الجيم ، نحو : أعطش جحدراً ؛ وجاء عن أبي عمرو ، أنه أدغم الجيم
 في التاء ، في قوله تعالى : « ذى المعارج . تعرج » (٢) ، ولم يذكر
 سيبويه إلا إدغام الجيم في الشين فقط ، وقد حملت قراءة : « المعارج .
 تعرج » على الإخفاء ، وفيه ما عرفت .
 (وفيها) - أى في الجيم .

(وفي الشين والضاد ، الطاء والظاء ، وشركاؤهما في المخرج) -
 أى شركاء الطاء والظاء ؛ فتشارك الطاء الدال والتاء ، وتشارك الظاء
 الذال والتاء ؛ فهذه الستة ، يدغم كل واحد منها في الجيم وفي الشين
 وفي الضاد ؛ فالطاء في الثلاثة : اضبط جعفرأ ، أو سالماً ، أو ضمرة ؛
 والذال في الثلاثة : أبعد جعفرأ ، أو سالماً ، أو ضمرة ؛ والتاء في
 الثلاثة : اسكت مع الثلاثة ؛ والظاء في الثلاثة : عِظْ مع الثلاثة ؛
 والذال فيها : خذ معها (٣) ؛ والتاء فيها : ليت معها ؛ ولم يحفظ
 سيبويه إدغام الستة في الجيم ؛ وذكره السيرافي وغيره .

(١) الفتح / ٢٩ : « ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه » .

(٢) المعارج / ٣ ، ٤ : « من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه » .

(٣) أى مع الثلاثة .

(والأولى ، إبقاء إطباق المطبق) - أى من هذه الستة ، وهو الطاء والظاء ؛ فمن العرب من يبقى الإطباق ، كما يبقى الغنة فى إدغام النون ؛ وبعضهم يذهب ، كما يذهب الغنة ؛ وقال سيبويه : كلّ عربى ؛ أى إبقاء الإطباق ، وتركه ؛ وليس فى كلامه تعرّض لألويّة .

(فصل) : (وقع التكافؤ فى الإدغام) - أى أدغم هذا الحرف فى ذاك ، وذاك فى هذا .

(بين الحاء والعين) - فالحاء والعين ، كما جاء عن أبى عمرو ، من طريق أبى الزعراء : « فمن زُحِرِحَ عَنِ النَّارِ » (١) بالإدغام ؛ وحمله على الإخفاء ضعيف ؛ وقد جاء عن أبى عمرو ، أنه قال : من العرب من يدغم الحاء فى العين ، كقوله تعالى : « فمن زحرح عن النار » ، ومَنَعُ سيبويه ذلك ، لأن الحاء أدخل فى الفم ، يرده السماع الصحيح ؛ والعين فى الحاء نحو : اقطع حبلك ؛ قال سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ؛ والفرق بين هذا وما قبله ، أن فى ذلك قلب الأخرَج إلى الفم ، إلى الأدخل .

(وبين الحاء والغين) - نحو : اسلخ غنمك ، وادمغ خلفا ؛ قيل : والإدغام والبيان فهما حسنان ؛ والذى نص عليه سيبويه ، أن إدغام الغين فى الحاء ، نحو : اسلخ غنمك ، أحسن من العكس . (وبين القاف والكاف) - نحو : الحق كندة ، وأمسك قطبا ؛

(١) آل عمران / ١٨٥ : « فمن زحرح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز » .

والبيان والإدغام حسنان ؛ وقيل : الإدغام أحسن ؛ وقيل إدغام القاف في الكاف أحسن من العكس .

(وبين الصفيية) - فتدغم الصاد في السين والزاي ؛ والسين في الصاد والزاي ؛ والزاي في الصاد والسين ؛ وذلك لتقاربهن في الخرج ، واجتماعهن في الصفيير ؛ والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحركا ؛ وقيل : إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار ؛ وذلك نحو : محص سالم أو زاهر ، وحبس صابر أو زاهر ، وأوجز صابر أو سالم .

(وبين الطاء والذال والثاء والظاء والذال والثاء) - فكلٌّ من هذه الستة ، يجوز إدغامه في الخمسة الباقية ؛ فالطاء نحو : اربط دارما ، أو تميما ، أو ظلما ، أو ذيبا ، أو ثابتا ؛ والذال نحو : قد طوى ، أو تلا ، أو ظلم ، أو ذرا (١) ، أو ثبت ؛ والثاء : « قالت طائفة » (٢) ، جاءت ذنبا ، رأت ظلما ، قتلت ذيبا ، أخذت ثعلبا ؛ والظاء : عظ تميما أو داود أو طالوت أو ذا النون ، أو ثابتا ؛ والذال : إذ طال ، أو تلا ، أو ظلم ، أو دنا ، أو ثبت ؛ والثاء : ابعث تميما أو طاهرا ، أو داود ، أو ظافرا ، أو ذا النون .

(وتدغم الستة في الصفيية) - فتدغم الطاء والذال والثاء والظاء والذال والثاء ، في الصاد والسين والزاي ؛ فالطاء : ضبُط

(١) ذرا يذرو ، أو ذرا يذراً .

(٢) الأحزاب / ١٣ : « وإذ قالت طائفة منهم : يا أهل يثرب ... » .

صابر^(١) ، أو سالم ، أو زاهر ؛ والذال : وجد مع الثلاثة ؛ والثاء : ثبت معها ؛ والطاء : حفظ معها ؛ والثاء : بعث معها ؛ والذال : إذ صبر أو سلم أو زار .

(وتدغم في التسعة وفي الشين والضاد والنون والراء ، اللام وجوبا إن كانت للتعريف) - فالتسعة ما سبق من الطاء إلى الزاي ؛ وإنما لزم الإدغام ، لكثرة استعمال حرف التعريف ، فأثروا لذلك التخفيف ؛ قال سيبويه : لزم التخفيف ، كما لزم تخفيف يرى^(٢) ؛ وهذا اللزوم هو الذى حفظه البصريون ؛ وقال الكسائى : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الأحرف ، إلا عند اللام والراء والنون فقط ، فيقولون : الصامت .

(أو شبيبتها^(٣)) - وهى التى للمح الأصل والزائدة ، نحو : النعمان واليزيد .

(وإلا فجوازاً) - أى وإلا تكن اللام للتعريف أو شبيهة بها ، يكن الإدغام جائزاً لا واجباً .

(بقوة فى الراء) - نحو : هل رأيت ، وذلك لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام ؛ قال سيبويه : والإظهار لغة لأهل الحجاز عريية . انتهى .

(١) فى (ز) : صابرا أو سالما أو زاھرا .

(٢) أصلها : یرأى .

(٣) فى (د ، ز) : أو شبيھا .

ولكون الإدغام أحسن ، قرأ معظم القُرَّاء به ، وقرأ حفص : « بل ران » (١) بالإظهار ، بسكنة لطيفة على اللام ، تحقيقاً للإظهار ، وعن قالون موافقته ، لكن لا يسكت ، وعنه أيضا الإظهار في : « بل ريكم » (٢) و « بل ران » وغيرهما .

(وَبِضْعِ فِي النُّونِ) - ولهذا رجع السبعة ، غير الكسائي ، إلى الإظهار في : « هل نَدُّكُمْ » (٣) ؟

(وَبِتَوْسُطٍ فِي مَا بَقِيَ) - وهو أحد عشر حرفاً ، نحو : هل طلب ؟ أو دنا ، أو تكلم ، أو ظلم ، أو ذهب ، أو ثار ، أو صبر ، أو سمع ، أو زال (٤) ، أو شهد ، أو ضرب ؟ ولكن ليس التوسط فيها متساويا ، بل متقارب ؛ ذكره سيبويه وغيره .

(فصل) : (تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، في الراء واللام) - نحو : « من رهم » (٥) ، و « من لدنه » (٦) ، ويدخل في قوله : النون الساكنة : التنوين ؛ وترك الغنة هو المشهور عند أهل الأداء ؛ وذكر بعضهم الإجماع عليه ، لكن قال سيبويه : إن شئت

(١) المطففين / ١٤ : « كلا ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » .

(٢) الأنبياء / ٥٦ : « قال : بل ريكم رب السموات والأرض » .

(٣) سبأ / ٧ : « هل ندلكم على رجل ينبئكم ؟ »

(٤) في (د) : أوزار .

(٥) البقرة / ٥ : « أولئك على هدى من رهم » ... وكثير غيرها .

(٦) النساء / ٤٠ : « ويؤت من لدنه أجرا عظيما » ، والكهف / ٢ : « لينذر

بأسا شديدا من لدنه » .

كان إدغامها بلا غنة ، وإن شئت أدغمت بغنة . انتهى . وقال أبو جعفر بن الباذش : الآخذون بالغنة في الرّاء واللام كثير جدا ، عن جميع القراء ؛ وهو مذهب سيبويه (١) ، صحيح مشهور في العربية ؛ وبعضهم يرجحه على إذهابها . انتهى . وروى إبقاء الغنة ، عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم .

(وبها في مثلها) - أي وبالغنة في النون ، نحو : من نايب (٢) ؛ وهذا من إدغام المثلين ، لا المتقارين .

(والميم) - نحو : من مالك ، والمعروف ما ذكر من الغنة ؛ وجاء عن عاصم وحمزة ، أن إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم بغير غنة ، وغلط ناقله ، وحمل إن لم يغلط ، على أن المعنى بغير غنة للنون والتنوين ، وإنما الغنة للميم التي أبدلا إليها بحق الإدغام ؛ والمحققون على أن الغنة للميم المبدلة ، وهو إدغام تام ؛ وذهب ابن كيسان وابن مجاهد في أحد قوليه ، إلى أن الغنة للنون أو التنوين ؛ وهو إدغام غير مستكمل ، والتشديد غير بالغ .

(والواو) - وتدغم بَغْنَةً ، وبغير غنة ، نحو : « من والٍ » (٣) .

(والياء) - نحو : « من يوم » (٤) ، ويكون بَغْنَةً ، وبغيرها ؛

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (غ) : من نايب .

(٣) الرعد / ١١ : « وما لهم من دونه من وال » .

(٤) الجمعة / ٩ : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » .

وما ذكر من أن النون الساكنة تدغم في الميم والواو والياء هو في الكلمتين ؛ فأما في الكلمة ، فالإظهار ، نحو : زَمَاءٌ وَصِنَوَانٌ ودنيا ؛ لئلا يلتبس بالمضاعف ؛ قال سيبويه : وقالوا : اِمْحَى ، حيث لم يلتبس .

(وتُظَهَّرُ عند الحلقية) - من كلمة ومن كلمتين ؛ وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء ، أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والحاء ، وذكره سيبويه عن قوم من العرب ؛ وروى عن قالون ، أنه قرأ بذلك .

(وتقلب ميمًا عند الباء) - وسبق هذا عند قوله في البدل : وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء .

(وتخفى مع البواقي) -- وهي خمسة عشر حرفا : التاء والتاء والجيم والذال والنزاي ، والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف ؛ والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ، وإظهار النون الساكنة وبيانها عند هذه الحروف لحن .

(وكذا يفعل قاصد التخفيف ، بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه) - كالضاد مع الشين مثلا ، نحو : « لبعض شأنهم » (١) ، فيحمل ما روى فيه من الإدغام على الإخفاء ، وأخفى حركة الضاد ، فيوهم الإدغام ؛ هكذا قالوا ؛ فإذا استثقلت حركة

(١) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .

الحرف ، وأريد تخفيفه ، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام ، خفف بإخفاء الحركة ، وهو المعبر عنه بالاختلاس ؛ وهو أن لا تشبع الحركة ، بل ينطق بها مختطفة بسرعة ، بحيث لا يكون لها تمكين ^(١) ولا إشباع ، بل ينطق بها بينهما .

(أو لتقدم ساكن صحيح) - نحو : « الرعب بما » ^(٢) ، فالباء مما يدغم ، لكن منعها ساكن صحيح ؛ فالإدغام يؤدي إلى الجمع بين الساكنين ، على غير الحدّ ، فيمنع ؛ فإذا أريد التخفيف ، سلك الإخفاء ؛ فلو كان الساكن غير صحيح ، نحو : ثوب بكر ، أو كان المتقدم متحركا ، نحو : « لذهب بسمعهم » ^(٣) ، جاز ذلك .

(وقد يجرى المنفصل ، مجرى المتصل ، في نقل حركة المدغم إلى الساكن) - فيفعل في المنفصل ، ما يفعل في يردّ ونحوه من المتصل ؛ فأصله : يردد ، نقلت حركة الدال الأولى إلى الراء ، ثم أدغمت ؛ وذلك لئلا يتوالى ساكنان على غير الحدّ ؛ وعلى هذا النحو تُخرج من المنفصل قولهم في عبد شمس : عبشمس ؛ نقلوا حركة الدال إلى الباء ، وأدغموا الدال في الشين ؛ وقول البصريين : إن هذا ليس أصله : عبد شمس ، وإنما أصله : عبء شمس ^(٤) ، أى ضوءها ، فنقل حركة

(١) في (د ، غ) : تسكن .

(٢) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا » .

(٣) البقرة / ٢٠ : « ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم » .

(٤) في القاموس : العبء بالفتح : ضياء الشمس .

الهمزة إلى الباء مردود ؛ فقد نقله الفرّاء في عبد شمس العلم ؛ وعلى ذلك جرى الفارسيّ في الإفصاح .

(فصل) - (تدغم تاء تفعل وشبهه في مثلها) - فتدغم التاء في التاء ، فتقول : أتبع ؛ وشبه تفعل : تفاعل فتقول في تتابع : أتابع ؛ قال :

(٧٩) تُولى الضجيع إذا ما اشتافها خضرا

عذبَ المذاق ، إذا ما أتابعَ القُبْلُ (١)

(ومقاربا) - وهو أحد عشر حرفا : التّاء والجيم والدال والذال والزّاي والسّين والشّين والصاد والضاد والطاء والظاء ، نحو : « أثاقلتم » (٢) أصله : ثناقلتم ، « الذين يظّاهرون منكم من نسائهم » (٣) أصله : يتظاهرون .

(تاليةً لهمزة الوصل) - أى في غير المضارع ؛ وثبت في نسخة قرئت على المصنف ، وعليها خطه :

(١) لم أجده في مراجعي ؛ واشتافها جاءت في النسخ بالسين المهملة ، وبالشين المعجمة ؛ وبالفاء وبالقاف ؛ وكذا خضرا ، جاءت بالحاء المهملة ، وبالحاء المعجمة ، وبالصاد المهملة ، وبالضاد المعجمة ، واختلفت معانيهما باختلاف النقط ؛ والشاهد في قوله : أتابع ، وأصلها : تتابع ، أدغمت التاء في التاء ، فصارت أتابع . قال في شرح الكافية : إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاءان ، زدت همزة وصل ، يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت في تتجلى : أتجلى .

(٢) التوبة / ٣٨ : « مالكم إذا قيل لكم : انفروا في سبيل الله ، اثاقلتم إلى الأرض » .

(٣) المجادلة / ٢ : « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هنّ أمهاتهم » ، على

قراءة : يظّاهرون .

(تالية لهزمة الوصل ، في الماضي والأمر) - وذلك نحو :
 « اثاقلتم »^(١) ، « فادارأتم »^(٢) ، و « ازيئت »^(٣) ، « فاطهروا »^(٤) ، وإنما
 جرىء بهمة الوصل لتسكين التاء للإدغام ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولهذا
 لم يُحتج للهمزة في المضارع ، لأنه مُفتتح بحرف متحرك ؛ وإنما
 قلت : في غير المضارع ، ليدخل المصدر ، فإنه يكون بالهمزة ،
 نحو : اظاهر ، الطاهرأ ؛ وادارأ ، اذاروأ ؛ ويضم ما قبل آخر المصدر ،
 كما يفعل ذلك مع التاء ، نحو : تطهراً وتداروأ .

(وقد يُحذف تخفيفاً ، المتعذرُ إدغامه ، لسكون الثاني) -
 نحو : أحست في أحسست ، وظلت في ظللت ، وهي لغة سليم .
 وقد ذكر المصنف المسألة في آخر الفصل الثاني من باب التقاء
 الساكنين ، وفي وسط الفصل السابع من فصول البدل .

(كاستخذ في الأظهر) - والأصل : استخذ ، على
 استفعل ، فحذفت التاء لتعذر الإدغام ، بسبب السكون ؛ وقيل :
 أصله : اتخذ ، على افتعل ، والسين بدل من التاء^(٥) .
 (أو لاستثقاله ، بتصدر الأول^(٦) ، كتنزل^(٧)) - أصله :

(١) سبق تخريجها .

(٢) البقرة / ٧٢ : « وإذ قتلتم نفساً ، فادارأتم فيها » .

(٣) يونس / ٢٤ : « حتى إذا أخذت الأرض زخرفها ، وازيئت » .

(٤) المائة / ٦ : « وإن كنتم جُنُباً ، فاطهروا » :

(٥) قال الدماميني : والحاصل أنهم اختلفوا فيه ، هو استفعل من تحذ ، أو

افتعل منه ، على قولين : فعلى الأول ، هو من الحذف ؛ وعلى الثاني ، هو من الإبدال .

(٦) في (ز ، غ) : بتصدر المدغم ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

(٧) القدر / ٤ : « تنزل الملائكة والروح فيها » .

تَنْزُلُ ، فاستثقل اجتماع مثلين ، فخفف بحذف أحدهما ، لتعذر الإِدْغَام ؛ فلو أَدْغَمُوا ، لَأَتَوْا بهمزة الوصل ، والمضارع لا تدخل عليه همزة الوصل ؛ فَإِنْ لم يُحْتَجَّ في المضارع إلى همزة الوصل ، جاز الإِدْغَام ، كقراءة : « ولا تناجوا » ^(١) بالإِدْغَام ، لمكان المدّ .

« وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ » ^(٢) - أصله : نُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ ؛ فكرهوا اجتماع المثليين ، فحذفوا ؛ وثبت في نسخة قرئت عليه ، وعليها خطه : (أو لاستثقاله) بتصدر المدغم ، كترُّل .

(والمحذوفة هي الثانية ، لا الأولى ، خلافاً لهشام) - ويعنى بتصدر المدغم : تصدر الحرف الذى كان يدغم ؛ وما نقله عن هشام ، نقله غيره عن الكوفيين ؛ فالمحذوف في هذه المقالة ، حرف المضارعة ؛ ومذهب سيبويه وغيره من البصريين أن المحذوف الثانية ؛ قال سيبويه : وكانت الثانية أولى بالحذف ، لأنها هي التى تسكن وتدغم فى نحو « فادَّارَأْتُمْ » ، « وَازَيَّنْتُمْ » أى فكما وقع إدغام التى لغير المضارعة ، يكون الحذف أيضاً لها ؛ فكلاهما تخفيف ^(٣) .

(١) المجادلة / ٩ : « فلا تناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول » .

(٢) الفرقان / ٢٥ : « يوم تشقق السماء بالغمام ، ونُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا » . وقد نسب ابن جنى هذه القراءة إلى ابن كثير ، وأهل مكة ، وأبى عمرو ، عن طريق خارجة .

(٣) وفى شرح الكافية - ٤ / ٢١٨٧ - قال : وفى هذه القراءة : - « نُزِّلَ الْمَلَائِكَةَ » دليل على أن المحذوفة من تاءى « تَنْزُلُ » حين قلت : « تَنْزُلُ » إنما هي الثانية ؛ لأن المحذوفة من نُوتى : « نُزِّلَ » فى القراءة المذكورة ، هي الثانية ، ولأن المثليين إذا التقيا ، إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما ؛ فكان هو الأحق بالحذف .

٧٨ - باب الإمالة

وإنما ذكره بعد الإدغام ، لأن الإمالة تقرب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك .

(وهى أن يُنحَى جوازا) - فالإمالة بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة ؛ فتميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد يُميلون ، وأهل الحجاز لا يميلون إلا في مواضع قليلة ، وسيأتى بيان هذا .

(فى فعل أو اسم) - فكل منهما توجد فيه الإمالة قياساً ، بالشرط الذى سيذكره ؛ وأما الحرف ، فإن أميل منه شيء ، اقتصر على مورد السماع ، وسيأتى ذكره .

(متمكن) - فغير المتمكن من الأسماء ، نحو : متى ، يقتصر فى إمالته على السماع .

(بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء) - والغرض بذلك ، المناسبة ، كما سيأتى بيانه ؛ ولما أرادوا مناسبة الألف الياء ، تعين أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة ، فلا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء إلا بذلك .

(لتطرفها وانقلابها عنها) - وهذا شروع فى بيان أسباب الإمالة ؛ فالألف المتطرفة المنقلبة عن الياء ، تمال فى الفعل ، نحو :

رمى ؛ وفي الاسم ، نحو : فتى ؛ ولا فرق بين الياء الأصلية ، كما مثل ، والمنقلبة عن الواو نحو : أعطى وملهى ؛ قال سيبويه : ومن العرب من لا يميل ألف رمی ونحوه ؛ قال : يكرهون أن ينحوا نحو الياء ، وهم قد فرّوا منها ، وقلبوها ألفاً ؛ وأما غير المتطرفة فستأني .

(أو مآلها إليها ، باتفاق ، دون ممازجة زائد) - نحو : غزا ودعا ؛ قال سيبويه : أمالوا هذه الألف ، لغلبة الياء عليها ؛ لأنها تصير ياء في أغزيت ، وإذا بنى الفعل للمفعول نحو : غُزِيَ ودُعِيَ . انتهى . وكذلك ألف التانيث المقصورة نحو : حبلى ، تمال ، لأنها تصير إلى الياء في قولك : حبلين وحلبات ؛ وقوله : باتفاق ، معناه أن العرب تتفق على ردها إلى الياء ، دون ماذكر ، وذلك كما مثل .

وخرج نحو : قفأ وعصا ، مما هو على ثلاثة أحرف من الأسماء ، وألفه عن واو ؛ فإن مآل ألفه إلى الياء ، عند أكثر العرب ، إنما هو بممازجة حرف التصغير نحو : قَفَّيَّ وَعُصَّيَّ ، أو التفسير نحو : قِفَّيَّ وَعِصَّيَّ ؛ ولا تصير ياء بدون الممازجة إلا في لغة هذيل ، حيث يقولون : قَفَّيَّ وَعِصَّيَّ ؛ فيقبلون مع ياء المتكلم ، وغيرهم من العرب يُقرّ الألف ، فيقول : عصائى وقفائى ؛ وهذا الكلام يقتضى أن المصنف يختار في المسألة ، الفرق بين الاسم والفعل ، فيقول في الفعل ، أعنى الثلاثى الذى لامه ألف منقلبة عن واو بالإمالة ، ولا يقول في الاسم الذى هو كذلك بها ، وهو قول الفارسي وغيره ، يطردون الإمالة في الفعل ، ويجعلونها شاذة في الاسم ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن الإمالة لا تنكسر في الفعل ، وأنها توجد في الاسم دون

ذلك ؛ وقال الخضراويّ : أهل الكوفة يميلون كل ألف ثلاثة عن واو ، في اسم مكسور الأول ، ويشنونه بالياء ، والبصريون لا يرون ذلك ، ولا يميلون ذوات الواو في الثلاثية ، إلا ما سُمع ، وإنما شبهوها بها في الفعل .

(أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه : فُلْتُ) - نحو : خاف ، إذ تقول في الماضي مسنداً إلى التاء : خِخَفْتُ ، ووزنُه : فُلْتُ ، بحذف عينه ؛ وبعضهم يعبر عن هذا السبب ، بأن الألف تمال لكسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو بسط لما ذكره المصنف .

ودخل في قول المصنف : فِلْتُ : طاب ونحوه ، إذ تقول : طبت ، وألفه عن ياء ، فإمالة إما لكونها بدلاً عن الياء ، وإما لما يعرض من الكسرة في فِلْتُ ؛ وعلى الثاني كلام سيبويه وغيره ، وهو مقتضى كلام المصنف .

قال سيبويه : ومما يميلون ألفه ، كلُّ شيء كان من بنات الياء والواو ، مما هما فيه عين ، إذا كان أول فعلت مكسوراً ، قال : وهي لغة لبعض الحجاز ؛ وقال الخضراويّ : الأولى في طاب ، أن تمال ؛ لأن الألف عن ياء ، وفي خاف ، لأن العين مكسورة ؛ كأنهم أرادوا الدلالة على الياء والكسرة . انتهى .

والإمالة في طاب ونحوه ، أقوى منها في خاف ونحوه ، وعامة العرب لا يميلون نحو : خاف ، ويميلون نحو : طاب . واحترز المصنف من أن يُقال فيه : فُلْتُ ، نحو : قُلْتُ ، فلا يُمال ، قال : لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض .

(أو متقدمة على ياء تليها) - نحو : بايع وراية ؛ ولم يذكر سيبويه إمالة الألف قبل الياء ، وذكره غيره ، ومنهم ابن الدهان .

(أو متأخرة عنها متصلة) - أى الألف ، نحو : بيان ، والسَّيَالُ ، وهو بفتح السين : ضربٌ من الشجر ، له شوك (١) ، ونحو : بيّاع وكيّال ؛ والإمالة فى هذين أقوى للتضعيف ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض من يُوثق بعربيته يقول : كيّال ، فيميل ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التى تكون قبلها نحو : جمال .

(أو منفصلة بحرف) - نحو : شيان وحيوان ؛ والإمالة مع الياء الساكنة ، أقوى منها مع المتحركة ، لأن الانخفاض فى الساكنة أظهر ، لقربها من حرف المدّ .

(أو حرفين ، ثانيهما (٢) هاء) - نحو : مررت بييتها ، وضربت يدها ، وذلك لأن الهاء خفيفة ، كأن الفاصل حرف واحد ، وشرط هذا أن لا يكون بين الهاء والياء ضمير ؛ فإن كان ذلك ، فلا إمالة ، كما لو كان أحد الحرفين غير هاء نحو : بيننا (٣) .

(أو لكونها متقدمة على كسرة تليها) - نحو : مساجد .

(١) فى الصحاح : والسَّيَالُ بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وهو من العضاه ؛ قال ذو الرمة يصف الأجمال :

ماهجنَ إذ بكرنَ بالأجمال مثل صوارى النخل والسَّيَال (٨٠)

(٢) فى (ز ، غ) : أحدهما هاء ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل

والنسخة (د) ونسخة الدمامينى .

(٣) سقط التمثيل من (د) .

(أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف) - نحو : عماد واسوداد .
 (أو حرفين ، أولهما ساكن) - نحو : شمالال ؛ فإن تحركا ،
 فإن كان أحدهما هاء ، جازت الإمالة ^(١) ، مالم تكن إحدى الحركتين
 ضمة ؛ فيمال نحو : يريد أن ينزعها ، دون أن يضربها ، وهو يضربها ؛
 وإن فصل ثلاثة ، فلا إمالة ، نحو : فتلت قنباً ^(٢) ، ومن أمال أن
 ينزعها ، أمال عندها ؛ لأن الهاء كالمطرحة عندهم .
 (فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْل) - وهو أحد حروف : ضغط
 خص قظ .

(متصل) - نحو : باخل .
 (أو منفصل بحرف) - ناهض .
 (أو حرفين) - نحو : مناشيط .
 (غلب) - أى حروف الاستعلاء ، فلا تمال الألف المذكورة
 معه ، وإن كان مقتضى الإمالة ، لولا حرف الاستعلاء ، موجوداً ،
 وهو الكسرة فيما مثل .

(فى غير شذوذ) - فلم يُمنع ذلك شذوذاً ؛ والذي ذكره
 سيبويه أن مثل ناقد وناهض ، مما ولى حرف الاستعلاء فيه الألف ، أو
 فصل بحرف واحد ، لا يميله أحدٌ ، إلا مَنْ لا يُؤخذ بلغته ، وأن مثل
 مناشيط ودوانيق ، إمالة قوم ، لتراخى المستعلي ، قال : وهى قليلة .
 وذهب المبرد إلى منع الإمالة فى هذا كالأول ؛ وحكاية سيبويه
 حجة عليه .

(الياء والكسرة الموجودتين ، لا المنويتين) - فالكسرة
 الموجودة ، قد سبق تمثيلها ، والياء الموجودة نحو : عايظ ، والياء المنوية

(١) فى (د) : جازت المسألة .

(٢) والقَنْبُ : الأبقُ ، عربى صحيح ؛ وهو ضربٌ من الكتان - صحاح .

نحو : قاضي ، والكسرة المنويّة نحو : ماصٍ ، أصله : ماصِص (١) .
 وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :
 (خلافاً للمدعى المنع مطلقاً) - وهذا يحتمل وجهين :
 أحدهما : أن يكون معناه : خلافاً للمدعى منع الإمالة ، بكثرة (٢)-
 وبشدوذ . والثاني : أن يكون معناه : خلافاً للمدعى منع الإمالة (٢)- ،
 مع الموجود والمنويّ من الكسرة والياء ، وهكذا شرحه شيخنا ، وهو
 الأقرب .

(وكذا إن تقدّم عليها) - أي تقدّم حرف الاستعلاء على
 الألف التي تُمال ؛ وكلامه يقتضى أنه في التقدّم كالتأخر ، فشمّل
 نحو : غانم وغنائم وخزعال (٣) ؛ والذي ذكره سيبويه وغيره ، هو فيما
 كان الألف فيه متصلاً بحرف الاستعلاء ، نحو : قاعد وغايب ؛ ولم
 يمثله سيبويه إلا هكذا ، وقال : إن أحداً لا يميل هذه الألف ، إلا مَنْ
 لا يؤخذ بلغته . ومثال الكسرة المنوية : خاف ، والياء المنويّة : ضاع .
 وثبت في نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :

(وكذا إن تقدّم عليها المستعلي ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً بعد
 مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقاً) - فالمكسور نحو : غِلاف ،

(١) سقطت عبارة التمثيل كلها من (د ، ز) .

من (٢ - ٢) سقط من (ز) .

(٣) في الصحاح : خَزَعَلَ في مشيته ، أي عرج ؛ وناقاة بها خَزَعَال ، أي ظَلَع ؛
 ويقال : ظَلَع البعير ، يَظْلَع ظُلْعاً ، أي غمز في مشيه ، فهو ظالع ، والأثنى ظالعة .

والساكن نحو : مصباح ؛ فلا يمنع حرف الاستعلاء ، فيما نحن فيه ،
الإمالة ، إلا إذا كان مكسوراً أو ساكناً بعد مكسور . قال سيبويه :
وبعض من يُميل قِبابٍ ، ينصب هذه ، يعنى نحو : مصباح ؛ قال :
وكلاهما عربى ، يعنى الإمالة وتركها ، والإمالة أرجح ؛ وإلى هذا أشار
المصنف بقوله : وربما ... الخ ، وفيه ما ستعرفه .

وفى نسخة الرقى :

(وكذا إن تقدّم عليها ، غير مكسور ؛ فإن تقدّم ساكناً بعد
كسرة، فوجهان ، وربما غلب المتأخر رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من
غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ، وشذّ عدم الاعتداد به وبالحركة فى
قول بعضهم : رأيت عذقا وعنبا) - فقوله : فإن تقدّم .. إلى :
فوجهان ، مثاله : مصباح ، وهذا أولى من قوله فى النسخة الأخرى :
وربما ... إلى آخره ؛ وهو الموافق لكلام سيبويه ؛ فإن مثل : غلاب ، لم
يذكر سيبويه فيه أنه يمنع الإمالة ، وإنما ذكر فى مصباح ونحوه ، والفرق
ظاهر .

وقوله : وربما غلب المتأخر رابعاً ... ، مثاله : يريد أن يضربها
بسوط ؛ ولما كان قوله فيما تقدّم ، ويقضى أن حرف الاستعلاء
لا يغلب فى مثله ؛ لأن الفصل بأكثر من حرفين ، نَبّه على قلة غلبته
حينئذ ؛ وإنما لم يغلب لضعفه بالتراخى ؛ وبعض العرب لا ينظر إلى
هذا التراخى ، فلا يُميل ، والكثير الأول .

وقوله : وقد لا يُعتدّ ... إلى آخره ، معناه أن حرف الاستعلاء قد لا يمنع وهو تالي الألف ، إذا كان من غير كلمتها ، نحو : أريد أن أضربها . قيل : فقد (١) لا يمنع حرف الاستعلاء الإمالة في هذا ونحوه ، لانفصاله ، بكونه في كلمة أخرى ، ولكن الأكثر الاعتداد به ، إجراءً للمنفصل المشارك في المعنى للمتصل ، مجرى المتصل .

وأشار بقوله : وتالياً من كلمتها ، إلى إمالة باخِل ونحوه ؛ لكن قال سيبويه : إنه لا يُميل هذه الألف إلاّ مَنْ لا يؤخذ بعربيته .

وقوله : وشدّ ... إلى آخره ؛ فأما عِدْقاً ، فوجه شدوذ إمالته ، أن حرف الاستعلاء فيه بمنزلته في غانم ، فكما لا يمال غانم ، لا يمال هذا ؛ وأما عِنْباً ، فوجه شدوذه أنه توسط بين الكسرة والألف حرفان متحركان ، وليس أحدهما هاء ؛ وإنما يُغتفر الفصل بالحرفين المتحركين ، إذا كان أحدهما هاءً ، بشرطه السابق ، نحو : لن (٢) يَضْرِبُهَا .

(وإن فتحت الرّاء متصلة بالألف) - نحو : راشد ، وفراش ، ورأيت حماراً .

(أو ضُمَّتْ) - نحو : هذا حمارُك .

(فحكّمها حكم المستعلي) - وذلك لأن الرّاء فيها تكبير ، فكأنها عند الفتح أو الضم ، حرفان مفتوحان أو مضمومان ، فتنزلت لذلك منزلة المستعلي في منع الإمالة ، للتناسب .

(١) في (ز) : ويمنع حرف الاستعلاء ، وفي (د) : فلا يمنع .

(٢) في (د) : أن يضربها .

(غالباً م) - فلا يلتفت بعضهم إلى صفة الراء ، فإنما هي حرف واحد ، فلا يُترك مقتضى الإمالة المحقق الوجود لغيره .
 (وإن كسرت كُفَّت المانع) - نحو : قاربٍ وغاربٍ (١) ،
 لتتنزل الراء المكسورة منزلة حرفين مكسورين ، وهذا عند تقدّم حرف الاستعلاء مثلاً ، لأن في الإمالة حينئذ ، انحداراً بعد إصعاد ، وهو سهل ؛ فلو تأخر لم تغلب الراء ، نحو : بارق (٢) ، لأنه لو أميل هذا ، لكان في إمالته إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب ؛ وشمل قوله : المانع ، حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مثلاً ، فيمال من فرارك ، كما يمال قارب .

(وربما أثرت منفصلة ، تأثيرها متصلة) - فعلم بهذا أن كلامه أولاً ، فيما إذا كانت الراء المكسورة متصلة بالألف ، كما سبق تمثيله ، وأما المنفصلة عنها ، فلا تغلب المانع ، نحو : « أليس ذلك بقادر » (٣) ؟ .

وربما أثرت ؛ قال سيبويه : واعلم أن من يقول : قارب ، أى بالإمالة ، ينصب مررت ، بقاربٍ من حيث بُعدت ، أى الراء المكسورة من الألف ؛ قال : وقد أمال قوم تُرتضى عربيتهم : سمعنا من نثق به من العرب ، يقول :

(١) في (د) : وغارم .

(٢) في (د ، غ) : فارق .

(٣) القيامة / ٤٠ : « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟

(٨١) عسى الله يُعنى عن بلاد ابن قادر بمنهم جَوْنِ الرِّيابِ سكوب (١)

(ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلا وهو بعض ما الألف بعضه) -
 فلا يكون سبب الإمالة من كلمة ، والألف الممالة من كلمة أخرى ؛
 فلو قلت : ضربت يدى سابور ، أو مررت بسابور ، لم تمل ألف
 سابور ، لأن الياء من كلمة أخرى ، والباء كلمة أخرى ؛ وكذا لا تمال
 (٨٢) ألف (٢) ها ، فى نحو : ها إن ذى عِدْرَةٌ (٣) ... لأن الكسرة من
 كلمة أخرى . وتستثنى مسألة بينها ، وعندها ، ولن يضرها ، لأن
 الهاء لخفائها ، كأنها مفقودة .

(١) من الطويل ؛ قال فى معجم شواهد العربية : لهدبة بن الخشرم ، أو سماعة
 النعمانى أو النعمانى ؛ وفى حاشية المقتضب ٣ / ٤٨ : استشهد به سيويه فى ٢ /
 ٢٦٩ - على إمالة الألف من قادر ، وإن كان قبلها الحرف المستعلى ، وهو القاف المانع
 من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . والمنهمر : السائل ، والجون : الأسود ،
 والرياب : ماتدلى من السحاب دون سحاب فوقه ، والسكوب : المنصب . والبيت
 منسوب فى سيويه إلى هدبة بن الخشرم ، ونسبه الشيخ المرصى إلى سماعة ابن أشول
 النعمانى . قال : ولهدبة قصيدة على هذا الروى فى الشعر والشعراء ٢ / ٦٧٦ ، وحماسة
 البحرى ص ٧ ، ولم يذكر فيها البيت ، ونسبه العيى إلى سماعة النعمانى .
 (٢) فى (ز) : لا تمال ألفها .

(٣) فى الصحاح : ويقال : عذرته فيما صنع ، أعذره عُذْرًا وَعُدْرًا ، والاسم :
 المعذرة والعُدْرَى ... وكذلك العِدْرَة ، وهى مثل : الرُّكْبَةُ والجِلْسَةُ ، قال النابغة :
 ها إنَّ تا عِدْرَةٌ ، إلَّا تكن نَفَعَتْ فإنَّ صاحبها قد تاه فى البلد
 وفى الحاشية : تا فى قوله : إنَّ تا : اسم إشارة للمؤنث ، مثل ته وذه .. وفى
 ديوانه : ها إنَّ ذى عِدْرَةٌ - على ما جاء بالشرح - قال شارحه : ذى بمعنى هذه ،
 والعِدْرَةُ بمعنى الاعتذار ، ويروى : * فإنَّ صاحبها مشارك النكد * وفى معجم شواهد
 العربية : من البسيط ، للنابغة الذبياني - ديوانه ٢٧ - برواية : مشارك النكد .

على أن كلام المصنف معترض ، بنصّهم على إمالة ألف (١) مال ، في قولك : من مال ، وإن كانت الإمالة فيه ، دون الإمالة في سِرْبَال ؛ وقد نقل ذلك سيبويه (٢) ، قال : سمعناهم يقولون : لزيد مأل ، فأمالوا ، للكسرة ، وشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ لكن عذر المصنف ، أنه قصد ما هو الكثير المستمرّ ، وهذا ليس كذلك ؛ ولهذا قد لا يميل : مِنْ مال ، مَنْ يُميل سِرْبَالاً .

وثبت بعد هذا في نسخة الرّقى ، ونسخة (٣) عليها خطه :

(ويؤثر مانعها مطلقاً) - أى يؤثر مانع الإمالة ، سواء أكان من كلمة الممال ، أم من كلمة أخرى ؛ فلا تمال الألف في يريد أن يضرها ، قيل : كما لا تمال في غانم وراشد .

(وربما أثرت الكسرة منويّة في مدغم) - نحو : هؤلاء حَوَاج ، وجادّ (٤) ، والأكثر عدم الإمالة ، نقل ذلك سيبويه ؛ وذلك لفقد الكسرة ؛ قال سيبويه : وقد أماله قوم ، على كل حال . يعنى رفعا ونصبا وجراً .

(أو موقوف عليه (٥)) - أى أو منويّة في موقوف عليه ،

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : وقد نقل ذلك من قال .

(٣) وثبت هذا أيضا في النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) في (ز) : وماذ .

(٥) سقطت من (ز) ، وفي (غ) : أو موقوفاً عليه .

نحو : هذا ماش ، بالإمالة ، لمكان الكسرة الزائلة ، لما عرض من الوقف .

واعلم أنه لا فرق في الإمالة للكسرة ، بين كونها إعراباً أو بناء ، أو ظاهرة أو مقدّرة ، أو متصلة أو منفصلة ؛ إلا أن الإمالة مع كسرة البناء نحو : نزال ، أقوى منها مع كسرة الإعراب ، نحو : بابك ، جرّاً ، والظاهرة أقوى من المقدّرة ، نحو : جادّ ، وكذا المتصلة مع المنفصلة ، نحو : ثلثا درهم .

(أو زائداً تباعدُها بالهاء) - فقد تؤثر الكسرة ، وإن زاد تباعدُها بالهاء ، فإذا كان الفاصل بين الكسرة والألف ، غير الساكن ، حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : عندها ، لم يمنع الإمالة ، كما لو كان الفاصل حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : لن ينزعها ، إلا إذا كان قد فصل (١) بين الكسرة والألف ضمة ، فلا إمالة ، نحو : هو يضربُها ، وهذا شِعْبُها .

وثبت بعد هذا ، في نسخة الرّقى ، ونسخة عليها خطه (٢) .

(لُخفائها) - أى لُخفاء الهاء ، يشير إلى وجه ذلك مع الهاء ؛ والمعنى : إنما أثرت الكسرة ، وإن زاد تباعدُها عن الألف ، بالهاء ؛ لأن الهاء لُخفائها ، كأنها مفقودة ، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين ،

(١) في (د) : إلا إذا كان الفاصل .

(٢) وفي النسخة المحققة من التسهيل .

أحدهما الهاء ، مع الساكن ، نحو : عندها ، كصورة التباعده بحرفين ،
أحدهما ساكن : نحو : شِمْلَال ؛ ولهذا جازت إمالة : لن يضرها ، لأن
الهاء لخفائها كالعدم ، فأشبهه الفصل بحرف واحد متحرك كعماد .

(وقد يُمال (١) عارٍ من سبب الإمالة (٢) ، لمجاورة الممال) -

أى سبب غير المجاورة ، وإلاّ فالمجاورة معدودة فى أسباب الإمالة ؛ ومن
عدها أبو جعفر بن الباذش ؛ قال سيويه : قالوا : رأينا عمادا ،
فأمالوا للإمالة ، كما أمالوا للكسرة ، وقالوا : مغزانا (٣) ، فى قول من
قال : عمادا ، فأمالهما جميعا ؛ وذا قياس . انتهى .

ومن الإمالة للإمالة ، صاد النصارى ، وتاء اليتامى (٤) ، فى

قراءة الإمالة؛ وكلام المصنف يتناول هذا أيضا ، لتحقق المجاورة فى هذا
كالأول .

(أو لكونه آخر (٥) مجاور ما أميل آخره (٦)) - نحو :

(١) فى (ز ، غ) : وربما أميل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) قال الصبان فى حاشيته على الأشموني - ٤ / ٢٣٠ - أى بإمالة الألفين :
الأولى لرجوعها إلى الياء فى الثنية ، والثانية لمناسبة الأولى .. ثم قال : قوله : مغزانا ،
قال البعض : بكسر الميم ؛ والذى فى المختار : مغزانا ، بفتح الميم : مقصدنا من الكلام .

(٤) فى (ز) : التنادى .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) قال الأشموني فى شرحه مع الصبان - ٤ / ٢٣٠ - كإمالة ألف « تلا » من

قوله تعالى : « والقمر إذا تلاها » - سورة الشمس / ٢ - فإنها إنما أميلت لمناسبة ما
بعدها ، مما ألفه ياء ، أعنى : « جلأها » و « يغشاها » . قال الصبان : قوله : لكونها آخر =

« والضحي » (١) أميل مجاورة الممال ، وهو « سجي » وما بعده ؛ وهذا بناء على أن الإمالة في الألف الثالثة المنقلبة عن واو في الاسم ، ليست مقيسة ؛ ومن يرى اقتياس ذلك ، فلا يجعل الإمالة في « الضحي » للمجاورة ، بل للسبب الحاصل فيها نفسها ، وهو مآلها إلى الياء في حال مَّا ، ومن يرى أن الفعل الذي أَلفه ثالثة عن واو ، كالاسم ، في اقتصار إمالته على السماع ؛ وهي طريقة الفراء ، يجعل إمالة « سجي » ، للمجاورة ، ثم الأكثرون يقولون لمجاورة « قلى » ، وابن بابشاذ ، لمجاورة الأولى .

(وأميل (٢) من غير المتمكن) - أى من الأسماء ؛ وإلّا فالماضى غير متمكّن ؛ ويمال نحو : رَمَى ، ونحو هذا ، قول بعضهم : المتوغل في البناء ؛ والمقصود : إخراج ما عرض له البناء نحو : يافتى ويأحلب ؛ فهذان ونحوهما مبنيان ، لكن ليسا من غير المتمكن ولا من المتوغل .

(ذا) - فقالوا : ذا قائم ، بالإمالة ، وهو خارج عن القياس ، لكنهم لما صَغَرُوهُ خروجاً عن القياس ، حصل فيه نوع تصرّف ، فتصرفوا فيه بالإمالة .

= مجاور مأميل ... الخ . أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره ؛ كذا قال البعض ؛ ويحتمل أن المعنى : لكونها آخر لفظ ، مجاور للفظ أميل آخره .
(١) الضحي / ١ .

(٢) جاء قبل هذا ، في النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : (للتناسب) ، وقد جاء هذا المعنى ضمن عبارة الشرح ، ولكنه لم يرد في نسخ التحقيق الثلاث .

(ومتى) - وأمالوها في حالتها : الشرط والاستفهام .

(وأنتى) - وأمليت أيضا في حالتها : الاستفهام والشرط .
 ووجه الإمالة ، تشبيه الألف بالمنقلبة ؛ ووزنها : فعَلَى عند بعض ،
 وأفعل عند بعض ، لأن زيادة الهمزة أوَّلًا ، عند سيبويه ، أكثر من زيادة
 الألف آخراً ، ولذا قال في أروى : إنها أفعل ، واختار هذا أبو الحسن
 ابن الباذش ؛ واختار الأول ابن مجاهد ؛ وأمالوا من غير المتمكن ،
 قياساً مطرداً ، ألقى ناوها ، نحو : مرَّ بنا ، ونظر إلينا ، ومرَّ بها ، ونظر
 إليها ، ويريد أن يضربها وبنيتها .

(ومن الحروف : بلى) - ووجه إمالته ، أنه لما ناب عن
 الجملة ، صار له بذلك مزية . وألف بلى زائدة على بل ، عند القراء
 وابن مقسم ، وأصل عند الأكثرين . وثبت في نسخة عليها (١) خطه :

(ويا) - وهو الصحيح ؛ فأمالوا يا في النداء ، ووُجِّه ذلك
 بأن يا عاملة في المنادى ، على قول ، ونائبة عن العامل ، على قول ؛
 فصار لها مزية على غيرها من الحروف .

(ولا ، في إمَّا ، لا) - نحو : افعل ذلك ، إمَّا ، لا ؛ وأمليت
 فيه لنيابتها مناب الفعل ، أى إن كنت لا تفعل غيره . واقتضى كلامه
 أنها لا تمال مفردة عن إمَّا ؛ وحكى ابن جنى عن قطرب ، إمالة لا في
 الجواب (٢) .

(١) وفي النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٢٣٢ : وحكى قطرب إمالة لا =

(ومن الفتحاح ، ماتلته هاء تأنيث ، موقوفاً عليها) - وإنما
 أميل ، تشبيها لهاء التأنيث بألفه ؛ قال سيبويه : سمعت العرب
 يقولون : ضربت ضَرْبَةً ، وأخذت أُخْذَةً ؛ شبه الهاء بالألف ، فأمال ؛
 ويدخل في كلامه ، ما كانت هاء التأنيث فيه للمبالغة ، نحو : علامة
 ونَسَّابَةٌ ؛ والأمر على ما يقتضيه كلامه ؛ وتخرج هاء السكت ، نحو :
 « مَالِيَّةٌ » ^(١) ؛ لكن ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة معها ،
 وروى عن قراءة الكسائي ، قال أبو الحسن بن الباذش : وفيه جهة الشبه
 اللفظي بهاء التأنيث ، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث في الوقف مطردة .

(أو راء مكسورة) - وهذا أيضا يطرد ؛ فتال الفتحة قبل راء
 مكسورة ، نحو : « بشرر » ^(٢) و « غير أولى الضرر » ^(٣) ، « ومن
 البقر » ^(٤) ، ورأيت حَبَطَ رِيَّاحٍ ^(٥) ؛ وشرطه أن لا يكون بعد الرّاء

= لكونها مستقلة ؛ وعن سيبويه ومن وافقه ، إمالة حتى ؛ وحكى إمالتها عن حمزة
 والكسائي ؛ وفي المقتضب ٢ / ٥٢ : فأما إمأً وحَتَّى وسائر الحروف التي ليست
 بأسماء ، فإن الإمالة فيه خطأ ؛ وفي الحاشية : في سيبويه ٢ / ٢٦٧ : وقالوا : لا ، فلم
 يميلوا ، لما لم يكن اسماً ، وقال أيضا : ومما لا يميلون ألفه : حتى وأماً وإلاً ، فَرَّقُوا بينها
 وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى وعطشى ؛ وقال الخليل : لو سميت بها رجلاً أو
 امرأة ، جازت فيها الإمالة .

(١) الحاققة / ٢٨ : « ما أغنى عني ماليَّة » .

(٢) الرسائل / ٣٢ : « إنها ترمى بشررٍ كالفصر » .

(٣) النساء / ٩٥ : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر » .

(٤) الأنعام / ١٤٤ : « ومن الإبل اثنين ، ومن البقر اثنين » ، و / ١٤٦ :

« ومن البقر والغنم ، حرّمتنا عليهم شعومهما » .

(٥) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٤ / ٢٣٣ : قوله : في قولهم =

المكسورة حرف استعلاء ؛ فإن كان ، لم تُمَلَّ الفتحة ، نحو : من الشرق ؛ وأن لا تكون الفتحة في ياء ، نحو : من الغَيْر ؛ ولا مفصّولا بينها وبين الراء بساكن هو ياء ، نحو : بَعِير . وثبت في نسخة عليها خطه (١) ، بعد هذا :

(هي لام متصلة أو منفصلة بساكن ، مالم يكن المفتوح ياء ، أو قبل ياء (٢)) - فقلوه : هي لام ، نحو : « بشرر » ، لكن ليس ذلك بشرط ، قال سيبويه : قالوا : رأيت خَبَطَ رياح ، كما قالوا : من المطر ؛ وقالوا : رأيت خَبَطَ فِرْد ، كما قالوا : من الكافرين ؛ أى فأمالوا الفتحة ، لأجل الراء ؛ وهذا ، كما ترى ، ليست الراء المكسورة فيه لأمّاً في الموضعين .

وقوله : أو منفصلة بساكن ، نحو : من عمرو ؛ وكذا إذا كانت منفصلة بمكسور ، نحو : ياسر ، ورأيت خَبَطَ فِرْد .
وقوله : مالم يكن المفتوح ... إلى آخره ، قد سبق ذكره ، ونصّ عليه سيبويه ؛ وثبت أيضاً في نسخة عليها خطه (٣) ، بعد هذا الذى شرحناه :

= رأيت خبط رياح ؛ لعله بفتح الخاء المعجمة ، والباء الموحدة ، آخره طاء مهملة ، أى ورقاً ، نفضته الرياح من الشجر ، كما يستفاد من القاموس - ومن الصحاح أيضاً - ويؤخذ من الإمالة في المثال ، أنه لا يشترط في إمالة الفتحة ، بكسرة راء بعدها ، كونها في كلمة واحدة .

(١) وفي النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) زاد بعد هذا ، في النسخة المحققة من التسهيل : (مكسورة) .

(٣) وفي النسخة المحققة من التسهيل أيضاً .

(ومن الضمات ، ضمة مذعور وسَمُر ونحوهما) - والمراد بضمة مذعور ، أن تكون الضمة قبل واو ، بعدها راء مكسورة ؛ قال سيبويه : هذا ابن مدعورٍ ، كأنك تروم الكسر ، لأن (١) الراء كأنها حرفان مكسوران ، فلا تميل الراء ، لأنها لا تشبه الياء (٢) ، ولو أملتَها أملتَ ما قبلها ؛ ولكنك تروم الكسرة (٣) ، كما تقول : ركبوا (٤) ؛ قال الأخفش : أقول في مذعور وابن ثور : أميل ما قبل الواو ، وأما الواو ، فلا أميلها . انتهى . وهذا قاله الأخفش ، إثر كلام سيبويه ، وظاهر هذا أنه فهم عن سيبويه ، أنه أراد بقوله : ولكنك تروم الكسرة ، رَوَمَها في الواو ؛ ويوضح هذا ، أنه ثبت ملحقا بكلام الأخفش هذا ، (٤) مانصه : وسيبويه يقول : أروم الكسرة والواو ؛ فحصل من هذا خلاف بين سيبويه والأخفش (٤) ، فسيبويه يقول هذا ، والأخفش يقول ذلك ؛ ونقل عن الأخفش ، أنه يميل الواو وما قبلها ؛ ونقل ابن جنى مثله عن سيبويه ؛ ونقل ابن خروف عن سيبويه ، أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو ؛ وذهب ابن خروف والشلوين ، إلى أن مذهب سيبويه والأخفش واحد ؛ قال ابن خروف : وهو روم الكسرة فيما قبل الواو ؛ غير أن

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) في (غ) : لاتشبه الراء .

(٣) هكذا في النسخة (د) ، وفي النسخة (ز) : ادو - هكذا - وفي النسخة

(غ) لم يذكر شيئا ؛ ويبدو الاضطراب والتحريف في عبارتي (د) ، (ز) والنقص في (غ)

ويأتي توضيح الخلاف بعد قليل .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

الأخفش يسميه إمالة ، وسيبويه يسميه رَوْماً ؛ وكلام الشلوين مثله .
 والمراد بِسَمُرٍ ، كون الضمة تليها راء مكسورة ، فيجرون الضمة
 في ذلك مجرى الفتحة ، نحو : شربت من المُنْقَرِ ، وهذا خَبَطُ رِيّاح ،
 فيشمونها الكسرة ؛ والمتصلة في ذلك أقوى من المنفصلة . والمنقَرُ ،
 بضم الميم والقاف : بئر صغيرة ضيقة الرأس .

(ومستند الإمالة في غير ما ذكر ، النقل ، علماً كان
 كالحجاج) - أى في غير الجرّ ؛ فأما في الجرّ ، فيمال لأجل الكسرة ؛
 وليس في الرفع والنصب ما يقتضى الإمالة ؛ فإنما أمالوه حينئذ لكثرة
 الاستعمال ؛ وقد ارتكبوا في الأعلام من التغيير ، ما لم يرتكبه في
 غيرها ، نحو : مُحَبَّبٌ ومَوْهَبٌ ؛ ومثل الحجاج في ذلك ، العجاج ،
 اسم الراجز ، أمالوه في الأحوال الثلاثة ؛ وعلّة ذلك رفعاً ونصباً ،
 ماسبق . وخرج بعلم : كونه صفة للمبالغة كضَّرَاب .

(أو غير علم ، كالنَّاس ، في غير الجرّ) - فأما في الجرّ ،
 فإمالته للكسرة ، وفي غيره لكثرة ما يُنطق به ؛ وجاء عن أبي عمرو ابن
 العلاء ، إمالة الناس ، حيث وقع ، منصوباً كان أو مرفوعاً أو مجروراً ؛
 وكذا جاء عن الكسائي . ومما أميل شذوذاً قولهم : هذا باب ، وهذا
 مال ، وهذا غاب ، وهذا ناب ؛ ذكر ذلك سيبويه .

٧٩ - باب الوقف

هو قطع (١) الموقوف عليه ، عن الاتصال ؛ ويكون للاستراحة ، أو تمام المقصود ، وهو المتكلم عليه هنا ؛ ويكون ترنما ، وسبق شيء من حكم الترم ، بباب نوني التوكيد ؛ وسيأتي شيء منه هنا ؛ ويكون استثباتا ، وإنكاراً ، وتذكراً ؛ وسبق الكلام في ذلك ، بباب الحكاية .

(إن كان آخر الموقوف عليه ساكنا ، ثبت بما له) - فيكون ساكناً في الوقف كالدرج (٢) ، نحو : لم (٣) ، والذي ، ولم يقم ، ولم يقوما .

(إلا أن يكون مهملاً في الخط) - فإن كان للموقوف عليه آخر ساكن ، يُلفظ به ، ولم يثبت في الخط ، لم يكن حال الوقف ، كحال الدرّج .

(فيحذف) - أي ذلك الساكن الذي أهمل خطأ ، كالتنوين رفعاً وجرّاً ، نحو : قام زيد ، ومررت بزيد .

(إلا تنوين مفتوح ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً) - فتقول :

(١) في (د) : هو قطع اللفظ .

(٢) أي الوصل .

(٣) في (د) : كم .

رأيت زيذا ؛ ويدخل في كلامه المبنى أيضا ، فتقول (١) : ويها وإيها .
واحترز بمؤنث بالهاء ، من نحو : قائمة ، فتقف بالهاء ،
ولا تبدل من التنوين شيئا ؛ وعبر بالهاء نظراً إلى الوقف ، وإخراجاً لما
يكون بالتاء ، كبنت وأخت ، فتقول : رأيت بنتاً ، وأختاً ، بالإبدال ؛
وكذا يُبدل ، على لغة من يقف على قائمة ونحوها بالتاء ، فتقول :
رأيت قائمتا .

(في لغة غير ربعية) - وأما ربعية ، فلا يبدلون من التنوين في
النصب ألفاً (٢) ، بل يحدفونه ، ويقفون بالسكون ، كالمرفوع
والمجرور ؛ وهذه اللغة حكاهما الأخفش ، ولم يذكر كثيرون أصحابها ؛
وقال الخضرأوى : لم يذكر سيبويه هذا ؛ وذكر الأخفش ، أن من العرب
من يقف بالسكون كالمرفوع ، والجماعة يرون أن هذا مما جاء في
الشعر ، ولا يجوز في الكلام . انتهى . وحكاية الأخفش أنها لغة ، تردّ
هذا العمل ؛ ومما جاء من ذلك ، قوله :

(٨٣) ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دَنِفٌ (٣)

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (ز ، غ) : أيضا .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله . وفي الدرر ٢ / ٢٣٢ : استشهد به ، على
أن لغة ربعية ، حذف التنوين من المنصوب - عند الوقف - ولا يبدلون منه ألفاً ،
فيقولون : رأيت زيذاً ، حملاً على المرفوع والمجرور ، ليجرى الباب مجرى واحداً .
قال : وفي التوضيح وشرحه : إذا وقف على منون ، غير مؤنث بالتاء ، فللعرب فيه
ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقاً ، والوقف بالسكون ، وهو لغة ربعية ؛ وإبدال
التنوين مطلقاً : ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، =

والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ، ففي أشعارهم ، الوقف كثيراً جداً على المنصوب المنون بالألف ، فكأن الذى اختصوا به ، جواز الإبدال .

(ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، في لغة غير الأزد) - فلا يبدلون من التنوين حرفاً ، وأما الأزد فيبدلون منه حرفاً ، يجانس الحركة في الرفع والجر ، كما يفعل ذلك لزوماً ، غير ربيعة ، في النصب ؛ فيقولون : جاء زيدو ، ومررت بزیدی ؛ ذكر (١) ذلك أبو الخطاب ، عن أزد السّراة ؛ وقال المازني : هي لغة قوم من اليمن ، وليسوا فصحاء . والأزد أبو حى من اليمن ، وهو بالسین أفصح ؛ يقال : أزدُ شنوءة ، وأزد عُمان ، وأزد السّراة . قال (٢) :

(٨٤) وكنت كذى رجلين : رجل صحيحه ورجل بها ريب من الحدثان (٣)
فأما التى صحّت ، فأزدُ شنوءة وأما التى شلّت ، فأزدُ عُمان
(وكالصحيح فى ذلك ، المقصور) - أى كالصحيح المنون ،
فى حذف التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح

= وهى لغة الأزد ؛ والتفصيل بين المفتوح وغيره .. ؛ وغنم اسم امرأة ، والهائم :
المتحير من العشق وغيره ؛ والدّيف بالكسر : الذى به دَنَفٌ بالفتح ، أى مرض .
(١) فى (د) : حكى .

(٢) هو الشاعر النجاشي ، قيس بن عمرو ، كما فى الصحاح .

(٣) البيتان دليل على أن الأزد جماعات أو قبائل ، منها أزد شنوءة ، وأزد

عُمان .

المقصود المنون ، فإذا وقفت على فتى ، من قولك : قام فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، فالعرب مجمعون على الوقف بالألف ؛ وقال سيبويه والجمهور : إن الألف في المضموم والمجرور ، وهى لام الكلمة ، عادت لما زال التنوين للوقف ، وفي المفتوح ، هى بدل من التنوين ، فقاوسوا المعتل على الصحيح .

(خلافاً للمازني^(١) ، في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً) -
فالألف عنده بدل من التنوين ، رفعا وجرا ونصبا ؛ واحتجَّ بإجراء حالة الوقف ، مجرى حالة الدّرج ، وبأن التنوين ، في الأحوال الثلاثة ، قبله فتحة ، فأشبهه التنوين في رأيت زيدا ؛ قال : ولا يحمل على الصحيح ، لأن الاختلاف في الصّحيح ، إنما كان للبيان ، فلا يكون هنا (٢) ؛ وإلى هذا كان يذهب الأخفش والفراء ، وهو أحد قولى الفارسيّ ، والآخر كالأول ؛ ورُدَّ بإمالة الألف ، رفعا وجرا ، في حالة الوقف ؛ فلو كانت بدلا من التنوين ، لم يجز ذلك .

(ولأبى عمرو والكسائي ، في عدم الإبدال (٣) مطلقاً) -
فعندهما أن الألف لام الكلمة ، رفعا ونصبا وجراً ، واستُدلَّ على ذلك ، بإمالتها حالة النصب كالجرّ والرفع ؛ وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء والمقرئين ممن أمال ، فأمالوا في الوقف : « أو كانوا غزى » (٤) ،

(١) زاد في بعض نسخ التسهيل : والفراء والجرمي .

(٢) في (ز) : هذا .

(٣) زاد هنا في النسخة المحققة من التسهيل : منه .

(٤) آل عمران / ١٥٦ : « إذا ضربوا في الأرض ، أو كانوا غزى » .

«واتخذوا من مقام إبراهيم مُصلًى» (١) ، و «قالوا سمعنا فتًى» (٢) ؛ ولما اختار الفارسيّ مذهب المازنيّ ، اعتذر عما ردّ به عليه من الإمامة ، بأن الألف المبذلة من التنوين ، لما عاقبت المنقلبة عن اللام ، أجرى عليها ما كان يجري على المنقلبة ؛ قال الخضراويّ : وما رأيت هذا لأحد غيره ، ولا دليل يشهد (٣) لصحته ؛ والإمامة قاعدة صحّت أصولها ، وليس هذا منها . انتهى . وعزى هذا المذهب إلى الكوفيين ، وهو أقوى الثلاثة ؛ ونسبه بعضهم لسيبويه والخليل ؛ والذي نسبه أكثر الناس لسيبويه ومعظم النحويين ، هو الأول .

(وتبدل ألفاً نونُ إذن (٤)) - وهو قول الجمهور ، وبالألف كتبت في المصحف ؛ وقيل : يوقف عليها بالنون ، لأنها حرف كإنّ وأنّ .

(وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياءً) - وهي لغة لفزارة وناس من قيس ، وهي قليلة ؛ يقولون : هذه عصي ، ورأيت عصي ، ومررت بعصي .

(أو واواً) - وهي لغة لبعض طييء : يقولون : هذه أفعو ، ورأيت أفعو ، ومررت بأفعو .

(١) البقرة / ١٢٥

(٢) الأنبياء / ٦٠ « قالوا سمعنا فتًى يذكرهم » .

(٣) في (د) : ولا دليل عليه .

(٤) يعني في الوقف .

(أو همزة) - وهي لغة لبعض طييء أيضاً ، يقولون : هذا فتاً (١) ، ورأيت فتاً ، ومررت بفتاً ؛ والذي يقلب همزة ، هو مِمَّن ليس من لغته التخفيف ؛ والمقلوب في هذه اللغات في المنون ، الألف الأصلية ، أو ألف التنوين ، على الخلاف السابق ؛ وقد أبدل بعضهم من ألف التنوين همزة ، فقال : رأيت زيداً ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل ، أن بعضهم يقول : رأيت رجلاً ، فيهمز ، لأنها ألف في آخر الاسم ؛ قال سيبويه : وسمعتهم يقولون : هو يضربُها بالهمز ، فيهمزون كل ألف في الوقف .

(وربما وصلت بهاء السكت ، ألفاً هنا والآ) - فتقول : هُناه وألاه ؛ ولا اختصاص لهما بذلك ، بل كل مبنى آخره ألف ، يجوز فيه ذلك في الوقف ، نحو : هذاه ، ولاه ، ويجب ذلك في المندوب ، فتقول : وازيداه ؛ ولا يجوز ترك الهاء . وخرج بالمبنى ، المعرب ، فلا تقول في الوقف : هذه عصاه ، ولا هذا مُوساه ؛ وقد أبدلوا الألف في غير الممكن هاءً في الوقف شدوذاً ، قال (٢) :

(٨٥) الله نَجَّاك بكفِّي مسلمه من بعدِ ما ، وبعِدِ ما ، وبعِدِ مَه (٣)

(١) في (د) : فتى .

(٢) هو أبو النجم ، كما في معجم شواهد العربية .

(٣) من الرجز ، وفي (ز) والأشْموني : أنجأك ؛ والرواية في نسخ التحقيق بالهاء الساكنة في مسلمة ، وبعدمه ، وجميع الروايات التي تحت يدي بالتاء الساكنة : مسلمتْ ، وبعدمتْ ، أى بعدما ، كما في ش . ش . العيني على الأشْموني مع الصبان ؛ قال : فأبدل من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافي ؛ وفي الدرر =

(وقد تحذف ألف المقصور اضطراراً) - ولا خلاف في

اختصاص ذلك بالضرورة ؛ قال :

(٨٦) وقبيلٍ من لُكَيْزٍ حاضر

رهطُ ابنِ مرجومٍ، ورهطُ ابنِ المُعلِّ (١)

يريد المُعلَّى .

(وألف ضمير الغائبة ، منقولاً فتحه اختياراً) - روى عن

بعض طييء أنه قال : بالفضل ذو فضلكم الله به ، وبالكرامة ذات أكرمكم الله به ؛ يريد بها فحذف الألف ، ونقل حركة الهاء إلى الباء . وقضية مجيء هذا في النثر ، أن لا يمتنع أن يقال في منها وعنها : مِنْهُ وعنَّه ، وفي فيها : فِيَّه ، والوجه التوقف في هذا ، حتى يُسْمَعَ .

= ٢ / ٢١٤ : استشهد به على أن إبدال الهاء من ألف ما ، من أقبح الضرورات ؛ وفي التوضيح وشرحه : ومن الوقف بتركه - أى بترك الإبدال هاءً ، قراءة نافع وابن عامر وحزمة : « إن شجرت » - الدخان / ٤٣ - بالتاء ، وقال أبو النجم * الله نجاك بكفى مسلمت * الخ الرجز المتقدم ؛ قال : فلم تبدل التاء فيهن ؛ والمراد بقوله : بعد مت : بعد ما ، فأبدل في التقدير من الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافي ؛ هذا تعليل الجاربردى ؛ وذكر ابن جنى في الخاطريات ، أنه أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاءً ، تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي عليّ ، فقبله .

(١) من الرمل ، للبيد بن ربيعة - ديوانه ١٩٩ - ورواية الكتاب ج ٢

ص ٢٩١ ، والدرر ٢ / ٢١٨ : شاهد بدل حاضر ؛ قال في ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبيان ٤ / ٢٠٥ : والقبيل : القبيلة ؛ ولُكَيْزٍ : هو لكيز بن أقصى بن عبد القيس ؛ والشاهد في ابن المُعلِّ ، حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف ، إذ أصله : المُعلَّى ؛ وهو شاذ .

(والمنقوصُ غيرُ المنصوب ، إن كان منوناً ، فاستصحبُ حذفِ يائه أجود) - فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، فتقف بحذف الياء ، استصحباً لما كان في الوصل ، والوقف عارض ، فلا يعتدّ به ، وإقرار الياء جيد ، إلاّ أن الحذف أكثر ؛ زعم أبو الخطاب ويونس ، أن بعض من يوثق بعريته ، يثبت الياء ، فيقول : قاضي وعمى ؛ وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش ، في أحرف من القرآن .

(إلاّ أن تحذف فائوه أو عينه ، فيتعين الإثبات) - فالأول نحو : يفي ، مضارع وفى ، مسمّى به ، فيصير بالعلمية كشحج ، فإذا وقفت عليه ، رددت الياء المحذوفة في الوصل ، لمعاقبها ، وهو التنوين ، وإنما رددتها ، لثلاث يبقى الاسم على أصل واحد ، بلا معاقب (١) ؛ وخرج بلا معاقب ، حالة الوصل .

والثاني كمر ، اسم فاعل من أرى ، أصله : مرئى ، فجرى في لامه ماجرى في لام قاضي ونحوه ، وعينه هي الهمزة ، مستمرة الحذف ، فيبقى في الوقف على أصل واحد ، بلا معاقب ، فوجب ردُّ الياء فيهما وقفاً ، تفادياً من كثرة الإخلال .

(وإن لم يكن منوناً ، فالإثباتُ أجود) - وهذا اللفظ يتناول أربع صور : الأولى : المنادى المبني ، نحو : يا قاضي (٢) ، نكرة

(١) في (د) : بلا تعاقب .

(٢) في (د) : يا قاض .

مقصودةً ، أو علماً ؛ فيجوز الوقف عليه بياء وبدونها ؛ والخليل يختار الإثبات ، ويونس يختار الحذف ، ورجح سيبويه قول يونس ، ورجح غيره قول الخليل ؛ ويجب إثبات الياء في يا يَفِي ، ويا مُرِي ونحوهما لما سبق .

الثانية : المحلَّى بأل ، نحو : القاضي ؛ فإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، ففيه لغتان : إقرار الياء ، والحذف ؛ قال سيبويه : والإثبات أقيس وأكثر ؛ وقال في الحذف : إنه عربي كثير ، ومنه : « الكبير المتعال » (١) ، و « يوم التناد » (٢) ؛ وإن كان منصوباً نحو : رأيت القاضي ، فالإثبات عند من يحرك الياء بالفتح ؛ وأما مَنْ يسكنها من العرب ، فينبغي أن يقف بالوجهين ، ويقول : اليَفِي والمُرِي ، بالإثبات ، قولاً واحداً .

الثالثة : ماسقط (٣) تنوينه لمنع الصرف ؛ وهذا يوقف عليه بالإثبات ، نحو : جوارى .

الرابعة : ما حذف (٣-) تنوينه للإضافة ، نحو : قاضي مكة ، وقاضي المدينة ؛ فإذا وقفت على المضاف من هذين ونحوهما ، جاء فيه الوجهان المذكوران في المنون ؛ ولا يخفى بعد هذا ، ما يرد على ما ذكره المصنف .

(١) الرعد / ٩ : « عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال » .

(٢) غافر / ٣٢ : « وياقوم إني أخاف عليكم يوم التناد » .

من (٣ - ٣) سقط من (ز) .

(إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلأً ، وحكم الواو والياء المتحركتين ، حكم الصحيح) - هذا استثناء منقطع ، من حيث اللفظ ؛ ولما ذكر حكم ياء المنقوص ، ولها سكون وحركة ، أردف ذلك بالكلام في ياء المتكلم ، ساكنة ومتحركة ، واستطرد ، فذكر الواو والياء ، إتباعاً للشيء بما يشاكله ؛ فإذا قلت : قام غلامى وزيد ، فأسكنت الياء وصلأً ، وقفت على غلامى بالسكون ، كما يفعل في الحرف الصحيح ، إذا كان ساكناً ، فتنبى الياء على سكونها ، كما تقول : كم وعن ، بالسكون (١) .

وفهم من كلامه ، أن الياء المذكورة ، إذا كانت متحركة ، لا تجرى مجرى الحرف الصحيح ؛ والمعنى أنه لا يلزمها السكون ، بل يجوز تسكينها ، ويجوز أيضاً لحاق الهاء مع التحريك ، فتقول في قام غلامى وزيد ، إذا وقفت على غلامى : قام غلامى بالتسكين ، وقام غلامية .

وفهم أيضاً أن المحذوفة لا تكون كالصحيح ، وهو كذلك ، بل تبقى محذوفة ، ويسكن للوقف ما قبلها ؛ فإذا وقفت على يا قوم ، من : يا قوم اذهبوا ، وقفت بسكون الميم .

وإذا كانت الواو والياء متحركتين ، وقفت بحذف الحركة ، نحو : لن يغزو ، ولن يرمى ؛ وسيأتى ما يفعل في الوقف على ما آخره حرف صحيح .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

- (ولا حذف في نحو : يقضى ^(١) وافعلى ويدعو وافعلوا) -
 فيوقف في هذه ونحوها على الياء والواو ، ويثبتان كالوصل .
 (غالباً) - استظهر به على حذفهما في الوقف ، على قلة ،
 ويوقف حينئذ على ما قبلهما ، قالوا : ما أدر ، ولا أدر ، ووقفوا على
 الرء ، كالصحيح الذى ليس محذوفاً منه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال ؛
 ويحتاج الحذف في نحو : افعلى ويدعو وافعلوا ، إلى سماع .
 (إلا في قافية أو فاصلة) - فالحذف ^(٢) فيهما غالباً ،
 فالقافية كقول زهير :

(٨٧) وأراك ^(٣) تفرى ما خلقت ، وبعضُ القوم يخلق ، ثم لا يفر ^(٤)

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : يعصى .
 من (٢ - ٢) في الصفحة التالية - سقط من (د) .
 (٣) في الصحاح : ولأنت تفرى ... ثم لا يفرى ، بالياء .
 (٤) من الكامل ، لزهير ، يمدح هرم بن سنان ، بالحزم والعزم والمضاء - ديوانه
 ٩٤ - وقد جاء به في معجم شواهد العربية ، في الرء الساكنة مرة ، وفي الرء
 المكسورة ، مع الياء ، مرة أخرى . والخلق : التقدير ، يقال : خلقت الأديم ، إذا
 قدرته قبل القطع ؛ وضرب هذا مثلاً ، لتقدير الأمر وتدييره ، ثم إمضائه ، وتنفيذ العزم
 فيه . وفي الصحاح : فريت الشيء أفرىه : قطعته لأصلحه .. الكسائى : أفريت الأديم :
 قطعته على جهة الإفساد ؛ وفريته : قطعته على جهة الإصلاح . قال في الدرر ٢ /
 ٢٣٣ : استشهد به على أن الياء الساكنة ، لا تحذف ، إلا في صلة أو قافية ؛ قال الأعم
 في شرحه لشواهد الكتاب : الشاهد فيه ، حذف الياء في الوقف ، من قوله : يفر ،
 عند من سكن الرء ، ولم يطلق القافية للترتم .

والفاصلة : « واللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ » (١) ، « ذلك ما كنا نُبَغِّعُ » (٢) ،
 فإذا وقفت على ما حذف في قافية أو فاصلة (٢-) ، فحكم ما قبل
 المحذوف ، في الوقف عليه ، حكم الصحيح . وقد حذف بعض القراء
 في غير الفواصل والقوافي (٣) ، نحو : « الداع إذا دعان » (٤) ، اتباعاً
 لخط المصحف ؛ ومذهب سيبويه ، أن الحذف في غير ما ذكر ،
 لا يجوز إلا في الشعر ؛ وأجاز القراء حذف الياء ، من الاسم والفعل ،
 لدلالة الكسرة ؛ والذي صحَّ سماعاً قول سيبويه .

(فصل) : (إذا كان الموقوف عليه متحركاً ، غير هاء
 تأنيث ، سُكِّنَ) - فخرج بمتحرك ، الساكنُ ، وقد سبق حكمه ؛
 وبغير هاء ، الهاء المذكورة ، وسيأتى حكمها ؛ وإنما قال : هاء ،
 ليخرج بنتاً وأختاً ، لأن التاء فيهما للإلحاق ، فهي كالتى من نفس
 الكلمة ، كعفريت ، فإذا وقفت على زيد ، من جاء زيد ، أو مررت
 بزيد ، قلت : زيد ، بالتسكين ، وكذا بنتٌ وأختٌ ، تقف عليهما
 بسكون التاء .

(وهو الأصل) - أى التسكين ، هو الأصلُ في الوقف ؛
 وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، وأخف الأحوال السكون .

(١) الفجر / ٤

(٢) الكهف / ٦٤

(٣) سقطت من (ز)

(٤) سقطت من (د)

(أو ريمت حركته) - والروم إخفاء الصوت بالحركة ، قاله المصنف ؛ وقريب منه (١) قول غيره : تضعيف الصوت بالحركة ، فتكون حال الحرف متوسطة بين الحركة والسكون ؛ ويدرك الروم الأعمى والبصير ، وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف ، وصورته هكذا « — » ولم يكن فوق الحرف ، لئلا يلتبس بالفتحة .

(مطلقاً) - فيكون في الحركات كلها ، ويحتاج في المفتوح والمنصوب ، إلى زيادة ، لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ؛ ولذا منعه القراء (٢) في الفتحة ؛ وأما النحويون ، فجمهورهم على جوازه فيها ، وقال أبو الحسن بن الباذش : زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته ، والناس على خلافه .

والمقصود بالروم ، الدلالة على حركة الحرف في الوصل ؛ ولا فرق بين المنصوب وغيره ؛ ومن يقف على المنصوب المنون ، من العرب ، دون تعويض ، يقف عليه بالإسكان والروم .

(أو أشير إليها ، دون صوت ، إن كانت ضمة ؛ وهو الإشمام) - ولا يدركه الأعمى ، لأنه ليس للسمع فيه حظ ، وإنما

(١) سقطت من (د)

(٢) في النسخ الثلاث : القراء ، بالفاء ، والتحقيق من الأشموني ، حيث قال : ولذا لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم ؛ ويعزره قول الشارح بعده : وأما النحويون

يعرفه بالتعليم ، فيقال : أن تضم شفطيك إذا وقفت ؛ وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضمة ، إعراباً كانت أو بناءً ؛ قالوا : ولا يكون في الفتحة والكسرة ، لأن الإشمام فيهما ، لا آلة له ، وماروى عن بعض القراء ، من الإشارة إلى حركة الجرّ ، وتسميته إشماماً ، محمول على الروم ، فهو الذى يستقيم ، إلا أنه حصل تجوّز في الإطلاق ؛ وعلامة الإشمام في الخط ، نقطة بين يدي الحرف ، ولم تكن فوقه ، لئلا يلتبس بالسكون .

(أو ضُعْفَ الحرف) - فيجاء بحرف ساكن ، من جنس الحرف الأخير ، فيجتمع ساكنان ، فيحرك الثانى ، ويدغم فيه الأول ؛ وعلامة التضعيف في الخط « شين » فوق الحرف ، وهذه صورتها « ش » .

(إن لم يكن همزة) - نحو : « نَبِيًّا » (١) ، فلا يوقف على هذا ونحوه بالتضعيف ، لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة ، إلا إذا كانت عينا نحو : سَأَل .

(١) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبي المرسلين » .

» / ٦٧ : « لكل نبي مستقر » .

الفيل / ٢٢ : « وجئتك من سبي بني يقيين » .

القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبي موسى وفرعون بالحق » .

الحجرات / ٦ : « إن جاءكم فاسق بنيا فتبينوا » .

النبا ١ / ٢ : « عم يتساءلون ؟ عن النبي العظيم » .

(ولا حرف لين) - نحو : سرو ويفى ، فلا يوقف على هذين ونحوهما بالتضعيف .

(ولا تالِي ساكن) - نحو : عمرو وبكر ويوم وبين ؛ فتقول : قام الرجل ٣ ، ومررت بالرجل ٣ ، ورأيت الرجل ٣ ، ولا يُفعل ذلك بالمنصوب المنون ؛ وإذا وقفت بالتضعيف سكنت ؛ وسُمِع إلحاق هاء السكت مع التضعيف ، قال بعضهم : أعطنى أبيضة ، أى أعطنى أبيض ؛ ولم يؤثر عن أحد من القراء الوقف بالتضعيف ، إلا ما روى عن عاصم ، أنه وقف على « مُسْتَطِر » (١) فى سورة القمر ، بتشديد الراء ؛ وأما الروم والإشمام ، فمرويان عنهم كالإسكان .

(أو نقلت (٢) الحركة إلى الساكن قبله) - فتقول فى الوقف : هذا عمرو ، ومررت ببكر ، بنقل الضمة إلى الميم ، والكسرة إلى الكاف ، وتقول فى ضربته : ضربته ، بنقل ضمة الهاء إلى الباء ، وكذا منه وعنه ، وهو مطرد (٣) ؛ ومنه :

(٨٨) فمن كان ناسينا ، وطول بلائنا فليس بنا سينا على حالة بكر (٤)

(١) القمر / ٥٣ : « وكل صغير وكبير مستطر » .

(٢) فى (د) كما فى بعض نسخ التسهيل : تقلب .

(٣) قال الأشموني فى تنبيهاته : يجوز فى لغة لحم ، الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ،

كقوله !

(٨٩) من ياتم للخير فيما قصده تُحمد مساعيه ، ويُعلم رشده

قال الصبان : محل الشاهد : فيما قصده ، لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال ، وهى

متحركة قبل .

(٤) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : بكر ، أى بكر ، بنقل حركة

الموقوف عليه إلى الساكن قبله .

وقول زياد الأعجم :

(٩٠) عجبت والدهرُ كثيرٌ عَجْبُهُ من عَنَزِي سَبْنِي لم أضرِبُهُ (١)

وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه ، نقلت كما ذكر
المصنف ، هو قول جماعة من النحويين ، ولعلمهم الأكثرون ، ومنهم
المبرد والسيرافي ؛ وقال الفارسي مرة : هذه الحركة ، لالتقاء الساكنين ،
ومرة قال : ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً ، لأنه يدل على
الحركة المحذوفة من الثاني ؛ والأقرب أنهما قول واحد . وخرج بقوله :
الساكن ، المتحرك ، نحو : الرُّجُل ، فلا تنقل إليه ، وسيأتي ذكر لغة
فيه ؛ ولم يؤثر عن أحد أنه قرأ بالوقف بالنقل ، إلا ماروى عن أبي
عمرو ، أنه قرأ : « وتواصوا بالصَّبِرِ » (٢) بكسر الباء ، وقرئ شاذاً :
« والعَصِرِ ، إن الإنسان » (٣) بكسر الصاد ؛ قال أبو علي : يمكن
كون ذلك عند انقطاع النفس ، وكونه من إجراء الوصل مجرى
الوقف .

(مالم يتعذر تحريكه) - نحو : دار ؛ ولو كان قال : إلى
الساكن الصحيح ، لكان أولى ، فإن غير الساكن لا ينقل إليه ، كان

(١) رجز ينسب إلى زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه — ٢ / ٢٨٦ —
قال الأعلام : الشاهد فيه ، نقل حركة الهاء من قوله : لم أضرِبُهُ ؛ ليكون أبين لها في
الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن ، أخفى لها ؛ وعَنَزِي نسبة إلى غَنَزَة ، قبيلة من
ربيعة بن نزار .

(٢) العصر / ٣ : « وتواصوا بالحق ، وتواصوا بالصبر » .

(٣) العصر / ١ ، ٢ : « والعصر . إن الإنسان لفي خسر » .

حرف مدّ ولين ، كالألف ، والواو والياء ، المتحرك ما قبلهما بما يجانسهما ؛ أو حرف لين ، كالياء والواو ، المفتوح ما قبلهما ، نحو : عَوْنٌ وَبَيْنٌ ، وذلك لاستثقال الحركة ، على حرف العلة أو تعذرهما .

(أو يوجب عدم النظير) - فلا يجوز النقل إذا أدّى إلى عدم النظير ، في باب ذلك اللفظ ؛ فلو قلت : انتفعتُ بالبُسْر ، لم تقف بالنقل ، لأنه يؤدي إلى وزن فُعِل ، وهو مفقود في الأسماء ؛ وإذا امتنع هذا ، امتنع بالأولى أن تقول : هذا بَشْرٌ ، لأن فِعْلاً مفقوداً في الكلام ^(١) ؛ ويوقف على ما امتنع النقل فيه لعدم النظير ، من هذين ونحوهما ، بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله في صورة عدم النظير ، يفعل بها ذلك ، في بقية الأحوال ؛ فيقال : انتفعت بالبُسْر ، ورأيت البُسْر ، وهذا البُسْر ، وهذا العِدل ، وكذا الباقي .

ويجوز أن يتناول قوله ما ذكر في شرط النقل ، من أنه لا يكون الساكن مضعفًا ، نحو : العدّ ، وذلك لأن النقل يؤدي إلى الفكّ ، وهو كالمفقود في بابه ؛ وكذا ما ذكر ، من أنه يشترط كون المنقول منه صحيحاً ، فلا يقال في جاء العَزْوُ : العَزْوُ ، لأنه يؤدي إلى كون الاسم المعرب ، آخره واو قبلها ضمة ، وهو مرفوض ، إلا في الأسماء الستة ، رفعاً ، وأما الجرّ ، فيؤدي النقل فيه إلى قلب الواو ياءً ، لأجل

(١) قال في شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٠ - فإن أوقع النقل في وزن لا نظير له ، لم يَجُزْ ، كفولك في : هذا بَشْرٌ ، ومررت بَدْهَلْ : هذا بَشْرٌ ، ومررت بَدْهَلْ ، فإن هذا ممتنع ، لأن فِعْلاً ، وفِعْلاً مهملان في الأسماء ، فلم يجز استعمال ما يُفْضَى إليهما .

الكسرة ، فتقول في : بِالْعَزْوِ : بِالْعَزْيِ ؛ وهذا لا يدخل فيما ذُكِرَ ؛ فالوجه أن يزداد هذا الشرط .

(أو تكن الحركة فتحةً ، فلا تنقل إلا من همزة) - فلا يقال : سمعت العِلْمَ بالنقل ، بل يتبع الثاني (١) الأول ، فتقول : العِلْمُ ، كما سبق في بِشِيرٍ ؛ وعلل عدم النقل في الفتحة ، بأن المنصوب المنون ، يبدل من تنوينه أَلْفٌ (٢) ، وَفَتَحَ ما قبل الألف لازماً ، فلا نُقِلَ ؛ وما فيه أَلٌ ، في حكم المنون ، لأن ال بدل من التنوين ، فكأنه موجود ، فلا نُقِلَ ؛ قال الخضراوي : فما لا يدخله التنوين ، لعدم الصرف ، لامانع فيه من النقل في النصب ، لارتفاع هذه العلة ؛ فإن كان المفتوح همزة ، جاز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها في الوقف ، فتقول : رأيت الرِّدْأَ ، والبُطْأَ والحَبْأَ .

(خلافاً للكوفيين) - في إجازتهم نقل الفتحة إلى الساكن قبلها وقفاً ، وإن لم يكن المفتوح همزة ، فيقولون : رأيت البَكَرَ ؛ نقله ثعلب عن الفراء والكسائي ، ونقل أيضاً عن الأحفش والجرمي ؛ ولم يؤثر في القراءة النقل بالوقف ، إلا ماروي عن الكسائي ، أنه كان يقول : الوقف على قوله تعالى : « فَلَاتُكُ فِي مَرِيَةٍ مِنْهُ » (٣) بالتخفيف وجزم النون كالوصل ، قال : ويجوز : مِنْهُ ، برفع النون في الوقف ، وكذا عُنْهُ ، برفع النون في الوقف .

(١) في (ز ، غ) : بل يتبع الفاء في الأول .

(٢) أي عند الوقف .

(٣) هود / ١٧ : « فَلَاتُكُ فِي مَرِيَةٍ مِنْهُ ، إنه الحق من ربك » .

(وعدمُ النظير في النقل منها مغتفر) - فتقول : مرتت
 بالبُطِيءُ ، فننقل من الهمزة إلى الساكن قبلها ، وإن أَدَى إلى فِعْلٍ ؛
 وكذا تقول : هذا الرُّدُّ ، بالنقل ، وإن أَدَى إلى فِعْلٍ ؛ وإنما يُغْتَفَرُ
 ذلك في المهموز ، لأن المصير إليه أخف من الهمزة الساكن ما قبلها .
 (إلاً عند بعض تميم) - فلا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة ،
 ويجعلون المهموز كغيره .

(فيفرون منه) - أى من النقل من الهمزة .

(إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً) - فيقولون : هذا
 الرُّدِيءُ ، ورأيت الرُّدِيءَ (١) ، ومررت بالرُّدِيءِ (٢) ؛ وهذا البُطُوُ ،
 والخبُّ ، وكذا النصب والجرُّ فيهما ؛ وإنما أثبعوا ، استثقلاً للجمع بين
 ساكنين ، أحدهما همزة .

(وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين على
 حامل حركتها) - فيقولون : هذا الخبُّ ، ورأيت (٣) الخبُّ ،
 ومررت بالخبُّ ؛ وهذا البُطُ ، ورأيت البُطُ ، ومررت بالبُطُ ؛ وهذا
 الرُّدُ ، ورأيت الرُّدُ ، ومررت بالرُّدُ (٢-) ؛ ونظير حذف الهمزة هنا ،
 وإلقاء حركتها على ما قبلها ، قولهم في أرؤس : أرُسُ (٤) .

(١) سقطت هذه العبارة من (ز) .

من (٢ - ٢) سقط من (د) .

(٣) سقطت هذه العبارة أيضا من (ز) .

(٤) سقطت من (غ) .

(كما يوقف عليه مستبدًا به (١) - فيعطى الحرف السابق على الهمزة ، عند هذا العمل في الوقف ، ما يكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه ، من السكون والروم والإشمام ، حيث يكون ، والتضعيف .

(وأثبتها غيرهم ساكنةً) - فيقفون بعد النقل ، على الهمزة ساكنة ، نحو : هذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِيء ؛ وكذا الرَّدء والخَبء .

(أو مبدلةً بمجانس حركة ما قبلها ، ناقلاً أو مُتبعاً) - فتقول في النقل : هذا الخَبُو ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبِي ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِي ؛ وهذا الرَّدُو ، ورأيت الرَّدَا (٢) ، ومررت بالرَّدِي ؛ وفي الإتياع : هذا الخَبَا ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبَا ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو ؛ وهذا الرَّدِي ، ورأيت الرَّدِي ، ومررت بالرَّدِي .

(وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باقٍ) - فتكون واوًا في الرفع ، وياءً في الخفض ، نحو : هذا البُطُو ، ومررت بالبُطِي ؛ وهذا الرَّدُو ، ومررت بالرَّدِي ؛ وهذا الخَبُو ، ومررت بالخَبِي ؛ وتكون في النصب ألفاً ، فيلزم لأجلها ، تحريك الساكن بالفتح ، فتقول : رأيت الرَّدَا ، والبُطَا ، والخَبَا .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : مستبدا بها .

(٢) في (د ، ز) : ورأيت الردي .

(أو حركة غير منقولة) - فيقولون ^(١) : هذا الكلُّ ، ورأيت
الكلَّ ، ومررتُ ^(٢) بالكلِّي .

(ولا يبدلها الحجازيون ، بعد حركة ، إلا بمجانستها ^(٣)) -
وذلك لأنها تسكن للوقف ، والهمزة ساكنة عندهم ، نقلت إلى حركة
ماقبلها ، نحو : راس وبيير وبُوس ، فيقولون : هذا الكلَّ ، وأقرأ ، وهذه
الأكْمُو ، ويوضُّو وأهْنَى ^(٤) .

(والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة) - وفي نسخة الرقي ،
ونسخة عليها خطه :

(لغة لخمية ^(٥)) - ولذلك نسبها إلى لحم ، في الكافية
الشافية وشرحها ^(٦) ، واستشهد بقوله :

(٨٩)م من يَأْتِرُ للحزم فيما قصَّدهُ تحمد مساعيه ، ويحمد رشدهُ

والأصل : قصَّدهُ ، بفتح الدال ، فنقل حركة الهاء إلى
الدال ، فضمها .

(١) قال الصبان في حاشيته - ٤ / ٢١٣ - : أى في الوقف على الكلِّ .

(٢) قال الصبان : أى بفتح اللام ، وسكون الواو والياء .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل : إلا بمجانستها .

(٤) أصلها : الأكْمُو وَيَوْضَأُ وَأَهْنَى .

(٥) وهى كذلك ، في النسخة المحققة من التسهيل .

(٦) قال في الكافية - ٤ / ١٩٩٠ - : ويجوزُ في لغة لحم ، الوقف بنقل

الحركة إلى المتحرك ، كقول الشاعر : * من يَأْتِرُ للحزم فيما قصَّدهُ *

(فصل) : (إبدال الهاء ، من تاء التانيث ، المتحرك ما قبلها ، لفظاً أو تقديراً ، في آخر الاسم ، أعرف من سلامتها) - فخرج بالتانيث ، التاء لغير التانيث ، نحو تاء التابوت ، فلا تبدل في الوقف هاء ؛ ومن قال : التابوه بالهاء ، فعل ذلك في الوصل والوقف ، لا في الوقف خاصة ؛ لكن شدَّ قولهم : قعدنا على الفراه ، يريد الفرات .

وفي نسخة (١) : (تاء التانيث الاسمية) - واحترز من التي في الفعل ، نحو : قامتْ ، فلا تبدل هاءً ؛ والمتحرك لفظاً ، نحو : قائمة وفاطمة وطلحة ؛ وتقديراً نحو : الحياة والفتاة ؛ واحترز من بنت وأخت ، فلا يوقف عليهما إلا بالتاء ؛ وخرج بآخر الاسم نحو : فاطمتين وطلحتين ؛ كأنه اكتفى في أكثر النسخ بذكر الاسم هنا ، عن ذكره أولاً ، خلاف النسخة التي ذكرت ؛ واستظهر بقوله : أعرف ، على إقرارها ساكنة بلفظها ، كقوله :

(٨٥) مكرر الله أنجك بكفى مسلمت من بعدما، وبعدهما، وبعدهمت (٢)
صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت
وقال بعض العرب : يا أهل سورة البقرت ؛ وعلى هذه اللغة

(١) كما في النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) رجز لأبي النجم ، وسبق الحديث عنه برقم ٨٥ برواية الهاء الساكنة ، مع الإشارة إلى هذه الرواية ؛ والغلصمت : رأس الخلقوم ؛ والشاهد هنا في مسلمت ، حيث وقف عليها بالتاء ، والقياس الهاء .

كتبت في المصحف : « إن شجرت الزقوم » (١) ، « أهم يقسمون رحمت ربك » (٢) ؛ قال الخضراوى : وعلى هذه اللغة ، تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف ، فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً ، ولا يكون فيها النقل ، قال : وأكثرهم يسكنها لا غير .

(وثناء جمع السلامة) - كهندات .

(والمحمول عليه) - كآلات وذوات .

(بالعكس) - فالأعرف الوقف بالسلامة ، نحو : قام الهندات وألات وذوات ، ووقف أيضا عليها بالهاء ، قال بعضهم : دَفَنُ البِنَاءِ ، من المَكْرُمَاءِ ؛ ومن كلامهم : كيف الإخوةُ والأخوَاهُ ؟ وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيء ؛ وقال الخضراوى : إنه شاذ ، لا يقاس عليه .

(وفى « هيات » وجهان (٣)) - إقرار التاء ، وإبدالها ها . وقد قرىء بالوجهين فى السبعة ؛ ويجوز فى رُبَّتْ وثمت ولعلَّتْ ، القياس على آلات ، فيوقف بالوجهين .

(وإن سُمى بها) - أى بهيات .

(فهى كطلحة على لغة من أبدل) - فتمنع الصرف ،

(١) الدخان / ٤٣

(٢) الزخرف / ٣٢

(٣) من قوله تعالى : « هيات هيات لما توعدون » - المؤمنون / ٣٦ - وفى النسخة المحققة من التسهيل : (وفى هيات وأولات ولات ورُئِتْ وثمت وأبِتْ ، وجهان) .

للعلمية والتأنيث ؛ ويدل على أن التاء فيها للتأنيث فقط ، إبدالها في الوقف هاء .

(وكعرفات ، في لغة من لا يبدل) - فيجری فيها حينئذ ماسبق في عرفات ، من الأوجه السابقة ، في باب إعراب الصحيح الآخر .

(فصل) : (يُوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً) - نحو : لا تَغْزُهُ .

(أو وقفاً) - نحو : أَعْزُهُ ؛ والأكثر في هذا وذاك ونحوهما ، مما آخره مضموم ، لحاق الهاء ، من غير تغيير للضمة ؛ وحكى أبو الخطاب ، أن بعض العرب يكسر المضموم ، فيقول : لم يَغْزِهِ ، وأغْزِهِ ؛ قال سيبويه : وهى لغة رديئة ، وكأن أهلها توهموا الجزم أو الوقف في الآخر ، فكسروا للساكنين ، ولذلك شبهها سيبويه ، بقول زهير :

(٩١) بدا لي أنى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (١)
حيث عطف على توهم دخول الباء .

(وعلى ما الاستفهامية المجرورة) - نحو : لمه ؟ وعمه ؟ .

(وجوباً فيهما) - أى في الفعل المذكور ، وما المذكورة .

(١) من الطويل ، لزهير - ديوانه ٢٨٧ - وقال في معجم شواهد العربية : أو صرمة الأنصارى ؛ قال في الدرر - ٢ / ١٩٥ - : استشهد به على أن شرط استحسان عطف التوهم ، كثرة دخول العامل المقدر ، كالمثال في البيت ، فإن « سابق » معطوف على توهم جرّ مدرك ، ومدرك خبر ليس ، ودخول الباء على خبر ليس ، كثير .

(محذوف الفاء أو العين ^(١)) - هو حال من الفعل ، فإما من الظاهر ، وإما من المضمر ، في قوله : فيهما ؛ والمعنى أنه يجب لحاق هاء السكت في الفعل المذكور ، في الوقف ، إذا كان محذوف الفاء نحو : لا تَقِ زَيْداً ، وقِ عمراً ، فتقول في الوقف : لا تَقِهْ ، وقِهْ ، بإلحاق هاء السكت وجوباً ؛ وكذا المحذوف العين نحو : لا تر زَيْداً ^(٢) ، ورَ عمراً ، فتقول : لا تره ، وره ، وجوباً ؛ ولو قال : (أو العين) كان أحسن ، فإن الواو توهم اشتراط الجمع .

(ومجرورةً باسم) - هو حال من ما الاستفهامية ، على الوجهين السابقين ؛ فإذا وقفت على ما الاستفهامية ، مجرورةً باسم ، وجب إلحاق هاء السكت ، فتقول في : مجيء مَ جئت ؟ : مجيء مَهْ ؟ (وإلاً فاختياراً) - أى وإلاً يكن الفعل وما المذكورين ، كذلك ، نحو : لا تَعْزُ ، وَاغْزُ ، وَلِمَ ، وَعَمَّ ، لم تدخل هاء السكت وجوباً ، بل اختياراً ؛ ويجوز الوقف بالتسكين ، بدون هاء السكت ؛ والفرق في الفعل ، أن ما بقى منه على حرف واحد ، لم يتقدمه شيء يستحيل تسكينه ، إذ لا يُبْتَدَأُ إِلَّا بِمُتَحَرِّكٍ ، وما تقدّمه شيء ، نحو :

(١) في (د ، غ) : والعين ؛ وسيأتي تعليق الشارح باستحسان « أو » في هذا الموضع .

(٢) في (ز) : لا تره زيدا ، وره عمراً ؛ قال في شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٩ - : ويجب أيضا ، لحاق هذه الهاء - هاء السكت - في الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد ، أو حرفين ، أحدهما زائد ، كقولك في : قِ زيدا ، ولا تَقِهْ ، ولا تَقِهْ .

لا ترّ ، هو في الحقيقة على حرف واحد ، فألحق بالأول ؛ والفرق فيهما ، هو أن المجرورة بالاسم ، كالمفصلة عن جارها ، لاستثقال الاسم ، فأشبهت قه ونحوه ؛ والمجرورة بالحرف ، متصلة بجارها ، فأشبهت ارمه ؛ وما ذكره من الاختيار ، هو قول النحويين ، فقالوا : هو الأكثر والأفصح في اللغة ؛ وأكثر وقف القراء على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، بغير الهاء ، وذلك لاتباع رسم المصحف .

(ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية) - نحو : هو وثم والزيدان والزيدون ، فتقول : هُوَ وَثَمَهُ وَالزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَهُ ؛ وعبارته في غير هذا الكتاب ، كعبارة غيره من النحويين : بكل متحرك حركة بناء لازم ؛ واعترض على عبارة الكتاب ، بتناولها مالا تدخله هذه الهاء ، وهو حركة الإلتباع ، نحو : الحمد لله ، بكسر الدال ، فلا تقول : الحمد ، وكذا حركة الحكاية ، وحركة التقاء الساكنين العارضة ، وحركة النقل ، لا تدخل الهاء في شيء من المتحرك بشيء من هذه الحركات .

(ولا شبيهة بها) - أي بالحركة الإعرابية ، وقد بينّا بما ذكره

بعد .

(فلا تتصل باسم لا) - نحو : لا رجل .

(ولا بمنادى مضموم) - نحو : يا زيدا ، ويارجل .

(ولا بمبني ، لقطعه عن الإضافة) - نحو : « من قبل ومن

بعد » (١) .

(١) الروم / ٤ : « لله الأمر من قبل ومن بعد » .

(ولا بفعل ماض) - نحو : ضرب .

وزاد في موضع آخر : العدد المركب ، نحو : ثلاثة عشر ؛
وإنما لم تلحق (١) الهاء في هذه ، لأن ماعدا الماضي ، بناؤه عارض ،
فأشبهت حركاتها حركات الإعراب ، والماضي شبيه بالمضارع ، على أن
في لحاق هاء السكت له ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا تلحقه ، وهو قول سيبويه والجمهور ، واختاره
المصنف .

والثاني : الجواز مطلقاً .

والثالث : إن ألبس ، لم يَجُز ، نحو : ضربه ، وإلا ، جاز ،
نحو : قَعْدَهُ .

(وشدَّ اتصالها بعل) - قال :

(٩٢) ياربُّ يومٍ لي لا أظَلُّهُ

أرْمَضُ من تحتُ ، وأضحى من عِلَّة (٢)

(١) في (ز) : وإنما تلحق .

(٢) رجز ، نسبه في معجم شواهد العربية ، لأبي ثروان ، وقال في الحاشية :
وظن السيوطي في شرح شواهد المغني ، أن القائل هو أبو الهجنجل ؛ وفي ش . ش .
العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٢١٨ ، أنه لأبي ثروان ، وكذا في حاشية شرح
الكافية ٤ / ٢٠٠٠ - قال العيني : يا إما للتنبية ، وإما لمنادى محذوف ، أي يا قوم .. ،
ولي صفة ليوم ، ولا أظَلُّهُ : مجهول ، أي لا أظلل فيه ، هكذا كان القياس ، ولكنه
حذف الجارَّ توسعاً ، وهو الشاهد ، على ما ذكره ابن الناظم ، وأما ابن هشام ، وابن أم
قاسم - من شراح التسهيل - فإنهما استشهدا في الشطر الأخير ، في قوله : مِنْ عِلَّة ، =

ووجه شدوده ، أن حركته عرضت ، لقطع عل عن الإضافة ،
فحركته كحركة قبل وبعد .

(وقد يوقف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل
بهمزة تليها ألف) - كقوله :

(٩٣) إن شئت أسرفنا^(١) كلانا، فدعا الله خيراً ، ربّه ، فأسمعا
بالخير خيرات ، وإن شراً فأ ولا أريد الشر إلا أن تأ (٢)

= فإن هاء السكت دخلت فيه ، والحال أن بناءه عارض . وقوله : أَرْمَضُ : مجهول
من رمضت قدمه ، إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهى الأرض التى تقع عليها
حرارة الشمس ؛ وأصل من تحُتُ : من تحتى ، بالإضافة إلى ياء التكلم ، فلما قطع
عنها ، بنى على الضم ، مثل من قبلُ ومن بعدُ ؛ وأضحى : مجهول أيضاً ، من ضحيت
الشمس ، بالكسر ، ضحاء ، إذا برزت ؛ وقوله : مِنْ عَلَّةٌ ، بفتح العين ، وضم اللام ،
وسكون الهاء .

وفى الدرر ٢ / ٢٣٥ : استشهد به على شذوذ اتصال الهاء بعل ؛ وهو موضع
الشاهد فى التسهيل وشرحه ، على ما سبق بيانه .

(١) فى (ز) : أسرفنا كلاماً ، وفى (د) : أشرفنا كلانا ، وفى (غ) : أشرفنا
كلانا ، ولم أجد هذا البيت بشطريه فى مراجعى ؛ والذى فى الهمع والدرر ، هو البيت
الثانى ، وفيه الشاهد ؛ قال فى الهمع ٢ / ٢١٠ : وقد يوقف على حرف ، موصولاً بألف أو
همزة ؛ وهو يخالف نص التسهيل ، كما ترى ؛ والأفصح ، الوقف على الروى بمدة ، ويجرى
الوصل كالوقف ، ضرورةً كثيراً ، ودونها قليلاً .

(٩٤) قال : مثال المسألة الأولى ، قوله : * قد وعدتني أم عمرو أن تأ * .

أى تأتى ، فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ؛ وقوله :

* بالخير خيرات ، وإن إشرأ فأ * أى فشر ؛ فوقف على الفاء التى هى

جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف .

(٢) فى الدرر ٢ / ٢٣٦ - : استشهد به على ما فى البيت قبله : قد وعدتني =

أى وإن شرا فشر ؛ فوقف على فاء الجواب ، ملحقةً بهمزة ،
بعدها ألف ؛ وفي قوله : إلا أن تآ ، وقف كذلك ، على حرف
المضارعة ، ويريد : إلا أن تشاء .

(وربما اقتصر على الألف) - أنشد قطرب :

(٩٤م) * جارية قد وعدتني أن تآ * (١)

قال : يريد أن تأتي .

(ويجرى الوصل مجرى الوقف ، اضطراراً) - كقوله :

(٩٥) * في عامنا ذا ، بعدما أُخْصَبًا * (٢)

ومنه أيضا :

(٩٦) * أتوا نارى ، فقلت : مَنُون أنتم ؟ * (٣)

= .. الخ قال : أى فشرّ ، فوقف على فاء الجواب ، ووصلها بهمزة وألف ؛ وفي كتاب
سيبويه كلام كثير ؛ قال الأعلام : الشاهد في لفظه بالفاء ، من قوله : فشرّ ، وبالناء من
قوله : تشاء ، ولما لفظ بهما ، وفصلهما مما بعدهما ، ألحقهما الألف للسكت ، عوضا
من الهاء التي يوقف عليها ؛ ولا يعرف قائله .

(١) ورد بالتعليق على الشاهد السابق ، برواية أخرى ، وفيه ما في الشاهد

السابق .

(٢) من الرجز ، لرؤية - ملحقات ديوانه ١٦٩ - والشاهد في قوله :

أُخْصَبًا ، أصله : أُخْصَبَ ، حيث أعطى الباء في الوصل من التضعيف ، ما كان يعطيها
لو وقف عليها ؛ إذ التقدير : بعدما أُخْصَبَ في عامنا هذا .

(٣) من الوافر ، وعجزه : * فقالوا : الجنُّ ؛ قلت : عموا صباحاً * وفي رواية :

عموا ظلماً * وفي معجم شواهد العربية ، وذكره مرة في الحاء المفتوحة ، لجذع بن
سنان الغساني ؛ ومرة في الميم المفتوحة ، لشُمير بن الحارث - هكذا - أو =

وإنما تثبت هذه الزيادة في مَنْ في الوقف .

(وربما أجرى مجراه اختياراً) - كقراءة من قرأ : « فبهدهم اقتدِه (١) » ، و « اقرءوا كتابيه » (٢) ، وأصل الهاء أن تلحق في الوقف .

= تأبط شرا ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٤ / ٩٠ ، ٢٢٠ - قال الأشموني : وهو لتأبط شرا ؛ وقيل : لشمير الغساني ؛ وقال العيني : قاله شمير بن الحارث الضبي ؛ وقيل : جذع بن سنان الغساني ؛ وفي حاشية المقتضب - ٢ / ٣٠٨ - والبيت من أبيات أربعة ، رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ، ونسبها لشمير بن الحارث ، برواية : ظللما ؛ وجاء في قصيدة حائية منسوبة لجذع بن سنان - خزانة ٣ / ٢ - ٧ - وقال الأشموني : من أبيات معرّوة إلى خديج بن سنان الغساني - هكذا ، وصححه الصبان ، ويظهر أنه تحريف لجذع . والشاهد في منون ؛ حيث استشهد به سيبويه - ١ / ٤٠٢ - على جمع منون في الوصل للضرورة ، وإنما يجمع في الوقف ؛ قال المبرد في المقتضب - ٢ / ٣٠٦ - : فأما قولك : مَنْو وَمَنِي ، فإنما حركت معها النون لعلتين :

إحداهما : قولك في النصب : مَنْأ ، لأن الألف لاتقع إلا بعد مفتوح ، فلما حركت في النصب ، حركت في الخفض والرفع ، ليكون المجرى واحداً .
والعلة الأخرى : أن الواو والياء حَفِيَّتَانِ ، فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ، ظهرتا وتبيّنتا ؛ فإن قال لك : جاءني رجال ، قلت : مَنْوُنْ ؟ وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالاً ، قلت : مَنِينْ ؟ وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاء نساء ، قلت : مَنْأَتْ ؟ فإن وصلت ، قلت في جميع هذا : مَنْ ، يافتني ؟ لأنها الأصل .

(١) الأنعام / ٩٠ ، وفي شرح الكافية ٤ / ٢٠٠١ : وقد يعطى الوصل حكم الوقف ، فمن ذلك ، قراءة غير حمزة والكسائي : « لم يتسنه ، وانظر » - البقرة / ٢٥٩ - و « فبهدهم اقتدِه ، قُل » ، وعلى هذا ، يكون التمثيل : « هاؤم اقرءوا كتابيه . إني » ليظهر إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٢) الحاقة / ١٩ : « هاؤم اقرءوا كتابيه . إني » .

(ومنه إبدال بعض الطائين ، في الوصل ، ألف المقصور (١) واواً) - فقالوا : هذه حُبْلُو ، ياهذا (٢) ؛ وكذلك قالوه بالياء أيضا نحو : حُبْلَى ، ياهذا ؛ وأصل إبدال هذه الألف واواً أو ياءً ، إنما هو في الوقف ، لكن أجرى هؤلاء الوصل مجرى الوقف اختياراً .

(فصل) : (وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة) -

وهم ناس من بنى تميم وغيرهم ، يقولون :

* أَقْلَى اللوم ، عاذل ، والعتاب (٣) * (٩٧)

بسكون الباء ، فيقفون كما يقفون في الكلام ، كأنها ليست قوافي شعر ؛ ومعنى قوله : الموصول (٤) بمدة ، أثبتنا غيرهم في الوقف ؛ إلا أن هذا الكلام ليس على ظاهره ، فلا تحذف ألف يخشى ونحوه ؛ قال سيبويه : ألحقت بألف التنوين في النصب ، لأنها تثبت في الكلام ، كما تثبت ألف التنوين ، وكذلك ألف المقصور ، لا تحذف ، لشبهها بألف التنوين .

(وأثبتنا الحجازيون مطلقاً) - فيثبتون المدة ، ترنموا ، أو لم

يترنموا ، نحو :

(١) في (ز) : المقصورة .

(٢) والتثيل في شرح الكافية : هذه حُبْلُو ، يافتى .

(٣) من الوافر ، لجرير - ديوانه / ٦٤ - وقد ذكره صاحب معجم الشواهد ، في

ثلاثة مواضع : في الباء الساكنة ، وفي الباء المفتوحة ، وفي النون الساكنة ، وهو صدر بيت ، عجزه : * وقولى إن أصبتُ : لقد أصابَ * والشاهد في قوله : أصابَ ، والعتاب ، بتسكين الروى ، والأصل : أصابا ، والعتابا ، أصلهما الأول : أصابَ ، والعتاب .

(٤) في (ز) : الموصولة .

(٩٧) م أَقْلَى اللوم ، عاذلٌ ، والعتابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا (١)
 (وإن ترنمَ التميميون ، فكذلك) - أى يشبتون المدَّة ، كلغة الحجازيين .
 (وإلّا ، عَوْضُوا منها التنوين مطلقاً) - أى وإن لا يترنموا ؛
 وليس هذا لغة تميم كلَّهم ، بل هو لغة ناس كثير منهم ، وناس منهم
 يسكنون ، كما سبق أول الفصل ، فيحذفون المدَّة ، على حسب
 ماتقدّم ، ويقفون على ما قبلها بالسكون ؛ ولكن كثير منهم ، على
 ما ذكر المصنف ، مَنْ جعل التنوينَ عوضَ المدَّة ؛ وسواء عندهم
 الاسم وغيره ، قال :

(٩٨) * مِنْ طَلَّلٍ كَالأُتْحَمِيِّ أَنهَجْنَ (٢) *

وقال :

(٩٩) أَفِدَ الرَّحْلُ ، غير أن ركابنا لما تُرِّلُ برحالنا ، وكان قَدِنٌ (٣)

(١) قال فى الدرر - ٢ / ٢١٤ - استشهد به على أن زيادة الألف فى أصابا ،
 من الضرورة ، أصله : أصاب ؛ وهذا الذى استشهد به عليه ، إشارة إلى ما فى كتاب
 سيبويه ، فى باب : وجود القوافى فى الإنشاء ، وساق البيت على ذلك ؛ قال الأعلم :
 الشاهد فيه ، إجراء المنصوب ، وفيه الألف واللام ، فى إثبات الألف ، لوصل القافية ،
 مجرى مالا أَلَفَ ولا لَامَ فيه ، لأن المنون فى القوافى سواء ، على ما بين فى الباب .
 (٢) من الرجز للعجاج - ديوانه / ٧ - ذكره صاحب معجم الشواهد فى الجيم
 المفتوحة : أَنهَجَأ ، وفى النون الساكنة : أَنهَجْنَ ؛ وهذا بيت من الرجز ، قبله :
 * ما هاج أشواقا وشجواً قد شجا *

والشاهد فى قوله : أَنهَجْنَ ، على لغة ناس كثيرين من تميم ، يجعلون التنوين
 عوضَ المدَّة ، كما فى الشاهد . والطلل : ما شخض من آثار الدار ، والأُتْحَمِيِّ : ضربٌ
 من البرود ؛ وأنهج الثوب ، إذا أخذ فى اليلبى . صحاح .

(٣) سقط هذا البيت من (د) ؛ وهو من الكامل ، للنابغة الذبياني - ديوانه / ٢٧ -
 والشاهد فى قوله : وكان قَدِنٌ ، أصله : وكان قَدٍ ؛ وهى لغة الكثيرين من تميم ، والقول فيه ، =

وقال :

(١٠٠) * ياصاح ماهاج الدموع الذُّرْفَن (١) * ؟

* * *

= كما في الشاهد السابق ، إلا أنَّ هذا التنوين هنا ، دخل على الحرف ضرورة ، إذ هو من خصائص الاسم .

وأفد : قرب ودنا ؛ وفي رواية : أُرْفَ ، وهو مثله وزنا ومعنى ؛ والترحُّل : الرحيل ؛ والرَّكَّاب : الإبل ؛ والرحال : جمع رحل ؛ ولما تُرُّل : من زال يزول - التامة - وليس من زال الناقصة - يزال - يقول : قرب ارتحالنا ، لكن رحالنا ، بعد ، لم تُرُّل ، مع عزمنا على الانتقال .

(١) من الرجز ، للعجاج - ملحقات ديوانه ٨٢ - والكلام فيه كسابقه .
وفي الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٢٠ - برواية : العيون ، بدل الدموع ، وفي الصحاح : ذرْفُ الدمعُ يذرْفُ ذَرْفًا وذرْفَانًا ، أى سال ؛ يقال : ذرَفْتُ عينه ، إذا سال منها الدمع .

٨٠ - باب الهجاء

والمراد به هنا ، كتابة الألفاظ التي تركبت من حروف الهجاء ،
وهي حروف المعجم .

(وله في غير العروض أصلاً) - وأما العروضيون ، فيكتبون
مايسم ، لأن المعتد به في صنعة الشعر ، ما يُقَوِّمُ به الوزن ، متحرکا
وساكنًا ، وهو مايلفظ به ، فيكتبون المدغم حرفين ، ويكتبون الحروف
بحسب أجزاء التفعيل ، نحو :

(١٠١) * يا دارَ مَيِّ يَتَبَلِّ عَلِيَاءِ فَسُ سَنَدِي (١) *

وسياتي ذكر الأصلين .

(لا يُعَدَّلُ عنهما ، إلا انقياداً ، لسبب جَلِيٍّ) - وسياتي
ذكر المصنف السبب المؤدّي إلى مخالفة الأصلين .

(١) صدر بيت من البسيط ، للناطقة الذيباني - ديوانه / ١٥ - مطلع قصيدته

المشهوره :

يادار مية بالعلياء فالسند أقوت ، وطلال عليها سالف الأمد

وفي رواية : سالف الأبد ؛ جاء به هنا شاهدا على التقطيع العروضي ، بحسب
أجزاء التفعيل ؛ وميَّة اسم امرأة ؛ والعلياء في الأصل : المكان المرتفع ، وهو هنا موضع
بعينه ؛ والسند اسم جبل ؛ وأقوت الدار ، وقويت أيضا : خلَّتْ ؛ والأمد والأبد :
الدهر .

(أو اقتداءً بالرسم السلفي) - فوقع فيما اصطُح عليه السلف في كتابة المصحف ، مخالفة لما اصطُح عليه في الكتابة ، وسيبين المصنف ذلك .

(الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة ، إن لم يكونا كشيء واحد) - وذلك أن الأصل ، أن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، وكما تميز المعنيان ، تميز اللفظان ، فليتميز الخط النائب عن اللفظ بالفصل ؛ فإن كانا كشيء واحد ، فلا فصل ، كأجزاء الكلمة الواحدة (١) ؛ وسيبين المصنف ، ما يكون به الكلمتان كشيء واحد .

(إما بتركيب كعبلك) - وهو تركيب المزج ؛ وخرج تركيب الإسناد ، نحو : زيد قائم ؛ وتركيب التقييد ، نحو : غلام زيد ؛ وفهم من التمثيل أيضا ، أن المراد ، تركيب المزج ، مع اتحاد المدلول ، كعبلك ؛ فخرج تركيب البناء الذي لم يتحد فيه مدلول اللفظين ، نحو : خمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ؛ فهذه كلها ، تكتب مفصولة .

(وإما لكون إحداهما لا يتبدأ بها) - نحو : الضمائر البارزة المتصلة ، كضربت ؛ ونون التوكيد ، وعلامة التأنيث ، وكذا التثنية والجمع ، في لغة : أكلوني البراغيث ؛ فهذه كلها تكتب متصلة ؛ فكما لا تفصل لفظاً ، لا تفصل خطأً .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(أو لا يوقف عليها) - نحو : باء الجرّ ، وفاء العطف ، ولام التأكيد ، وفاء الجزاء ؛ فكما امتزجت في اللفظ ، امتزجت في الخط .
 (وإما لكونها مع الأخرى ، كشيء واحد في حال ، فاستصحب لها الاتصال غالباً) - كبعبك ، إذا أعرب إعراب متضايقين ؛ وإنما كتبنا مع الإضافة متصلين ، وكان حقهما ، حينئذ ، الفصل ، نظراً إلى ما ثبت من الاتصال ، عند تركيب المزج . واستظهر بقوله : غالباً ، على ما لم يغلب من كتابتهما منفصلين ، عند الإضافة ، نظراً إلى أن الإعراب قد فصلهما .

(ووصلت من بمن ، مطلقاً) - أي سواء أكانت موصولة أم موصوفة ، نحو : أخذتُ ممن أخذت منه ، أم استفهامية ، نحو : ممن أنت ؟ أم شرطية ، نحو : ممن تأخذُ درهما ، آخذُ منه ؛ وإنما وُصلتا ، لاشتباههما خطأ . وقال ابن عصفور : تُوصَل من بمن الاستفهامية ، إجراء لها مجرى ما أختها ؛ وإن كانت غير استفهامية ، فُصلت على قياس ما هو من المدغمات على حرفين .

(وبما الموصولة) - نحو : عجبْتُ مما عجبْت منه ؛ وسيأتي حكم الاستفهامية ، وتذكر هناك الموصوفة والشرطية والزائدة .
 (غالباً) - استظهر به على عدم وصلها في غير (١) الغالب ، فتفصل ؛ وقال ابن عصفور : إنَّ ما إذا كانت غير استفهامية ، فُصلت، من عنها ، على قياس الكلمتين .

(١) سقطت من (ز) .

(وَعَنْ بَمَنْ كَذَلِكَ) - فإذا صحبت عن مَنْ الموصولة ،
 فالغالب وصلها بها ، نحو: رويْتُ عَمَّنْ رويْتَ عنه ؛ ويجوز الفصل ،
 نحو : عن مَنْ رويْتَ ؟ فإن كانت مَنْ غير موصولة ، فالقياس فصلُ
 عن ، نحو : عن مَنْ تسألُ ؟ وعن مَنْ ترضَ أرضَ ؛ وقال ابن قتيبة :
 إن عَمَّنْ تكتب متصلة على كل حال ، للإدغام ، كما في
 (عَمَّ) (١) ، و « عَمَّا قليل » (٢) .

(وفي بَمَنْ الاستفهامية ، مطلقاً) - نحو : فيمَنْ تفكر ؟
 ومعنى مطلقاً ، في الغالب وغيره ، واقعة على مفرد أو غيره .
 (وبما الموصولة ، غالباً) - نحو : فكرتُ فيما فكرتَ فيه ؛
 ويجوز : في ما . وملخص المنقول في ما الموصولة ، متصلة بمن وعن وفي ،
 ثلاثة أقوال : الاتصال ؛ وهو مذهب ابن قتيبة ؛ والانفصال ، وهو قول
 المغاربة ؛ والغالب الوصل ، ويجوز الفصل ، وهو اختيار المصنف .

(والثلاثة (٣) بما الاستفهامية) - فوصلت مَنْ وعن وفي بما
 الاستفهامية ، نحو : بِمَنْ هذا الثوب ؟ و « عَمَّ يتساءلون (١) ؟ »
 و « فيمَ أنت من ذكرها » ؟ (٤) وإذا كانت ما زائدة ، كتبت أيضا
 متصلة ، نحو : « مما خطيئاتهم » (٥) ؛ « قال : عما قليل » (٢) ؛

(١) النبأ / ١ : « عَمَّ يتساءلون ؟ »

(٢) المؤمنون / ٤٠ : « قال : عما قليل ليصبحنَّ نادمين » .

(٣) في (ز) : والثالثة .

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) نوح / ٢٥ : « مما خطيئاتهم ، أغرقوا ، فأدخلوا ناراً » ، وفي (د ، ز) : بما

وأما الشرطية والموصوفة ، فالقياس يقتضى فصلهما ، وهو مقتضى ما سبق من المصنف ، فى تقييد الوصل بالموصولية ، وعليه كلام ابن عصفور .
 (محذوفة الألف) - فتحذف ألف الاستفهام مع هذه ، أعنى مَنْ وَعَنْ وَفِي ، كما تحذف مع كل جَارٍّ ؛ وحذفوها فرقا بين الاستفهامية والموصولة ، وكان الحذف فى الاستفهامية ، لأن آخرها انتهى لفظا وتقديراً ، بخلاف الموصولة ؛ وقد أثبتوا ألف الاستفهامية مع حرف الجرّ فى الشعر ؛ قال :

(٤٨) م على ما قام يشتمنى لثيم ؟ كخنزير تمرّغ فى رماد (١) .

وأجاز سيويه فى الاستفهامية مجرورة بالإضافة ، إثبات الألف ، نحو : مجيء ماجئت ؟ ومثل ماأنت ؟ ومثل القتبى الحذف من ما الاستفهامية بقوله : ادع بم (٢) شئت ، وسل عم شئت ، وهو غير صحيح ، فلا تعلق للجارّ الداخلى على الاستفهامية بما قبله ؛ وإنما هذه موصولة ؛ وقد حُكى حذف ألفها مع شئت ، لكثرة استعمال ذلك فى كلامهم (٣) .

(١) من الوافر ، لحسان بن ثابت ؛ ونسبه صاحب معجم شواهد العربية لحسان بن المنذر ، وقال : وليس فى ديوان حسان ؛ وقال فى الحاشية : أو حسان ابن ثابت ؛ وفى ش . ش . العينية على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١٦ : لحسان بن ثابت الأنصارى ؛ والشاهد فى قوله : على ما قام ؟ حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة .

(٢) فى (ز ، غ) : بمن ؛ والتمثيل لما .

(٣) وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ - قال الأشمونى : وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة ، بشئت ، لغة - ؛ ونقله أبو زيد أيضا ؛ قال أبو الحسن =

(وشذَّ وصل بئس بما ، قبل : « اشترُوا (١) به » و « خلقتُموني » (٢) - وهذا مما خالف الأصل ، وهو الانفصال ، وتوصل اتباعاً للرسم السلفي ، فكذلك كتبوه ؛ وقال بعض المغاربة : كتبت « نِعْمًا » (٣) في المصحف متصلة ، لأجل الإدغام ، وحملت « بئسما » عليها ؛ وحكى القُتبيّ فيهما الوجهين .

(ووصل إن « بلم يستجيبوا ») - يعنى في سورة هود (٤) ؛ وأما في سورة القصص (٥) ففصلت إن من لَمْ ، فكتبتا هكذا « إن لَمْ » . والمراد بالوصل ، أنه كتب هكذا : « إَلَمْ » فلم تكتب للنون صورة ، وإنما قُدِّر وصلها باللام ، حتى صارا ككلمة ، والمدغم من كلمة ، لا يكتب (٦) إلا حرفاً واحداً ، فكذلك هذا ، وسيأتى ذكر المصنف حذف النون .

(ووصل أن بلن ، في الكهف والقيامة) - يريد : « الَّن نجعل لكم موعدا » (٧) ، و « الَّن نجمع عظامه » (٨) ؟

= في الأوسط ! وزعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب يقولون : سل عم شئت ؛ كأنهم حذفوا ، لكثرة استعمالهم إياه .

- (١) البقرة / ٩٠ : « بئسما اشترُوا به أنفسهم » .
- (٢) الأعراف / ١٥٠ : « بئسما خلقتُموني من بعدى » .
- (٣) النساء / ٥٨ : « إن الله نِعْمًا يعظكم به » .
- (٤) هود / ١٤ : « فإَلَمْ يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل بعلم الله » .
- (٥) القصص / ٥٠ : « فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم » .
- (٦) في (ز ، غ) : لا يدغم .
- (٧) الكهف / ٤٨ : « بل زعمتم الَّن نجعل لكم موعدا » .
- (٨) القيامة / ٣ : « أيجسب الإنسان الَّن نجمع عظامه » ؟

(وبلا في بعض المواضع) = قال ابن الأنباري وغيره :
« أن لا » متصلة في القرآن في الخط ، إلا في عشرة مواضع : (أن لا أقول) ، و « أن لا يقولوا » في الأعراف (١) ، و « أن لا ملجأ » في التوبة (٢) ، و « أن لا إله إلا هو » ، و « أن لا تعبدوا إلا الله » ، إني أخاف » في هود (٣) ، و « أن لا تُشركَ بي شيئا » في الحج (٤) ، و « أن لا تعبدوا الشيطان » في يس (٥) ، « وأن لا تعلوا على الله » في الدخان (٦) ، و « أن لا يُشركنَ بالله » في الممتحنة (٧) ، و « أن لا يدخلنَّها اليوم » في « نون والقلم » (٨) .

والصحيح عند النحويين ، كتب أن مفصولة من لا مطلقاً ؛
ومنها من فصل فقال : تكتب المخففة من الثقيلة مفصولة ؛ وكذلك

-
- (١) الأعراف / ١٠٥ : « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ » .
الأعراف / ١٦٩ : « أَلَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ ، أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ » .
(٢) التوبة / ١١٨ : « وَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ » .
(٣) هود / ١٤ : « وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ؟ »
و « / ٢٦ : « أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ، إِنْ أَخَافَ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ » .
وفي (ز) : « إِنْ نِيَّ أَخَافَ » .
(٤) الحج / ٢٦ : « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ، أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً » .
(٥) يس / ٦٠ : « أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ، أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ » .
(٦) الدخان / ١٩ : « وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ ، إِنْ آتَيْكُمْ بَسُلْطَانٌ مَبِينٌ » .
(٧) الممتحنة / ١٢ : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ، إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ، يَبَايَعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئاً » .
(٨) القلم / ٢٤ : « أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ » .

ثبت في المصحف في قوله تعالى : (وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه) (١) ، وتكتب ناصبة المضارع موصولة ، نحو : يعجبنى إلا تقوم ، وهو قول ابن قتيبة ، واختاره ابن السِّيد .

(وكذا وصل أم بمن ، وكى بلا) - أى هما شاذان في الوصل ، والأصل : الفصل ، ولكن الرسم لا يُخالف ، فكتبوا : « أمّن هو قانت » (٢) بالوصل ؛ وكتبوا كى (٣) متصلة بلا ، في بعض مواضع من القرآن ؛ وقال ابن قتيبة : إن كى تكتب منفصلة من لا ، كما تكتب حتى كذلك ، وهو قياس فاسد .

(وتحذف نون من وعن وإن وأن ، وميم أم ، عند وصلهن) - فتحذف النون خطأ ، وأما في اللفظ فهي مدغمة فيما بعدها (٤) ، وقد سبق توجيه حذفها خطأ . ومما اتصل خطأ ، مما الأصل انفصاله : ما الزائدة ، إذا دخلت عليها إن وأخواتها ، نحو : إنما قام زيد ، وليتما زيد قائم ؛ وأما الموصولة فتفصل ، وجاء وصلها في رسم المصحف (٥) كثيراً ، وقالوا : إنها لم تفصل في المصحف ، إلا في قوله تعالى في الأنعام : « إن ما تُوعدون لآتٍ » (٦) ؛ وأما « إنما تُوعدون »

(١) التوبة / ١١٨ : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه » .

(٢) الزمر / ٩ : « أمّن هو قانت آناء الليل » .

(٣) في (ز ، غ) : كى لا .

(٤) في (ز ، غ) : فيما قبلها .

(٥) في (ز) : في رسم الخط .

(٦) الأنعام / ١٣٤ : « إن ما تُوعدون لآتٍ » ، وفي (ز) : « إنما تُوعدون » .

في الذاريات (١) ، و« إنما صنعوا كيدُ ساحر » (٢) فوصل ؛ رُفِع « كيد » أو نصب ؛ ووصلوا (٣) قَلَّ بما المصدرية ، وإن الشرطية بلا ، فكتبوا إِلَّا تفعَّلْ أفعَلْ ، هكذا ؛ وكذا وصلوا بما أين ، في أينما تكن أكن ؛ وحيث في : حيثما تجلس أجلس ؛ وكل في كلما جئتنى أحسنت إليك ؛ فإن قلت : أين ما اشتريت ؟ أى الذى اشتريت ، وكلُّ ماتفعَّلْ حسنٌ ، فصلت أين وكُلًّا .

(الأصل الثانى : مطابقة المكتوب للمنطوق به ، فى ذوات الحروف وعدتها) - كما فى زيد وضرب ومن .

(مالم يجب الاختصار على أول الكلمة ، لكونها اسمَ حرف ، وارداً ورود الأصوات) - فباء اسم لثانى حروف المعجم ، وألف لأوّلها ، وكذا الباقى ؛ فإذا قيل : اكتب باء ، لم تكتبه هكذا : باء (٤) ، وإنما تكتبه هكذا : ب ؛ لأن الاسم لحرف ، لم يقصد فيه إسناد ولا تقييد ، وإنما أريد به ذلك اللفظ الذى يتركب منه الكلام ؛ فأشبهه باء وجيم ونحوهما ، غاق ونحوه ، من أسماء الأصوات ، من جهة أن المقصود به صوت فقط ، فلم يُكْتَبْ بصورة النطق به ، بل كتب الشكل الذى هو مدلوله ، فمفهوم غاق مثلا ، ذلك

(١) الذاريات / ٥ : « إنما توعدون لصادق » ؛ وفى النسخ الثلاث : فى الطور ، وهو سهو ، فالذى فى الطور / ١٦ : « إنما تُجزون ما كنتم تعملون » .

(٢) طه / ٦٩ : « إنما صنعوا كيدُ ساحر » .

(٣) فى (د) : ووصل .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

الصوت الغرأبي ، ومفهوم جيم ، ذلك الصوت الذى يشكل بذلك الشكل الذى رسموه عليه .

(أو يُحذف الحرف ، لإدغامه فيما هو من كلمته) - نحو :
مقرّ واقشعرّ وأداراً وأطّجع ؛ وإنما حذفوا اختصاراً ، لاتحادهما فى
النطق والكلمة ؛ فلو كان فى غير كلمته ، لم يُحذف ، للانفصال ،
نحو : تُخذ ذاك ؛ وسيأتى .

(وشذّ « بأبيكم المفتون » (١)) - فكتبوه فى المصحف
ببأعين ، والقياس كتبه بواحدة ، ولكن الرسم السلفى لا يُخالف .

(فصل) : تُعتبر المطابقة بالأصل ، إن كان الحرف
مدغماً فيما ليس من كلمته) - فيُعتبر فى الكتابة أصل الحرف ، بقى
لفظه ، أو انقلب لفظه إلى آخر ، فتكتب مِنْ فى مِنْ مال ، بالنون
منفصلة ، كما تكتب تُخذ فى تُخذ ذاك ، بالذال منفصلة ؛ واحترز
بكلمته ، من أن يكون فى كلمة أخرى (٢) ، فيكتب امّحى ، بالميم ،
لا بالنون ، وإن كان انفعل من المحو .

(أو نوناً (٣) ساكنة مخفأة) - فتكتب نونا ، كانت من
كلمتها نحو : عنتر (٤) ، أم من كلمتين ، نحو : من كافر ، وكذا أنت .

(١) القلم / ٦ : « بأبيكم المفتون » ؟ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) فى هامش (ز) : قوله : أو نوناً ، أى أو كان الحرف نوناً .

(٤) فى النسخ الثلاث ، ألفاظ مختلفة غير واضحة ، والتحقيق من تمثيل

(أو مبدلة ميمًا ، لمجاورة باء) - من كلمة ، نحو : عنبر ، أو من كلمتين ، نحو : من بعد .

(أو حرف مدّ ، حُذِفَ لساكن يليه ^(١)) - فيكتب : اضربوا القوم ، ويفزوا الرجل ، بالواو ، على الأصل . واحترز بقوله : لساكن ، من المحذوف لجازم ، نحو : لم يَعْرُ ، فلا يكتب بواو ، وكذا المحذوف للفاصلة ، نحو : « والليل إذا يسر » ^(٢) ، فلا تكتب الياء في هذا ونحوه خطأ .

وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد هذا ، قوله : (في الوصل) - والمعنى ، أن حرف المدّ حذف في الوصل ، لأجل الساكن الذي يليه . واحترز بذلك عن الوقف ، فإنه لا يحذف فيه حرف المد ؛ وترك هذه الزيادة لا يضر .

(وربما حذف خطأ ، إن أمن اللبس) - فكتبوا : « يوم يدعُ الدّاع ^(٣) » ، « ويمحُ الله الباطل » ^(٤) ، بغير واو ، لأنه لا يلتبس بجمع ، بخلاف : لا تضربوا الرجل ، فإن حذف الواو فيه يُلبس ، إذ يُظنُّ الوحدة .

(١) زاد بعدها ، في النسخة المحققة من التسهيل : في الوصل ؛ وستأق الإشارة إليه .

(٢) الفجر / ٤

(٣) القمر / ٦ : « فتولّ عنهم يوم يدعُ الدّاع إلى شيءٍ نكر » .

(٤) الشورى / ٢٤

(ويجب ذلك (١) - أى الحذف خطأ ، كما وجب لفظاً ؛ ولا تعتبر المطابقة بالأصل .

(مع نون التوكيد) - نحو : يازيدون ، لتركبن ، أصله : لتركبونن ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الواو ، لالتقاء الساكنين ؛ وكذا لتذهبن ياهند ، أصله : لتذهبنن ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الياء ؛ والفرق بين هذين ، وبين : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ، حيث ثبت حرف المد هنا ، ولم يثبت في : لتضربن يازيدون ، ولتضربن ياهند ، أن الوقف على ذى نون التوكيد المشددة ، لا يرد فيه حرف المد ، والوقف على مثل : اضربوا واضربى ، من : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ؛ يثبت فيه حرف المد ، فيكتب بالإثبات ، على حسب الوقف ؛ وأما نون التوكيد الخفيفة ، فحذفوا معها ، وإن كانت المدّة تثبت في الوقف ، حملاً على الثقيلة .

(والتنوين) - نحو : هذا قاضي ، هؤلاء جوار ؛ حذفوا الياء ، رفعاً وجراً ، لأنهم لما استثقلوا الضمة والكسرة فيها (٢) ، حذفوا الحركة ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء ، للساكنين لفظاً ، ثم حذفت خطأ ؛ ولم تُعتبر لغةً من أثبت الياء وقفاً ، لقلتها . (وتعتبر المطابقة بالمأل ، إما في وقف ، لا مانع من اعتبار مايعرض فيه) - ويعادل (٣) هذا ، قوله بعد : وإما في غير وقف ؛

(١) أى حذف حرف المد .

(٢) أى في الياء .

(٣) في (د) : ويعارض .

فاعتبار المطابقة بما يؤول إليه اللفظ ، تارة يكون في الوقف ، وتارة يكون في غيره ، كما سيأتى بيانها .

واحترز بقوله : لا مانع ، من ذى المانع ، كالوقف على ماصحبه نون التوكيد الخفيفة ، وقبلها واو أو ياء ، فلا تعتبر المطابقة بما يؤول إليه اللفظ وقفاً في هذا ونحوه ، فلا يُكتب لتضريئٍ ولتضريئٍ ، إلاّ بحذف حرف المدّ ، وإن كنت تردّه وقفاً ، لأن المانع قائم ، وهو حمل نون التوكيد الخفيفة على الثقيلة ، كما سبق بيانه .

(ولذا حُذف تنوين غير المفتوح) - نحو : قام زيد ، ومررت بزيد ، فلما آل أمر التنوين في هاتين الحالتين ، إلى الحذف وقفاً ، رسموهما على ذلك ، ولم تعتبر لغةً من أبدل من التنوين واواً في الرفع ، وياءً في الجرّ ، لقلّتها .

(ومُدَّة ضمير الغائب ^(١)) - فكتبوا : ضربه ، ومرّ به ، بغير واو وياء ، وإن كانت المدة ملفوظاً بها ، لحذفها في الوقف .
 (والغائبين) - نحو : ضربهم ، ومرّ بهم ، في لغة من وصل ^(٢) ميم الجمع ، وكذا حذفوا في ضربكم ، ومرّ بكم ، في لغة من وصل .
 (وكتب بألف أنا) - لأنهم إذا وقفوا عليه ، أثبتوا الألف .
 (والمفتوح المنون ^(٣)) - نحو : رأيت زيداً ، لأن ^(٤) الوقف

(١) في هامش (ز) : احترز من الغائبة ، فإنها لا تحذف .

(٢) في (د) : من فصل .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل : والمنون المفتوح .

(٤) في (ز ، غ) : إلا أن .

عليه بإبدال التنوين ألفاً ، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه ، لشذوذها .
 (وإذاً) - فتكتب بألف ، على أن الوقف عليها بالألف ،
 وهو قول المازني ؛ وذهب المبرد والأكثرون ، إلى كتبها بالنون ، وهو
 اختيار ابن عصفور ؛ وقال علي بن سليمان : سمعت أبا العباس محمد
 ابن يزيد يقول : أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن^(١) ، بالألف ،
 لأنها مثل أن ولن ، ولا مدخل للتنوين في الحرف . انتهى . وقال
 الفراء : إن ألغيت ، كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت ،
 فبالنون ، لقوتها .

(ونحو : « لنسفعاً »^(٢)) - لأن الوقف بالألف .

(إن أمن اللبس) - فلا يكتب نحو : اضربن زيدا ،
 ولا تضربن زيدا ، بالألف ، لئلا يلتبس بفعل الاثنين خطأ ؛ وإنما لم
 ينظر إلى هذا في^(٣) الوقف ، لعروضه ، والخط لازم .

(وبهاء نحو : رحمة) - وهو كل اسم لحقته تاء التانيث المنقلبة
 هاء في الوقف ، وإنما رسم بالهاء ، اعتباراً^(٤) بحال الوقف .

(وره ذلك^(٥)) - وهو ما لحقته هاء السكت في الوقف ، مما

(١) في (د ، ز) : إذا .

(٢) العلق / ١٥ : « لنسفعاً بالناصية » .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) في بعض النسخ ، كما في المحققة من التسهيل : ره ذلك .

بقي على حرف من المعتل ، جزماً أو وقفاً ، نحو : قَهْ ولم يَقَهْ ، ورَهْ ولم يَرَهْ ، وهذه الهاء تسقط في الدرج ، لكن أثبتوها خطأً ، نظراً إلى حال الوقف .

(ومجىء مَهْ جئت ؟) - وأثبتوها خطأً ، وهى هاء السكت الساقطة وصللاً لثبوتها وقفاً .

(وشذَّ كَأَيِّنْ) - وذلك لأن قول الجمهور فيها أنها مركبة من كاف التشبيه وأى ، فرسمهم لها بالنون ، إثبات لصورة التنوين خطأ في المجرور ، وهو خلاف ما قرروه ، فكان هذا شاذاً ، قيل : ولثبوت تنوينها خطأ ، وقف عليها بعض القراء من السبعة بالنون ، ويجوز أن يكون الواقف منهم بالنون ، اعتقد فيها ما اعتقد يونس ، من أنها اسم فاعل من كان يكون ، وعلى هذا أيضاً ، لا شذوذ في كتبها بالنون .
(ونحو : بنعمت الله) - كتبوا هذه ، وألفاظاً أُخر ، والمؤنث بالهاء ، في القرآن ، بالتاء ، ولم يرع فيها حالة الوقف ، والرسم السلفي متبع .

(وإمّا في غير وقف) - وهذا القسم الثاني ، كما سبق بيانه .
(ولذا نابت الياء عن كل ألف ، مختوم بها فعلٌ أو اسم) -
أى ولاعتبار المطابقة بالمآل ، في غير الوقف ؛ وخرج بالفعل والاسم ، الحرف ، نحو : ما ولا ، وسيأتى ماكتب من الحروف (١) يياء .

(١) في (د ، ز) : من الحرف .

(متمكن) - خرج الاسم الذى لا يتمكن ، نحو : ما الاسمية ، وذا وتا ، فلا تكتب إلا بالألف ؛ وسيأتى ما كتب بياء ، من غير المتمكن .

(ثالثة) - خرجت الثانية ، نحو : باع ، فلا تكتب إلا ألفاً .

(مبدلة من ياء) - نحو : رمى ورخى ؛ واحترز من المبدلة من واو نحو : غزا وعصا ، والمجهولة نحو : نحسا (١) ، فلا يكتبان إلا ألفاً ؛ والتفرقة فى الكتابة ، بما ذكر ، بين كون الألف عن ياء ، وكونها عن واو ، وهو مذهب البصريين ؛ وقال الكسائى : ما كان من الفعل عينه همزة نحو شأى ، يجوز كتب ما ألفه عن الواو منه ، بالياء ؛ ومنع ذلك البصريون ، لئلا يلتبس باليائى (٢) ؛ وقال الكوفيون : ما كان من الفعل ، عينه همزة ، على فَعَلَ ، كَعَمَلًا ، أو فَعَلَ كَرِيضًا (٣) ، كتب بالياء أبداً كاليائى نحو : هُدَى ، مستدلين برواية الكسائى ، تثنية جميع ذلك بالياء ؛ ورُدَّ بأن الكسائى قد روى تثنيتها بالواو ، ولم يحفظ البصريون ماروى الكسائى من تثنية الواوى بالياء ؛ وشذوذ تثنيته بالياء ، كشذوذ الإمالة ؛ ويُعرف انقلاب الألف عن الياء ، باعتلال الوسط أو الأول بالواو ، نحو : دوى وهوى ، ونحو : وفى ووعى ، وبالاتقلاب ياءً فى التثنية نحو : رحيان ، أو الجمع بالألف والتاء ، نحو : حصيات ، وبناء فَعَلَ ، نحو : رمى .

(١) والنحسا : الفرد - صحاح .

(٢) فى (ز) : بالثانى .

(٣) فى (ز ، غ) : كرى ؛ وليست عينهما همزة .

(أو رابعة) - نحو : أعطى وملهى ومغزى ، وكذلك المضارع ، نحو : يُعطى ؛ ولو كانت ثالثة بنقل نحو : يَشَى في يشأى ، ويدل لذلك قولهم : يشيان ، بالياء ، كما يقولون : يشأيان (١) .

(فصاعداً) - نحو : اعترى (٢) والخَوَزَلَى (٣) ، واستدعى والمستدعى ، واسترعى والمسترعى .

(مطلقا) - أى كان أصلها الواو أو الياء ؛ أو كانت زائدة للإلحاق أو للتأنيث أو للتكثير ، نحو : قبعثرى .

(مالم تلِ ياءً) - فإن وليتها ، كتبت ألفاً نحو : أحيا والحياء والدنيا والحيأ واستحيا وخطايا وزوايا (٤) .

(فى غير يحيى علماً) - فكتبوه بالياء ، فرقا بينه وبين يحيى

(١) قال فى الهمع - ٢ / ٢٤٣ - : وقول الكسائى : إن ما كان من الفعل ، عينه همزة ، نحو : شأى - فى الأصل : شاء - فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو ، كراهة اجتماع ألفين ؛ وفى الكافية - ٤ / ٢١١٧ - وأصل : يَشَأِيَان : يَشَأُوَان ، لأن الماضى : شَأُو ، إلا أنه شدٌ ؛ وفى حاشيتها : شَأُوْت القوم شَأُوًّا : سبقتهم ، وشَأَى الشيء فلانا : أعجبه وشاقه ؛ وفى الصحاح : - شَأَا - يقال : تشأى القوم ، إذا تفرقوا .. والشأُو : الغاية والأمد .. والشأُو : السبق ؛ أبو زيد : شَأُوْت القوم شَأُوًّا ، إذا سبقتهم .. والشأُو : ما أخرج من تراب البئر .. وشَأُوْت من البئر ، إذا نزع منها التراب ؛ وشأءاه ، على فاعله ، أى سابقه ، وشأءه أيضا ، مثل شأءه ، على القلب ، أى سبقه .

(٢) فى (غ) : اغتدى .

(٣) الخوزلى والخيزلى : مشية فيها تفكك ، مثل : الخوزرى والخيزرى .

(٤) فى (غ) : ورزايا .

الفعل ؛ وكانت الباء في الاسم ، لأنه أخف من الفعل ، فكان أحمل
 لاحتمال المثليين ؛ وعن يحيى (١) فعلاً ، احترز بقوله : علماً ؛ وعبارة
 غيره : يحيى اسماً ، قيل : ويظهر أثر العبارتين في يحيى ، إذا نكر بعد
 التسمية ؛ فعلى اعتبار العلمية ، يكتب بالألف ، وعلى الاسمية ،
 يكتب بالياء .

(ولا يقاس عليه علمٌ مثله ، خلافاً للمبرد) - إن حُمِلَ
 كلامه على المماثلة الخاصة ، لم يتناول كلامه ، إلا ما كان منقولاً من
 فعل ، نحو : أعيا ، وقد سَمَّت العربُ به ، وهو أبو بطن من أسد ،
 وهو أعيا ، أخو فقعس ، أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث ؛ قال
 حُرَيْث بن عَنَاب النُّبَهَانِيّ :

(١٠٢) تعالوا أفاخركم ، أعيا وفقعس

إلى المجد أدنى (٢) ، أم عشيرة حاتم (٣)

فِيُكْتَب على رأى الجمهور بالألف ، وعلى ما نقل المصنف عن
 المبرد ، يَكْتَبُ بالياء ؛ وإنما كتبه الناس بالألف ، وإن حمل على
 المماثلة في العلمية فقط ، اقتضى أن زوايا (٤) مثلاً ، لو سمي به ،
 كتب عند الجمهور بالألف ، وعند المبرد بالياء ؛ وهذا منقول عن
 النحاس ، زعم أن زوايا (٤) وأمثاله ، إذا كان علماً ، كتب بالياء ،

(١) في (ز) : وبين يحيى الفعل .

(٢) في (ز) : أدنا ، بالألف .

(٣) في رواية الصحاح : أعيا ، بالألف ، وأدنى ، بالياء ؛ والشاهد في قوله :

أعيا ، حيث جاء أعيا بالألف ، على رأى الجمهور ، لأنه منقول من فعل .

(٤) في (ز ، غ) : راويا ، وفي الدماميني : رَيًّا ، والتحقق أنسب للحكم .

فرقاً بينه وبين زوايا الجمع ، كما فرق بين يحيى العلم والفعل ؛ والصحيح كتبه بالألف ، لاتحادهما في الاسمية .

(وفي التزام هذه النيابة خلاف) - فنقل ابن عصفور ، عن الفارسي ، أنه زعم أنه لا يكتب جميع ماسبق ذكره إلا بالألف أبداً ؛ وقال ابن الضائع : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي ، بل مراده أنه القياس . انتهى .

وحاصل النقل في المسألة ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : ماسبق من التفصيل .

والثاني : التزام الألف ، نظراً إلى اللفظ .

الثالث : يختار الياء ، ويجوز الألف ، وهو قليل . واختار بعضهم هذا المذهب ، وجعله الصحيح ، فأجاز في كل شيء يكتب بالياء ، أن يكتب بالألف ؛ وقال الزجاجي : إذا أشكل عليك شيء من هذا ، أي مما آخروه ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل ، أي الملفوظ به ، فيكون الخط كاللفظ .

(وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل ^(١)) - ففي امتناع الياء الخلاف ؛ فمنهم من يرى بقاء نيابة الياء عن الألف ، ومنهم من لا يراه ، وهو اختيار المغاربة ، فيكتب بالألف ، نحو : رماه ورحاى وفتاك وملهاك ومستدعاه ؛ واستثنوا إحدى خاصة ، فكتبوها مع

(١) في (ج) : منفصل .

الضمير بالياء نحو : إحديهما (١) ، كحالها دون اتصال ؛ وأما نحو : حصاه ، مما لحقه هاء التانيث ، فالبصريون يكتبونه بالألف ، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء ، نحو : حصيه .

(واستعملت في حتى ، و« مازكى (٢) » شذوذاً) - حق حتى أن يُكتب بالألف ، كغيره من الحروف التي آخرها ألف ؛ ووجه هذا الشذوذ ، أنه رويت الإمالة في حتى عن بعض العرب ؛ وحق زكى (٣) أيضا ، أن يكتب بالألف ، لأنه من ذوات الواو ، كغزا ، ووجه أنهم يميلون الأفعال ذوات الواو .

(وفي متى وبلى لإمالتهما) - وحقهما الألف ، لعدم تمكن متى ، ولحرفية بلى ، فسَهَّلت إمالتُهما كتبهما بالياء .

(وفي الضحى ونحوه ، لمشاكله المجاور (٤)) - وقياسه الألف ، لأنه من ذوات الواو ، إلا على مذهب الكوفيين ، وقد سبق ؛ لكن جاور سجي ، ورسموه بالياء ، وحقه الألف ، لأنه واوٍ ، لمجاورة قلبى الذى حقه الياء ، لأنه يائى ؛ فسجى مجاور ، والضحى مجاور المجاور .

(١) في (ز) : إحداهما ، وهذا هو الجارى عليه الخط الآن ، أما كتابتها بالياء ، فهو الرسم السلفى ، كما في المصحف .
 (٢) النور / ٢١ : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد أبدا » .

(٣) في (ز) : زكا .

(٤) في (ز) : المجاورة .

(فإن وليت ما الاستفهامية حتى أو إلى أو على ، كُتِبْنَ بالألف) - وذلك لشدة الاتصال ، فكأن الألف وقعت وسطا ؛ وينبغي أن يجيء في هذا ، ماسبق من الخلاف في رحاك ومستدعاك ونحوهما ؛ ويجوز أن يفرق بين اتصال الحرف ، واتصال الاسم .

(وشذت الألف في كلتا) - وذلك أنها ألف تأنيث رابعة ، فحقها الياء ، كحجلى ونحوها ؛ وأما كلا ، فالصحيح أن ألفه عن واو ، فيكتب بالألف ؛ وقال العبدى^(١) : هي عن ياء ، فتكتب ياء ؛ وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم ، لأن الألف عندهم علامة تثنية ، والمثنى في الرفع لا يكتب بالياء ، دفعا للبس .

(وتثرا) - فألفه إذا لم ينون للتأنيث ، فحقه أن يكتب بالياء كحجلى ، فكتبه بالألف شاذ ، وإذا نُون ، فألفه للإلحاق ، وحقها أن تكتب بالياء كألف التأنيث ، ووزنها في الحالين فعلى ؛ وقيل : ليس كتبه بالألف شاذاً ، لأنه فعل ، والألف بدل من التنوين ؛ ونقل أبو الحسن بن الباذش أن تترى في الخط بالياء .

(« وَنَحْشَا^(٢) أن تصيينا ») - فرسموه بالألف ، وحقه الياء ، لأن ألفه رابعة .

(والواو في الصلوة والزكوة والحياة والنجوة ومشكوة ومنوة والربوا) - وإنما رسموها بالواو ، لأن من العرب من يقرب اللفظ

(١) في (غ) : العنبرى .

(٢) في (د) : نحشى - المائدة / ٥٢ : « يقولون : نحشا أن تصيينا دائرة » .

بالألف ، إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى تفخيماً عند القراء ، ومن كتبها بالألف على القياس ، قال : كتبها بالواو من رسم المصحف ، وهو متبع في القرآن خاصة ؛ وإذا اتصلت هذه الكلمات بضمير ، كتبت على القياس ، وكتبوا الربوا خاصة ، بالواو والألف ، فجمعوا بين العوض ، والمعوض منه .

(فصل) : (من اعتبار المطابقة بالمآل ، تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً) - وهى الكائنة حشواً ، نحو : رأس ، أو طرفاً نحو : يقرأ (١) .

(بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف ، إبدالاً) - فإن أبدلت ألفاً ، كتبت ألفاً ، نحو : رأس ، ولن يقرأ ، أو واواً ، فواواً ، نحو : بؤس ، ويوضؤ ، أو ياءً فياءً ، نحو : بئر ، ولم يُقرىء ؛ وكذا المتحركة ، نحو : مِئْر (٢) وجُور (٣) .

(وتسهيلاً) - فتكتب على حسب الحرف الذى يصير بين الحركة وبينه ، فإن كانت حركة الهمزة كسرة ، سهلت بينها وبين الياء ، فتكتب ياء ، نحو : سائل ، وإن كانت ضمة ، سهلت بينها وبين الواو ، فتكتب واواً ، نحو : التساؤل ، وإن كانت فتحة ، سهلت بينها وبين الألف ، إن كان ما قبلها مفتوحاً ، فتكون صورتها ألفاً ،

(١) زاد هنا فى (ز) : وجزء .

(٢) المثرة بالهمزة : الدُّخْل والعداوة ، وجمعها : مِئْر .

(٣) فى الصحاح : الأصمعى : غَيْثٌ جُورٌ ، مثال : نُعْر ، أى غزير ، كثير

نحو : سال ، فإن كان قبلها ألف نحو ساءل ، لم تثبت لها صورة ، وكذا إن كان بعدها ألف نحو : سأل ؛ وقد سبق الكلام في تسهيل الهمزة ، وبما مضى ، يعتبر ما هنا ، فلا يُطوّل ذكره (١) .

(وإن كان تخفيفها بالنقل ، حذفت) - نحو : جَيْئَلِ وسموئل وجوَّءب ، فتخفيف هذه الهمزة بحذفها ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولا صورة للهمزة ، لا في تخفيفها ، ولا في حذفها ؛ ونحو : جُزء ، وخبء ، ودِفء ، فلا تكتب للهمزة صورة في الخط ، لا في الرفع ، ولا في غيره ، إلا أن المنصوب المنون من هذا ، يكتب بألف واحدة ، هي البدل من التنوين .

(وقد تصوّر المتوسطة الصالحة للنقل ، بمجانس حركتها) - فتصور نحو : يسأم بالألف ، ونحو : يلؤم بالواو ، ويُشتم بالياء .
(وغلب في الآخرة) - أى في الهمزة الأخيرة .

(كتبها ألفاً بعد فتحة) - نحو : النبأ ، ويقراً ، ولم يقرأ الرجل . واستظهر بقوله : وغلب ، على كتبهم قوله تعالى : (أو من

(١) وفي شرح الكافية - ٢١٠٨ - وما سوى ذلك ، فتخفيفه يجعله بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها ؛ وهو إما مفتوح بعد مفتوح نحو : سأل ، وإما مكسور بعد مفتوح نحو : يس ، وإما مكسور بعد مكسور نحو : بارئكم ، وإما مكسور بعد مضموم نحو : سئل ، وإما مضموم بعد مفتوح نحو : نقرؤه ، وإما مضموم بعد مكسور نحو : سنقرئك ، وإما مضموم بعد مضموم نحو : يؤضؤ مضارع : وضؤ ، أى حسن ؛ وهذا كله تخفيفه بالتسهيل عند سبويه .

يُنشِئُوا» (١) ، و « قُلْ مَا يَعْجَبُوا (٢) » ، و « يَبْدُوا الخلق » (٣) ، و « نَبُوا الخضم (٤) » بواو وألف ، وكتبهم « من نبأى » (٥) بألف وياء .

(وحذفها بعد ألف) - نحو : ماء ، والماء فلا تثبت للهمزة صورة في الخط ، في هذين ونحوهما ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فإن نصبت نحو : شربت ماءً ، فالبصريون يكتبونه بألفين : إحداهما الألف التي قبل الهمزة ، والثانية بدل من التنوين ؛ والكوفيون يكتبونه بألف واحدة ، وهي التي قبل الهمزة .

(مالم يَلها ضمير متصل ، فتُعطى ما للمتوسطة) - نحو : مأوك وماءك وبمائه ، وَبِئُوكِ وَبِئُوكِ (٦) وَنَبَّه ، فلما اتصل بها الضمير ، صارت كغير المتطرفة ، ولذا لا يوقف عليها ، ولا يخفى مما تقدم ، كيف ترسم هذه .

-
- (١) الزخرف / ١٨ : « أَوْ مَنْ يُنْشِئُوا فِي الْحَلِيَةِ » .
 (٢) الفرقان / ٧٧ : « قُلْ : مَا يَعْجَبُوا بِكُمْ رُبِي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ » .
 (٣) يونس / ٤ : « إِنَّهُ يَبْدُوا الخلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ » ، يونس / ٣٤ : « قُلْ : هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الخلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ » ؟
 يونس / ٣٤ : « قُلْ : اللَّهُ يَبْدُوا الخلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ » . ، النمل / ٦٤ : « أَمْ مَنْ يَبْدُوا الخلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ » ؟
 الروم / ١١ : « اللَّهُ يَبْدُوا الخلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ » . ، وهو الذى يبدوا الخلق ثم يعيده « - الروم / ٢٧ .
 (٤) ص / ٢١ : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبُّوا الخضم ، إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرَابَ » ؟
 (٥) الأنعام / ٣٤ : « وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِى المرسلين » .
 القصص / ٣ : « نَتَلُو عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِى مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ » .
 (٦) فى (ز) : وَنَبَّكَ .

ويفهم كلامه ، أن يقرأها ونحوه ، يكتب بالألف ، لأن الهمزة فيه قد تخفف بإبدالها ألفاً ؛ وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ؛ وقيل : إذا كان قبل الهمزة مفتوحاً ، واتصل بها الضمير ، فكما لو لم يتصل ، فتكتب بالألف .

(وتُصوّر ألفاً ، الكائنة أولاً مطلقاً) - أى بأى حركة تحركت ، من فتحة كأحمد ، أو ضمة كأكرم ، أو كسرة كأحمد (١) ؛ وكذا حكمها إن تقدّمها شيء ، إلا ما شذّ ، وهو لئن ولئلاً وحينئذ . (إلا أنها إن كانت همزة وصل ، حذفت بين الفاء أو الواو ، وبين همزة هي فاء) - نحو : فأت وأت ، وعليه كتبوا : « إن امرؤا هلك (٢) » .

وفهم من كلامه ، أنها تثبت في غير ما ذكر ، فتثبت في نحو : ثم أتوا ، ثم اضرب (٣) ، كما تثبت إذا كانت مبتدأ (٤) ، والهمزة فاء نحو : « ائذن لى » (٥) ، أو ثمن فلان ، وكذا (٦) إن تقدما (٧) ، والهمزة ليست فاء ، نحو : فأضرب ، وأضرب (٦-)

-
- (١) فى الصحاح : والإئتمد حجر يكتحل به .
 (٢) النساء / ١٧٦ : « قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤا هلك ، ليس له ولد » ، وفى النسخ : وامرأ هلك - هكذا .
 (٣) فى النسخ ثم أضرب ، ولا أدرى كيف تثبت هنا ، إلا أن تكون همزة قطع ، وسيأتى بيان وتوضيح .
 (٤) أى مبتدأ بها ، وفى (غ) : إذا كانت مدا .
 (٥) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول : ائذن لى ، ولا تُفتى » .
 من (٦ - ٦) سقط من (د) .
 (٧) أى الفاء والواو ، كما مثل .

(وبعد همزة الاستفهام مطلقاً) - أى كانت همزة الوصل مكسورة ، نحو : أَسْمُكُ (١) زيدٌ ، أم عمرو ؟ أم مضمومة نحو : أختير (٢) زيدٌ ؟ أم مفتوحة ، نحو : « آلهُ أَذِنَ (٣) » ؟ فتحذف همزة الوصل خطأً في هذا كَلِّه ؛ وخالف المغاربة في المفتوحة ، فقالوا : لا تحذف ، بل يُكتب : « قل : آلذكرين (٤) » ، و « آلهُ أَذِنَ » بالفتحة ؛ وما ذهب إليه المصنف فيها ، هو قول ثعلب ، وحكاه عن العرب ، قال : وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة ، لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها .

(وفي نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بنت فلان (٥)) - فتحذف ألف ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، وهما صفتان ؛ وشرط ابن عصفور ، تذكير ابن ، يخالف ما ذكر المصنف ؛ ولا فرق في العلمين ، بين الاسميين ، كزيد بن عمرو ، والكنيتين ، نحو : أبى

(١) أصلها : أَسْمُكُ .

(٢) أصلها : أأختير ؟

(٣) يونس / ٥٩ : « قل : آلهُ أَذِنَ لكم ؟ أم على الله تفترون » ؟ ؛ وفي الدماميني : (وبعد همزة الاستفهام مطلقاً) - أى سواء كانت داخلية على اسم نحو : أَسْمُكُ زيد ؟ أو على فعل نحو : « أَصْطَفَى البناتِ » - الصافات / ١٥٣ - وسواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة .

(٤) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤

(٥) في (ز) : فلانة بنت فلانة ، وفي بعض نسخ التسهيل : وفلانة بنت فلانة ، والمشهور ، حذف همزة ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، ثانيهما أب للأول ، وسيأتي تفصيل القول في ذلك .

عبد الله بن أبي محمد ، واللقبين نحو : بية بن بطة ، أو المختلفين من هذه ، نحو : زيد بن أبي عبد الله ؛ ولا فرق أيضاً بين اسم الأب والأم ؛ هذا قول أصحاب الكسائي ، وشرط الكسائي الأب ، وشرط الفراء ، كون الكنية معروفاً بها ، وذكر ابن جنى عن متأخرى الكتاب ، أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية ، تقدّمت أو تأخرت ؛ قال : وهو مردود عند العلماء ، على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع الكنى ، كحذفه مع الأسماء الأعلام .

(ونحو : للدار وللدار) - فإذا دخلت لام الابتداء ، أو لام الجرّ على ما فيه أل ، لم يكتبوا لهزمة أل صورةً ، قيل : خوفاً من الالتباس بلا النافية ؛ وفهم من تمثيله أنها لا تحذف - أعنى همزة الوصل - مع لام الابتداء ، ولام الجرّ ، في غير ذلك ، فيكتب : جئت لالتقاء زيد ؛ ولا التقاء زيد ، خيرٌ من غيره ؛ هكذا بإثبات الألف ؛ وزعم (١) بعضهم أن الهزمة لا تحذف مع أل مع لام الابتداء ، فرقاً بينها وبين لام الجرّ .

(وفي بسم الله الرحمن الرحيم) (٢) - فلم يثبتوا همزة الوصل في اسم ، في هذا اللفظ ؛ وظاهر كلامه ، اختصاص الحذف ، بما وقع في هذا المذكور ؛ وقضيته أنها لا تحذف في بسم (٣) الله ، لو نطقت به وحده ، وقال الفراء في قوله تعالى : (بسم الله مجراها ومُرْسَاهَا) (٤) : إن شئت أثبتت ، وإن شئت حذفته ؛ مَنْ أثبت ، فلأنها غير مبتدأ

(١) في (د) : وثبت .

(٢) أوائل جميع السور ، عد التوبة ، وفي النمل / ٣٠ .

(٣) في (د) : في باسم الله . (٤) هود / ٤١ .

بها ، وليس معها : الرحمن الرحيم ؛ ومن حذف ، قال : كأن معها :
الرحمن الرحيم ، فحذف للاستعمال ؛ وقال قوم : تحذف الألف من
اسم ، مجروراً بالباء ، مضافاً إلى لفظ الجلالة ، إذا لم يكن للباء متعلق
في اللفظ ؛ فإن قلت : باسم ربك ، أو خذ هذا على اسم الله ، أو
تبركت باسم الله ، أثبت الألف ؛ وأجاز الكسائي حذفها في : بسم
الرحمن ، وبسم القاهر ؛ ولم يلتزم الإضافة إلى الجلالة ؛ وأبطل ذلك
الفراء ؛ وقال ثعلب : إذا قلت : أبدأ باسم الله ، أثبت الألف ، وقد
يجوز حذفها ، إذا نويت الابتداء ؛ وعلّة الحذف ، كثرة الاستعمال ،
وإلاً فحقها أن تثبت ، كما في : مررت بابنك ؛ على أن بعضهم زعم
أنه لا حذف في بسم الله ، وإنما هو على لغة من يقول في اسم :
سم ، بلا همزة ، ثم دخلت الباء ، فخفف ، كقولهم في إِبِل : إِبِل ،
والتزم التخفيف ؛ وهو ضعيف .

(وتثبت ألفاً ، فيما سوى ذلك) - فكل موضع وجدت فيه
همزة وصل ، فيما عدا ما تقدّم ، تثبت فيه بصورة الألف ، نحو :
مررت بامرأ^(١) وامرأة ، وهكذا الباقي ؛ وقد عرفت فيما مضى ،
المختلف فيه من ذلك نحو : باسم القاهر .

(ويُكتَبُ ما ولى الثانية ، بحسب حالها ، إذا ابتدئ بها) - فما
ولى الهمزة الثانية ، يكتب واواً في نحو : ^أأؤمن فلان ، وقلت له : ^أأمر

(١) في (د ، ز) : بامرء - هكذا - وفي (غ) : بامرئ ؛ والصواب ما جاء
بالتحقيق ، وكان الأصوب ، التمثيل بقوله : نحو رأيت امرأ ، ومررت بامرأة .

فلانا بكذا ، وكذا في « الذى أوْثمن ^(١) » ونحوه ، لأن الثانية لو ابتدئ بها ، كانت مضمومة في هذا كله ؛ ويكتب ياءً في نحو : ائذَن يازيد لعمر ، ونحو : ائتِ القومَ ، وكذا : « ومنهم من يقول : ائذَن لى ^(٢) » ، لأن الثانية مبتدأ بها ، مكسورة في الجميع .

(إلا فاء أفعل ، من نحو : يُوَجَل ، فإنه يكتب واواً بعد الواو والفاء خاصة) - نحو : فاوَجَل واوَجَل ، فيكتبان هكذا ، بإثبات ألف الوصل ، وبالواو بعدها ، ولم يكتبها على ابتداء الهمزة ، لأن الواو والفاء كالجزء ؛ ونَبَّه بقوله : خاصة ، على أن نحو : ثم ائجَل ، وقلت لهم : ائجلوا ، يكتب ياء على حسب الابتداء ، للانفصال ، وإن كان اللفظ بالواو ؛ فإن تقدمت كسرة ، كانت ياءً لفظاً وخطاً ، نحو : قلت لك ^(٣) : ائجلى ، كما إذا ابتدئ [بها] نحو : ائجلى ياهند .

(وتُصَوَّر ، بعد همزة الاستفهام ، همزة القطع ، بمجانس حركتها) - وذلك أنها إذا خففت بالبدل ، كانت المفتوحة ألفاً ، نحو : « أأسجدُ » ^(٤) ؟ والمضمومة واواً ، نحو : « أؤنزلُ » ^(٥) ، والمكسورة ياءً ، نحو : « أئنكُ » ^(٦) ؛ وكذا إذا خففت بالتسهيل ،

(١) البقرة / : « فليؤدِّ الذى أوْثمن أمانته » .

(٢) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول ائذَن لى ، ولا تفتنى » .

(٣) فى (ز ، غ) : قلت له .

(٤) الإسراء / ٦١ : « إلا إبليس ، قال : أأسجدُ لمن خلقت طيناً ؟ »

(٥) ص / ٨ : « أؤنزل عليه الذكر من بيننا ؟ »

(٦) الصافات / ٥١ ، ٥٢ : « قال قائل منهم إني كان لى قرين . يقول : أئنك

كان كل من هذه ، بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها ؛ ومبنى الخط فى الهمز ، فى الأكثر ، على التخفيف .

(وقد تُحذَفُ المفتوحة) - وحذفها فى الخط ، هو رسم المصحف ، قال ثعلب : إن كانت همزة القطع مفتوحة ، فبألف واحدة ؛ وإن كانت مكسورة أو مضمومة ، فبمجانس الحركة ، وإذا رسمت فى المفتوحة بألف واحدة ، فقال الكسائى : الساقطة ألف الاستفهام ؛ وقال ثعلب : الساقطة الثانية ؛ وعليه كلام المصنف ؛ ويدخل فى كلامه ، ما إذا كانت المفتوحة مع ألفين أخريين ؛ وقال ثعلب فيه : يكتب بواحدة ، وكتبه بعضهم بألفين ، وإنما أثبت فى المصحف بواحدة ، نحو : « آهتنا خير » (١) ؟ ثم قال الفراء وثعلب وابن كيسان : الباقى ألف الاستفهام ؛ ونقل الفراء عن الكسائى أن الباقى الأصلية .

(ويُكتب غيرها ألفاً) - أى وقد يُكتب ، فهو عطف على : وقد تُحذَفُ ، وذلك نحو : أنزل ، أ إنك ؛ والأكثر أن تكتب فى الأول واواً ، وفى الثانى ياءً ؛ ولو قال فى أول المسألة : وتُصَوَّرُ متصلة بهمزة الاستفهام ، لكان حسناً ، لتخرج المفصلة ، فإنها لا تكتب بصورة المجانس لحركتها ، بل تكتب ألفاً ، نحو : أو إنك ، أفأنزل .

(وألحقت بالمتوسطة ، همزة هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ) - فكتبوا الأولين بالواو ، مع أن الهمزة فى الحقيقة مبتدأة ،

(١) الزخرف / ٥٨ : « وقالوا آهتنا خير » ؟

لأن هاء التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة ؛ وكذا ابن مع أم ، ولكنهم شبهوها بما الهمزة فيه متوسطة ، نحو : لؤم ، لكثرة استعمال أولاء مع (١) ها ، واتصال ابن بأم ، وكتبوا الثالث والرابع بالياء ، وحقهما أن تكتبها هكذا : لِأَلَّا (٢) ، وَلِإِن ، كما تكتب : لِأَن إقراء ، و « لِإِلَى اللَّهِ » (٣) ، لكن جعلوا اللام ، وما اتصل بها في ذينك ، كالشئ الواحد ، فكتبوا الهمزة ياءً ، كما في بئس ، وكذلك كتبوا الأخيرين بالياء ، بجعل الكلمتين ككلمة واحدة ، وكان القياس فصل الظرف المضاف ، وكتبَ إذ بألف ، لأنهما كلمتان .

(فصل) : (إذا (٤) أَدَّى القياس في المهموز وغيره ، إلى توالى لينين متماثلين ، أو ثلاثة ، في كلمة ، أو كلمتين ككلمة ، حذف واحدٌ) - نحو : طاؤس ورؤس ويستون ويلون وآدم وآمن ، حذفوا أحد المثليين خطأ ، كراهة اجتماع المثليين ؛ والقياس كون المحذوف هو الساكن ، لقوة المتحرك بالحركة ؛ قال ابن عصفور : وقد كتب بعضهم بواوين ، على الأصل ؛ ويستثنى من هذا ما يليس (٥) بالحذف ؛ فلا تحذف الواو من قوول وصور ونحوهما ، لثلاثا يلتبس بقول وصور ؛ نصَّ على عدم الحذف ثعلب ، وتبعه ابن عصفور .

(١) في (ز) : أولاً معها - هكذا .

(٢) في (ز) : لال - هكذا .

(٣) آل عمران / ١٥٨ : « ولئن مم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشرون » .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل : إن أَدَّى .

(٥) في (د) : مايلتيس .

ومثال الثلاثة في كلمة : النبيّن ومَسوؤون وبرآآت ومساآت ،
وينبغى أن يكون المحذوف صورة الهمزة ، لأنها المحذوفة في نبيء وسوء
وبراءة ومساءة ؛ ومن هذا يخرج توقف ، في كون المثل المذكورة ،
اجتمع فيها ثلاثة ؛ وأما الثلاثة في كلمتين ككلمة ، فمثل بنحو :
« يا آدم » (١) و « ليسوؤوا » (٢) ويسوؤون وتحيئين .

(إن لم تُفتح الأولى ، كقرأً وقارئين) - فيكتبان بالّفين
وياءين ، لثلا يلتبس فعل الاثني بفعل الواحد ، والثنية بالجمع ؛
وقال : بعض المغاربة كانوا يكتبون : قرأاً وبرأاً ، مسندين إلى الثنية ،
بالّف واحدة ، قال : واختار المتأخرون كتبه بالّفين ، للفرق .

(و « لَوُوا » (٣)) - وكذا : اكتبوا واحتوا ، كتبوا الجميع
بواوين ، خوفاً من كثرة الحذف ، لو لم يثبتوا إحداهما ، لأن الأصل :
لوى واكتوى واحتوى ، فحذفت اللام (٤) ؛ وكتبوا يستون ويلون ،
بواحدة كما سبق ؛ وفرق ثعلب ، فقال : حذفوا مع اجتماع واوين

- (١) البقرة / ٣٣ : « قال : يا آدم أنبئهم بأسمائهم » .
« / ٣٥ : « وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .
الأعراف / ١٩ : « ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .
طه / ١١٧ : « فقلنا : يا آدم إن هذا عدوٌ لك ولزوجك » .
طه / ١٢٠ : « قال : يا آدم ، هل أدلّك على شجرة الخلد ؟ »
(٢) الإسراء / ٧ : « فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم » .
(٣) المنافقون / ٥ : « وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، لووا

رؤوسهم » .

(٤) أى لام الكلمة .

وضمّة ، وأثبتوا لما انفتح ما قبل الواو ، أى فى لَوَّوا ، وهو حسن ؛ وقد كتب بعضهم لَوَّوا وشبهه بواحدة ، كما كتب يَسْتون .

(وفى آله وجهان ، أجودهما الحذف) - فإذا دخلت همزة الاستفهام على الجلالة ، جاز أن تثبت صورة لهزمة الوصل ، فتكتب هكذا : آله ، بألفين ، لأن آل فيه لازمة عوضاً ، فنزلت منزلة جزء من نفس الكلمة ؛ والأجود الحذف ، لأنها همزة وصل ، صحبت همزة الاستفهام ، نحو : « آلدكّرين » (١) ؟ وقد سبق أنه أجاب بالحذف ، وهذا كالمستثنى مما تقدّم ، بالنسبة إلى جزم صاحب الكتاب بالجواب ؛ وإلّا فقد سبق ذكر الخلاف فى : « آلدكّرين » ونحوه .

(وما سوى ما ذكر ، شاذ ، لا يقاس عليه ، أو يخالف للرسم ، فلا يلتفت إليه) - فالشاذ نحو كتّب : اقرأ ، مسنداً إلى اثنين ، بألف واحدة ، والمخالف نحو كتب : رؤوس وطاووس ، بواوين .

(فصل) : (حذف الألف من الله) - والقياس إثبات الألف ، كما أثبتت فى اللام ، لكن حذفوها ، لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس .

(والرحمن) - وعلة الحذف ماسبق ، وقول ابن قتيبة : لم يحذفوها من شيطان ودهقان ، مع آل ، إجماعاً ، والقياس الحذف ، مردود ؛ فليس فى كل منهما ، مافى الرحمن ، لأنه لم يكثر استعمالهما ، كثرة استعمال الرحمن .

(١) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(والحارث (١) ، علماً) - فإن كان صفة ، لم يجوز حذف الألف .

(مالم يخُل من الألف واللام) - فإن خلت الثلاثة من آل ، لم تحذف الألف ، نحو : لآه أبوك (٢) ، أى لله أبوك (٢) ، ونحو : رحمان الدنيا والآخرة ، وقوله :

(١٠٣) * وأنت غيث الورى ، لازلت رحمانا (٣) *

وقوله :

(١٠٤) يا حارٍ، لا أُرْمِينُ منكم بدهية لم يُلَقَهَا سُوقَةٌ قبل ولا مَلِكٌ (٤)

(ومن : السلام (٥) عليكم) - وذلك - ، لكثرة الاستعمال .

(وعبد السلام) (٥) - لحذفها من السلام في : السلام عليكم .

(وذلك وأولئك) - فلو تجرّدا ، ثبتت الألف ، نحو : ذا

وأولاء ؛ وكذا مع ها التى للتنبية ، نحو : هذا وهناك ، وهؤلاء

وهؤلاءك .

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : والحارث .

(٢) فى (ز ، غ) : أقول .

(٣) لم أعرف قائله ، ولا تتمته ؛ والشاهد فى مجىء رحمان بالألف ، لخلوه من آل .

(٤) من البسيط لزهير - ديوانه ١٨٠ - والشاهد فى مجىء حارث مرخماً ،

بالألف ، لخلوه من آل .

(٥) فى (ز ، غ) : السلم .

(وثمانية وثمانية ، ثابت الياء) - فتكتب ثمانية رجال ، وثمانية عشر ، بلا ألف ، وكذا ثمنى نساء ، وثمانى عشرة ، فإن حذفت ياء ثمنى ، أثبتت الألف ، نحو : ثمان عشرة ، وعندى من النساء ثمان ، لئلا يكثر الحذف .

(وفي ثمانين وجهان) - وكذا إذا كتبت ثمانون رفعاً ، ووجه الحذف أن الحرف الدال على الجمع ، كأنه عوض عن الياء المحذوفة منه ، فكأنها ثابتة ، فتحذف الألف ، كما فى ثمانية ؛ ووجه الإثبات ، وهو اختيار ابن عصفور ، أن ياءه حذفت ، فصار نحو : ثمان عشرة .
(وحذفت أيضا من ثلث وثلثين) - نحو : عندى ثلث من البط ، وثلث نساء ، وثلث عشرة امرأة ، وثلث وثلثون جارية ، وكذا ثلثة ، وحكم ثلثين ، رفعا ونصبا وجرّاً ، واحد ، فتحذف الألف فيه مع الياء والواو .

(ومن يا ^(١) متصلة بهمزة ليست لهمزة آدم) نحو : يا أحمد ، ياسحق ، ياإبراهيم ، يابن زيد ، ياأبا بكر ؛ وماذكر المصنف من أن المحذوف ألف يا ، كلام ثعلب فى هذا الموضوع يخالفه ، إذ قال : إن المحذوف ، الألف الثانية . وأما يا آدم ونحوه ، فلا يحذفون فيه ألف يا ، لأنهم قد حذفوا من آدم ، ألفاً ؛ وفهم من كلامه ، أن مثل : يا زيد ، ياجعفر ، لا يحذف فيه ألف يا ، وقال ثعلب : إنهم يكتبونه بألف ،

(١) فى النسخ الثلاث ، وفى المحققة من التسهيل : ياء ، وفى الدمامينى : ومن يا

التي للنداء .

وبغير ألف ، قال : والألف (١) الأصل ؛ وقال (١) في توجيه الحذف :
 كأنهم جعلوا يا مع مابعدها ، شيئاً واحداً ، لأن يا ، أقاموها مقام آل ،
 بدليل امتناع : يا الرجل .

(ومن ها متصلة بذا ، خالية من كاف) - نحو : هذا ، فإن
 اتصلت الكاف ، فالإثبات ، نحو : ها ذاك (٢) ؛ وحذفت الألف
 أيضاً من ها في ثلاثة مواضع في القرآن : « آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ » (٣) ، « يَايَةُ
 السَّاحِرُ » (٤) ، « آيَةُ الثَّقَلَانِ » (٥) .

(وبجميع (٦) فروعها) - نحو : هذه وهذى وهذان وهؤلاء .

(إلاّ تا وتي) - فلا تحذف ألف (٧) ها معها ، نحو : هاتا
 وهاتي ، وكذا هاتان ؛ وقالوا : هانت وهانتم وهأنا ، وكتبوها بألف
 واحدة ، قال ثعلب : والقياس أن تكتب بألفين ، إلاّ أنهم جعلوا ها
 مع المكنى كالشئ الواحد ؛ وزعم ثعلب أن المحذوف ألف أنت
 وما ذكر معه ؛ وثقل عن الكسائي ، أن المحذوف ألف ها ، ورُدّ بقولهم :

(١) سقطت من (ز) وجاءت العبارة فيها هكذا : والأصل في توجيه
 الحذف ... الخ

(٢) في (ز ، غ) : هناك ؛ وهو مخالف للحكم .

(٣) النور / ٣١ : « وتوبوا إلى الله جميعاً أيُّه المؤمنون » .

(٤) الزخرف / ٤٩ : « وقالوا : يَايَةُ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّنَا » .

(٥) الرحمن / ٣١ : « سنفرغ لكم آيَةَ الثَّقَلَانِ » .

(٦) في (د) : ومن جميع فروعها .

(٧) في (ز) : ألفها .

هانحن ، نقول ذلك بإثبات ألفها ؛ وقالوا : ها لله ، فحذفوا ألفاً ،
لجعلهم ها مع الاسم كشيء واحد .

(وحذفت أيضا ، مما كثر استعماله ، من الأعلام الزائدة على
ثلاثة أحرف) - نحو : مالك وصالح وخالد وإبراهيم^(١) وإسماعيل
وإسحاق وهارون وسليمان ؛ وقال ثعلب : إنه يجوز في صالح
وخالد ، علمين ، الإثبات أيضا ، وكذا قال بعض المغاربة : إن
إثباتها في صالح وخالد ومالك جيد .

وخرج مالم يكثر ، كحامد وجابر وحاتم وطالوت وجالوت
وياجوج وماجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت
وماروت وهامان وقارون ، وهي لم تكثر ؛ وخرج بالأعلام ،
الصفات ، كرجل صالح ، ورجل مالك ؛ وبالزائدة : شامة وهالة
وأوس بن لام ، فلا تحذف الألف في شيء من هذه .

(مالم يُحذف منها شيء ، كإسرائيل وداود) - فحذفوا من
إسرائيل ، صورة الهمزة التي بعد الألف ، وبعضهم يقول : الياء ،
وهو المعنى بصورة الهمزة ، وحذفوا من داود ، إحدى واويه ؛ وقد
سبق في مسألة طائوس ، ما المحذوف ، على ما يقتضيه النظر .

(أو يَحْفَ التباسه ، كعامر) - وكذا عباس ؛ فلو حذفت
الألف ، لا التباس بعمرو وعيس .

(١) كتب هو وما بعده من الأعلام بحذف الألف في بعض النسخ .

(وحذفت أيضا من نحو : مفاعل ومفاعيل ، غير ملتبسين بواحد ، لكونه على ^(١) غير صورته) - فيكتب خَوْتُم ودَوْنِيق ، بغير ألف ، لعدم اللبس ، فالمفرد خاتم ، ودائق ^(٢) ؛ وتكتب مساكين ودراهم بألف ، للبس ، فالمفرد مسكين ودرهم .

(أو في غير موضعه) - فيكتب ثلاثة درهم ، بلا ألف ، لأن الموضع لا يصلح للمفرد ، وكذا عندى درهم جياداً ، ^(٣) أو معدودة ؛ ويجوز إثبات الألف حيث جاز حذفها ، والإثبات أجود ؛ وشرط بعضهم للحذف أن لا يلتقى به مثلان ؛ فإن التقيا ، نحو : دنائير ودكاكين ، لم تحذف الألف .

(ومن ملائكة ^(٤)) - لأنه لفظ لا يلابسه لفظ مثله ، ولكثرة الاستعمال .

(وسموات) - وتوجيهه ماذكر في ملكة ؛ والمراد الألف التي بعد الميم ، وقد كتبوا في مصحف : السموات ، بحذف الألفين معاً ؛ وقال بعض المعاربة : جمع المؤنث السالم ، إن كان فيه مع ألف

(١) في (ز ، غ) : على صورته ؛ والتحقيق من (د) والدماميني والمحققة من التسهيل .

(٢) في الدماميني : وحذفت من الخط ، الألف أيضا من نحو : مفاعل كخوْتُم ودَوْنِيق ، ومفاعيل كمحريب وتمثيل ، (غير ملتبسين بواحد) - لكونه على غير صوته ، كما مثلنا ؛ فإن مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها في الصورة أصلا ، فالمفرد : خاتم ودائق ومحراب وتمثال .

(٣) أى جيدة ، وفي الصحاح : وأجدته النقد : أعطيته جياداً .

(٤) في بعض النسخ : ملكة ؛ وسيأتي الحكم بالجواز .

الجمع ، ألف أخرى كالسموات والصالحات ، اختير حذف ألف الجمع ، وإبقاء الأخرى ، وثبت في المصحف بحذف الألفين .

(وصالحات وصالحين ، ونحوهما) - فنحو : صالحات ، كل جمع مؤنث سالم فيه ألفان ، كالعابدات والذاكرات ، فتحذف من هذا كله ، الألف الأولى ، وقد عرفت مذكوره بعض المغاربة ؛ ونحو : صالحين ، كل جمع مذكر سالم من الصفات ، كالقانتين والصائمين ، فتحذف من هذا كله وما أشبهه ، الألف ؛ وإن لم يكن في الجمع ألفان ، حملاً على المؤنث .

واشترط بعضهم في الصفات ، في جمع المذكر السالم ، كون الصفات مستعملة كثيراً ، وقال : إن الحذف والإثبات حسنان كثيران ؛ ولا فرق في المذكور ، من ملئكة إلى صالحين ، بين المعرفة والنكرة ، لكن قال ثعلب : أسقطوا من الظالمين والخاسرين والكافرين ، إذا أدخلوا الألف واللام .

(غير ملتبس) - فلا يحذف من طالحات ، لئلا يلتبس بطلحات جمع طلحة ، ولا من حاذرين وفارحين ، لئلا يلتبس بحاذرين وفَرِحِينَ .

(ولا مضعّف) - نحو : شابّان ، و« العادّين » (١) ،

(١) المؤمنون / ١١٣ : « قالوا : لبثنا يوماً أو بعض يوم ، فاسأل العادّين » .

فلا تحذف الألفُ منهما ، ولا من شبههما ؛ لأن الإِدغام جعل الاسم كالتأقص حرفاً ، وكذا رسموا في المصحف ، فكتبوا « الضالِّين »^(١) و « العادِّين » بالألف .

(ولا معتلّ اللام) - نحو : الرّامين ، فلا تحذف الألف ، لأنه قد حذف من الاسم اللام ، وكذا لا تحذف من الراميات ، حملاً على الرّامين ، كما حمل الصالحون في الحذف ، على الصالحات ؛ وأما المهموز ، نحو : « الخاسئين »^(٢) ، فأثبتوا الألف فيه ، حملاً على المضعف ، لأن الهمزة معيّرة عن صورتها إلى الياء ، كأنها سقطت ، فأشبهت حرف^(٣) التضعيف ، حيث لم توجد صورته مفردة ، فأثبتوا الألف في المهموز ، كما ثبتت في المضاعف ؛ وقد رسم في بعض

(١) الفاتحة / ٧ : « غير المغضوب عليهم ، ولا الضالِّين » .

البقرة / ١٩٨ : « وإن كنتم من قبله لمن الضالِّين » .

الأنعام / ٧٧ : « قال : لئن لم يهدني ربِّي ، لأكوننَّ من الضالِّين » .

المؤمنون / ١٠٦ : « قالوا : ربنا ، غلبت علينا شقوتنا ، وكنا قوماً

ضالِّين » .

الشعراء / ٢٠ : « قال : فعلتها إذن ، وأنا من الضالِّين » .

» / ٨٦ : « واغفر لأبي ، إنه كان من الضالِّين » .

الصفات / ٦٩ : « إنهم أَلَفُوا آباءهم ضالِّين » .

الواقعة / ٩٢ : « وأما إن كان من المكذبين الضالِّين » .

(٢) البقرة / ٦٥ : « فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين » .

الأعراف / ١٦٦ : « فلما عَتَوْا عما نُهِوا عنه ، قلنا لهم : كونوا قردةً

خاسئين » .

(٣) سقط من (ز)

المصاحف بحذفها ، نظراً إلى أن الهمزة حرف صحيح ، فيجرى مجرى غيره من الحروف الصحيحة .

ومما يحذف منه الألف : سفيان وعثمان ومروان ، وشبهها ، مما فيه ألف ونون ، وكثر استعماله ، والإثبات حسن ، إلا أنهم لم يحذفوا في عمران .

(ويكتب بلام واحدة : الذي) - وذلك للزومها ، فكأنها غير منفصلة .

(وجمعه) - لأن لفظ الواحد كأنه باقٍ فيه ؛ وفهم من كلامه أن التثنية تكتب بلامين ، وهو كذلك ، نحو : اللذان واللذين ، وقصدوا التفرقة بين التثنية والجمع ، وكان الثبوت في التثنية ، لأنها أسبق من الجمع ، فاللبس عند الجمع حصل .

(والتي وفروعه) - وهي التثنية ، نحو : التان والتين ، [والجمع (١) نحو :] اللاتي واللاتى ؛ ولم يثبتوها في التثنية ، لعدم التباسها بالجمع هنا ؛ وقال ثعلب : كتبوا اللاتى واللاتى : اللتى واللتى ، فحذفوا لاماً من أولهما ، وألفاً من آخرهما ، قال : ولو كتب على لفظه كان أوفق . انتهى . وفي حذف الألف من اللاتى إلباس بالمفرد ؛ والمعهود عدم حذفها .

(١) سقط ما بين القوسين من النسخ ، ووجوده لازم ؛ وفي الدماميني : والتي وفروعه : التثنية والمجموع ، على اختلاف صيغته .

(والليل والليله ، فى الأجود) - وذلك لأن فيه اتباع خط المصحف ، لكن القياس كتبهما بلامين ، وأجاز ذلك قوم ؛ وزاد ثعلب ، فيما كتب بواحدة : الطيف ، قال : لأنه عرف ، فاستخف ؛ قال : واللحم واللهم واللعب ، بلامين ، ولو كتب بواحدة جاز .

(وبلامين : لله ونحوه ، مما فيه ثلاث لامات لفظاً) - وذلك لكراهة اجتماع ثلاث لامات ؛ فإن قيل : فهلاً كتب الله ، بلام واحدة كالذى ؟ قيل : لحذف ألفه ، فكرهوا كثرة الحذف ، ولئلا يلتبس بإله ، لأن ألفه تحذف .

(فصل) : (زيدت ألف فى مائة) - قيل : تفرقة بينها وبين منه ؛ وكانت التفرقة فى مائة ، لأنها اسم ، والاسم أحمل للزيادة ، وكانت بالألف ، لأنها تشبه الهمزة ؛ وحكى صاحب البديع ، أن منهم من يحذف ألف مائة فى الخط ، وبعض النحويين يكتب مائة هكذا : ماه ، فيسقط الياء ، وهو جار على ما حكى عن الفراء وغيره من الحذاق ، أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفاً ، فى كل موضع ؛ وقال ابن كيسان : منهم من يكتب الهمزة ألفاً ، على حركتها فى نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

(ومائتين) - وهذا أحد الرأيين فيها ، لأن الثنية لا تغير الواحد عما كان عليه ؛ والرأى الآخر ، عدم زيادة الألف ، كما لا تزداد فى الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال ؛ واتفق على أن الألف لا تزداد فى مئات ومئون ومئتين .

(وبعد واو الجمع المتطرفة ، المتصلة بفعل ماضٍ أو أمر) -
 نحو : ضربوا واضربوا (١) ؛ وخرج بواو الجمع ، واو يغزو ويدعو ؛
 وأجاز الفراء إلحاق الألف في هذين ونحوهما ، في الرفع خاصة ؛ وأجاز
 الكسائي إلحاقها في النصب مع الظاهر ، نحو : لن يغزوا زيد ، دون
 لن يغزوك ، فرقا بين الاتصال والانفصال .

واحترز بالمتطرفة ، من نحو : يضربون وبماض وأمر ، من المتصلة
 باسم نحو : ضاربوهم ، وقتلوا زيد ، وهمو ؛ وأجاز الكوفيون لحاقها ،
 فيكتبون ضاربو زيد ، وهمو ، بالألف ؛ وأما المضارع نحو : لن
 يضربوا ؛ فالأخفش يجعله كالماضى والأمر ، فيلحق الألف ؛ وبعض
 البصريين لا يلحقها ، وقيل في زيادة الألف في ضربوا ونحوه : إنهم
 قصدوا التفرقة بين الضمير المنفصل ، والضمير المتصل ، نحو :
 ضربوهم ؛ فإذا قصد كون الضمير مفعولاً ، لم تثبت الألف ، وإن
 قصد كونه توكيداً ، ثبتت .

ويترك الألف في خط المصحف في قوله تعالى : « وإذا كالوهم
 أو وزنوهم (٢) » استدلالاً على أن الضمير مفعول ، وليس ضميراً
 منفصلاً ؛ ثم طردوا زيادة هذه الألف ، في كل واو جمع ، بالشرط
 المذكور ، وإن لم يلحقها ضمير نصب (٣) .

(وربما زيدت في نحو : يدعو ، وهم ضاربو زيد) - وقد سبق

(١) وفي الدماميني : المتصلة بفعل ماضٍ نحو : قاموا ، أو أمر نحو : قوموا ، أو
 مضارع نحو : لن يقوموا ؛ وسيستدرك الشارح حكم المضارع بعد قليل .

(٢) المطففين / ٣ : « وإذا كالوهم أو وزنهم يُخسرون » .

(٣) الضمير في الآية ضمير نصب مفعول ، والفعل معه لا يستحق الألف .

النَّقل عن الفراء والكسائي في يدعو ، وعن الكوفيين في : ضاربو زيد .
 (وشدَّت زيادتها في « الرِّبوا » ، (١) و « إن امرؤا » (٢)) -
 وكان حقُّها أن لا تثبت ، بل يكتب الرِّبَا - هكذا - لأن ألفه عن
 واو ، ولكن زادوا الألف ، إذ كتبوه بالواو ، لما سبق ، تنبيهاً على أن
 الأصل أن تكتب ألفاً ؛ وكان حق « امرؤ » ، أن لا يعتد بما عرض له
 من ضمِّ عينه للإتباع ، بل يعتبر ما لعينه بطريق الأصالة ، وهو
 الفتح ، فيكتب بالألف ، نحو : يقرأ ، لكن اعتدوا بما عرض فيه من
 الإِتباع ، فكتبوا على حسبه : هذا امرؤ بالواو ، ومررت بامرئ بالياء ،
 وكذا رأيت امرأ بالألف ، نظراً إلى الإِتباع ، عند من يتبع ؛ قيل :
 فزادوا بعد الواو ألفاً ، تنبيهاً على أن حقه ، أن يكتب بالألف مطلقاً ،
 ولا يُعتدَّ بالعارض من الضمة والكسرة .

(وزيدت واو في أولئك وأولو وأولات ويأوخي وعمرو ، غير
 منصوب) - فزيدت في أولئك ، فرقا بينه وبين إليك ، وكانت الزيادة
 واواً ، لمناسبة ضمة الهمزة ، ولم تكن الزيادة في إليك ، لأن الزيادة في
 الأسماء أكثر ، بل لا توجد الزيادة في حرف ، إلا قليلاً ، نحو : لعل ؛
 وقال شيخنا - رحمه الله - : يمكن كون الزيادة في أولى ، نصباً وجرّاً ،
 للفرق بينه وبين إلى الحرف ، ثم حُمل الرفع على النصب والجر ،
 والتأنيث على التذكير ؛ وأما يأوخي ، فزاد بعض أهل الخط فيه الواو ،
 فرقاً بينه وبين المكبّر ، وكانت الزيادة في المصغّر ، لأن الفرع أحمل

(١) البقرة / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، وآل عمران / ١٣٠ ، والنساء / ١٦١ ،
 والروم / ٣٩ .

(٢) النساء / ١٧٦ : « إن امرؤا هلك ، ليس له ولد » .

للزيادة ، ولأن التغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واواً لمناسبة الضمة ، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ؛ وزيدت الواو في عمرو ، رفعاً وجراً ، فرقاً بينه وبين عُمر ، وكانت الزيادة واواً ، لأنها لا يقع بها لبسٌ ، فالياء يلتبس بها ، بالمضاف إلى ياء المتكلم ، والألف يلتبس بها المرفوع بالمنصوب ، وكانت في عمرو ، لأنه أخف بينائه وصرفه ، ولم يحتج في النصب للفرق بالواو ، لظهوره (١) بالألف في عمرو .

() وزيدت ياءً في « بأبيد (٢) » ، و « من نبأى المرسلين (٣) » ، و « مَلَّيْهِ (٤) » ، و « مَلَّيْهِمْ (٥) » - وهذا كله من مرسوم المصحف ؛ ولما كانت همزة « بأبيد تُحَقِّقُ وتُسَهِّلُ ، كتبوها بالألف ، نظراً إلى التحقيق ، وزيدت الياء ، نظراً إلى التسهيل ؛ وكذا زيدت الياء في « نبأى » ، إشعاراً بجواز إبدال الهمزة ياءً

(١) في (ز) : أظهوره بالألف ؛ وفي (د) : لوجود الألف في عمرو .

(٢) الذاريات / ٤٧ : / والسماء بيناها بأبيد ، وإنا لموسعون .

(٣) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبأى المرسلين » .

(٤) الأعراف / ١٠٣ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا ، إلى فرعون

وملأيه » .

يونس / ٧٥ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون ، إلى فرعون وملأيه » .

هود / ٩٧ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين . إلى فرعون

وملأيه » .

المؤمنون / ٤٦ : « إلى فرعون وملأيه ، فاستكبروا ، وكانوا قوماً عالين » .

القصص / ٣٢ : « فذانك برهانان من ربك ، إلى فرعون وملأيه » .

الزخرف / ٤٦ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملأيه » .

(٥) يونس / ٨٣ : « فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون

وملأيه أن يفتنهم » .

في الوقف ، فتكتب بالألف ، على التحقيق ، وبالياء ، على التخفيف ، يُعلم جواز القراءة بهما ؛ وقد وقف بالياء جماعة ، في قراءة حمزة ، وإن كان الوجه أن تبدل في الوقف ألفاً ؛ وكذا الألف في « ملائيه » و « ملائيم » صورة التحقيق (١) ، والياء صورة تخفيف الهمزة ، إذ تُسهّل بين الهمزة والحرف الذي حركتها من جنسه ، وهي الياء (٢) .

(وهذا (٣) مما ينقاد (٤) إليه ، ولا يقاس عليه) - فالانقياد إليه في رسم المصحف ، أتباعاً للسلف ، رضى الله عنهم ، وعدم اقتياسه ، أن لا يتعدى به موضعه ؛ فإذا كتبت هذه وما أشبهها في غير المصحف ، لم تكتب بالياء ، بل تكتب بأئد - هكذا - كما تكتب بأصل ، وتكتب من نأ - هكذا - كما تكتب من أجأ ، وكذا من ملأه وملأهم ، مثل : من خطأه ، وخطأهم ، بالألف ، كما إذا لم تُضَفَ لضمير ؛ وقيل : تكتب ياءً ، على حسب مناسب حركتها ، أضيفت ، نحو : من خطئه ، أم لم تضاف ، نحو : من الكلى .

* * *

وهذا آخر الكتاب

(١) أى الألف صورة التحقيق .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في (ز) : مما لا ينقاد إليه .

ثُمَّ بِجَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ ، الجزء الرابع والأخير من شرح التسهيل
لابن عقيل :

المساعد على تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد ، لابن مالك

وكان تمام طبعه ومراجعته في العاشر من شهر صفر عام

١٤٠٥ هـ ، الموافق ٣ من نوفمبر عام ١٩٨٤ م

بمطابع دار المدنى - للطباعة والنشر والتوزيع

والحمد لله أولا وآخرا .

* * *

وتليه خواتيم النسخ المخطوطة والمصورة التي استخدمت في التحقيق ،

تليها الفهارس الخاصة والعامة .

* * *

نظر الى انهم قد زيدت ابيانه من كتاب اشعار احوال ابدال
 اشتهر بانها قد فكتت بالالف على التحقيق ويايه من تصنيف ليصلي
 جواهر الشعر و قد وثق بالاشعار في قراءه مؤخره وان كان الوجه ان
 يبدل في الوثق الفا وكذا الخلفه ملاحظه وملامح صورة التحقيق واليا
 صورة تصنيف مؤخره ان اسهل يتر ائمة والحق ان الذي حررتها من تصنيفه و
 اليها و قد ما تصفاه منه في ابد من تصنيفه فالانتم في البعثه في
 تصنيفها ما تصفاه في تصنيفه و قد من اوصافه ان لا يكون به
 موصوفه فاذا كتبت هذه وما اشبهها في غير المصنف لم يكتب بالالف
 يابره بمد في يكتب على ويكتب من يابره بمد في يكتب من اها وكذا
 من يلاه وعلامه من في خطاه وخطاهم بالالف فاذا المصنف تصدير
 وتبليغته يا عليه من كتاب حررتها اصفت نحو من فضة ام لم تصف
 فهو من العلي و قد اخرجت ابيات واعتمده او لا واع
 وباطن او ظاهرا وصلواته وسلامه على
 سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ه

الدرس بنهرا روميه
 وهو ما له شيئا
 وقد يسمه
 التاير
 ه



خاتمة نسخة دار الكتب (د)

وهو

البراق في الصحراين **البراق** لا بالعبير والاسم بالعبير وكان يثبت
 واولا بالناسفة العترة التي اعانها لظلم لا يبرود واورت اولاد و عمر ووقف
 وجزا وانبه ودرج وركبات الزواة واولا بالانابع بالانبع بالانيس
 بالضاف اليها المشكلا والالف تفسر بالالف واولا بالانبع وركبات في عمر و
 لام الحف بنانه وصره وركب وركب في العصب للفر واولا بالانبع وركبات في
 عمره وركب وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 منسوم الحصف وركبات في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 استأخر الزوال العمرة بالي ووقف مكتوب بالالف على الحصف والي على
 القصب الحصف حورا العمرة وركب وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 الوصل انيس في ووقف العاصم والالف في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 صوره حصف انيس ادمه من انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 ربح انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 في غير الحصف انيس بالي وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس
 صفا اذ الوصف انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 خطبة اذ الوصف انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس

حاشية نسخة الأزهري (ز)

البراق

البراق في الصحراين **البراق** لا بالعبير والاسم بالعبير وكان يثبت
 واولا بالناسفة العترة التي اعانها لظلم لا يبرود واورت اولاد و عمر ووقف
 وجزا وانبه ودرج وركبات الزواة واولا بالانابع بالانبع بالانيس
 بالضاف اليها المشكلا والالف تفسر بالالف واولا بالانبع وركبات في عمر و
 لام الحف بنانه وصره وركب وركب في العصب للفر واولا بالانبع وركبات في
 عمره وركب وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 منسوم الحصف وركبات في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 استأخر الزوال العمرة بالي ووقف مكتوب بالالف على الحصف والي على
 القصب الحصف حورا العمرة وركب وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 الوصل انيس في ووقف العاصم والالف في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 صوره حصف انيس ادمه من انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 ربح انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 في غير الحصف انيس بالي وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس انيس
 صفا اذ الوصف انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس
 خطبة اذ الوصف انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس وركب في انيس

عقبيل في يوم الخميس حط على ظهره الحرام ٢٥٤٤

هم انهم من قضاة غير العموديين وبيروا الحروف ثم جعلت الرفع على انتصاب الاسم وان لا يثبت علم التثنية وما ياء
 فيكون من اجعل الظن فيه انما هو من قد يثبت في المالك وكانت الزيادة في المعصر للام التثنية من اجعل التثنية
 والرفع في التثنية ويا نصرة التثنية ويا نصرة الالف والشرا والثلث لا يزيروا ولا يزيرونه او لا يزيروا
 ربعة وجزاير قد يثبت في الموعود وكانت الزيادة في الواو والياء يفتح بالياء يفتح في الغطاء والياء
 الغنك واللام يفتح في الموعود يفتح في الواو وكانت في عمو وليا اخذ يفتح في عمو ولم يفتح في عمو
 للعمود والواو والظن في اللام في عمو والواو في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 وعمرانله من مرسوع الموعود والمكانت المتفرقة بالياء يفتح في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 الزيادة نشرة الى التسمية وكما في بيوت في من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 علم التحقيق والياء على التثنية في علم جواز الالف والفاء والواو في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 كذا في الوجه ان تثير في الفاء والياء وكما في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 الغنك اذا تسميت في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 ما بالانقياد اليه في رسم الموعود انما على المسك رضى الله عنهم وعلوم فقيدته للانتعاش في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 كتبت في عمو وما التثنية في غير الموعود انما كتبت بالياء وفتحت بالياء عند انما كتبت بالياء وفتحت بالياء
 من يافتها كما كتبت من اجل انهم في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 وفيها انما كتبت بالياء على حسب تناسب حركاتها التي في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 وفيها انما كتبت بالياء والحمد لله رب العلمين في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 وحاصل اسمي على سبعة ايام من الموعود في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 وكلما فعلت من ذلك في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو
 وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت وعلمت
 نعم بل احسن ان يكون التثنية والحدود والرفع والياء
 انما هو يفتح في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو من قبل في عمو

ثالثة عشر

وسبعون وثلاث عشرة خلف من عدلي والاولى من علي ...
 ...
 ...
 ...

المسلمون

لا يقع فيه عرق ولا يعرضي باللبس قلت ليس هذا بعنتك فادرجي لا تتراع عند العروضين ان الكامل
 لدعروض هذا على نية فكلن ولها ضرب مثلها واخر حين مضمرة على نية فكلن فلوان قايلا قال
 فكلن في سائر لغة على النهى واسأل قد تكلف الضمن عن غير ما كان ان يكون العروض هذا وضربها مثلها
 يكون الهام من التبريم من عرق حتى وان يكون الضرب احد مقصودا او العرق من مقصودا لاجل
 التبريم فنكون اليم والهاهاتين فقد تصورنا وتوقع عرق في القافية التي يقع فيها عرق في
 انفسطها فاقاله وزيدت ياني بما يبرون من تباين وملايه وهذا ما يتكاد اليه ولا ايضا
 عليه لان رسم المصنف سنة متبعة فوجب الانقياد اليه وليس معقول المعنى لنا فلا شئ
 يكتب وغير المصحف بايد كما يكتب بزبد ياء واحدة ومن تباين زيد ومن ملايه وملايه كما يكتب
 من رزازيد ومن خطاهم كما يكتب ذلك اذا لم يصف للضمر وقيل يكتب يا على صانسة حركتها
 اصبحت حتى من خطية او لم يصف كشيء يا على منا صبغة حركتها اصبحت تخون من خطية او لم
 تصف تخون من الكلي وطناغ الكلام في تعلق الفزاييد على تسهيل الفوازييد ما هو الاضاعة
 عا جرم في البصاعة معدود في اصل التفسير والاضاعة حفر قلما دعا المباحث احسن
 فله بالسمع والطاعة وانا عظمم للوافق عليه بما دعت اليه من الجملة التي اقتضاها
 الحال لا سيما في هذه الجملة التي اولها همزة الوصل فقد دعا في الماسعة هذا داعي الامحان
 وقد خرج الكتاب كله من يدي فتل ان الرجح النظرية ولما تمكن من اصلاح معضله
 واظهار خافية فليحسن المتاهل المتامل من اصلاح ما يجده من هفوة طفا بها القلم
 عن انزلت بها القدم وليصف الصفا الجليل وليقتض ما هو قاض وحسنا الله ونم الوكيل
 وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وقال الكاتب من نسخنا نحن من
 فانا الاصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الاول مع فخر اليد عن تحريم بمصر عن الله
 له ولتساير المسلمين اجمعين وقد وقع الفراغ من علي يدنا في افر الصبار واخر يوم

المراد سبحانه وتعالى العتي العتي ملا محمد بن ملا محمد شريف
 ابن ملا عثمان الافقاني السلماي الخالدي في يوم الجمعة وقت
 الصفي في اول شهر المعظم شهر شعبان التي هي من سنين رسة
 خمس عشرة وما يرب والفا بقرب جامع بني امية بدمشق الشام
 حرره من العاهات والافات تحت المنارة الشرقية بمحلة باب
 الخضرا بمحلة المنور السلماي الخالدي بزاوية العظم
 المرغاني رئيس الاوليا وشرقا وعزبا الشيخ عبد القادر
 الكيلاني قدس الله سره وحشرها واحباها في شهر ربه في
 الاثنا والاوليا والصالحين وعظم الله تعالى لنا
 ولها يتخا ولا ستادينا ولتساير اخوانا اجمعين

امين
 وصل الله تعالى على سيدنا وحسنا محمد وعلى آله
 وازواجه الطيبين الطاهرين وصحبه وسلم

خاتمة نسخة الدماميني

الفهارس والمراجع

أولا : الفهارس الخاصة بالجزء الرابع :

- ١ - فهرس الأبواب والفصول . ٣٩٣
- ٢ - الفهرس التفصيلي للموضوعات . ٣٩٦
- ٣ - فهرس الشواهد القرآنية . ٤٣٠
- ٤ - فهرس شواهد الحديث . ٤٤١
- ٥ - فهرس شواهد الشعر والرجز . ٤٤٢

ثانيا : الفهارس العامة للأجزاء الأربعة من المساعد :
الأعلام والكتب والمصنفات وغيرها .

ثالثا : المراجع

الموضوع	الصفحة
(٧٦) باب التصريف	٥
(التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة)	٥
فصل : الاسم الثلاثي المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني	١١
فصل : استثقل تَمَثَّلُ أصليين في كلمة	١٩
فصل : لأصالة الفعل في التصريف	٣٤
فصل : أهمل من الزيد فيه ، فعويل	٣٨
فصل : يُحَكِّمُ بزيادة ما صَحَبَ أكثر من أصليين	٤٤
فصل : إن تضمنت كلمةً متباينين ومتماثلين	٥٨
فصل : ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف	٦٥
فصل : الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره	٧١
فصل : يجمع حروف البذل الشائع ، في غير إدغام	٧٦
فصل : تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ...	٨٨
فصل : إذا اكتنف طرفاً اسم حرفي لين	٩٤
فصل : يجب أيضاً إبدال الهمزة ، مما يلي ألف جمع	٩٧
فصل : تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور ، بعد همزة متحركة	١٠٤
فصل : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلماتها	١١٣
فصل : تبدل الياء ، بعد كسرة ، عن واو	١٢٣
فصل : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة	١٢٦
فصل : تُحذف الياء المدغمة في مثلها	١٤٣
فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة ، في واو قبل واو	١٤٩
فصل : تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً في كلمة	١٥١
فصل : تبدل الياء من الواو ، لأملاً لفُعَلِي	١٥٧
فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة ، اتصالاً أصلياً	١٦٠

الموضوع	الصفحة
فصل : إن كانت الياء أو الواو عين فعل ، لا التعجب	١٧٠
فصل : تبدل في اللغة الفصحى ، التاء ، من فاء الأفعال وفروعه	١٧٩
فصل : من وجوه الإعلال ، الحذف	١٨٣
فصل : ومما اطرده ، حذف همزة أفعل ، من مضارعه	١٨٩
فصل : من وجوه الإعلال ، القلب	٢٠٩
فصل : أبدلت الياء سماعاً ، من ثالث الأمثال	٢١٥
فصل : وقع التكافؤ في الإبدال ، بين الطاء والذال والتاء	٢٢٨
(٧٧) باب مخارج الحروف	٢٣٩
فصل : لهذه الحروف فروع تستحسن	٢٤٣
فصل : من الحروف مهموسة	٢٤٥
فصل : في الإدغام	٢٥٠
فصل : إذا تحرك المثلان من كلمتين	٢٦٤
فصل : وقع التكافؤ في الإدغام ، بين الهاء والعين	٢٧٠
فصل : تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، في الراء واللام	٢٧٣
فصل : تدغم تاء تفعل وشبهه ، في مثلها ومقاربه	٢٧٧
(٧٨) باب الإمالة	٢٨١
وهي أن يُنحَى جوازاً في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة	٢٨١
(٧٩) باب الوقف	٣٠١
فصل : إذا كان الموقوف عليه متحركاً	٣١٢
فصل : إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية	٣٢٢
فصل : يوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً	٣٢٤
فصل : وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة	٣٣١
(٨٠) باب الهجاء	٣٣٥
فصل : تُعتبر المطابقة بالأصل	٣٤٤
فصل : من اعتبار المطابقة بالمآل	٣٥٦

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا أَدَّى القياس ، فى المهموز وغيره ...	٣٦٥
فصل : حذف الألف من الله والرحمن	٣٦٧
فصل : زدت ألف فى مائة ومائتين	٣٧٦
آخر الكتاب	٣٨٠
خاتمة نسخة دار الكتب (د) - مصورة	٣٨٣
» (ز) -	٣٨٥
» (غ) -	٣٨٧
» -	٣٨٩

الموضوع	الصفحة
(٧٦) باب التصريف	٥
هو في اللغة ، مصدر صرّف ، أى قلب من حال إلى حال ...	٥
وقيل : تصريف الكلمة ، تغييرها ، بحسب ما يعرض لها ...	٥
التصريف : علم يتعلق ببنية الكلمة ، والمحروفها من أصالة	٥
وزيادة وصحة وإعلال ، وشبه ذلك .	٥
ومتعلّقه من الكلم : الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفّة ،	٥
ولها الأصالة في ذلك ،	٨
وما ليس بعضه زائداً ، سُمى مجرداً ، ولا يتجاوز خمسة أحرف ،	٨
إن كان اسماً ، ولا أربعة ، إن كان فعلاً ،	٨
ولا ينقصان عن ثلاثة .	٨
والمزيد فيه ، إن كان اسماً ، لم يتجاوز سبعة ، إلّا بهاء التأنيث ،	٩
أو زيادتي التنثية ، أو التصحيح ، أو النسب ،	١٠
وإن كان فعلاً ، لم يتجاوز ستة ، إلّا بحرف التنفيس ، أو	١٠
تاء التأنيث ، أو نون التوكيد .	١٠
فصل : الاسم الثلاثي المجرد ، مفتوح الأول ، ساكن الثاني ،	١١
أو مكسوره ، أو مضمومه ،	١١
ومكسور الأول ، ساكن الثاني ، أو مفتوحه ، أو مكسوره ،	١١
ومضموم الأول ، ساكن الثاني ، أو مفتوحه ، أو مضمومه ،	١٢
وندر مكسوره ؛	١٢
والرباعيّ المجرد ، مفتوح الأول والثالث ، ومكسورهما ، أو مضمومهما ؛	١٣، ١٢
ومكسور الأول ، مفتوح الثاني أو الثالث ؛	١٤، ١٣
وتفريع فُعَلَّل على فُعَلَّل ، أظهر من أصالته ،	١٥
وقُرِّع فَعَلَّل على فَعَنَلَّل ، وفُعِّل على فُعَالِل ، وفَعَّلِل على	١٥

الموضوع	الصفحة
فعليل ، وفاقاً للفراء ، وأبى على .	١٦
وفي نسخة عليها خطه ، بدل قوله : وفاقاً للفراء وأبى على : خلافاً للبصريين .	١٧
والحماسي المجرد ، مفتوح الأول والثاني والرابع ،	١٧
أو مفتوح الأول ، والثالث ، مكسور الرابع ، أو مكسور الأول ،	١٧
مفتوح الثالث ، أو مضموم الأول ، مفتوح الثاني ، مكسور الرابع ؛	١٧
وما خرج عن هذه المثل ، فشاذاً ، أو مزيد فيه ،	١٨
أو محذوف منه ، أو شبه الحرف ، أو مركب ، أو أعجمي .	١٩
فصل : استثقل تماثل أصليين في كلمة ، وسهله كوئهما عينا ولأما ؛	١٩
وقل ذلك فيهما ، حَرَفَى لِين ، أو حَلَقَتَيْن ؛	٢٠، ١٩
وأهمل كوئهما همزتين ؛ وعز كوئهما هاءين ؛	٢٠
وقل كون الفاء واللام حَلَقِيَيْن ؛ وأقل منه نحو : كوكب ؛	٢١، ٢٠
وأقل منه : بَبْر ؛ وأقل منه : بَبَّه .	٢٢
والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه في التأليف من ثلاثة أمثال .	٢٣
وإن تضمنت كلمة ياءً وواواً أصليين ، لم تتقدم الياء ، إلا في يوح ويوم وتصاريفه .	٢٤
وواو حيوان ونحوه ، بدل من ياء ، على رأى الأكثرين .	٢٤
وقل بابٌ وَيَج ؛ وكثر بابٌ طَوَيْتِ وأبَيْتِ ؛	٢٥
واستغفوا في باب قَوُّ بِفَعِلٍ عن فَعَلٍ وفَعَّلٍ ،	٢٦
فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ .	٢٧
ويمائل كثيراً ، ثالث الرباعي أوَّلُه ، ورابعه ثانيه ،	٢٧
وأهمل ذلك مع الهمزة فاءً ، وقُل مع الياء مطلقاً ،	٢٧
ومع الواو عينا ، فإن كانت في فعل ، لم تقلب ألفاً ،	٢٨
وما أوهم ذلك ، فأصله الياء ، كحاحيت ،	٢٨
خلافاً للمازني .	٢٩

الموضوع	الصفحة
وَيُسَمَّى أَوَّلُ الْأَصُولِ فَاءً ، وَثَانِيهَا عَيْنًا ، وَثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا	٢٩
وَخَامِسُهَا لَامَاتٌ ، لِمَقَابَلَتِهَا فِي الْوِزْنِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ ،	٢٩
مَسَوَى بَيْنَهَا فِي الْحَالِ وَالْمَحَلِّ	٣٠
وَمَصَاحِبُهُ زَائِدٌ ، سَابِقٌ أَوْ لَاحِقٌ ، وَمَا لَمْ يَزِيدْهُ بَدَلِيلٌ ، فَهُوَ أَصْلٌ .	٣١
وَالزَّائِدَاتُ بَعْضُ سَائِمُونِيَّاتٍ ، أَوْ تَكَرَّرَ عَيْنٌ أَوْ لَامٌ ، أَوْ عَيْنٌ وَوَلَامٌ ،	٣١
مَعَ مَبَايِنَةِ الْفَاءِ ،	٣٢
أَوْ فَاءٌ وَعَيْنٌ ، مَعَ مَبَايِنَةِ اللَّامِ ؛ وَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ مِنْ سَائِمُونِيَّاتٍ	٣٣
قَوْبَلٌ فِي الْوِزْنِ بِمَثَلِهِ ، وَإِلَّا ، فَمَا يُقَابَلُ الْأَصْلُ ، مِنْ فَاءٍ وَعَيْنٍ وَوَلَامٍ ،	٣٣
خِلَافًا لِمَنْ يُقَابَلُ بِالمَثَلِ مَطْلَقًا .	٣٤
فَصَلْ : لِأَصَالَةِ الْفِعْلِ فِي التَّصْرِيفِ ، زَيْدٌ قَبْلَ فَاءِ ثَلَاثِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ ،	٣٤
وَقَبْلَ فَاءِ رِبَاعِيهِ إِلَى اثْنَيْنِ ؛	٣٤
وَمُنْعُ الْأِسْمِ مِنْ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُشَارِكْهُ لِمُنَاسِبَةٍ ، أَوْ يَكُنْ ثَلَاثِيًّا ،	٣٤
وَالْمَزِيدُ وَاحِدٌ .	٣٥
وَشَدٌّ لِتَفْحَلٍ وَإِثْرَهُو وَيَنْجَلِبُ وَإِسْتَبْرَقُ .	٣٥
وَمُنْتَهَى الزِّيَادَةِ فِي الثَّلَاثِيَّاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، ثَلَاثَةٌ ؛	٣٦
وَمِنْ الْأَسْمَاءِ أَرْبَعَةٌ	٣٦
وَفِي الرِّبَاعِيَّاتِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، اثْنَانُ ؛	٣٧
وَمِنْ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثَةٌ ؛ وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الثَّلَاثِيَّاتِ ، ثَلَاثَةٌ ،	٣٧
وَأَرْبَعَةٌ ؛ وَفِي آخِرِ الرِّبَاعِيَّاتِ ثَلَاثَةٌ ،	٣٧
وَلَمْ يَزِدْ فِي الْخَمَاسِيَّاتِ غَيْرَ حَرْفٍ مَدًّا قَبْلَ الْآخِرِ ، أَوْ بَعْدَهُ .	٣٧
وَنَدْرٌ قَرَعْبَلَانَةٌ ، وَاصْطَفَلِيْنَةٌ وَاصْفَعِنْدُ .	٣٨
فَصَلْ : أَهْمَلُ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ ، فِعْوِيلٌ ، وَفِعْوَلِيٌّ ، إِلَّا عَدْوَلِيٌّ وَقَهْوَبَاةٌ	٣٨
وَفِعْلَالٌ ، غَيْرُ مُضْعَفٍ ، إِلَّا الْخَزْعَالُ ،	٣٩
وَفِعْيَالٌ ، غَيْرُ مَصْدَرٍ إِلَّا نَاقَةٌ مَيْلَاعًا ،	٣٩
وَفِعْلَالٌ ، مُضْعَفُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، غَيْرُ مَصْدَرٍ ، إِلَّا الدِّدِيَاءُ ،	٣٩

الموضوع	الصفحة
وفَوَعَال وإفَعلة وفِعَلِي ، أوصافاً ،	٤٠
إلّا ماندر كضَمَزَى وعِزْهَى ،	٤٠
وفُيَعَل ، في المَعْتَل ، دون ألف ونون ،	٤١
وفُيَعَل ، في الصحيح مطلقاً ، إلّا ماندر ، كعَيْن وبَيْئَس ، وطيلسان في لغة .	٤٢
وندر فَعِيل وفُوعِيل ، وكثير فَعِيل ؛	٤٣
وفي نسخة عليها خطه ، بدل قوله : وندر فَعِيل وفُوعِيل ، وكثير فَعِيل ،	٤٣
قوله : وأهمل فَعِيل ، دون فَعِيل وفُوعِيل .	٤٣
فصل : يُحَكَم بزيادة ما صحب أكثر من أصليين ،	٤٤
من ألف أو ياء أو واو غير مصدّرة ، أو همزة مصدّرة ،	٤٤
— وقد جرى الخلاف في همزة أرنب —	٤٥
أو مؤخّرة ، هي ، أو نون ، بعد ألف زائدة ، أو مؤخّرة ،	٤٦
أو نون بعد ألف زائدة ؛ أو ميم مصدّرة ، إن لم يعارض دليل	٤٦
الأصالة ، كملازمة ميم مَعَد في الاشتقاق .	٤٧
وكالتقدّم على أربعة أصول ، في غير فِعَل ، أو اسم يشبهه ،	٤٨
فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدلٌ لا أصل ، إلّا في حرف	٤٨
أو شبهه .	٤٩
وزيدت النون أيضاً باطراد ، في الانفعال والافتعال	٤٩
وفروعهما ،	٤٩
وفي التثنية والجمع وغيرهما مما سبق ذكره ،	٤٩
وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها ،	٤٩
والتاء في التفعّل والتفاعل والتفعلل والافتعال وفروعهن ،	٥٠
وفي التفعيل والتفعال ، ومع السين في الاستفعال ، وكذا	٥٠
فروعه ؛ والهاء وفقاً ، في مواضع يأتي ذكرها ،	٥١
واللام في الإشارة ، كما سبق .	٥١

الموضوع	الصفحة
وتقلُّ زيادةُ ماقيِدُ ، إن خلا من القيد .	٥٢
ولا تقبل زيادة ، إلاً بدليل جليّ ، كلزوم كون الثاني من نحو :	٥٢
كِنْتَاو ، أحد حروف سَأْتَمُونِهَا ؛ وكسقوط همزة شمأل	٥٢
وشأمل واحبنتاً ، في الشمول والحبط ؛ وميم دُلامص	٥٣،٥٢
وزُرُقْم ، في الدلاصة ، والزَّرقة ؛	٥٣
ونون رَعَشَن وتَلْعَن ، في الرعش والبلوغ ؛ وهاء أمهات	٥٤
وهِبَلَع وأَهراق ، في الأمومة والبلع والإراقة ،	٥٤
ولام فَحَجَل وهَدْمِل ، في الفحج والهدم ،	٥٤
وسين قُدْموس وأَسْطاع ، في القَدَم والطاعة ؛	٥٥
وكلزوم عدم النظر ، بتقدير أصالة نون نرجس وعُرُئد	٥٥
وكنهبل وإصْفَعْنَد وْحَبَّعْثَنَة وْحُنْبَيْتَنَة وهُنْدَلِج ؛	٥٦
ولام وَّرَتَيْتَل وعِقرِطَل ؛	٥٧
وتاء تَنْضُب وتُدْرَأ وتُجيب وعِزْوِيت ؛	٥٧
وما ثبتت زيادته بعدم النظر ، فهو زائد ، وإن وجد النظر	٥٧
على لغة ؛ والزيادة أولى ، إن عُدَم النظر ، مع تقديرها	٥٨،٥٧
وتقدير الأصالة .	٥٨
فصل : إن تضمنت كلمة ، متباينين ومتماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد	٥٨
المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد ، إن لم يماثل الفاء	٥٨
ولا العين المفصولة بأصل كَحَدْرَد ؛	٥٨
فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها ، عمَّتْهَا الأصالةُ مطلقاً ،	٥٩
خلافاً للكوفيين والزجاج ، في نحو : ككبكية ، مما يفهم المعنى ،	٦٠
بسقوط ثالته ؛	٦٠
وفي نسخة أخرى ، بدل هذا :	٦٠
خلافاً للزجاج في ككبكية ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالته ،	٦٠
وليس الثالث بدلا من مثل الثاني ، خلافاً للكوفيين .	٦٠

الموضوع	الصفحة
فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانی المتأثلاث ،	٦١
وثالثها ، فی نحو : صَمَحَمَح .	٦١
وثالثها ورابعها ، فی نحو : مَرَمَرِيس .	٦٢
وثانی المثلین أولى بالزيادة فی نحو : أَفْعُنَسَسَ ، لوقوعه	٦٢
موقع ألف اَحْرَتْبِي ؛	٦٢
وأولهما أولى فی نحو : عَلَمَ ، لوقوعه موقع ألف فاعل ،	٦٢
وياء فيعل ، وواو فوعل .	٦٢
وإن أمكن جعل الزائد تكريرا ، أو من سألتومنيها ،	٦٣
رجح ماعضد بكثرة النظير ،	٦٣
إن لم يمنع اشتقاق ، أو مايجرى مجراه .	٦٤
فصل : ماآخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بينها وبين الفاء	٦٥
حرف مشدّد ، أو حرفان ، أحدهما لين ، فمحمتمل لأصالة	٦٥
الآخر ، وزيادة أحد المثليين ، أو اللين ؛ وللعكس ؛	٦٥
ما لم يُهْمَل أحد البنائين ،	٦٦
أو الوزنين ، أو يقلّ نظير أحد المثالين ؛	٦٧
ويتعين اغتفار قلة النظير ، إن سلم به من ترتيب حكم على غير سبب .	٦٨
وتترجح زيادة ماصدر من ياء أو همزة أو ميم ، على زيادة	٦٩
مابعده من حرف لين ،	٦٩
أو تضعيف ؛ فإن أدّى ذلك إلى شدوذ فك أو إعلال أو عدم	٧٠، ٦٩
نظير ، حكم بأصالة ماصدر ؛ ما لم يؤد ذلك إلى استعمال	٧٠
ما أهمل من تأليف أو وزن كمحبيب ويأجج .	٧٠
فصل : الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره .	٧١
فالذی للإلحاق ، ما قصد به جعل ثلاثي أو رباعيّ ، موازنا لما فوفه ،	٧١
محكوماً له بحكم مقابله غالباً ، ومساوياً له مطلقاً في تجرّده من غير	٧٢
ما يحصل به الإلحاق ، وفي تضمن زيادته ، إن كان مزيداً فيه ،	٧٢

الموضوع	الصفحة
وفي حكمه ، ووزن مصدره الشائع ، إن كان فعلا ،	٧٣،٧٢
ولا تلحق الألف إلا أخيرة ، مبدلة من ياء ؛	٧٤،٧٣
ولا الهمزة أوّلاً ، إلا مع مساعد ، كنون التَّنَد ، وواو	٧٤
إِذْرُون .	٧٤
ولا إلحاق في غير تدْرُب وامتحان ، إلا بسماع .	٧٥
ويقارب الاطراد ، الإلحاق بتضعيف ماضعت العرب مثله ،	٧٦
فلا يلحق بتضعيف الهمزة ، ولا بتضعيف متصلين ،	٧٧
لإهمال العرب لذلك ، فإن قصد التدرب ، أو إجابة ممتحن فلا بأس به ،	٧٧
ولو كان إلحاقاً بأعمجى ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبى الحسن ،	٧٨،٧٧
بشرط اجتناب ما اجتنب العرب ، من تأليف أو هيئة .	٧٨
وسلوك سبيل صمحمح وحنطى ،	٧٩
في إلحاق ثلاثي بخماسي ، أولى من سلوك سبيل غَدَوْدَن وعفنجج	٧٩
وعقنقل وخفَيْدَد وخفَيْدَد واعثوجج وهبيخ وِقْتَوْر وضرَب .	٨٠
ويُختار إبدال ياءٍ من آخر نحو : ضَرَب ، من الردِّ ونحوه .	٨١
وجملة ما يتميز به الزائد ، تسعة أشياء ؛ وزاد بعضهم آخر ،	٨٢
وهو الدخول في أوسع البابين ...	٨٢
دلالتة على معنى ، وسقوطه لغير علة ، وهذا هو الذي	٨٢
يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذي أثبتته الجمهور ،	٨٢
هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء كلمة من كلمة ، مع التوافق	٨٢
في أصل المعنى والحروف وترتيبها ..	٨٢
وأما الاشتقاق الأكبر ، فأثبتته أبو الفتح ، وكان الفارسي	٨٣
يأنس به في بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة ، كيفما	٨٣
ركبتها ، على معنى واحد ...	٨٣
من أصل أو فرع أو نظير ،	٨٤،٨٣
وكونه مع عدم الاشتقاق ، في موضع تلزم فيه زيادته ،	٨٤

الموضوع	الصفحة
أو تكثر مع وجود الاشتقاق ؛	٨٥
واختصاصه ببنية ، لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ؛	٨٥
ولزوم عدم النظر ، بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير	٨٥
ما هو منه .	٨٦
فصل : يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام ، قولك :	٨٦
لَجِدُّ صَرَفُ شَكِسَ آمِنَ طَيَّ ثوبَ عَزَّتِه	٨٦
والضروريّ في التصريف ، هجاء : طويت دائما	٨٧
وعلامة صحة البدلية ، الرجوع في بعض التصاريف ، إلى المبدل	٨٧
منه لزوماً أو غلبة ؛ فإن لم يثبت ذلك في ذى استعمالين ،	٨٧
فهو من أصلين .	٨٧
فصل : تبدل الهمزة وجوبا ، من كل حرف لين ، يلي ألفاً	٨٨
زائداً متطرفاً ،	٨٨
أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة ؛ وربما صحح مع العارضة ،	٨٩
وأبدل مع اللازمة .	٨٩
وتبدل الهمزة أيضاً وجوباً ، من كل ياء أو واو ، وقعت عينا	٨٩
لما يوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسم مُعْتَرٍ إلى فعل معتل العين ،	٨٩
أو اسم لا فعل له .	٨٩
ومن أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدّة غير أصلية ،	٩٠
ولا مبدلة من همزة ،	٩١
فإن عرض اتصالها ، بحذف همزة فاصلة ، فوجهان ،	٩١
وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة ، غير مشددة ، ولا موصوفة	٩٢،٩١
توجب الإبدال السابق .	٩٢
وكذا كل ياء مكسورة ، بين ألف وياء مشددة .	٩٣
وهز الواو المكسورة المصدرة ، مطرد على لغة ،	٩٣
وربما همزت الواو ، لضمة عارضة .	٩٤

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا اکتنف طرفا اسم ، حرفی لین ، بينهما ألف ، وجب	٩٤
في غير ندور ، إبدال الهمزة من ثانيهما ،	٩٤
إن لم يكن بدلاً من همزة ، ولا مفصولاً من الطرف لفظاً	٩٥
أو تقديراً .	٩٦
ولا يختص هذا الإعلال بواوین في جمع ، خلافاً للأخفش .	٩٦
فصل : يجب أيضاً ، إبدال الهمزة ، مما يلي ألف جمع يشاكل	٩٧
مفاعل ، من مدة زیدت في الواحد ؛	٩٧
فإن كانت المدة عيناً ، لم تُبدل إلا سماعاً .	٩٧
وُفتّح في غير شدوذ ، الهمزة العارضة في الجمع المشاكل مفاعل ،	٩٨
مجمولة واواً ، فيما لامه واو ، سلمت في الواحد بعد ألف ،	٩٨
ومجمولة ياءً في غير ذلك ، مما لامه حرف علة أو همزة	١٠٠،٩٩
وربما عوملت الهمزة الأصلية ، معاملة العارضة للجمع ،	١٠١
ونحو : هدية وهداوى شاذ ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفش .	١٠١
وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء والعين ،	١٠٢،١٠١
وهما كثيراً، منها .	١٠٣
فصل : تبدل الهمزة الساكنة ، بعد همزة متحركة ، متصلة بمدة	١٠٤
تجانس الحركة . وفي نسخة :	١٠٤
تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور ،	١٠٤
فإن تحركتا ، والأولى لغير المضارعة ، أبدلت الثانية ياءً ،	١٠٥
إن كسرت ، مطلقاً .	١٠٥
وثبت بعد هذا ، في نسخة الرقي ، وفي نسخة أخرى عليها خط	١٠٦
المصنف :	١٠٦
أو فتحت بعد مكسور ، أو كانت موضع اللام مطلقاً .	١٠٦
و واواً ، إن فُتحت بعد مفتوحة أو مضمومة ، أو ضُمَّت مطلقاً ،	١٠٧
خلافاً للأخفش ، في إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة ،	١٠٧

الموضوع	الصفحة
والياء ، من المضمومة بعد المكسورة ؛	١٠٧
وللمازني ، في استصحاب الياء المبدلة منها ، لكسرة أزالتها التصغير ،	١٠٨
أو التكمير ، وفي إبدال الياء منها ، فاءً لأفعل ؛	١٠٨
فإن سكنت الأولى ، أبدلت الثانية ياءً ، إن كانت موضع اللام ؛	١٠٩
وإلاً ، صحت .	١٠٩
ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ،	١١٠
ولا يقاس على ذوايب ، لإأ مثله جمعاً وإفراداً ،	١١٠
خلافاً للأخفش .	١١٠
وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال ، لغة .	١١١
ولو توالى أكثر من همزتين ، حققت الأولى والثالثة والخامسة ،	١١٢
وأبدلت الثانية والرابعة .	١١٢
فصل : إذا كان في الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها ،	١١٣
جاز أن تخفف متحركة ، متحرکا ماقبلها ، بإبدالها مفتوحة ،	١١٣
بواو بعد ضمة ،	١١٣
وبياء بعد كسرة ؛ وأن تخفف مفتوحة بعد فتحة ، ومكسورة أو	١١٣
مضمومة ، بعد فتحة أو كسرة أو ضمة ، يجعلها كمجانس حركتها ،	١١٣
خلافاً للأخفش ، في إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ، والمكسورة بعد	١١٤
ضمة واواً .	
وأن تخفف ساكنة بعد حركة ، بإبدالها مدةً تجانسها ،	١١٥
وإن تحركت بعد ساكن ، فيحذفها ، ونقل حركتها إليه ،	١١٥
ما لم يكن ألفاً ، أو واواً ، مزيدة للمد ، أو ياءً مثلها ، أو	١١٥
للتصغير ، أو نون الانفعال ، عند الأكثر ؛	١١٥
وتسهل بعد الألف ، إن أوتر التخفيف .	١١٥
وتجعل مثل ماقبلها ، من الواو والياء المذكورتين ،	١١٦
ويتعين الإدغام	١١٦

الموضوع	الصفحة
وربما حُمِلَ في ذلك ، الأصليُّ على الزائد ، والمنفصل على المتصل ،	١١٧
ونحو قولهم في كَمَاة : كَمَاة ، شاذ ، لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيين ؛	١١٨
وإن كان المنقول إليه حرفَ التعريف ، رُئِبَ الحكم على سكونه	١١٩
الأصلي ، كَمِنَ الآن ، أو على حركته العارضة ، كَمِنَ لأن .	١١٩
وربما استغنى بحذف الهمزة ، عن النقل إلى الياء والواو ،	١٢٠
المتحرك ماقبلهما ، ما لم تكن الحركة فتحةً ،	١٢١
وقد لا تستثنى الفتحة .	١٢١
والتزم غالباً ، النقلُ فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا .	١٢١
ومعظم العرب على التزام النقل ...	١٢٢
ونقلوا أيضاً ، إذا دخلت همزة التعدية على الماضي والمضارع والأمر	١٢٢
إلَّا مَرَأى ومَرَّئياً ومرآة وأرأى منه وماأرأه وأرء به .	١٢٢
فصل : تبدل الياء بعد كسرة ، من واو ، هي عين مصدر لفعل معتل العين ،	١٢٣
أو عين جمع ، لواحد معتل العين ، مطلقاً ، أو ساكنها ،	١٢٣
إن وليها في الجمع ألف ، وصحَّت اللام .	١٢٣
وقد يُصحح ماحقه الإعلال ، من فَعَل ، مصدرأً ، أو جمعاً ،	١٢٤
وفعال ، مصدرأً .	١٢٤
وقد يُعَلُّ ماحقه التصحيح ، من فِعَال ، جمعاً ، أو مفرداً ،	١٢٤
غير مصدر ، ومن فَعَلَّة ، جمعاً ؛	١٢٥
وليس مقصوراً من فِعَالَة ، خلافاً للمبرد .	١٢٥
فصل : تبدل الألف ياء ، لوقوعها إثر كسرة ، أو ياء التصغير ،	١٢٦
وكذا الواو ، الواقعة إثر كسرة متطرفة ، أو قبل علم	١٢٦
تأنيث ، أو زيادتى فَعَلان ، أو ساكنة مفردة ،	١٢٦
لفظاً ، أو تقديرأً ، وكذلك الواقعة إثر فتحة ، رابعةً فصاعداً ،	١٢٧
طرفاً ، أو قبل هاء التأنيث ؛ ونحو : مقاتوة وسواسوة وأقروة	١٢٨

الموضوع	الصفحة
وديوان واجليواذ ، شاذ ، ولا يقاسُ عليه .	١٢٨
وتبدل الألف واواً ، لوقوعها إثر ضمة ،	١٣٠
وكذلك الياء الساكنة المفردة ، في غير جمع ،	١٣٠
والمواقعة آخر فَعَل ، أو قبل زيادتي فَعْلان ،	١٣١، ١٣٠
أو قبل علامة تأنيث ، بنيت الكلمة عليها .	١٣١
وتبدل الضمة في الجمع كسرة ، فيتعين التصحيح ،	١٣١
ويُفَعَل ذلك بالفُعْلَى صفةً كثيراً ،	١٣٢
وبمفرد غيرهما قليلاً .	١٣٤
وربما قررت الضمة في جمع ، فيتعين الإبدال .	١٣٤
وتُبدل كسرةً أيضاً ، كلُّ ضمة تليها ياء ، أو واو ، وهي آخر اسم	١٣٤
متمكن ، لا يتقيد بالإضافة ؛ أو مدغمة في ياء ، هي آخر اسم ، لفظاً ،	١٣٦، ١٣٥
أو تقديراً ؛	١٣٧
وكل ضمة في واو ، قبل واو متحركة ، أو قبل ياء ، تليها زيادتا فَعْلان ،	١٣٧
أو علامة تأنيث ؛	١٣٨
فإن كانت في غير واو ، قبل واو ، قبل هاء التأنيث ، لم تُبدل ،	١٣٩
إلا إن قُدِّر طرآنُ التأنيث .	١٣٩
وفي ضمة مصدرة ، قبل ياء مشددة ، أو متلوقة بأخرى مغيرة لياء	١٣٩
مشددة ،	
أو منقولة إلى واو ، من همزة قبل واو ، وجهان .	١٣٩
وقد يُسكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثرتين لإعلال اللام ،	١٤٠
فيبقى أثرهما .	١٤٠
وقد يؤثران إعلاها ، محجوزة بساكن ،	١٤١
وربما أثرت الكسرة ، محجوزة بفتحة ،	١٤٢
وربما جعلت الياء واواً ، لإزالة الخفاء ؛ والواو ياءً ، لرفع لبس ؛	١٤٢
أو تقليل ثقل .	١٤٢

الموضوع	الصفحة
فصل : تحذف الياء المدغمة في مثلها ، قبل مدغمة في مثلها ،	١٤٣
إن كانت ثالثة زائدة ، لغير معنى متجدد ؛ أو ثالثة	١٤٣
عيناً ؛ ويُفتح ما قبلها ، إن كان مكسوراً ؛	١٤٣
وإن كانت ثانية ، فُتحت ورُدَّت واواً ، إن كانت بدلاً منها ؛	١٤٤
وتبدل الثانية واواً ، ولا تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة	١٤٤
والرابعة لغير النسب ، خلافاً للمازني .	١٤٤
وتبدل واواً أيضاً ، بعد فتح ما وليته ، إن كان مكسوراً ، الياء	١٤٥
الواقعة ثالثة بعد متحرك .	١٤٥
وقبل ياء أدغمت في أخرى .	١٤٦
وتحذف رابعة فصاعداً ؛ وفي نسخة الرقي :	١٤٦
وتحذف جوازراً ، رابعة ، ووجوباً ، خامسة فصاعداً ؛	١٤٦
وكذا ما وقع هذا الموقع من ألف ،	١٤٦
أو واو ، تلت ضمة ؛ فإن كانت ألفاً لغير تأنيث ، اختير	١٤٧
قلبها واواً ؛	١٤٧
وقد تقلب رابعة للتأنيث ، فيما سكن ثانيه ؛	١٤٧
وتحذف أيضاً ، كل ياء تطرفت لفظاً أو تقديراً ، بعد ياء مكسورة ،	١٤٧
مدغم فيها أخرى ،	١٤٧
مالم يكن ذلك في فعل ، أو جارٍ عليه .	١٤٨
ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبي عمرو .	١٤٨
فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة ،	١٤٨
أو قلبت الوسطى واواً ، أو ألفاً ، وسلمت الثالثة .	١٤٩
وتبدل ياءً ، الألف التالية ياء التصغير ، مالم تستحق الحذف .	١٤٩
فصل : اجتنبوا ضمة غير عارضة ، في واو قبل واو ؛ فاجتناب	١٤٩
ثلاث واوات أحق ؛ فإن عرض اجتماعها ، قلبت الثالثة	١٥٠
أو الثانية ياءً .	١٥٠

الموضوع	الصفحة
وقد يعرض اجتماع أربع ، فُتَعَلُّ الثالثة والرابعة ، نحو : قَوِيٌّ ،	١٥٠
مثال : جحمرش ، من قُوَّة ؛ وقد تُعَلُّ معها الثانية ، نحو : اقْوِيًّا ،	١٥٠
مثال : اغدودن منها .	١٥٠
وذا أولى من قَوَو ، واقْوَوَا ، وفاقاً لأبى الحسن .	١٥١
وحَيَّوْ أو حَيَّا ، فى مثل جحمرش ، من حَييت ، أولى من حَيَّاى .	١٥١
فصل : تبدل ياء ، الواو الملاقية ياء فى كلمة ، إن سكن سابقهما	١٥١
سكوناً أصلياً ، ولم يكن بدلاً غير لازم ، ويتعين الإدغام .	١٥٢
ونحو : عَوِيَّة وضَيَّون وعَوَّة ورِيَّة ، شاذ .	١٥٢
وبعضهم يقيس على رِيَّة ، فيقول فى قَوِي ، مخفف قَوِيٌّ : قَى .	١٥٣
وتبدل ياء أيضاً ، الواو المتطرِّفة ، لفظاً أو تقديراً ، بعد	١٥٤
واوين ، سكنت تانيتهما ، والكائنة لام فَعول جمعاً ، ويُعطى	١٥٤
متلوهُمَا ماتقرَّر لمثله ، من إبدال وإدغام .	١٥٤
فإن كانت لام مفعول ، ليست عينه واواً ، ولا هو من فِعَل ،	١٥٥
أو لام أفعول أو أفعولة ، أو فُعول مصدرأ ، أو عين فُعَل جمعاً ،	١٥٥
فوجهان ، والتصحيح أكثر .	١٥٦
فإن كان مفعول من فِعَل ، ترجَّح الإعلال .	١٥٦
وقد يُعَلُّ بذا الإعلال ، ولامه همزة	١٥٦
وقد تصحح الواو ، وهى لام فَعول جمعاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً	١٥٧
للفراء .	
وربما أعلت ، وهى عين فعال جمعاً .	١٥٧
فصل : تبدل الياء من الواو ، لاماً لَفْعَلِي ، صفة محضة ،	١٥٧
أو جارية مجرى الأسماء ،	١٥٧
وشدَّ من الاسم شيء لم يُقَلَب ، وهو القصوى ، وحُزَوِي ، اسم موضع ؛	١٥٨
إلاً ماشدَّ كالحُلُوِي ؛	١٥٨
وشدَّ إبدال الواو من الياء ، لاماً لَفْعَلِي ، اسماً ...	١٥٨

الموضوع	الصفحة
- وقد نصَّ سيبويه وغيره من النحويين ، على أن رِيًّا صفة	١٥٩
وربما فُعل ذلك - أى إبدال الواو من الياء ، بفعلاء ، اسماً وصفةً	١٦٠
فصل : تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالاً أصلياً ، من كل واو	١٦٠
أو ياء ، تحركت في الأصل ، وهى لام ،	١٦٠
أو بإزاء لام ، غير متلوّة بألف ، ولا ياء مدغمة في مثلها .	١٦١
فإن كانت مضمومة أو مكسورة ، وتلتها مدة مجانسة لحركتها ، قلبت ،	١٦٢
ثم حذفت ؛ ولا تصحح ، لكون ماهى فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم .	١٦٢
وتُعل العين ، بعد الفتحة ، بالإعلال المذكور ،	١٦٣
١٦٤، ١٦٣ إن لم يسكن ما بعدها ، أو يُعَلّ ، أو تكن هى بدلا من حرف لا يُعَلّ ،	١٦٤
أو يكن ماهى فيه فعلا واويا ، على افتعل ، بمعنى تفاعل ،	١٦٤
أو فَعِل ، بمعنى افعلّ مطلقاً ،	١٦٤
أو متصرفاً منهما ؛ أو اسماً ، ختم بزيادة تخرجه عن صورة فعل ،	١٦٥
خال من علامة تثنية ، أو موصول بها ،	١٦٥
وقد يُعَلّ فَعِل المذكور .	١٦٦
وتصحیح نحو : صَوَّرَى شاذ ، لايقاس عليه ، وفاقاً لأبنى الحسن .	١٦٦
وشدّد نحو : رَوَّحَ وَعَيَّبَ وَجَوَّلَ وَهَيَّؤُ وَعَفَّوَةٌ وَأَوَّو ،	١٦٧
كما شدّد إعلال ما ولى فتحة ، مما لاحظت له في حركة كآية .	١٦٨
في أسهل الوجوه .	١٦٨
واطرّد ذلك في نحو : يَوَّعِدُ وَيَيْتَسِرُ ، عند بعض الحجازيين ،	١٦٩
وفي نحو : أولاد ، من جمع مافاؤه واو ، عند تميم .	١٦٩
وفتح ما قبل الياء ، الكائنة لاما ، مكسورا ما قبلها ، وجعلها ألفاً ،	١٦٩
لغة طائية .	١٦٩
فصل : إن كانت الياء أو الواو ، عينَ فعل ، لا لتعجب ، ولا موافق	١٧٠
لفعل ، الذى بمعنى افعلّ ، ولا مصرّف منهما ،	١٧١، ١٧٠
أو عين اسم يوافق المضارع في وزنه الشائع ، دون زيادته ،	١٧١

الموضوع	الصفحة
غير جارٍ على فعل مصحح ، أو يوافق في زيادته وعدد حروفه وحركاته	١٧١
دون وزنه ،	١٧١
أو عين مصدر على إفعال ، أو استفعال ، مما اعتلت عينه ،	١٧٢
نقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، إن لم يكن حرف لين ، ولا همزة ،	١٧٣، ١٧٢
ولم تعتل اللام ، أو تضعف ، ويبدل من العين مجانس الحركة ،	١٧٣
إن لم تجانسها .	١٧٤
وتُحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفعل بعينه ماذكر ،	١٧٤
وإن كانت ياءً ، وقُيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة ؛	١٧٥
وتصحیحها لغة تميمية .	١٧٥
وربما صححت الواو ، كمصنؤون ، ولا يقاس على ما حفظ منه ،	١٧٦
خلافًا للمبرد .	١٧٦
وتُحذف ألف إفعال واستفعال ، ويعوض منها ، في غير ندور ،	١٧٦
هاء التانيث .	١٧٦
وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ،	١٧٧
ولا يقاس على ذلك مطلقاً ، خلافًا لأبي زيد ؛ بل إذا أهمل	١٧٨
الثلاثي كاستنواق .	١٧٨
وربما أُعْلِّ ماوافق المضارع في الزيادة والوزن .	١٧٨
ولا يشترط في إعلال نحو : مقام ، مناسبة الفعل في المعنى ،	١٧٩
فيكون تصحيح مدين ونحوه مقيساً ، خلافًا لبعضهم .	١٧٩
فصل : تبدل في اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وحروفه ، إن	١٧٩
كانت واواً أو ياءً ، غير مبدلة من همزة ؛ وقد تبدل ، وهي	١٨٠، ١٧٩
بدل منها .	١٨٠
وتبدل تاء الافتعال وفروعه ، ثاءً بعد التاء ، أو تدغم فيها ،	١٨٠
ودالاً بعد الدال أو الذال أو الزاي ،	١٨١
وطاءً بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد ،	١٨١

الموضوع	الصفحة
وتدغم في بدلها ، الظاء والذال ، أو يُظهِرَان ،	١٨٢
وقد تجعل مثل ما قبلها من ظاء أو ذال ،	١٨٢
أو حرف صفيير ؛ وقد تبدل دألاً بعد الجيم .	١٨٢
فصل : من وجوه الإعلال ، الحذف ، وهو مقيس وشاذ ؛	١٨٣
والأول ، المذكور في هذا الفصل ، والثاني سيأتي .	١٨٣
ويقلّ - أي الحذف - في غير لام ، وغير حرف لين أو همزة	١٨٣
أو هاء أو حرف متصل بمثله .	١٨٣
فمن مطرده : حذف الواو من مضارع ثلاثي ، فاؤه واو ،	١٨٣
استثقالاً ، لوقوعها في فعل ، بين ياء مفتوحة ، وكسرة ظاهرة ،	١٨٤
كيعيد ، أو مقدّرة كيقيع ويسع ،	١٨٤
وحمل على ذى الياء أخواته ، وهي نعد وتعد وأعد ...	١٨٥
والأمر والمصدر الكائن على فعل ، محرّك العين ، بحركة	١٨٥
الفاء ، معوضاً منها هاء تأنيث ،	١٨٦
وربما فتحت عينه ، لفتحها في المضارع ،	١٨٦
وربما فعل هذا بمصدر فَعَلَ ؛ وشذّ في الصلّة : صلّة .	١٨٦
وربما أعلّ هذا الإعلال أسماء ، كرقّة ،	١٨٧
وصفات ، كليلّة .	١٨٧
ولا حظ للياء في هذا الإعلال ، إلّا ماشدً من قول بعضهم :	١٨٧
١٨٨، ١٨٧ ييسُ ؛ ولا ليفعل ، إلّا ماشدً من يجُد ؛ ولا ليُفعل ،	
إلّا ماشدً من يُدّر ويُدّع ، في لغة ؛	١٨٩
ولا لاسم تقع فيه الواو موقعها من يعد ، بل يقال في مثل	١٨٩
يقطين من وعد : يُوّعيد .	١٨٩
فصل : وبما اطرّد ، حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسمى	١٨٩
فاعله ومفعوله ؛ ولا تثبت إلّا في ضرورة ،	١٩٠
أو كلمة مستندرة .	١٩٠

الموضوع	الصفحة
ومن اللازم ، حذف فاءات تُحذ وكُل ومُر ؛	١٩٠
وإن ولى مُر واواً أو فاءً ، فالإثبات أجود .	١٩١
وثبت في بعض النسخ : وخذ وكل بالعكس .	١٩١
ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها ، إلا في الضرورة .	١٩١
ومن اللازم ، حذف عين فَعْلُولَة ، كَيِّنُونَة .	١٩١
وليس أصله : فَعْلُولَة ، ففتحت فاؤه ، لتسلم الياء ، خلافا للكوفيين	١٩٢
ويحفظ هذا الحذف في عين فَيَعْلان ، وفَيَعِل ، وفَتَعَلَة وفاعل .	١٩٣، ١٩٢
وربما حذف ألف فاعل مضاعفا .	١٩٣
والردّ إلى أصلين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال .	١٩٤
ويجوز في لغة سُليم ، حذف عين الفعل الماضي المضاعف ، المتصل	١٩٦
بتاء الضمير أو نونه ، بمجوعة حركتها على الفاء وجوبا ، إن سكنت ،	١٩٦
وجوازاً إن تحركت ، ولم تكن حركة العين فتحة ؛	١٩٦
١٩٧ ، ١٩٨ وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع ؛ وقد نقل البغداديون	١٩٧، ١٩٨
وذكر أبو الطيب اللغوى	١٩٩
وبعض العرب يحذف همزة يجيء ويسوء ،	٢٠٠
وإحدى ياءى يستحيى ، ويجريه مجرى يفى ويستى في الإعراب	٢٠٠
والبناء والإفراد وغيره .	٢٠١
والتزم في غير ندور واضطرار ، حذف ألف ما الاستفهامية	٢٠١
المفردة المجرورة ؛ وفي بعض النسخ بعد هذا : أو اضطرار .	٢٠١
وقد تسكن ميمها اضطراراً ، إن جُرّت بحرف .	٢٠٣
وشدّ في الأسماء ، حذف اللام ، لفظا ونية بكثرة ، إن كانت واواً ،	٢٠٤
وبقلة ، إن كانت هاء أو ياءً أو همزة أو نونا أو حاء أو مثل العين	٢٠٥
وربما حذفت العين ، وهى نون أو واو أو تاء أو همزة ،	٢٠٦
والفاء ، وهى واو أو همزة ؛ وكثر في أب ، بعد لا ويا ،	٢٠٧
وندر بعد غيرهما .	٢٠٨
٢٠٨، ٢٠٩ وشدّ في الفعل : لا أدر ، ولا أبال ، وعم صباحا ، ونحو .	٢٠٨، ٢٠٩

الموضوع	الصفحة
خافو ، ولو تَرَّ ما الصبيان	٢٠٩
فصل : من وجوه الإعلال : القلب ؛ وأكثر ما يكون في المعتل	٢٠٩
والمهموز ، وذو الواو فيه ، أمكن من ذى الياء .	٢١٠، ٢٠٩
وهو - أى القلب المذكور هنا - بتقديم الآخر على متلوه ،	٢١٠
أكثر منه ، بتقديم متلوه الآخر على العين ، أو بتقديم العين على الفاء .	٢١١
وربما ورد بتقديم اللام على الفاء ، وتأخير الفاء عن العين واللام .	٢١١
وكثير نحو : راء في رأى ، وآبار في آبار .	٢١١
وعلامه صحة القلب ، كون أحد التأليفين فائقاً للآخر ، ببعض وجوه	٢١٢
التصريف ؛ فإن لم يثبت ذلك ، فهما أصلان .	٢١٢
وليس جاء وخطايا مقلوبين ، خلافاً للخليل .	٢١٣
مذهب البصريين ومذهب الخليل وبعض الكوفيين في خطايا .	٢١٤
وزهب بعض الكوفيين ، ونسب إلى الفراء ، إلى أن وزن خطايا : فعألى ...	٢١٥
فصل : أبدلت الياء سماعاً ، من ثالث الأمثال ، كتظنيت ..	٢١٥
وثانيتها كائتميت	٢١٦
وأولهما كأئما ومن هاء كدهديت	٢١٨، ٢١٨
ومن نون كأ ناسى ، ومن عين ضفادع ، وباء أراب ، وسين سادس .	٢١٩، ٢١٨
وثاء ثالث .	٢٢١
وربما أبدل من حرف اللين ، تضعيف ما قبله ،	٢٢١
وقد تبدل تاء الضمير طاءً ، بعد الطاء والصاد	٢٢١
ودالاً ، بعد الدال والزاي ،	٢٢٢
وشدً إبدال التاء من واو ، كترات ، ومن ياء ، كأستوا ،	٢٢٢
ومن سين كست ، ومن صاد كلصت .	٢٢٤
وربما أبدلت من هاء ،	٢٢٤
كما أبدلت الهاء منها ،	٢٢٥

الموضوع	الصفحة
وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء ،	٢٢٥
وقد تبدل منها ساكنة ومتحركة ، دون باء ؛ وقد تبدل هي من الميم .	٢٢٦
وتبدل الصاد من السين جوازاً ، على لغة ، إن وقع بعدها غين ،	٢٢٦
أو خاء ، أو قاف ، أو طاء .	٢٢٦
وإن فصل حرف أو حرفان ، فالجواز باق .	٢٢٦
وإن سكنت السين قبل دال ، جاز إبدالها زائياً ،	٢٢٧
وإن تحركت قبل قاف ، فكذلك .	٢٢٧
وربما أبدلت بعد جيم أو راء ،	٢٢٧
ويجسّن مضارعة الزاي ، ماسكن قبل دال ، من صاد أو جيم أو شين ،	٢٢٧
ولا يتمتع بالإخلاص في الصاد المذكورة ؛ فإن تحركت قبل دال أو طاء ،	٢٢٨، ٢٢٧
جازت المضارعة ، وشدّ الإبدال .	٢٢٨
فصل : وقع التكافؤ في الإبدال ، بين الطاء والبدال والتاء ،	٢٢٨
وبين الميم والباء ، وبين الثاء والفاء ، وبين الكاف والقاف ،	٢٢٩
وبين اللام والراء ، وبين النون واللام ، وبين العين والحاء .	٢٣٠
وربما وقع بين الغين والحاء ، وبين الضاد واللام ، وبين الذال	٢٣١
والثاء ، وبين الفاء والباء ، وبين الجيم والياء .	٢٣١
والأكثر كون الباء المبدل منها الجيم ، مشدّدة ، موقوفاً عليها ،	٢٣٣
أو مسبوقة بعين ،	٢٣٣
وهي جمعجة قضاة ، أو عجعجة	٢٣٣
وربما أبدلت الميم من الواو .	٢٣٤
وقد تبدل من الهاء الحاء ، بعد حاء أو عين ، إن أوثر الإدغام .	٢٣٥
وربما أبدلت الشين من الجيم ،	٢٣٦
وأبدلت الشين أيضاً من كاف المؤنث ، ومن السين ، والمهملة أصل .	٢٣٦
وإذا سكنت الجيم قبل دال ، جاز جعلها كشين .	٢٣٧
وأبدلت الهاء وقفا ، من ألف أنا وما وهنا وحيهلاً ،	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
ومن ياء هذى وهُنْيَةٌ ،	٢٣٧
وَعُوْضَتْ هِي والسین ، من سلامة العين ، في أهراق وأسطاع .	٢٣٨
(٧٧) باب مخارج الحروف	٢٣٩
والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضا : حروف التهجي ؛	٢٣٩
ويسميا الخليل وسيبويه : حروف العربية ، أى اللغة العربية ؛	٢٣٩
ويقال لها أيضا : حروف المعجم ؛ وحروف أبى جاد	٢٣٩
ومخرج الحرف : الموضع الذى ينشأ الحرف منه .	٢٣٩
أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ،	٢٤٠
ووسطه للعين والحاء ، وأدناه للغين والحاء ، وما يليه للقاف ،	٢٤٠
٢٤٠، ٢٤١ وما يليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياء ،	٢٤١، ٢٤٠
وأول حافة اللسان وما يليه من الأضراس للضاد ،	٢٤١
وما دون حافته إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى للام ،	٢٤١
وما بين طرفه ، وفوق الثنايا ، للنون والراء ،	٢٤١
وهى - أى الراء - أدخل في ظهر اللسان قليلا ،	٢٤١
وما بين طرفه وأصول الثنايا ، للطاء والذال والثاء ،	٢٤٢
وما بينه وبين الثنايا ، للزاي والسین والصاد ،	٢٤٢
وهى أحرف الصفير ، وما بينه وبين أطراف الثنايا ، للطاء	٢٤٢
٢٤٢، ٢٤٣ والذال والثاء ؛ وباطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا	٢٤٢، ٢٤٣
العليا ، للفاء ، وما بين الشفتين ، للباء والواو والميم .	٢٤٣
فصل : لهذه الحروف ، فروع تستحسن ، وهى الهمزة المسهّلة ،	٢٤٣
والعنة ، ومخرجها الخيشوم ، وألفا الإمالة والتفخيم ،	٢٤٤
والشين كالجيم .	٢٤٤
والصاد كالزاي .	٢٤٤
وفروع تستقبح ، وهى : كاف كجيم ، وبالعكس ،	٢٤٤
وجيم كشين ، وصاد كسين ، وطاء كناء ، وطاء كثناء ،	٢٤٥

الموضوع	الصفحة
وباء كفاء ، وضاد ضعيفة .	٢٤٥
فصل : من الحروف مهموسة ، يجمعها : سكتَ فحَثَّهُ شخص .	٢٤٥
وما عداها مجهورة .	٢٤٦
ومنها شديدة ، ومتوسطة ،	٢٤٦
يجمعها : لِمَ يَرُوعُنَا ؟	٢٤٦
وما عداها رخوة .	٢٤٦
والصاد والضاد والطاء والظاء ، مُطَبَّقة ،	٢٤٦
وما عداها منفتحة .	٢٤٧
والمطبقة مع الغين والحاء والقاف ، مستعلية ،	٢٤٧
وما عداها منخفضة .	٢٤٧
وأحرف القلقله : قطبُ جُد ،	٢٤٧
واللينة : واى ،	٢٤٧
والمعتلة : هنَّ والهمزة .	٢٤٧
والمنحرف : اللام ،	٢٤٧
والمكرر : الرأء ،	٢٤٨
والهاوى : الألف ،	٢٤٨
والمهتوت : الهمزة .	٢٤٨
وأحرف الذلاقة : مُرٌ بِنْفَل ،	٢٤٨
والمصمتة : ما عداها .	٢٤٩
وماسوى هذه من ألقاب الحروف ، فنسب إلى مخارجها ، أو ما جاورها .	٢٤٩
وأهل المصنف مما ذكر الناس فى الصفات : الصفير والاستطالة والتفشى .	٢٤٩
فصل فى الإدغام : وعبارة سيبويه : الأَدغام ، على افتعال ،	٢٥٠
وعبارة الكوفيين : إدغام ، على إفعال .	٢٥٠
يُدغم أول المثليين وجوبا ، إن سكن ، ولم يكن هاءً سكت ،	٢٥١

الموضوع	الصفحة
ولا همزة منفصلة عن الفاء ، ولا مدة في آخر ، أو مبدلة من غيرها ، دون لزوم .	٢٥١ ٢٥٢
وكذلك إن تحركا في كلمة لم تشذ ، ولم يضطر إلى فكهما ولم يصدرا .	٢٥٣،٢٥٢
ولم يسبقها مزيد للإلحاق ، ولا مدغم في أولهما ، ولم يكن أحدهما ملحقا ، ولا عارضا تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ماهما فيه بجملته أو صدره ...	٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٤
وتنقل حركة المدغم إلى ما قبله ، إن سكن ، ولم يكن حرف مد ، أو ياء تصغير ،	٢٥٥ ٢٥٦
ويجوز كسرة ، إن كان المدغم ناءً الافتعال ،	٢٥٦
فإن سكن ثانيهما ، لاتصاله بضمير مرفوع ، أو لكون ماهما فيه أفعل ، تعجبا ، تعين الفك .	٢٥٧ ٢٥٧
والإدغام قبل الضمير لُغِيَّة .	٢٥٨
فإن سكن الثاني جزما أو بناء ، في غير أفعل المذكور ، أو كان ياء لازما تحريكها ، أو ولي المثان فاءً افتعال أو افعال ،	٢٥٨ ٢٥٩،٢٥٨
أو كان أولهما بدل غير مدة ، دون لزوم ، جاز الفك والإدغام .	٢٥٩
وقد يرد الإدغام في ياءين ، غير لازم تحريك ثانيهما ، فلا يقاس عليه .	٢٦٠
ويُفَعَّلُ ثاني اللامين في أفعل وافعل ، من ذوات الواو والياء ،	٢٦١
فلا يلتقي مثان ، فيحتاج إلى الإدغام ، خلافا للكوفيين في المثالين .	٢٦١
وفي نسخة البهاء الرقي وغيره ، بدل المثالين : المسألين ، وهو قريب ...	٢٦٢
وفي مثل سُبْعان من القوة ثلاثة أوجه ، أقيسها إبدال الضمة كسرة ، وتاليها ياء .	٢٦٢ ٢٦٢
والإدغام أسهل من الفك ، وفي نسخة : من القلب ،	٢٦٣
ولا يجوز إدغام في مثل جحمرش من الرمي ، لعدم وزن الفعل .	٢٦٣
خلافا لأبي الحسن .	٢٦٣

الموضوع	الصفحة
فصل : إذا تحرك المثلان ، من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام ،	٢٦٤
مالم يليا ساكنا ، غير لين .	٢٦٤
ويبدل الحرف التالي متحركا ، أو ساكنا لئناً ، بمثل مقاربه الذي	٢٦٥
يليه ، ويدغم جوازاً .. وكان الجارى على الاستعمال العربى ،	٢٦٥
أن يقول : « ويُبدل بالحرف مثل مقاربه » ، مالم يكن لئناً ،	٢٦٥
أو همزة ، أو ضادا ، أو شينا ، أو فاءً ، أو ميما ، أو صفيريا قبل	٢٦٦
غير صفيرى ؛ أو يلتق الحرفان فى كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف .	٢٦٦
وإدغام اللام فى الرء جائز ، خلافا لأكثرهم ،	٢٦٧
وإدغام الرء فى اللام محفوظ .	٢٦٧
وربما أدغم الفاء فى الباء ، والضاد فى الطاء ، والسين فى الشين .	٢٦٨
وتدغم فى الفاء والميم ، الباء ، وفى الحاء الهاء ،	٢٦٨
وفى الشين والثاء ، الجيم ، وفيها - أى فى الجيم - وفى الشين والضاد ،	٢٦٩
الطاء والظاء ، وشركاؤهما فى المخرج .	٢٦٩
والأولى إبقاء إطباق المطبق .	٢٧٠
فصل : وقع التكافؤ فى الإدغام ، بين الحاء والعين ، وبين الحاء والغين ،	٢٧٠
وبين القاف والكاف ، وبين الصفيرية ،	٢٧١، ٢٧٠
وبين الطاء والذال والثاء ، والظاء والذال والثاء ،	٢٧١
وتدغم الستة فى الصفيرية ،	٢٧١
وتدغم فى التسعة ، وفى الشين والضاد والنون والراء ، اللام وجوبا ،	٢٧٢
إن كانت للتعريف أو شبيبتها ،	٢٧٢
وإلا فجوازاً ، بقوة فى الراء ، وبضعف فى النون ،	٢٧٣، ٢٧٢
وبتوسط فيما بقى .	٢٧٣
فصل : تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، فى الراء واللام ،	٢٧٣
وبها ، فى مثلها والميم والواو والياء ،	٢٧٤
وتُظهر عند الحلقيه ،	٢٧٥

الموضوع	الصفحة
وتقلب ميما عند الباء ،	٢٧٥
وتخفي مع البواقي ،	٢٧٥
وكذا يفعل قاصد التخفيف ، بكل حرف ، امتنع إدغامه ،	٢٧٥
لوصف فيه ، أو لتقدم ساكن صحيح .	٢٧٦
وقد يجرى المنفصل ، مجرى المتصل ، في نقل حركة المدغم إلى الساكن .	٢٧٦
فصل : تدغم تاء تفعل وشبهه ، في مثلها ، ومقاربتها ،	٢٧٧
تالية لهمزة الوصل ،	٢٧٧
وثبت في نسخة قرئت على المصنف : تالية لهمزة الوصل ،	٢٧٨، ٢٧٧
في الماضي والأمر .	٢٧٨
وقد يحذف تخفيفاً ، المتعذر إدغامه ، لسكون الثاني ،	٢٧٨
كاستخذ ، في الأظهر ،	٢٧٨
أو لاستثقاله ، بتصدر الأول ، كـ « تنزل » و « نُزل الملائكة » .	٢٧٩، ٢٧٨
والمحدوفة هي الثانية ، لا الأولى ، خلافاً لهشام .	٢٧٩
(٧٨) باب الإمالة	
وإنما ذكره بعد الإدغام ، لأن الإمالة ، تقرب حرف من حرف ،	٢٨١
كما أن الإدغام كذلك .	٢٨١
وهي أن يُنحى جوازاً ، في فعل أو اسم متمكن ، بالفتحة	٢٨١
نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، لتطرفها ، وانقلابها عنها ،	٢٨١
أو مآلها إليها ، باتفاق ، دون مجازجة زائد ،	٢٨٢
أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه : فُلْتُ ،	٢٨٣
أو متقدمة على ياء تليها ،	٢٨٤
أو متأخرة عنها ، متصلة ، أو منفصلة ، بحرف أو حرفين ،	٢٨٤
ثانيهما هاء ،	٢٨٤
أو لكونها متقدمة على كسرة تليها ،	٢٨٤

الموضوع	الصفحة
أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف أو حرفين ، أولهما ساكن ؛	٢٨٥
فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْلٍ ، متصل ، أو منفصل ، بحرف	٢٨٥
أو حرفين غلب في غير شدوذ ، الياء والكسرة الموجودتين ،	٢٨٥
لا المنويتين .	٢٨٥
وثبت في نسخة ، عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :	٢٨٦
خلافاً للمدعى المنع مطلقاً ،	٢٨٦
وكذا إن تقدم عليها ؛	٢٨٦
وثبت في نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :	٢٨٦
وكذا إن تقدم عليها المستعلي ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً	٢٨٦
بعد مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقاً .	٢٨٦
وفي نسخة الرقي :	٢٨٧
وكذا إن تقدم عليها ، غير مكسور ، فإن تقدم ساكناً	٢٨٧
بعد كسرة ، فوجهان . وربما غلب المتأخر رابعاً ،	٢٨٧
وقد لا يعتد به ، تالياً من غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ،	٢٨٧
وشدء عدم الاعتداد به وبالحركة ، في قول بعضهم :	٢٨٧
رأيت عذقا وعنباً .	٢٨٧
وإن فتحت الراء ، متصلة بالألف ، أو ضُمَّت ، فحكمها	٢٨٨
٢٨٩، ٢٨٨ حكم المستعلي ، غالباً ؛	
وإن كسرت ، كفت المانع ؛	٢٨٩
وربما أثرت منفصلة ، تأثيرها متصلة .	٢٨٩
ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلا وهو بعض ما الألف بعضه ؛	٢٩٠
وثبت بعد هذا ، في نسخة الرقي ، ونسخة عليها خطه :	٢٩١
ويؤثر مانعها مطلقاً .	٢٩١
وربما أثرت الكسرة منويّة ، في مدغم ، أو موقوف عليه .	٢٩١
أو زائداً تباعدها بالهاء ؛	٢٩٢

الموضوع	الصفحة
وثبت بعد هذا ، في نسخة الرُّقى ، وفي نسخة عليها خطه . لخفائها .	٢٩٢
وقد يُمال عارٍ من سبب الإمالة ، لمجاورة الممال ،	٢٩٣
أو لكونه آخر مجاور مأميل آخره ، للتناسب .	٢٩٣
وأميل من غير المتمكن : ذا ومتى وأتى ؛	٢٩٥، ٢٩٤
ومن الحروف : بلى ويا ، ولا في إقالا .	٢٩٥
ومن الفتحات ، ماتلته هاء تأنيث ، موقوفاً عليها ،	٢٩٦
أو راء مكسورة ، هي لام ، متصلة أو منفصلة بساكن ،	٢٩٧، ٢٩٦
مالم يكن المفتوح ياءً ، أو قبل ياء .	٢٩٧
وثبت أيضاً في نسخة عليها خطه ، بعد هذا الذى شرحناه :	٢٩٧
ومن الضمات ، ضمة مذعور وسَمُر ، ونحوهما .	٢٩٨
ومستند الإمالة في غير ماذكر ، النقل ، علماً كان كالحجاج ،	٢٩٩
أو غير علم ، كالتَّاس ، في غير الجرّ .	٢٩٩
(٧٩) باب الوقف	٣٠١
هو قطع الموقوف عليه ، عن الاتصال ...	٣٠١
إن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ، ثبت بحاله ،	٣٠١
إلا أن يكون مهملاً في الخط ، فيحذف ،	٣٠١
إلا تنوين مفتوح ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً ،	٣٠١
في لغة غير ربيعة .	٣٠٢
ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، في لغة غير الأزدي .	٣٠٣
وكالصحيح في ذلك المقصور ، خلافاً للمازنى ، في إبدال	٣٠٤، ٣٠٣
الألف من تنوينه مطلقاً .	٣٠٤
وتبدل ألفاً ، نونُ إذن ،	٣٠٥
وربما قلبت الألف الموقوف عليها ، ياءً ، أو واواً ، أو همزة .	٣٠٦، ٣٠٥

الموضوع	الصفحة
وربما وُصلت بهاء السكت ، أَلْفًا هُنَا وَالْأ .	٣٠٦
وقد تحذف ألف المقصور اضطراراً ،	٣٠٧
وَأَلْفٌ ضمير الغائبة ، منقولاً فتحه ، اختياراً .	٣٠٧
والمقصود ، غير المنصوب ، إن كان منوناً ، فاستصحاب حذف يائه	٣٠٨
أجود ، إلا أن تحذف فاؤه ، أو عينه ، فيتعين الإثبات ؛	٣٠٨
إن لم يكن منوناً ، فالإثبات أجود .	٣٠٨
إلا أن حكم ياء المتكلم الساكنة وصلًا ، وحكم الواو	٣١٠
والياء المتحركتين ، حكم الصحيح .	٣١٠
ولا حذف في نحو : يقضى وافعلى ويدعو وافعلوا ، غالباً ،	٣١١
إلا في قافية أو فاصلة .	٣١١
فصل : إذا كان الموقوف عليه متحركاً ، غير هاء تأنيث ، سُكِّنَ ،	٣١٢
٣١٣، ٣١٢ وهو الأصل ، أو ريمت حركته ، مطلقاً ،	
أو أشير إليها ، دون صوت ، إن كانت ضممة ، وهو الإشمام ،	٣١٣
٣١٥، ٣١٤ أو ضُعِفَ الحرف ، إن لم يكن همزة ، ولا حرف لين ، ولا تالي ساكن ،	
أو نقلت الحركة إلى الساكن قبله ،	٣١٥
مالم يتعذر تحريكه ،	٣١٦
أو يوجب عدم النظر ،	٣١٧
أو تكن الحركة فتحه ، فلا تُنْقَلُ إلا من همزة ، خلافا للكوفيين .	٣١٨
وعدم النظر في النقل منها مغتفر ،	٣١٩
إلا عند بعض تميم ، فيَقْرُونَ منه ، إلى تحريك الساكن ،	٣١٩
بحركة الفاء إثباعاً .	٣١٩
وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين على حامل	٣١٩
٣٢٠، ٣١٩ حركتها ، كما يوقف عليه ، مستبداً به ،	

الموضوع	الصفحة
وأثبتها غيرهم ساكنة ، أو مبدلة بمجانس حركة ، ما قبلها ،	٣٢٠
ناقلًا ، أو مُتبعًا .	٣٢٠
وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باق ،	٣٢٠
أو حركة غير منقولة ،	٣٢١
ولا يبدها الحجازيون ، بعد حركة ، إلا بمجانسها .	٣٢١
والوقف بالنقل إلى المتحرك ، لغة ؛	٣٢١
وفي نسخة الرّقي ، ونسخة عليها خطه : لغة لخمّية .	٣٢١
فصل : إبدال الهاء ، من تاء التانيث الاسميّة ، المتحرّك ما قبلها ،	٣٢٢
لفظًا أو تقديرًا ، في آخر الاسم ، أعرف من سلامتها ؛	٣٢٢
وتاء جمع السلامة ، والمحمول عليه ، بالعكس ؛	٣٢٣
وفي هيات ، وجهان ؛ وإن سمي بها ، فهي كطلحة ،	٣٢٣
على لغة من أبدل ؛ وكعرفات ، في لغة من لا يبديل .	٣٢٤، ٣٢٣
فصل : يوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً ،	٣٢٤
أو وقفاً .	٣٢٤
وعلى الاستفهامية المجرورة ، وجوباً فيهما ، محذوف الفاء	٣٢٤
أو العين ؛ ومجرورة باسم ؛ وإلاً ، فاختياراً .	٣٢٥
ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ، ولا شبيهة	٣٢٦
بها ؛ فلا تتصل باسم لا ،	٣٢٦
ولا بمنادى مضموم ، ولا بمبنيّ ، لقطعه عن الإضافة ،	٣٢٦
ولا بفعل ماض ؛ وشدّ اتصالها بِعَلْ .	٣٢٧
وقد يوقف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها	٣٢٨
ألف .	
وربما اقتصر على الألف ؛	٣٢٩
ويجرى الوصل مجرى الوقف ، اضطراراً .	٣٢٩

الموضوع	الصفحة
وربما أجرى مجراه ، اختياراً .	٣٣٠
ومنه إبدال بعض الطائين ، في الوصل ، أَلَف المَقْصُورِ واوًا .	٣٣١
فصل : وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة ؛	٣٣١
وأثبتها الحجازيون مطلقاً ،	٣٣١
وإن ترثم التميميون ، فكذلك ؛	٣٣٢
وإلاً ، عَوَّضُوا منها التنوين مطلقاً .	٣٣٢
(٨٠) باب الهجاء	٣٣٥
والمراد به هنا : كتابة الألفاظ ، التي تركبت من حروف الهجاء ،	٣٣٥
وهي حروف المعجم .	٣٣٥
وله في غير العروض أصلان ، لا يُعَدَّلُ عنهما ، إلا انقياداً	٣٣٥
لسبب جلّي ، أو اقتداء بالرسم السلفي :	٣٣٦
الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة ، إن لم يكونا كشيء واحد ،	٣٣٦
إما بتركيب ، كعلبك ، وإما لكون إحداهما لا يتبدأ بها ،	٣٣٦
أو لا يوقف عليها .	٣٣٧
وإما لكونها مع الأخرى ، كشيء واحد في حال ، فاستصحب	٣٣٧
لها الاتصال غالباً .	٣٣٧
ووصلت مِنْ بَمَنْ ، مطلقاً ، وبما الموصولة ، غالباً ؛	٣٣٧
وعن بَمَنْ كذلك ؛	٣٣٨
وفي بَمَنْ الاستفهامية ، مطلقاً ، وبما الموصولة ، غالباً ؛	٣٣٨
والثلاثة ، بما الاستفهامية ،	٣٣٨
محدوفة الألف ؛	٣٣٩
وشدَّ ووصل بمس بما ، قبل : « اشترؤا به » ، و « خلفتموني » ؛	٣٤٠
ووصل إن « بَلَمْ يستجيبوا » .	٣٤٠
ووصل أن بلن ، في الكهف والقيامة ،	٣٤٠
وبلا ، في بعض المواضع ،	٣٤١

الموضوع	الصفحة
وكذا ، وصل أم بمن ، وكى بلا .	٣٤٢
وتحذف نون من وعن ، وإن وأن ، وميم أم ، عند وصلهن .	٣٤٢
الأصل الثاني : مطابقة المكتوب للمنطوق به ، في ذوات	٣٤٣
الحروف وعدتها ، مالم يجب الاقتصار على أول الكلمة ،	٣٤٣
لكونها اسم حرف ، وارداً ورود الأصوات ، أو يحذف	٣٤٣
الحرف ، لإدغامه فيما هو من كلمته .	٣٤٤
وشدّ : « بأيكم المفتون » ؟	٣٤٤
فصل : تعتبر المطابقة بالأصل ، إن كان الحرف مدغماً فيما	٣٤٤
ليس من كلمته : أو نونا ساكنة مخفاة ، أو مبدلة	٣٤٤
ميما ، لجاورة باء ، أو حرف مدّ ، حذف لساكن يليه ؛	٣٤٥
وثبت في نسخة عليها خطه ، بعد هذا ، قوله : في الوصل .	٣٤٥
وربما حذف خطأ ، إن أمن اللبس ؛	٣٤٥
ويجب ذلك ، مع نون التوكيد ، والتنوين .	٣٤٦
وتعتبر المطابقة بالمآل ، إما في وقف ، لا مانع من اعتبار	٣٤٦
مايعرض فيه ؛ ولذا حذف تنوين غير المفتوح ، ومدّة ضمير الغائب	٣٤٧
والغائبين .	٣٤٧
وكتب بألف ، أنا ، والمفتوح المنون ،	٣٤٧
وإذا ، ونحو « لنسفعاً » ، إن أمن اللبس ،	٣٤٨
٣٤٨، ٣٤٩ نحو : رحمه ، وره ذلك ، ومجيء مه جئت ؟	٣٤٩
وشدّ كآين ، ونحو : « بنعمت الله » ، وإمّا في غير وقف .	٣٤٩
ولذا ، نابت الياء ، عن كل ألف ، محتوم بها فعل أو اسم متمكن ،	٣٤٩
ثالثة ، مبدلة من ياء ،	٣٥٠
أو رابعة ، فصاعداً ، مطلقاً ؛	٣٥١
ما لم تُل ياء ، في غير يحيى علماً .	٣٥١

الموضوع	الصفحة
ولا يقاسُ عليه عَلَمٌ مثله ، خلافا للمبرد .	٣٥٢
وفي التزام هذه النيابة خلاف .	٣٥٣
وكذا امتناعها ، عند مباشرة صفيير متصل .	٣٥٣
واستعملت في حتى ، و « مازكى » ، شذوذاً ؛	٣٥٤
وفي متى وبلى ، لإمالتها ؛	٣٥٤
وفي الضحى ونحوه ، لمشاكله المجاور .	٣٥٤
فإن وليت ما الاستفهامية ، حتى أو إلى أو على ، كتبت بالألف .	٣٥٥
وشدت الألف في كلتا ، وتثرا ، و « نخشا أن تصيينا » .	٣٥٥
فصل : من اعتبار المطابقة بالمآل ، تصوير الهمة ، غير الكائنة أولاً ،	٣٥٦
بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف ، إبدالاً وتسهيلاً ؛	٣٥٦
وإن كان تخفيفها بالنقل ، حذف .	٣٥٧
وقد تصور المتوسطة ، الصالحة للنقل ؛ بمجانس حركتها ،	٣٥٧
وغلب فى الآخرة ، كتبها ألفاً بعد فتحة ،	٣٥٧
وحذفها ، بعد ألف ، مالم يلها ضمير متصل ، فتعطى ما للمتوسطة .	٣٥٨
وتُصوّرُ ألفاً ، الكائنة أولاً ، مطلقاً ؛	٣٥٩
إلا أنها إن كانت همزة وصل ، حذف بين الفاء أو الواو ،	٣٥٩
٣٦٠، ٣٥٩ وبين همزة هى فاء ، وبعد همزة الاستفهام مطلقاً .	٣٦٠
وفي نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بنة فلان ؛	٣٦٠
ونحو : للدار ، وللدار ؛ وفي « بسم الله الرحمن الرحيم »	٣٦١
وتثبت ألفاً ، فيما سوى ذلك .	٣٦٢
ويكتب ما ولى الثانية ، بحسب حالها ، إذا ابتدئ بها ،	٣٦٢
إلا فاء أفعال ، من نحو : يؤجل ، فإنه يكتب واواً ، بعد الواو	٣٦٣
والفاء ، خاصة .	٣٦٣

الموضوع	الصفحة
وَتُصَوِّرُ ، بعد همزة الاستفهام ، همزة القطع ، بمجانس حركتها ،	٣٦٣
وقد تحذف المفتوحة ، ويكتب غيرها ألفاً .	٣٦٤
وألحقت بالمتوسطة ، همزة : هؤلاء وابنؤم ولئلا ولن	٣٦٤
ويومئذ وحينئذ .	٣٦٤
فصل : إذا أَدَّى القياسُ ، في المهموز وغيره ، إلى	٣٦٥
توالي ليين متماثلين ، أو ثلاثة ، في كلمة ، أو كلمتين ككلمة ،	٣٦٥
حُذِفَ واحد ،	٣٦٥
إن لم تفتح الأولى ، كقرأأ وقارئين « ولَوَّوا » ؛	٣٦٦
وفي آ لله ؛ وجهان ، أجودهما : الحذف .	٣٦٧
وما سوى ما ذكر ، شاذٌ ، لا يقاس عليه ، أو مخالف للرسم ،	٣٦٧
فلا يلتفت إليه	٣٦٧
فصل : حذفت الألف من الله والرحمن والحارث علماً ،	٣٦٨، ٣٦٧
مالم يَحُلْ من الألف واللام ،	٣٦٨
ومن : السلام عليكم ، وعبد السلام ، وذلك وأولئك ،	٣٦٨
وكذا مع ها التي للتنبية ، وثمنية وثمئي ، ثابت الياء ،	٣٦٩، ٣٦٨
وفي ثمانين ، وجهان	٣٦٩
وحذفت أيضا من ثلث وثلثين ،	٣٦٩
ومن يا متصلة بهمزة ، ليست كههمزة آدم ،	٣٦٩
ومن ها ، متصلة بذا خالية من كاف ، وبجميع فروعها ،	٣٧٠
إلا تا وتي ؛	٣٧٠
وحذفت أيضا ، مما كثر استعماله ، من الأعلام الزائدة	٣٧١
على ثلاثة أحرف ؛	٣٧١
مالم يحذف منها شيء ، كإسرائيل وداود ،	٣٧١
أو يُحَفَّفَ التباسه ، كعامر .	٣٧١
وحذفت أيضا ، من نحو : مفاعل ومفاعيل ، غير ملتبسين	٣٧٢
بواحدة ، لكونه على صورته ، أو في غير موضعه ،	٣٧٢

الموضوع	الصفحة
ومن ملائكة ، وسموات ،	٣٧٢
وصالحات وصالحين ، ونحوهما ، غير ملتبس ولا مضعّف	٣٧٣
ولا معتل اللام ؛	٣٧٤
ومما يحذف منه الألف : سفیان وعثمان ومروان وشبهها ،	٣٧٥
مما فيه ألف ونون ، وكثر استعماله ؛ والإثبات حسن .	٣٧٥
ويكتب بلام واحدة : الذي وجمعه ، والتي وفروعه ،	٣٧٥
والليل واليَّلة ، في الأجود ؛	٣٧٦
وبلامين : لله ونحوه ، مما فيه ثلاث لامات لفظا .	٣٧٦
فصل : زيدت ألف في مائة ومائتين ،	٣٧٦
وبعد واو الجمع المتطرفة ، المتصلة بفعل ماض أو أمر ،	٣٧٧
وربما زيدت في نحو : يدعو ، وهم ضاربو زيد .	٣٧٧
وشدّت زيادتها في « الربوا » ، و « إن امرؤا » .	٣٧٨
وزيدت واو ، في أولئك وأولو وأولات ويأوحنّ	٣٧٨
وعمرو ، غير منصوب ؛	٣٧٨
وزيدت ياء ، في « بأييد » ، و « من نبأى المرسلين » ،	٣٧٩
و « ملايه » و « ملايهم » ، وهذا كله من مرسوم المصحف ؛	٣٧٩
وهذا مما ينقاد إليه ، ولا يقاس عليه .	٣٨٠
خاتمة نسخة دار الكتب (د) - مصورة	
خاتمة نسخة الأزهر (ز) - مصورة	
خاتمة نسخة الرباط (غ) - مصورة	
خاتمة نسخة الدماميني - مصورة	

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
(٧٦) باب التصريف			
١١	« ... موعداً لا نخلفه ، نحن ولا أنت ، مكانا سوى »	٥٨	طه
١١	« قل : إني هداني ربي إلى صراط مستقيم ، ديناً قِيماً »	١٦١	الأنعام
١٢	« والسماء ذات الحجب »	٧	الذاريات
٣٢	« فكبيحوا فيها ، هم والغاؤون »	٩٤	الشعراء
٤٠	« ألكم الذكر ، وله الأنثى ؟ تلك إذن قسمةٌ ضيزى »	٢٢،٢١	النجم
٤٣	« فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس »	١٦٥	الأعراف
هـ ٨١	« وما كان صلاتهم عن البيت إلا مكاءً وتصديّة »	٣٥	الأنفال
هـ ٨١	« إذا قومك منه يصدّون »	٥٧	الزخرف
٨٦	« فشرّذ بهم مَنْ خلفهم ، لعلهم يذكرون »	٥٧	الأنفال
٩٢	« الأنثى » ولم يقولوا : « وُثئى »	١٧٨	البقرة ،
»	»	١٩٥،٣٦	آل عمران ،
»	»	١٢٤	النساء ،
»	»	٨	الرعد ،
»	»	٩٧،٥٨	النحل ،
»	»	وفي سور	أخرى كثيرة
»	« فلا تخشَوْا الناس »	٤٤	المائدة
»	« لَتَبْلُوَنَّ في أموالكم وأنفسكم »	١٨٦	آل عمران

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٩٤	« وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
٩٤	« إذ تُصعدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
٩٧	« ولقد مكناكم في الأرض ، وجعلنا لكم فيها معاش »	١٠ ،	الأعراف ،
٩٧	« وجعلنا لكم فيها معاش ، ومن لستم له برازقين »	٢٠	الحجر
١١١	« أئمة » - « فقاتلوا أئمة الكفر »	١٢	التوبة
»	« وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا »	٧٣	الأنبياء
»	« ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين »	٥	القصص
»	« وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار »	٤١	القصص
»	« وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا »	٢٤	السجدة
١١٩	« بل الإنسان على نفسه بصيرة »	١٤	القيامة
١٢٠	* لكنَّا هو الله ربى »	٣٨	الكهف
١٣٣	« تلك إذن قسمة ضيزى »	٢٢	النجم
١٣٤	« الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طوبى لهم وحسنُ مآب »	٢٩	الرعد
١٣٧	« ودخل معه السَّجَنَ فتيان »	٣٦	يوسف
١٥٣	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٦٩	« والدار الآخرة خير للذين يتقون »	١٦٩	الأعراف
١٨٦	« وعد الله حقاً »	١٢٢ ،	النساء ،
»	» » » »	٤ ،	يونس ،
»	» » » »	٩ ،	لقمان ،
»	« وعد الله ، لا يخلف الله وعده »	٦	الروم
١٨٩	« ما ودعك ربك وما قلى »	٣	الضحى
١٩٣	« على شفا جُرف هارٍ »	١٠٩	التوبة
١٩٨	« وقَرَنَ في بيوتكن »	٣٣	الأحزاب
٢٠٠	« إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً »	٢٦	البقرة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٠١	« عم يتساء لون ؟ »	١	النبأ
٢٠١	« فم أنت من ذكرها ؟ »	٤٣	النازعات
٢٠٢	« بما غفر لي ربى »	٢٧	يس
٢٠٧	« يوم ندعو كل أناس بإمامهم »	٧١	الإسراء
٢١٦	« وليُمِّلِ الذى عليه الحق »	٢٨٢	البقرة
٢١٦	« فهى تُملى عليه بكرة وأصيلا »	٥	الفرقان
٢٢٥	« فلما جاءها ، نُودى : أن بُورك من فى النار ، ومن حولها »	٨	الثلج
٢٢٧	« ذوقوا مسَّ سقر »	٤٨	القمر

٢٣٩ (٧٧) باب مخارج الحروف

٢٣٩	« ثم أنزل عليكم من بعد الغم ... بذات الصدور »	١٥٤	آل عمران
٢٥١	« ماأعنى عنى مالىة . هلك عنى سلطانية »	٢٩،٢٨	الحاقة
٢٥٢	« هم أحسن أثاناً ورثياً »	٧٤	مريم
٢٥٣	« ولا تيمموا الخبيث منه تُنفقون »	٢٦٧	البقرة
٢٥٣	« تكادُ تَمَيِّزُ من الغيظ »	٨	الملك
٢٥٩	« هم أحسن أثاناً ورثياً »	٧٤	مريم
٢٥٩	« ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيا من حى عن بينة »	٤٢	الأففال
٢٦١	« ولم يعنى بخلقهن ، بقادرٍ على أن يُحىي الموتى ؟ »	٣٣	الأحقاف
٢٦١	« أليس ذلك بقادر على أن يُحىي الموتى ؟ »	٤٠	القيامة
٢٦٤	« سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب ، بما أشركوا بالله »	١٥١	آل عمران
»	« وجعل الشمس سراجا »	١٦	نوح
»	« شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن »	١٨٥	البقرة
٢٦٥	« يعذب من يشاء »	٤٠	المائدة ،

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٦٥	« يعذب من يشاء »	٤٠	المائدة
»	» » »	٢١	العنكبوت
»	« والحليل المسومة والأنعام والحرف ، ذلك متاع		
»	الحياة الدنيا »	١٤	آل عمران
»	« وبدلناهم مجتنبهم جنتين ذواتي أكل خمط		
»	« وأثل وشيء من سدر قليل »	١٦	سبأ
٢٦٧	« يغفر لكم »	١٤٩	الأعراف ..
٢٦٨	« إن نشأ نخسف بهم الأرض »	٩	سبأ
»	« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً »	١٥	الملك
»	« فإذا استأذنونك لبعض شأنهم »	٦٢	النور
»	« قال : ربّ إني وهن العظم منى ، واشتعل		
	الرأس شيباً »	٤	مريم
٢٦٨	« إذا لابتغوا إلى ذى العرش سيلا »	٤٢	الإسراء
٢٦٩	« ومثلهم فى الإنجيل ، كزرع أخرج شطأه »	٢٩	الفتح
»	« من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه »	٤،٣	المعارج
٢٧٠	« فمن زُحِر عن النار ، وأدخل الجنة ، فقد فاز »	١٨٥	آل عمران
٢٧١	« وإذا قالت طائفة منهم : يا أهل يثرب »	١٣	الأحزاب
٢٧٣	« كلا ، بل ، ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون »	١٤	المطففين
٢٧٣	« قال : بل ربكم رب السموات والأرض »	٥٦	الأنبياء
٢٧٣	« هل ندلكم على رجل ينبئكم ؟ »	٧	سبأ
٢٧٣	« أولئك على هدى من ربهم .. »	٥	البقرة ..
٢٧٣	« ويؤت من لدنه أجراً عظيماً » ،	٤٠	النساء ،
٢٧٣	« لينذر بأساً شديداً من لُدنه »	٢	الكهف
٢٧٤	« وما لهم من دونه من وال »	١١	الرعد
٢٧٤	« إذا نُودى للصلاة من يوم الجمعة »	٩	الجمعة
٢٧٥	« فإذا استأذنونك لبعض شأنهم »	٦٢	النور
٢٧٦	« سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا »	١٥١	آل عمران

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٢٧٦	« ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم »	٢٠	البقرة
٢٧٧	« مالكم؟ إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثأقلتم »		
٢٧٧	« إلى الأرض »	٣٨	التوبة
٢٧٧	« الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ماهن أمهاتهم »	٢	المجادلة
٢٧٨	« وإذا قتلت نفساً ، فادارأتم فيها »	٧٢	البقرة
٢٧٨	« حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزینت »	٢٤	يونس
٢٧٨	« وإن كنتم جنباً ، فاطهروا »	٦	المائدة
٢٧٨	« تنزل الملائكة والرؤح فيها »	٤	القدر
٢٧٩	« فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول »	٩	المجادلة
٢٧٩	« يوم تشقق السماء بالغمام ، ونزل الملائكة تنزيلاً »	٢٥	الفرقان
٢٨١	(٧٨) باب الإمامة		
٢٨٩	« أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟	٤٠	القيامة
هـ ٢٩٣	« والقمر إذا تلاها »	٢	الشمس
هـ ٢٩٣	« والنهار إذا جلاها »	٣	الشمس
هـ ٢٩٣	« والليل إذا يغشاها »	٤	الشمس
٢٩٤	« والضحي »	١	الضحى
٢٩٦	« ما أغنى عنى ماله »	٢٨	الحاقة
٢٩٦	« إنها ترمي بشرر كالقصر »	٣٢	المرسلات
٢٩٦	« لا يستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر »	٩٥	النساء
٢٩٦	« ومن الإبل اثنين ، ومن البقر اثنين »	١٤٤	الأنعام
٢٩٦	« ومن البقر والغنم ، حرمتنا عليهم شحومهما »	١٤٦	الأنعام
٣٠٤	« إذا ضربوا في الأرض ، أو كانوا غزى »	١٥٦	آل عمران
٣٠٥	« واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى »	١٢٥	البقرة

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٠٥	« قالوا سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم »	٦٠	الأنبياء
هـ ٣٠٧	« إن شجرة الزقوم »	٤٣	الدخان
٣٠٩	« عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال »	٩	الرعد
٣٠٩	« ويقوم ، إنى أخاف عليكم يوم التناد »	٣٢	غافر
٣١٢	« والليل إذا يسر »	٤	الفجر
٣١٢	« ذلك ما كنا نبغ »	٦٤	الكهف
٣١٤	« ولقد جاءك من نبي المرسلين »	٣٤	الأنعام
٣١٤	« لكل نبي مستقر »	٦٧	الأنعام
٣١٤	« وجئتك من سبأ بنبي يقين »	٢٢	الثلث
٣١٤	« نتلو عليك من نبي موسى وفرعون بالحق »	٣	القصص
٣١٤	« إن جاءكم فاسق بنبي ، فنبئوا »	٦	الحجرات
٣١٤	« عم يتساءلون ؟ عن النبي العظيم »	٢٠١	النبا
٣١٥	« وكل صغير وكبير مستطر »	٥٣	القمر
٣١٦	« وتواصوا بالحق ، وتواصوا بالصبر »	٣	العصر
٣١٦	« والعصر . إن الإنسان لفي خسر »	٢٠١	العصر
٣١٨	« فلاتك في مرية منه ، إنه الحق من ربك »	١٧	هود
٣٢٣	« إن شجرة الزقوم »	٤٣	الدخان
٣٢٣	« أهم يقسمون رحمة ربك ؟ »	٣٢	الزخرف
هـ ٣٢٣	« هيهات هيهات لما توعدون »	٣٦	المؤمنون
٣٢٦	« لله الأمر ، من قبل ، ومن بعد »	٤	الروم
٣٣٠	« فيهداهم اقتده ، قل : ... »	٩٠	الأنعام
هـ ٣٣٠	« فانظر إلى طعامك وشرابك ، لم يتسنه »	٢٥٩	البقرة
٣٣٠	« هاؤم اقرعوا كتابيه . إنى »	٢٠، ١٩	الحاقة
٣٣٥	(٨٠) باب الهجاء		
٣٣٨	« عم يتساءلون ؟ »	١	النبا

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٣٨	« قال : عما قليل ، ليصبحن نادمين »	٤٠	المؤمنون
٣٣٨	« فيم أنت من ذكراها ؟ »	٤٣	النازعات
٣٣٨	« مما خطيئاتهم ، أُغْرِقُوا ، فأدخلوا ناراً »	٢٥	نوح
٣٤٠	« بئسما اشتروا به أنفسهم »	٩٠	البقرة
٣٤٠	« بئسما خلفتموني من بعدى »	١٥٠	الأعراف
٣٤٠	« إن الله نِعِمَّا يعظكم به »	٥٨	النساء
٣٤٠	« فإلِّم يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل يعلم الله »	١٤	هود
٣٤٠	« فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم »	٥٠	القصص
٣٤٠	« بل زعمتم أنن نجعل لكم موعداً »	٤٨	الكهف
٣٤٠	« أحسب الإنسان أنن نجعل عظامه »	٣	القيامة
٣٤١	« حقيقٌ على أن لا أقول على الله إلا الحق »	١٠٥	الأعراف
٣٤١	« ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ، أن لا يقولوا على الله إلا الحق ؟ »	١٦٩	الأعراف
٣٤١	« وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه . »	١١٨	التوبة
٣٤١	« وأن لا إله إلا هو ، فهل أنتم مسلمون ؟ »	١٤	هود
٣٤١	« أن لاتعبدوا إلا الله ، إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم »	٢٦	هود
٣٤١	« وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت ، أن لا تشرك بي شيئاً »	٢٦	الحج
٣٤١	« ألم أعهد إليكم يا بنى آدم ، أن لاتعبدوا الشيطان »	٦٠	بس
٣٤١	« وأن لا تعلموا على الله ، إني آتيتكم بسلطان مبين »	١٩	الدخان
٣٤١	« يأيها النبي ، إذا جاءك المؤمنات ، يبايعنك على أن لا يُشركن بالله شيئاً »	١٢	المتحنة
٣٤٢	« وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه »	١١٨	التوبة
٣٤٢	« أمّن هو قانتٌ آناء الليل »	٩	الزمر
٣٤٢	« إن ماتوعدون لآتٍ »	١٣٤	الأنعام
٣٤٣	« إنما توعدون لصادق »	٥	الذاريات

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
هـ ٣٤٣	« إنما تجزون ما كنتم تعملون »	١٦	الطور
٣٤٣	« إنما صنعوا كيد ساحر »	٦٩	طه
٣٤٤	« بأييكم المفتون ؟ »	٦	القلم
٣٤٥	« والليل إذا يسر »	٤	الفجر
٣٤٥	« قتلٌ عنهم ، يوم يدعُ الداع إلى شيء نُكِرُ »	٦	القمر
٣٤٥	« وَيَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ »	٢٤	الشورى
٣٤٨	« لنسفعاً بالناصية »	١٥	العلق
٣٥٤	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد أبداً »		
٣٥٥	« يقولون نَحْشَا أَنْ تَصِينَا دَائِرَةً »	٢١	النور
٣٥٨	« أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحَلِيَةِ »	٥٢	المائدة
٣٥٨	« قل : ما يَعْبُؤُا بِكُمْ رِى ، لولا دعاؤكم »	١٨	الزخرف
٣٥٨	« إنه يبدؤا الخلق ، ثم يعيده »	٧٧	الفرقان
٣٥٨	« قل : هل من شركائكم من يبدؤا الخلق ثم يعيده ؟ »	٤	يونس
٣٥٨	« قل : الله يبدؤا الخلق ثم يعيده »	٣٤	يونس
٣٥٨	« أمّن يبدؤا الخلق ثم يعيده ؟ »	٣٤	يونس
٣٥٨	« الله يبدؤا الخلق ثم يعيده »	٦٤	التمل
٣٥٨	« وهو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده »	١١	الروم
٣٥٨	« وهل أتاك نبؤا الخصم ، إذ تسوروا المحراب ؟ »	٢٧	الروم
٣٥٨	« ولقد جاءك من نبأى المرسلين »	٢١	ص
٣٥٨	« نتلو عليك من نبأى موسى وفرعون بالحق »	٣٤	الأنعان
٣٥٩	« قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤ هلك ، ليس له ولد »	٣	القصص
٣٥٩	« ومنهم من يقول : أئذّن لى ، ولا تفتنى »	١٧٦	النساء
٣٦٠	« قل : آله أذن لكم ؟ أم على الله تفترون ؟ »	٤٩	التوبة
		٥٩	يونس

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
هـ ٣٦٠	« أصطفى البنات »	١٥٣	الصفات
٣٦٠	« قل : آذكرين حرم ؟ أم الأنثيين ؟ »	١٤٤، ١٤٣	الأنعام
٣٦١	« بسم الله الرحمن الرحيم »		أوائل جميع السور ، عدا التوبة ، وفي التمل ٣٠ /
٣٦١	« بسم الله مجراها ومرساها »	٤١	هود
٣٦٣	« فليؤدّ الذى أوّتمن أمانته »	٢٨٣	البقرة
٣٦٣	« ومنهم من يقول ائذن لى ، ولا تفتنى »	٤٩	التوبة
٣٦٣	« إلاً إبليس ، قال : أسجد لمن خلقت طينا ؟ »	٦١	الإسراء
٣٦٣	« أوّزل عليه الذكر من بيننا ؟ »	٨	ص
٣٦٣	« إنى كان لى قرين . يقول : أئنك لمن المصدّقين ؟ »	٥٢، ٥١	الصفات
٣٦٤	« وقالوا : آلهتناخير ؟ »	٥٨	الزخرف
٣٦٥	« ولئن متم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشرون »	١٥٨	آل عمران
٣٦٦	« قال : يا آدم أنبئهم بأسمائهم »	٣٣	البقرة
٣٦٦	« وقلنا : يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة »	٣٥	البقرة
٣٦٦	« ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة »	١٩	الأعراف
٣٦٦	« فقلنا : يا آدم ، إن هذا عدو لك ولزوجك »	١٧٧	طه
٣٦٦	« قال : يا آدم ، هل أدلك على شجرة الخلد ؟ »	١٢٠	طه
٣٦٦	« فإذا جاء وعد الآخرة ، ليسوعوا وجوهكم »	٧	الإسراء
٣٦٦	« وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، لوّوا رؤوسهم »	٥	المنافقون
٢٦٧	« قل : آذكرين حرم ؟ أم الأنثيين ؟ »	١٤٤، ١٤٣	الأنعام
٣٧٠	« وتوبوا إلى الله جميعا ، أيّه المؤمنون »	٣١	النور
٣٧٠	« وقالوا : يا أيّه السّاحر ادع لنا ربك »	٤٩	الزخرف
٣٧٠	« سنفرغ لكم أيّه الثقلان »	٣١	الرحمن
٣٧٣	« قالوا : لبثنا يوما أو بعض يوم ، فاسأل العادّين »	١١٣	المؤمنون

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٧٤	« غير المغضوب عليهم ، ولا الضالّين »	٧	الفاتحة
٣٧٤	« وإن كنتم من قبله لمن الضالّين »	١٩٨	البقرة
٣٧٤	« قال : لئن لم يهدني ربى ، لأكوننّ من الضالّين »	٧٧	الأنعام
٣٧٤	« قالوا : ربّنا غلبت علينا شِقْوَتُنَا ، وكنا قوماً ضالّين »	١٠٦	المؤمنون
٣٧٤	« قال : فعلتُها إذن ، وأنا من الضالّين »	٢٠	الشعراء
٣٧٤	« واغفر لأبى ، إنه كان من الضالّين »	٨٦	الشعراء
٣٨٤	« إنهم ألفوا آباءهم ضالّين »	٦٩	الصفات
٣٧٤	« وأما إن كان من المكذبين الضالّين »	٩٢	الواقعة
٣٧٤	« فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين »	٦٥	البقرة
٣٧٤	« فلما عتّوا عما نُهوا عنه ، قلنا لهم : كونوا قردة خاسئين »	١١٦	الأعراف
٣٧٧	« وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسّرون »	٣	المطففين
٣٧٨	« الرّبّوا »	البقرة / ٢٧٨، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٨،	
			وآل عمران /
		١٣٠ ،	
			والنساء /
		١٦١ ،	
			والروم / ٣٩
٣٧٨	« إن امرؤا هلك »	١٧٦	النساء
٣٧٩	« والسماء بنتيناها بأييد ، وإنا لموسعون »	٤٧	الذاريات
٣٧٩	« ولقد جاءك من نبى المرسلين »	٣٤	الأنعام
٣٧٩	« ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملائه »	١٠٣	الأعراف

الصفحة	الآية	رقمها	سورتها
٣٧٩	« ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون ، إلى فرعون وملاييه »	٧٥	يونس
٣٧٩	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين .		
٣٧٩	إلى فرعون وملاييه »	٩٦ و٩٧	هود
٣٧٩	« إلى فرعون وملاييه »	٤٦	المؤمنون
٣٧٩	« فذانك برهانان من ربك ، إلى فرعون وملاييه »	٣٢	القصص
٣٧٩	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملاييه »	٤٦	الزخرف
٣٧٩	« فما آمن لموسى ، إلا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون وملاييه أن يفتنهم »	٨٣	يونس

المرجع	الحديث	الصفحة
—	(٧٦) باب التصريف	٥
رواه الطبراني مرفوعاً عن ابن حدرد الأسلمي عن النبي ﷺ بخاري / جهاد / ٣٧ ، ومسلم / زكاة / ١٢١ معجم الطبراني مرفوعاً النسائي / زكاة / ٤٩ ، وأبو داود / وتر / ١٢ ، وابن ماجه / جهاد / ١٥ ومسند أحمد / ٢ / ٣٠٠ / ٣ ، ١١٩ الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١ / ٣١٦ وما بعدها . م خ / ١٣ / ٢٧٦	هـ ٤٨ « تمعدوا واخشوشنوا » ٥٣ « وإنَّ مما يُنبت الربيع ما يقتل حَبَطاً أو يُلَمَّ » ١٨٩ « كلُّ أحدٍ يُؤخذ من قوله ويُدَع » هـ ١٩٠ « أهريق دمه » ١٩٥ « أقبل جنادٍ ، وَيَهَكَ ! » أي ويحك !. هـ ١٩٥ « وَيَهَكَ يابن سُمَيَّة . ! لعمَّار . أي ويحك ! .	

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	الهمزة المفتوحة		
—	بالخير خيرات ، وإن شراً فأ ولا أريد الشرَّ إلا أن تآ	٣٢٨	٩٣
—	* جارية قد وعدتني أن تآ *	٣٢٩	٩٤
—	* قد وعدتني أم عمرو أن تآ *	٣٢٩ هـ	٩٤ م
	الهمزة المضمومة		
—	إن تلق عمرأ ، فقد لاقيت مُدْرِعاً وليس من همه إبلٌ ولا شاء في جحفل لجبٍ ، جَمُّ صواهلُه بالليل ، يُسمع في حافاته آء	٢١	٥
	الباء الساكنة		
جرير	أقلَى اللومَ ، عاذلٌ ، والعتابُ وقولى ، إن أصبت : لقد أصاب	٣٣١	٩٧
	الباء المفتوحة		
جرير	أقلَى اللومَ ، عاذلٌ ، والعتاباً وقولى ، إن أصبت : لقد أصاباً	٣٣٢	٩٧ م
رؤية	* فى عامنا ذا ، بعد ماأخصباً *	٣٢٩	٩٥
الأعشى	صرمتُ ، ولم أصرمكمُ ، وكصارم أخ ، قد طوى كشحاً ، وأبَّ ليذهبا	١٠٢	٢٧
	الباء المضمومة		
أنشده أبو زيد	وإذا أتاك بأننى قد بعثها	٩ هـ	١
لجربة	بوصال غانية ، فقل : كُذِّبُذ		
ابن الأشيم	وفى رواية : فإذا سمعت بأننى قد بعثكم ...		

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٢١	٦٣	وفى كل حَيٍّ ، قد خبطتْ بنعمة فَحَقَّقْ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْوَبُ	علقمة الفحل
الباء المكسورة			
٢٣٧ هـ	٧٤	تداعت حوله جُشْمُ بن بكر وأسلمه جعاسيس الرباب	عمرو ابن معدى كرب
٢٠٨	٥٣	تعلمت باجاجٍ وآل مُرامر وسوَدتْ أثواني ، ولست بكاتبِ	— أنشده
١٦٣	٣٩	إذا كان مألًا ، كان مألًا مُرَزًّا ونال نداءه كل داني وجانِبِ	أبو عمرو
٤٥ هـ	١٥	تدلَّتْ على حُصِّ الرُّؤوسِ كأنها كُرَاتُ غلامٍ من كساء مؤرنب	—
٢٩٠	٨١	وفى رواية : تدلَّتْ على حُصِّ ظمَاءِ كأنها ... عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر ، جَوْنِ الرَّبابِ ، سَكُوبِ	ليلي الأخيلىة هدية بن الخشرم أو سماعة النعماني أو سماعة النعماني
التاء الساكنة			
٣٢٢	٨٥ م	الله أنجأك بكفَى مَسَلَمْتِ من بعدما ، وبعدهما ، وبعدمتِ صارت نفوس القوم عند الغلصمتِ وكادت الحرة أن تُدعى أمت	أبو النجم
التاء المكسورة			
١٦٤	٤٠	إذا لم يكن فيكِنَّ ظِلٌّ ولا جَنَى فأبعدكَنَّ الله من شيراتِ	جعيشة البكائي
٢٣٣	٤٠ م	إذا لم يكن فيكِنَّ ظِلٌّ ولا جَنَى فأبعدكَنَّ الله من شيراتِ	جعيشة البكائي

الصفحة الرقم	الشاهد	قائله
٢٤٤ ٦٥	ياقاتل الله بنى السُّعَلاتِ عمرو بن يربوع شرار النَّابِ غيرَ أَعْفَاءٍ ولا أَكِيَاتِ	علباء ابن أرقم اليشكري
١٢١ ٣٣	أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالمٌ بالترهاتِ	سُرَاقَةُ البَارِقِيِّ
الجيم المفتوحة		
٧١ ٢١	فإن تصر ليلى بسلمى أو أجا أو باللوى أو ذى حُسى أو يأججا	العجاج
وفي رواية: فإن تكن ليلى ... أو بالكرى أو ذى حصص أو يأججا		
الجيم المفتوحة		
٣٣٢ ٩٨ م	ماهاج أشواقاً وشجواً قد شجا من طلل كالأثمى أنهاجا	العجاج
الجيم المكسورة		
٢٣٣ ٦٨	خلى عُويف وأبو عُلج المطعمان اللحم في العشيح	أعرابي من أهل البادية
الحاء المفتوحة		
٣٢٩ ٩٦	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا : الجن ! قلت : عموا صباحا	جدع بن سنان أبو شمير بن الحارث
وفي رواية : قلت عموا ظلاما		
أو تأبط شرا		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
الحاء المضمومة			
—	كفى حزنًا ، أن لامهاة لعيشنا ولا عمل ، يرضى به الله ، صالح	٣	٢٠
الذال المفتوحة			
العجاج	* لم يك ينأد ، فأمسى أنادا *	٣١	١١٧
الذال المكسورة			
—	وإبناهما ، خمسة ، والحارث السادى	٥٩	٢٢٠
النابعة الجعدى	إذا ماعدُّ أربعة فسأل فزوجك خامس ، وأبوك سادى	٦٠	٢٢٠ هـ
النابعة الذبياني	ها إن ذى عذرة ، إلا تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد	٨٢	٢٩٠
النابعة الذبياني	وفى رواية : ها إن تاعذرة فإن صاحبها مشارك النكد يادارمية ، بالعلياء فالسند	١٠١	١٣٤
حسان بن ثابت	أقوت ، وطال عليها سالف الأمد على ماقام يشتمنى لثيم	٤٨	٢٠٢
حسان بن ثابت	كخنزير ، تمرغ فى رماد على ماقام يشتمنى لثيم	٤٨ م	٣٣٩
حسان بن المنذر	كخنزير ، تمرغ فى رماد		
الراء الساكنة			
أبو النجم	خوّد ، يُعطى الفرع منها المؤترز لو عُصر منه البان والمسك انعصر	٨	٣١

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	وأراك تفرى ما خلقت	٨٧	٣١١
زهير بن أبى سلمى	وبعض القوم يخلق ، ثم لا يفر		
	فمن كان ناسينا ، وطول بلائنا	٨٨	٣١٥
—	فليس بناسينا ، على حالة ، بكر		
حكم بن معية الربيعى	* فيها عيايل ، أسود ونمر *	٢٤	٩٦
	الراء المفتوحة		
	تسائل يابن أحمر من تراه :	٤١	١٦٦
الباهلى	أعارث عينه أم لم تعارا		
	وفى رواية : وسائلة بظهر الغيب عنى ...		
	الراء المضمومة		
أنشده أبو عمرو	* حُبَعَيْنُ الخلق ، فى أخلاقه زَعْرُ	٢٢	٨٢
	* وفى رواية : فى أحداقه زَجْرُ *		
عمر بن أبى ربيعة	* أما تستحى أو ترعوى أو تفكر ؟ *	٤٧	٢٠٠
	رأت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت	٥٦	٢١٧
عمر بن أبى ربيعة	فيضحى ، وأيما بالعشى فيخصر		
	الراء المكسورة		
	وليس لعيشنا هذا مهاه	٤	٢٠ هـ
عمران بن حطان	وليست دارنا الدنيا بدار		
سعد بن قرط	ياليتما أمنا شالت نعماتها	٥٧	٢١٧
أو الأحوص	أيما إلى جنة ، أيما إلى نار		
	أطعتُ الأمرين بصرم ليلى	١٧	٤٨
عروة بن الورد	فطاروا فى بلاد الیسْتَعُورِ		
	السين المضمومة		
	خلا أن العتاق من المطايا	٤٦	١٩٩
أبو زيد الطائى	حسين به ، فهن إليه شوس		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
—	الشين المضمومة * إذ ذاك ، إذ حبلُ الوصال مُدْمَشُ *	٧١	٢٣٦
—	العين المفتوحة إن شئت أسرفنا ، كلانا ، فدعا الله خيراً ، ربّه ، فأسمعنا	٩٣	٣٢٨
النابعة الذبيانيّ	العين المضمومة نُعَى لى أبو المقدام ، فاسودّ منظرى من الأرض ، واستكّتْ علىّ المسامع	٤٣	١٧٠
الحادرة	العين المكسورة محمرّة عقب الصباح عيونهم بمرى هناك من الحياة ومسمع	٣٤	١٢٢
—	الفاء الساكنة ألا حبذا غنمٌ وحسنٌ حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً ذنّف	٨٣	٣٠٢
عبد الله ابن الزبيرى أو هاشم بن عبد المطلب أو مطرود الخزاعى	الفاء المضمومة عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسنتون عجاف	٦٤	٢٢٢
	وفى رواية : عمرو العلاء		
	القاف المضمومة لها ميسمٌ سُحَّتْ كأنَّ رُضابَه بُعَيْدٌ كراها ، إصْفَعِنْدُ مُعْتَقُ	١١	٣٨ هـ
	أبو المنيع الثعلبى		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
القاف المضمومة			
—	لقد زَرِقْتُ عيناك يابن مكعب كما كُلُّ ضَبِيٍّ من اللؤمِ أزرُقُ وفي رواية : يابن مكعب ...	٢٠	٥٤
المجنون	فعيناشِ عيناها ، وجيدشِ جيدها ولكن عظمَ الساقِ مِنْشِ دقيقُ	٧٢	٢٣٦
القاف المكسورة			
—	وما الدنيا بياقاةٍ لحيٍّ وما حَيٌّ على الدنيا بياقِ	٤٢	١٦٩
—	وماج ساعات ملاً الوديقِ أبابُ بحري ، ضاحكٍ هزوقِ	٢٨	١٠٢ هـ
الكاف المضمومة			
زهير	ياحارِ ، لأرْمينَ منكم بداهيةً لم يَلْقها سَوْقةً قَبلي ولا ملكُ	١٠٤	٣٦٨
اللام الساكنة			
ليبد بن ربيعة	وقبيل من لُكَيْنِ حاضِرِ رهطُ ابنِ مَرْجومِ ، ورهطُ ابنِ المَعْلِ	٨٦	٣٠٧
كعب بن جُعيل أو الحسام ابن ضرار الكلبِيَّ	صَعْدَةٌ نايِبَةٌ في حائِرِ أينما الرِّيحُ تُمَيِّلُها تَميلُ	٢٣	٩٠
اللام المضمومة			
أنشده ثعلب	ولا تياساً من رحمة الله ، واسألاً بوادى حَبُونا ، أن تَهَبَّ شمالُ وفي رواية : ولا تياساً من رحمة الله ، واسكُننُ	١٢	٣٩

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
—	اللام المضمومة	٢٧٧	٧٩
—	تُولَى الضَّجِيعَ ، إِذَا مَا اشْتاقَهَا ، حَضِرًا عَذَبَ المِذاقَ ، إِذَا مَا اتَّاعَ القُبُلُ		
	وقد جاء بروايات عديدة ومختلفة .		
—	فإنك لاتدرى ، متى الموتُ جائئُ ولكن أقصى مدة الموت عاجلُ	٢١٤	٥٤
—	فإن تَبَخَّلَ سُدُوسٌ بدرهميها فإنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةً شَمُولُ	٥٣	١٩
—	اللام المكسورة		
	يفديك يازرُعُ ، أبى وخالى	٢٢١	٦٢
أنشده أبو الفتح ابن جنى	قد مرَّ يومان ، وهذا الثالى وأنت بالهجران لا تبالى		
	ماهِجَنَ ، إِذْ بَكَرَنَ بالأجمال	٢٨٤ هـ	٨٠
ذو الرمة	مثلُ صَوَارَى النخْلِ والسَّيَالِ إنك لو عُمِرْتَ عَمَرَ الجَسَلِ	١٤	٢
	أو عَمَرَ نوحَ ، زَمَنَ الفِطْحَلِ والصخْرُ مُبْتَلٌ كَطِينِ الوَحْلِ		
	أو كُنْتَ أوتيتَ كِلامَ الحُكْلِ عَلِمَ سَلِيمَانَ كِلامَ التَّمْلِ		
رؤية أو العجاج	كنتَ رَهينَ هَرَمٍ أو قَتْلَ		
	اللام المكسورة		
أنشده ابن الأعرابي	كَأَنَّ فى أذنانِهنَّ الشُّوْلُ	٢٣٢ هـ	٦٧
لأبى النجم	من عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونَ الإِجْلِ سواسية ، سود الوجوه ، كأنهم	١٢٩	٣٧
البعيث	ظرايئُ غَرَبانٍ ، بمجرودةٍ مَحَلِ		
أبو النجم	* فى لُجَّةٍ ، أمسك ، فلاناً ، عن فُلٍ *	٢٠٦ هـ	٥١

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	اللام المكسورة		
العجاج	* الحمد لله العليّ الأجليل *	٧٦	٢٥٣
أنشده أبو زيد	ومطيّة ، ملثّ الظلام ، بعثته	٢٥	٩٩
لربيعة بن مقروم	يشكو الكلال إلى ، دامي الأظليل		
الضبيّ			

الميم المفتوحة

جدع بن سنان ،	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟	٣٢٩	٩٦ م
أو شمير بن	فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلّاما		
الحارث			
	وفى رواية سقت : « » « » : عموا صباحا أو تأبط شرا .		
—	وقال نبيّ المسلمين : تقدّموا	٢٥٧	٧٧
	وأحبّ إلينا أن تكون المقدّما		
	وفى رواية : وقال أمير المؤمنين : ...		
أبو حيان الفقعسيّ	* فإنه أهل لأن يؤكّر ما *	٤٥	١٤
» » »	* فإنه أهل لأن يؤكر ما *	١٩٠	١٤ م
أمية بن أبى الصلت	إني إذا ما حدثتُ ألمّا	٢٣٥	٧٠
أو أبو خراش الهدل	أقول : ياللّهّم ، ياللّهّمأ		

الميم المضمومة

أبو وجزة	العاطفون تحين مامن عاطف	٢٢٤	٦٦
السعدىّ	والمسيفون يدا ، إذا ما أنعموا		
	وفى رواية : والمطعمون زمان أين المطعم ؟		
	فإن تئنأ عنا ، ننتفصك ، وإن تُقم	٤١	١٣
—	فحكك مَضُووَرّ ، وأنفك راغم		

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	الميم المسكورة		
—	تزور امرأ ، أما الإله فيتقى وأما بفعل الصالحين فيأتمى	٥٥	٢١٦
—	مضت ثلاث سنين ، منذ حلَّ بها وعام حلَّت ، ونذا التابع الخامى	٦١	٢٢١
الحادرة الذبياني	هما نفتا في فئ من فموبيها	٦٩	٢٣٤
الفرزدق	على النَّابح العاوى أشدَّ رجام		
حُرَيْث بن عَنَاب	تعالوا أفاخركم ، أأعيا وفقعس	١٠٢	٣٥٢
النهائي	إلى المجد أدنى ، أم عشيرة حاتم ؟		
	النون الساكنة		
العجاج	ماهاج أشواقاً ، وشجواً قد شجن من طلل ، كالأثحبي ، أنهنجن	٩٨ م	٣٣٢
»	وفي رواية مضت في الجيم المفتوحة : قد شجا ... وأنهجا		
النابعة الذبياني	أفدَّ الترحُّل ، غير أن ركابنا لما تُزلُّ برحالنا ، وكان قدن	٩٩	٣٣٢
	وفي رواية : أزف وكان قد		
العجاج	* ياصاح ، ماهاج الدموعَ الذرفن * * ومهمهين قذفين مرَّتَيْن *	١٠٠	٣٣٣
خطام المجاشعي	ظهراهما مثل ظهور الترسين	١٠	٣٣
	النون المفتوحة		
جميل بن معمر	وأق صواحبيها ، فقلن : هذا الذى	٢٩	١٠٣
أبو عمر بن أبى ربيعة	منح المودَّة غيرنا ، وجفانا		
—	وفي رواية : وأت صواحبيها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا، وجفانا		
—	* وأنت غيث الورى ، لازلت رحمانا *	١٠٣	٣٦٨

قائله

الشاهد

الصفحة الرقم

النون المفتوحة

- ٣٦ ١٢٨
تُهَدِّدُنَا وتوعِدُنَا ، رُوَيْدًا
متى كنا لأملك مَفْتُونِيْنَا ؟
عمرو بن كلثوم
وفي رواية : تَهْدِدُنَا وَأُوْعِدُنَا ، رويدا ...

النون المكسورة

- ٨٤ ٣٠٣
وكنْتُ كذى رجلين : رجل صحيحه
ورجل بها ريبٌ من الحدَثَانِ
الشاعر النجاشي
فأما التي صحَّتْ ، فأزُدْ شُنُوعِيْ
قيس بن عمرو
وأما التي شَلَّتْ ، فأزُدْ عُمانِ

الهاء الساكنة

- ٨٩ ٣١٥ هـ
من يَأْتَمِرُ للخير فيما قصَّدهُ
— تُحَمِّدُ مساعيه ، ويُعَلِّمُ رشْدُهُ
٨٩ ٣٢١ م
من يَأْتَمِرُ للحزم فيما قصَّدهُ
— تُحَمِّدُ مساعيه ، ويُحَمِّدُ رشْدُهُ
٩٠ ٣١٦
عجبتُ ، والدهرُ كثيرٌ عجْبُهُ
زيد الأعجم
من عَنَزِيٌّ ، سَبَّيٌّ ، لم أضرْبُهُ
٦ ٢٢
لأنكحَنَّ بِيَّهْ جَارِيَةً خِدْبَـهْ
هند بنت
مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ
أبى سفيان
٤٥ ١٩٢
قد فارقت قرينها القرينَهْ وشحطت من دَارها الطَّيْبِينَهْ
أنشدهما النهشل
ياليت أَنَا ضَمْنَا سفينَهْ حتى يعودَ الوصلُ كَيِّنُونَهْ
٩٢ ٣٢٧
يأربُّ يَوْمَ لِي ، لا أَظَلُّهْ
أبو ثروان
أرْمَضُ من تحْتْ ، وأضحَى من عَلَهْ
أو أبو الهجنجل
تَهْزَأُ مِنِّي أَخْتُ آلِ طَيْسَلَهْ
— قالت : أراه دالفاً ، قد دُنِّيَ لَهُ
— وفي رواية : قالت : أراه في الوقار والعلَهْ

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	الهاء الساكنة		
	الله نجاك بكفى مسلّمه	٨٥	٣٠٦
أبو النجم	من بعدما ، وبعدهما ، وبعدهم الأم يقول الناعيان ؟ الأمة ؟	٤٩	٢٠٣
—	ألا فاندبا أهل الندى والكرامة قد وردت من أمكنة	٧٣	٢٣٧
	من ههنا ، ومن ههنا إن لم أروها ، فمه ؟		
أنشده النحاة	ياأسدى لِمَ أكلته ؟ لِمَه لو خافك الله عليه حرمة أنشده ابن جنى ، ونسبه ابن منظور	٥٠	٢٠٤
إلى سالم بن دارة	وفي رواية : ياأسدياً ... وفي رواية : يافقسي ...		

الهاء المفتوحة

	يابا المغيرة ، رُبَّ أمر معضل فَرَجَّتْهُ ، بالمكر منى والدّها	٥٢	٢٠٨
أبو الأسود	تِ لى آل زيد ، وائدهم لى جماعة وسلّ آل زيد : أى شىء يضرها ؟	٤٤	١٩١
—	فما أصبحت علّرض نفس بريّة ولا غيرها ، إلا سليمان نالها	٣٢	١٢٠
—	تبيّن لى أن القماء ذلّة وأنّ أعزّاء الرجال طيالها	٣٥	١٢٤
أنيف بن زيان	ها أشارير ، من لحم ، تُتمّرهُ من الثعالى ، ووخر من أراتيها	٥٨	٢١٩

الهاء المضمومة

الحسن بن هانىء	* مافى اليايى يُؤيو شرواه *	٧	٢٨ هـ
----------------	-----------------------------	---	-------

قائله	الشاهد	الصفحة	الرقم
	الياء المفتوحة		
زهير أو صرمة الأنصارى	بدا لى أنى لستُ مدركُ مامضى ولا سابقُ شيئا ، إذا كان جائيا	٩١	٣٢٤
عبيدة بن الحارث	فما برحت أقدامنا فى مقامنا ثلاثتنا ، حتى أزيروا المنائيا	٢٦	١٠٠
	الياء المضمومة		
	وكانها بين النساء سبيكةٌ تمشى بسدّة بيتها فتعى	٧٨	٢٦٠